

المواهب اللطيفة

سج

مسند الإمام أبي حنيفة

(٤)

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

موسم عشر شوال سنة ١٤٤٠ هـ
السنة النبوية ١٤٤٠ هـ

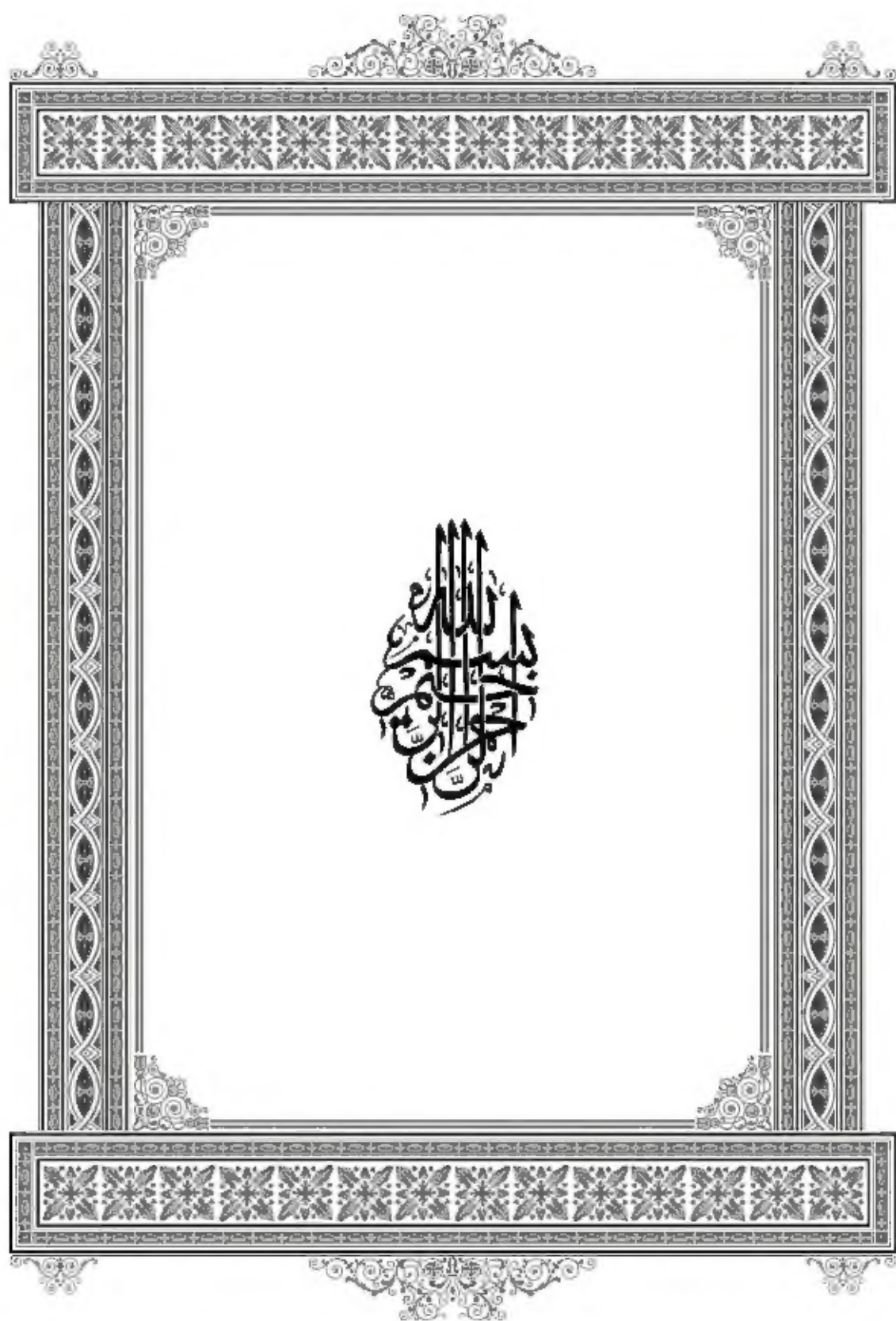
المواهب اللطيفة
شرح
مسند الإمام أبي حنيفة

تأليف
العلامة محمد عابد السدي
محمد عابد بن أحمد بن علي السدي الأنصاري المدني الحنفي
المرور بالسنة ١٣٨٠ هـ والتميز بالمدينة المنورة سنة ١٤٥٧ هـ
رحمة الله تعالى

تحقيق
الأستاذ الدكتور تقي الدين السدوي

المجلد الرابع

دار التوارة



تَابِع

(٦)

كِتَابُ الصَّوْمِ

٢١٣ - الحديث الرابع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصِيبُ مِنْ وَجْهِهَا، وَهُوَ صَائِمٌ، يَغْنِي: الْقُبْلَةَ.

* (الحديث الرابع عشر: أبو حنيفة رحمته الله، عن الهيثم) بن حبيب الصيرفي، (عن عامر الشعبي، عن مسروق) بن الأجدع، وقد مرّ فيما سبق ذكر هؤلاء الرواة، (عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصيب من وجهها وهو صائم؛ يعني: القبلة).

حديث عائشة أخرجه الشيخان والدارمي ^(١) من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عنها، ومن حديث إبراهيم عن الأسود، عنها ^(٢)، وأخرجه مسلم من حديث عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عنها، ومن حديث عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عنها، ومن حديث إبراهيم، عن علقمة، عنها، ومن حديث إبراهيم، عن الأسود وعلقمة، عنها، ومن حديث إبراهيم، عن الأسود ومسروق، عنها ^(٣)، وأخرجه مسلم والدارمي ^(٤) من حديث عمر بن عبد العزيز، عن عروة، عنها، وأخرجه مسلم

(١) «صحيح البخاري» (١٩٢٨)، و«صحيح مسلم» (١١٠٦)، و«سنن الدارمي» (١٧٢٢).

(٢) «صحيح البخاري» (١٩٢٧)، و«صحيح مسلم» (١١٠٦)، و«سنن الدارمي» (٧٧٠).

(٣) «صحيح مسلم» (١١٠٦).

(٤) «صحيح مسلم» (١١٠٦)، و«سنن الدارمي» (١٧٢٣).

من حديث أبي الزناد، عن علي بن الحسين، عنها^(١)، وأخرجه أبو داود من حديث سعد بن إبراهيم، عن طلحة بن عبدالله بن عثمان القرشي، عنها^(٢)، وألفاظ حديثها مختلفة نذكرها في الحديث الآتي.

وقد فسرت إصابة الوجه في حديث الباب بالقبلة، وأخرج أبو داود^(٣) من طريق محمد بن دينار، عن سعد بن أوس، عن مصدع بن يحيى، عن عائشة: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقبلها ويمص لسانها»، قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة محمد بن دينار: إن هذه اللفظة لا توجد إلا في هذا الخبر المنكر، ثم ذكر اضطرابه فيه، وذكر أن سعداً في إسناده ضعيف، وقال غيره: وقد روى الحديث جماعة من الثقات، فلم يذكروا هذه منهم من أسلفناهم.

قال الحافظ: وإسناده ضعيف، ولو صح فهو محمول على أنه لم يتلع ريقه الذي خالط ريقها، والله أعلم^(٤).

وأما ما أخرجه ابن حبان من حديث عثمان بن أبي شيبة، عن وكيع، عن زكريا بن أبي زائدة، عن العباس بن ذريح، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة قالت: «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يلمس من وجهي من شيء وأنا صائمة»^(٥)، وعثمان وإن كان ثقة لكن له أوهام، وقيل: إنه لم يكن يحفظ القراءة، وعلى كل حال احتج به الشيخان في «صحيحيهما»، وقد وقع في نفسي

(١) «صحيح مسلم» (١١٠٦).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٣٨٤).

(٣) «سنن أبي داود» (٢٣٨٦).

(٤) «فتح الباري» (٤/ ١٥٣).

(٥) «صحيح ابن حبان» (٣٥٤٦).

٢١٤ - الحديث الخامس عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صلی الله علیہ وسلم كَانَ يُقْبَلُ
وَهُوَ صَائِمٌ.



أن قولها: «وأنا صائمة» يشير إلى الفرق بين من يملك إربه ومن لا يملك، فإن
عائشة رضي الله عنها مع كونها شابة إن قبلها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو
غير صائم، ربما قام عليها رضي الله عنها داعي الفطر، ولم يكن للنبي صلى الله
تعالى عليه وسلم مانع عن إسعادها، فيخشى صلى الله تعالى عليه وسلم من فساد
صومها، فكان يتركها في حال انفرادها بالصوم، وأما إذا كانا صائمين، أو كان
صلى الله تعالى عليه وسلم صائماً وهي غير صائمة فلم يكن ثمة مانع من التقبيل؛
لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يملك إربه، هذا ما ظهر لي، والعلم الحق عند
علام الغيوب.

* (الحديث الخامس عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله) تابعه أَبُو الْأَحْوَصِ وَأَبُو بَكْرِ
النَّهْشَلِيُّ عِنْدَ مُسْلِمٍ^(١) فِي رَوَاتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، (عَنْ زِيَادٍ) بَنِ عِلَاقَةَ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ
فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، (عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ) الْأَوْدِيُّ، وَقَدْ مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ فِي أَحَادِيثِ
الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صلی الله علیہ وسلم كَانَ يُقْبَلُ وَهُوَ
صَائِمٌ) وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَقْبَلَ بَعْضُ
أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٢)، وَفِي رَوَايَةٍ: «يَقْبَلُ وَيَبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ
لِإِربِهِ»^(٣)،

(١) «صحيح مسلم» (١١٠٦).

(٢) «صحيح البخاري» (١٠٢١).

(٣) «صحيح البخاري» (١٩٢٧).

وفي رواية: «كان يقبلها وهو صائم»^(١)، وفي رواية: «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبلني وهو صائم، وأيكم يملك إربه، كما كان رسول الله يملك إربه؟»^(٢)، وفي رواية: «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل في شهر الصوم»^(٣)، وفي رواية: «وهو صائم في رمضان»، وفي رواية: «يقبلني وهو صائم، وأنا صائمة»^(٤).

وأخرج الطحاوي بإسناد جيد عن حكيم بن عمران قال: «سألت عائشة رضي الله عنها: ما يحرم علي من امرأتي وأنا صائم، قالت: فرجها»^(٥)، وفي معناه ما أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن مسروق: «سألت عائشة: ما يحل للرجل من امرأته صائماً، قالت: كل شيء إلا الجماع»^(٦)، وأشارت رضي الله عنها بقولها: «وأيكم يملك إربه . . . إلخ» إلى أن الإباحة في ذلك إنما تكون لمن كان مالكا لنفسه من الوقوع في المحرم.

وفي رواية حماد عند النسائي: قال الأسود: قلت لعائشة: «أيباشر الصائم؟» قالت: لا، قلت: أليس كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يباشر وهو صائم؟ قالت: كان أملككم لأربه»^(٧)، بفتح الهمزة والراء وفي آخره موحدة؛ أي:

(١) «صحيح البخاري» (٣٢٢).

(٢) «صحيح مسلم» (١١٠٦).

(٣) «صحيح مسلم» (١١٠٦).

(٤) «سنن أبي داود» (٢٣٨٤).

(٥) «شرح معاني الآثار» (٣١٥٣).

(٦) «مصنف عبد الرزاق» (٧٤٣٩).

(٧) «سنن النسائي الكبرى» (٣١٠٩).

حاجته، ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء؛ أي: عضوه، والأول أشهر، كما قال الحافظ^(١).

فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم أنه يحل له كل شيء إلا الجماع بحمل النهي على كراهة التنزيه؛ فإنها لا تنافي الإباحة، وقد روى الحافظ في «كتاب الصيام» ليوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة، عن حماد بلفظ: «سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها»، وإما أنها كانت ترى محرمة على الأمة، وترى الجواز مخصوصاً بالنبي ﷺ كما قاله القرطبي، فلا سبيل إليه؛ لما رواه مالك في «الموطأ» عن أبي النضر: «أن عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها - وهو عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي بكر - فقالت له عائشة: ما يمنعك أن تدنو من أهلِكَ فتلاعبها وتقبلها؟ قال: أقبلها وأنا صائم؟ قالت: نعم»، وكانت رضي الله عنها لا ترى الفرق بين صوم الفرض والتطوع لقولها فيما أسلفناه من الروايات «وهو صائم في رمضان»^(٢).

ومن هنا أباح القبلة قوم مطلقاً، وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة وسعد ابن أبي وقاص وطائفة، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها، وذهب قوم إلى إباحتها للشيخ دون الشاب فكرهها له، وهو مشهور عن ابن عباس، أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما، وجاء فيه حديثان مرفوعان:

أحدهما: ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة: «أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له، وأناه آخر فسأله فنهاء،

(١) «فتح الباري» (٤/ ١٥١).

(٢) «فتح الباري» (٤/ ١٥٠).

فإذا الذي رخص له شيخ، وإذا الذي نهاه شاب»^(١).

وثانيهما: ما أخرجه أحمد والطبراني في «الكبير» عن عبدالله بن عمرو قال: «كنا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فجاء شاب، فقال: يا رسول الله! أقبل وأنا صائم؟ قال: لا، فجاء شيخ، فقال: أقبل وأنا صائم؟ قال: نعم، فنظر بعضنا إلى بعض، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: قد علمت لِمَ نظر بعضكم على بعض، إن الشيخ يملك نفسه»^(٢)، قال الهيثمي^(٣): في إسناده إبراهيم، وحديثه حسن، وفيه كلام.

ويعارض هذا ما قدمناه من حديث عمر بن أبي سلمة، وحديث عمر بن الخطاب، فإن كلاّ منهما شاب، وأمر عمر بن أبي سلمة بالتأسي مع أنه كان أول ما بلغ، كما أفاده الحافظ، وكما لا يخفى على من علم التاريخ.

ومنهم من ذهب إلى الفرق بين من يملك نفسه ومن لا يملك نفسه، كما أشارت إليه عائشة، قال الترمذي: ورأى بعض أهل العلم أن للصائم إذا ملك نفسه أن يقبل، وإلا فلا يسلم له صومه، وهذا قول سفيان الثوري والشافعي.

وأخرج أحمد بإسناد جيد عن عبدالله بن ثعلبة بن صغير: «وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد مسح على وجهه فأدرك أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: كانوا يتنهون عن القبلة تخوفاً أن أتقرب لأكبر منها، ثم إن المسلمين يتنهون عنها، ويقول قائلهم: إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان

(١) «سنن أبي داود» (٢٣٨٧).

(٢) «مسند أحمد» (١٨٥ / ٢).

(٣) «مجمع الزوائد» (١٦٦ / ٣).

له من حفظ الله ما ليس لأحد»^(١).

وأحرج الطبراني في «الأوسط» عن عمر بن الخطاب: «أنه كان يهوى الصائم أن يقتل ويقول إنه ليس لأحدكم من العصمة ما كان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم»^(٢)، وفي إسناده زيد بن حبان الرقي صدوق كثير الخطأ، وتغير بأخرة، ويرجع هذا القول إلى قول من فرق بين الشاب والشيخ، فإنه لما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرق من فرق.

وقال المازري* يسمي أن يعتبر حال المقتل، وإن أثارت القلة منه الإنزال حرمت عليه؛ لأن الإنزال يُمنع منه الصائم، فكذلك ما أدى إليه، وإن أثارت المدي فمن رأى القضاء منه قال* يحرم في حقه، ومن رأى أن لا قضاء قال: يكره، وإن لم تؤد القلة إلى شيء فلا معنى للامتنع منها إلا على القول بسد الذريعة

قال النووي^(٣). القلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته، لكن الأولى له تركها، وأما من حركت شهوته فهو حرام في حقه على الأصح، وقيل مكروه، وروى ابن وهب عن مالك إباحتها في النفل دون الفرض، والمشهور عن المالكية الكراهة مطلقاً، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر: أنه كان يكره القلة والمباشرة نهائياً، قال الحافظ هذل على أن المباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قلة ونحوها، والله أعلم

وممن أفنى بإفطار من قبل وهو صائم عبدالله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة،

(١) «مسند أحمد» (٥ / ٤٣٢)

(٢) «المعجم الأوسط» (٤٩٥٦)

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٤ / ٨٥)

٢١٥ - الحديث السادس عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ حَبِيبٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلی الله علیه وسلم لِلْمِائَتَيْنِ خَلْتَا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.....

ونقله الطحاوي عن قوم ولم يسمهم^(١).

وأخرج الطبراني في «الكبير»^(٢) بإسناد جيد عن ابن مسعود في الرجل يقبل وهو صائم قال. يقضي يوماً مكانه.

واحتلموا فيما إذا باشر أو قتل أو نظر فأنزله أو أمدى، فقال الكوفيون والشافعي: يقضي إذا أنزل في غير النظر، ولا قضاء في الإمضاء، وقال مالك وإسحاق: يقضي في كل ذلك ويكفر إلا في الإمضاء فيقضي، واحتج له مالك بأن الإنزال أقصى ما يطلب بالجماع من الالتذاذ في كل ذلك، وتعقب بأن الأحكام علق بالجماع ولو لم يكن إنزال، فافترقا، وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة: «من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه»، لكن إسناده ضعيف، وقال ابن قدامة. إن قبل فأنزل أفطر بلا خلاف، كذا قال، وفيه نظر، فقد حكى ابن حزم أنه لا يمطر ولو أنزل، وقوى ذلك وذهب إليه^(٣)

• (الحديث السادس عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ حَبِيبٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلی الله علیه وسلم لِلْمِائَتَيْنِ خَلْتَا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ) ووقع عند الطبراني في «الأوسط» من حديث ابن عمر قال «خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأربع عشرة حلت من رمضان، فأناح راحلته، ووضع

(١) «فتح الباري» (٤/ ١٥٠)

(٢) «المعجم الكبير» (٩/ ٣١٤، رقم: ٩٥٧٢)

(٣) «فتح الباري» (٤/ ١٥١)

..... مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ

إحدى رجله في العرر والأخرى في الأرض، ثم دعا بلن من لبها فشرب^(١)،
وفي إسناده من لم يعرفه الهيثمي^(٢)

ووقع في رواية أبي إسحاق في المعازي عن الزهري في حديث ابن عباس:
«أه خرج لعشر مضي من رمضان»^(٣)، وهو الصواب عند أهل السير

(من المدينة إلى مكة) وفي حديث ابن عباس عند مالك هي «الموطأ»^(٤).
«أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان،
فصام حتى بلغ الكديد، ثم أفطر، فأفطر الناس»

وأما ما وقع عند البخاري^(٥) من حديث ابن عباس: «خرج النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم في رمضان إلى حنين»، فلما هو باعتبار ما آل إليه الأمر بعد فتح
مكة، وأما ما أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٦) من حديث أنس: «أن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم خرج في غزوة حنين لثمان عشرة حلت من شهر رمضان»، ففي
إسناده سعيد بن بشير، وفيه كلام.

وكذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(٧) عن أبي سعيد قال: «خرجنا
مع نبي الله صلى الله تعالى عليه وسلم من مكة إلى حنين في اثني عشر بقيت من

(١) «المعجم الأوسط» (٧٥١٠).

(٢) «مجمع الروائد» (١٦٠ / ٣).

(٣) انظر، «سيرة ابن هشام» (٣٩٩ / ٢).

(٤) «الموطأ» (١٠٣١).

(٥) «صحيح البخاري» (٤٢٧٧).

(٦) «المعجم الأوسط» (٣٨٨٣).

(٧) «مصنف ابن أبي شيبة» (٨٩٨٩).

فَصَامَ حَتَّى أَتَى قُدَيْدَ،

رمضان» الحديث، لم يصح إسناده؛ فإن فيه قتادة بن دعامة السدوسي وهو مدلس، وقد رواه بالعمدة عن أبي نضرة، وقد تحقق أنه صلى الله تعالى عليه وسلم خرج إلى حنين من مكة يوم السبت السابع من شوال، ولم يقصد حيناً من المدينة، فتهب.

(فصام)؛ أي: في سفره ذلك (حتى أتى قديداً) بضم القاف على التصغير. موضع بين مكة والمدينة، ووقع نحو ذلك عند السائي^(١) من حديث ابن عباس: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج في رمضان حتى أتى قديداً، أتى بقدرح من لبن فشرب، فأفطر هو وأصحابه»، وقد وقع عند مسلم والترمذي^(٢) من حديث جابر «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان، فصام حتى بلغ كراع العميم - وهو موضع بالقرب من المدينة - فصام الناس، ثم دعا بقدرح من ماء فرفعه حتى نظر الناس، ثم شرب» الحديث.

وفي حديث ابن عباس عند الشيخين^(٣) «سافر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في رمضان، فصام حتى بلغ عُسفان، ثم دعا بإباء من ماء» الحديث، وفي حديث له عندهما أيضاً: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج من المدينة ومعه عشرة آلاف، وذلك على رأس ثمان ميس ونصف من مقدمه المدينة، فسار هو ومن معه من المسلمين إلى مكة، يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد - وهو ماء بين عسفان وقديد - أفطر وأفطروا»^(٤)، والكديد بفتح الكاف وكسر الدال المهملة. مكان معروف وبين مكة مرحلتان

(١) «سن السائي» (٢٢٨٧)

(٢) «صحيح مسلم» (١١١٤)، و«سنن الترمذي» (٧١٠).

(٣) «صحيح البخاري» (١٩٤٨)، و«صحيح مسلم» (١١١٣)

(٤) «صحيح البخاري» (٤٢٧٦)

فَشَكَا النَّاسُ الْجَهْدَ، فَأَفْطَرَ، فَلَمْ يَزَلْ يُفْطِرُ حَتَّى أَتَى مَكَّةَ.

قال عياض^(١): اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر صلى الله تعالى عليه وسلم، والكل في قصة واحدة، وكلها متقاربة، والجميع من عمل عُسْمان؛ لأن كراع العميم اسم واد أمام عسْمان، وقال غيره: كراع العميم بالقرب من المدينة، والسفر واحد، وهو عام الفتح، فوجه الجمع بينهما أن ابن عباس لم يعلم بالإفطار في كراع العميم، انتهى.

قلت: ولا يتم هذا إلا بعد تقرير ابن عباس كان مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عزوة الفتح، والحق أن ابن عباس إذا كان بمكة؛ لأنه من مهاجري الفتح، وعلى تقدير أن يكون هاجر قبل ذلك فليس فيه إذ ذاك أهلية الجهاد لصغره، فافهم.

(فشكا الناس)؛ أي: إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (الجهْد)؛ أي: مشقة الصوم في السفر، وفي حديث جابر عند مسلم: «ف قيل له: إن الناس قد شقَّ عليهم الصيام، وإنما ينظرون فيما فعلت»^(٢).

(فأفطر) تعليماً للناس أن الفطر في السفر مباح لإفادة ذلك ماء التبرع، ولم يكن ذلك تبييناً لأن الفطر واجب في السفر؛ إذ لو كان ذلك لما كانت هناك حاجة إلى شكوى الناس، فتأمل.

(فلم يزل) صلى الله تعالى عليه وسلم (يفطر حتى أتى مكة) هذه الغاية تعيد أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفطر بمكة؛ لأنه وصلها ورمضان باق مع أنه كان

(١) انظر: «فتح الباري» (٤/ ١٨١).

(٢) «صحيح مسلم» (١١٤).

٢١٦ - الحديث السابع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَافَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ، يُرِيدُ مَكَّةَ، فَصَامَ وَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ.....

يقصر الصلاة بها، فدل ذلك على أن المسافر إذا لبث بموضع لا يشق فيه الصيام صام، والله أعلم.

* (الحديث السابع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ مُسْلِمٍ) بن كيسان الملائكي البراد، يكتن بأبي عبدالله الكوفي الأعور، روى عن إبراهيم النخعي وأُس بن مالك وحبّة العُرمي وسعيد بن جبير وعبد الرحمن بن أبي ليلى وأمة، وروى عنه إسرائيل ابن يونس وجريز بن عبد الحميد وشعبة وجماعة.

قال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن مسلم الأعور، وكان شعبة وسفيان يحدثان عنه، وهو منكر الحديث جداً، وقال أحمد كان وكيع لا يسميه لصغفه، وقال يحيى بن معين لا شيء، وعنه أنه احتلظ، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وراد أبو حاتم. وهو ضعيف الحديث، وعن البخاري: ضعيف ذاهب الحديث لا أروي عنه.

قلت: وقد مرّ الحديث السابق عن أنس من رواية الهيثم بن حبيب الصيرفي، فكان متابعاً له.

(عن أنس قال): أي: أنس (سافر النبي ﷺ في رمضان يريد مكة)؛ أي: في أثناء سفره (فصام وصام الناس معه) إذ لا بدّ لهم من متانعة

(وفي رواية) لهذا الحديث بالسند السابق: (أنه خرج من المدينة إلى مكة

فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَشَكَ النَّاسُ إِلَيْهِ
الْجَهْدَ، فَأَفْطَرَ، فَلَمْ يَزَلْ مُفْطِراً حَتَّى أَتَى مَكَّةَ.

في رمضان فصام حتى انتهى إلى بعض الطريق) وهو إما الكديد أو قديد أو عسمان
أو كراع الغميم على ما تقدم، (فشكا الناس إليه الجهد، فأفطر فلم يزل مفطراً حتى
أتى مكة).

واستدل بهذا الحديث على أنه يجوز للمسافر أن يفطر ولو نوى الصيام من
الليل وأصبح صائماً، فله أن يفطر في أثناء النهار، وهو قول الجمهور، وقطع به أكثر
الشافعية، وهي وجه. ليس له أن يفطر، وهذا كله فيما لو نوى الصوم وهو مسافر،
فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار؟
منعه الجمهور، وقال أحمد وإسحاق بالجوار، واحتاره المرني محتجاً بهذا
الحديث، فقيل: قال ذلك ظناً منه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أفطر في اليوم
الذي حرق فيه من المدينة وليس كذلك؛ فإن بين المدينة والكديد عدة أيام

وأبلغ من ذلك ما رواه ابن أبي شيبة والبيهقي عن أس «أنه كان إذا أراد
سقراً أفطر في الحصر قل أن يركب»، ثم لا فرق عند المجيزين في الفطر بكل
مفطر، وفرق أحمد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وغيره، فمنعه في الجماع،
قال: «لو جامع فعله الكفارة إلا إذا أفطر بعير الجماع قبل الجماع».

واعترض بعض المانعين في أصل المسألة فقال: ليس في الحديث دلالة على
أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نوى الصيام في ليلة الصوم الذي أفطر فيه، بل
يحتمل أن يكون ﷺ نوى أن يصبح مفطراً ثم أظهر الإفطار ليفطر الناس، لكن سياق
الأحاديث ظاهر في أنه كان أصبح صائماً ثم أفطر^(١).

(١) انظر «فتح الباري» (٤/ ١٨٢)

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: سَافَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ، يُرِيدُ مَكَّةَ، فَصَامَ وَصَامَ الْمُسْلِمُونَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْضُ الطَّرِيقِ شَكَا بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ الْجَهْدَ، فَدَعَا بِمَاءٍ،

واستدل البخاري بحديث ابن عباس وما وافقه من أحاديث الباب. أن الإنسان إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر يساح له العطر، خلافاً لما روي عن علي عليه السلام وعن غيره في ذلك، قال ابن المنذر. روي عن علي عليه السلام بإسناد ضعيف، وقال به عبيدة بن عمرو وأبو مجلز وغيرهما، ونقل الثوري عن أبي مجلز وحده، قالوا: إن من استهل عليه رمضان في الحضر، ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يطر لقلوبه تعالى. ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قال. وقال أكثر أهل العلم: لا فرق بينه وبين من استهل عليه رمضان في السفر، انتهى^(١).

(وفي رواية) لحديث أنس بالسند السابق: (قال: سافر النبي ﷺ في رمضان يريد مكة فصام وصام المسلمون، حتى إذا كان بعض الطريق شكوا بعض المسلمين الجهد، فدعا بماء) وفي رواية في حديث جابر: «فدعا بقدح من ماء بعد العصر»^(٢)، وفي حديث ابن عباس عند الشيخين: «ثم دعا بإماء من ماء فشرب بهاراً ليراه الناس»^(٣)، وفي رواية: «ثم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى نظر الناس ثم شرب»^(٤)، وقد قدمنا في الحديث السابق من حديث ابن عباس عند النسائي «أنه أتى بقدح لس فشرب»^(٥)، فيمكن أن يكون استدعاه ماءً فأتى إليه بقدح لبن فحلطه

(١) انظر. «فتح الباري» (٤/ ١٨٠).

(٢) أخرجه النسائي (٢٢٦٣).

(٣) «صحيح البخاري» (١٩٤٨)، و«صحيح مسلم» (١١١٣).

(٤) «صحيح مسلم» (١١١٤).

(٥) «سنن النسائي» (٢٢٨٧).

فَأَفْطَرَ، وَأَفْطَرَ الْمُسْلِمُونَ.



وشرب من مجموعهما، والله أعلم

(فأفطر، وأفطر المسلمون) وليس في حديث الباب ما يدل على أن الإفطر أفضل من الصوم وعكسه، إلا أن ما وقع في آخر حديث جابر عند مسلم^(١) من قوله: «فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: أَوْلَئِكَ الْعَصَاةُ، أَوْلَئِكَ الْعَصَاةُ»، قد دلّ على ظاهره على أن الإفطر أفضل، وقد أجيب عن ذلك بأن تقرير عصيانهم إنما توجه من مخالفتهم لفعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ومراده، وهذا الدليل كان صريحاً في أفضلية الإفطر لو لم يرد صوم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ذلك في السفر، ومهما ورد فيحمل العصيان على مخالفتهم له في تلك الحادثة.

وقد اختلف السلف في هذه المسألة، فقالت طائفة: لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض، بل لو صام في السفر وجب قصاؤه في الحصر بظاهر قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «ليس من البر الصيام في السفر» كما أخرجه الشيخان من حديث جابر^(٢)، وأحمد والبراء والطبراني في «الأوسط» من حديث أبي بررة الأسلمي^(٣)، وهي إسناده رجل لم يسم، وأخرجه السائي وأحمد والطبراني في «الكبير» من حديث كعب بن

(١) «صحيح مسلم» (١١١٤).

(٢) «صحيح البخاري» (١٩٤٦)، و«صحيح مسلم» (١١١٥).

(٣) «كشف الأستار» (١/ ٤٦٩)، رقم ٩٨٧، و«المعجم الأوسط» (٥٥٩٧)، ولم يحد في

«مسند أحمد» عن أبي بررة

عاصم^(١) بإسناد جيد، وأخرجه البرار من حديث ابن عباس^(٢) بإسناد جيد، وأخرجه الطبراني في «الكبير» من حديث عبدالله بن عمر^(٣) بإسناد جيد، وأخرجه أيضاً من حديث عمار بن ياسر بإسناد حسن^(٤)، وأخرجه النسائي من حديث أبي مالك الأشعري.

قالوا ومقابل البر الإثم، وإذا كان آثماً بصومه لم يحزنه، وهذا قول بعض أهل الطاهر، وحكي عن عمر وابن عمر وأبي هريرة والزهري وإبراهيم النخعي وغيرهم.

وقال غيرهم: لا يجوز المطر في السمر إلا لمن خاف الهلاك أو المشقة الشديدة، حكاه الطبري عن قوم، وقال بعضهم: هو مخير مطلقاً، وقال آخرون. أفصلهما أيسرهما؛ لقوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾، فإن كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه، وإن كان الصيام أيسر كمن يشق عليه قضاءه ويسهل عليه صومه في السمر، فالصوم في حقه أفضل، وهو قول عمر بن عبد العزيز، واختاره ابن المنذر، وقال بعضهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة، وهو قول الأوراعي وأحمد وإسحق.

وذهب أكثر العلماء منهم الإمام أبو حنيفة ومالك والشافعي إلى أن الصوم أفضل لمن قوي عليه ولم يشق عليه، وذلك لما أخرجه الشيخان عن أنس: «كنا

(١) «سنن النسائي» (٢٢٥٥)، و«مسند أحمد» (٤٣٤ / ٥)، و«المعجم الكبير» (١٩ / ١٧١)، رقم ٣٨٥

(٢) «كشف الأستار» (١ / ٤٦٨)، رقم ٩٨٥

(٣) «المعجم الكبير» (١٢ / ٤٤٦)، رقم: (١٣٦١٨).

(٤) انظر: «مجمع الزوائد» (٣ / ١٦١)

سافر مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فلم يصب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم^(١)، ورواه عن عبدالله بن عمرو^(٢) عند البرار بإسناد حسن، وأبي موسى عند الطبراني في «الأوسط» والبخاري بإسناد فيه الوليد بن مروان^(٣) وهو مجهول، ومثعب عند الطبراني في «الكبير»^(٤) بإسناد جيد، إلا أن أشعث بن أبي الشعثاء لم يسمع عن أحد من الصحابة، وحمزة بن عمرو الأسلمي^(٥) عنده أيضاً بإسناد فيه أبو الأشعث العطار، لم يعرفه الهيثمي، وأبو سعيد عند مسلم والترمذي والنسائي^(٦)، وكذلك قول أبي الدرداء عند الشيخين: «خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد حتى إن كان ليصع أحدنا يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعبدالله بن رواحة»^(٧)، وكذلك ما روى ابن مسعود عند أحمد والبرار وأبي يعلى بإسناد جيد. «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصوم في السفر ويفطر»^(٨) الحديث، ورواه عن عبدالله بن عمرو^(٩) عند أحمد بإسناد جيد، وعمران

(١) «صحيح البخاري» (١٩٤٧)، و«صحيح مسلم» (١١١٦).

(٢) «كشف الأستار» (١/ ٤٧٠، رقم ٩٩١).

(٣) «المعجم الأوسط» (٧٣٤٥)، و«كشف الأستار» (١/ ٤٧١، رقم ٩٩٤).

(٤) «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٦١، رقم ٨٤٧).

(٥) «المعجم الكبير» (٢٩٩٧).

(٦) «صحيح مسلم» (١١١٦)، و«مسند الترمذي» (٧١٣)، و«مسند النسائي» (٢٣٠٩).

(٧) «صحيح البخاري» (١٩٤٥)، و«صحيح مسلم» (١١٢٢).

(٨) «مسند أحمد» (١/ ٤٠٢)، و«كشف الأستار» (١/ ٤٧٠، رقم ٩٩٢)، و«مسند أبي يعلى»

(٥٣٠٩).

(٩) «مسند أحمد» (٢/ ١٧٩).

ابن حصين^(١) عند البزار بإسناد جيد.

فهذه الأخبار كلها صحيحة في أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قد ثبت منه الصوم في السفر، وذلك معارض للعام الوارد في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «ليس من البر... إلخ»، فالأولى أن يجعل العموم في ذلك مقصوراً على سببه، وهو ما أخرجه الشيخان عن جابر قال: «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر فرأى زحاماً ورحلاً قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا صائم، فقال: ليس من البر الصيام في السفر»^(٢)، بحيث كانت المشقة أو خشية الهلاك كان الفطر متعيناً، وإن عاند واستمر على صومه فليس من البر ذلك، وقصره على سببه إما أن يكون بناء على أن اللفظ الوارد بعد الحادثة مطلقاً لا يحتمل إلا الجواب فقط، كما هو مذهب الشافعية، أو أن ذلك بناء على أن الحكاية المذكورة قرينة دالة على التخصيص، وذلك أيضاً على موجب مذهبه، وأما أبو حنيفة ومن وافقه في أن العبرة للعموم اللفظ لا لخصوص السبب، فيقول بقصر العام في هذه المسألة لتعارض الأدلة فيها، وكان أدلة إباحة الصوم أرجح من إباحة الفطر أو وجوبه.

ولا يقال إنه قد يكون جواز الصوم في السفر مختصاً به صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لأننا نقول ذلك لا يتمشى على ما قدمناه من حديث أس ومن وافقه وحديث أبي الدرداء.

وكذلك لا يقال: إن جواز الصوم في السفر مسوخ بالعام الوارد في حديث جابر؛ لما ثبت: «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان، فصام

(١) كشف الأستار (١/ ٤٧٠، رقم ٩٩٣).

(٢) صحيح البخاري (١٩٤٦)، وصحيح مسلم (١١١٥).

حتى بلغ الكديد ثم أفطر»، قال الرهري: وكان الفطر آخر الأمرين من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وأن الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم، ولأنه نسب صلى الله تعالى عليه وسلم من صام إلى العصيان بقوله. «أولئك العصاة»؛ لأننا نقول: لا حجة هي شيء من ذلك؛ إذ لا يتأتى القول فيما هنالك إلا بتقرير أن أحداً من الصحابة في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصم بعد تلك الواقعة، كما أشرنا إليه قريباً.

وقد أخرج مسلم وأبو داود من حديث أبي سعيد أن الصحابة صاموا بعد هذه القصة في السفر، ولم يظ حديثه «سافروا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى مكة، وبحر صيام فنزلنا منزلاً، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: إنكم قد دنوت من عدوكم، والفطر أقوى لكم، وكانت رحصة، فما من صام، وما من أفطر، ثم نزلنا منزلاً، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: إنكم مصبحو عدوكم، والفطر أقوى لكم فأفطروا، فكانت عريمة فأفطروا، ثم لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ذلك في السفر»^(١)، وهذا الحديث نص في المسألة، ومنه يؤخذ الجواب عن نسبه صلى الله تعالى عليه وسلم الصائمين إلى العصيان؛ لأنه عزم عليهم فعلموا، وهو صريح في الرد على من ادعى النسخ

ولا يقال: إن من صام بعد ذلك في السفر يفهم النسخ، فلا يترتب على مجرد فعله حواز الصوم في السفر، وكذلك لا يلزم من صيامه اطلاق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على فعله حتى يلزم منه التقرير على الصيام؛ لأن نقول القائل بالنسخ لم تكن حجته في النسخ إلا فطره صلى الله تعالى عليه وسلم على رؤوس

(١) «صحيح مسلم» (١١٢٠)، و«سنن أبي داود» (٢٤٠٦)

.....

الأشهاد عند بلوغه الكديد لا غير، ولم يثبت دليل على أن الصحابة استمرت على الفطر كما استمر صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يستمر صلى الله تعالى عليه وسلم إلا لبيان تشريع رخصة الفطر في رمضان في السفر لمن لا يقوى عليه، بل المفهوم من حديث أبي سعيد الذي قدمناه أن الصحابة لم يتركوا الصيام بعد ذلك اليوم، وأنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان عالماً بصيامهم، وإلا فكيف يتم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنكم قد دبوتُم والمطر أقوى لكم». إلخ؛ إذ لا يصح ورود ذلك إلا بعد علمه صلى الله تعالى عليه وسلم أنهم صيام، فالأظهر عدم النسخ، ولذا مال إليه الأئمة الأربعة.

وكذلك لا يقال: إن التظليل على الرجل الصائم لا يدل على أنه للمشقة التي تضره حتى يجب معها الإفطار؛ لأننا نقول: هذا القول ناشئ من قصور التسع لطرق هذا الحديث، فقد أخرج الطبراني في «الكبير» عن عبدالله بن عمرو قال: «سافر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فنزل بأصحابه، وإذا ناس قد جعلوا عريشاً على صاحبهم وهو صائم، فمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: ما شأن صاحبكم؟ أوجع؟ قالوا: لا يا رسول الله! ولكنه صائم، وذلك في يوم حرور، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: لا بأس أن يصام في السفر»، قال الهيثمي^(١). ورجاله رجال الصحيح، وكذلك أخرج عن عمار بن ياسر قال: «أقبلنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من غزوة هسرنا في يوم شديد الحر، فترلنا في بعض الطرق، فانطلق رجل منا فدخل تحت شجرة، فإذا أصحابه يلودون به وهو مصططع كهية الوح، فلما رأهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(١) «معجم الرواة» (٣/ ١٦١)

قال: ما بال صاحبكم؟ قالوا: صائم الحديث، وإساده حسن^(١)، فحدثنا عمرو وعمار يعيد كل واحد منهما أن التطليل إنما وقع للمشقة التي بالته من حرّ اليوم، وفي اضطجاعه كهيئة الوجع دلالة على شدة ما لاقاه من الوجع والمشقة

وكذلك لا يقال لو كان ذلك لأجل المشقة خاصة لكان الصوم إثماً، ولقيل إن من الإثم الصوم في السفر، فإن نهي البر لا يستلزم منه وجود الإثم؛ لأن بينهما مرتبة ثالثة، وهي ما لا يبر ولا يثم مرتبة الإباحة؛ لأن نقول أما قوله: لكان الصوم إثماً، ظاهر من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أولئك العصاة» بعدما اشتدت بهم مشقة الصوم، ولم ينتهوا عند نهي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم، وما كان بهيه صلى الله تعالى عليه وسلم إلا شفقة بهم ورأفة عليهم، فتقرير العصيان إنما هو لأجل عدم مقاومتهم بسبب ضعف الصوم لهم وتركهم الأفضل، وملازمة ما رخص الله تعالى في تركه، ونحن مقرّون بأن الصوم في السفر والحالة هذه إثم وأي إثم؟ وعصيان، وأي عصيان؟.

وأما قوله: ولقيل: إن من الإثم... إلخ، فلا حاجة إلى الإتيان بذلك اللفظ؛ لأن نقول فعل القرية بعد انتهاء البر عنه لا يخلو إما أن يكون موجباً لإثم أو لا إثم ولا فضيلة، فإن كان الأول فقد قلنا به عند انصاف الحالة بما ذكر في الحديث، وإن كان الثاني فهو دليل الإباحة، فأين دليل التحريم؟

وكذلك لا يقال إنه قد وقع في حديث جابر عند السائي: «عليكم برخصة الله تعالى التي رخص لكم فاقبلوها»^(٢)، والرخصة عام لجميع الناس مع ما ورد عن

(١) انظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ١٦١)

(٢) «سنن السائي» (٢٢٥٨)

ابن عمر بإسناد جيد عند أحمد وابن خزيمة في «صحيحه» والطبراني في «الكبير» والبرار مرفوعاً. «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته»^(١)، وعن ابن عباس بإسناد جيد عند البرار والطبراني في «الكبير» وابن حبان مرفوعاً. «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه»^(٢)، ونحوه عن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»^(٣)، وفي إسناده معمر بن عبد الله الأنصاري، قال العقيلي: لا يتابع على رفع حديثه، وعن عائشة^(٤) عنه في «الأوسط» لكن بلفظ: «كما يحب أن يؤخذ بعزائمه»، قال قلت: ما عزائمه؟ قال: «فرائضه»، وفي إسناده عمر بن عبيد وهو ضعيف، وعن محمد بن المتكدر عند ابن أبي شيبة مرفوعاً: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى فريضته»^(٥)، وعن ابن عباس وعن ابن عمر عنده أيضاً قالوا: «إن الله يحب أن تؤتى مياسره كما يحب أن تؤتى عزائمه»^(٦)، وعن أبي الدرداء ووائل بن الأسقع وأبي أمامة وأبو مالك مرفوعاً: «إن الله يحب أن تقبل رخصه كما يحب العبد مغفرة ربه»،

(١) «مسند أحمد» (٢/ ١٠٨)، و«صحيح ابن خزيمة» (١٩٠٠)، و«المعجم الأوسط» (٥٣٠٢)، و«كشف الاستار» (١/ ٤٦٩، رقم: ٩٨٨).

(٢) «كشف الاستار» (١/ ٤٦٩، رقم: ٩٩٠)، و«المعجم الكبير» (١١٨٨٠)، و«صحيح ابن حبان» (٣٥٤).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٦٤٧١)، و«المعجم الكبير» (١٠٠٣٠)، و«المعجم الأوسط» (٢٥٨١).

(٤) «المعجم الأوسط» (٦٢٨٢).

(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٦٤٧٥).

(٦) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٦٤٧٣، ٢٦٤٧٤).

رواه الطبراني في «الكبير»^(١)، وفي إسناده عبدالله بن يزيد، ضعفه أحمد وغيره، وأخرج أحمد والطبراني في «الكبير» بإسناد حسن عن أبي طعمة قال: «كنت عند ابن عمر فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن! إني أقوى الصوم في السفر فقال: إني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: من لم يقل رخصة الله ﷻ كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة»^(٢)، وكذلك أخرجنا عن عقبه بن عامر مرفوعاً. «من لم يقل رخصة الله ﷻ كان عليه من الذنوب مثل جبال عرفة»^(٣)، وفي إسناده رزيق الثقيفي، قال الهيثمي: لم أجد من وثقه ولا [من] حرجه، وبقيّة روايته ثقات، وكذلك عند الطبراني في «الكبير» من حديث عمرو بن حرم مرفوعاً بإسناد فيه سليمان بن عمرو بن إبراهيم الأنصاري، ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٤).

فهذه الأحار كلها تدل على أن الصائم في السفر متركب لإثم معرض عما رخصه الله تعالى، فيجب أن يسقط كل ما عارض عموم «ليس من البر . إلخ»، لمساعدة الأحاديث المذكورة كما لا يخفى؛ لأننا نقول: أما ما وقع في حديث جابر من زيادة: «عليكم برخص الله . إلخ» إنما هو عام ورد على سبب خاص، فالجواب فيه ما أجيب عن عموم «ليس من البر . . إلخ».

وأما حديث: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه . . إلخ» فليس فيه دلالة على تحريم الصوم في السفر؛ لأن المحجة للشيء لا تستلزم الحرج عند تركه، وإنما

(١) «المعجم الكبير» (٧٦٦١)

(٢) «مسند أحمد» (٧١ / ٢)

(٣) «مسند أحمد» (١٥٨ / ٤)، و«المعجم الكبير» (٥٣٠٢).

(٤) انظر: «مجمع الزوائد» (١٦٢ / ٣)

تستلزم إثبات فضيلة لمن اتصف بالشيء المحبوب، ولا يلزم أن يكون المشبه ملازماً للمشبه به في جميع الأوصاف، على أنه قد ورد من أكثر من روى هذا الحديث جوار الصوم في السفر، فقد مرّ لك أن ابن مسعود وابن عمر وأبا الدرداء رويوا صومه صلى الله تعالى عليه وسلم في السفر، وقد روى الطبري في «تهذيبه»^(١) من طريق خيثمة «سألت ابن مالك عن الصوم، فقال: لقد أمرت علامي أن يصوم، قال: فقلت له: فأين أنت من هذه الآية. ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَنْبَاءٍ أُخْرَى﴾؟ قال: لهذه برلت، وبحن يرتحل جوعاً، وينزل على غير شع، وأما اليوم فترتحل شعباً، ونزل على شع»، فأشار أس^(٢) إلى الصفة التي يكون الفطر فيها أفضل، لا أن الصوم محرم في السفر.

وأما أثر ابن عمر وعقبة بن عامر وعمرو بن حرم في أن الصائم في السفر آثم، فذلك إما هو محمول على من رعب عن الرخصة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «من رعب عن سنتي فليس مني»، ولذلك قالوا: من ظن به الإعراض عن قبول السنة فالفطر إليه أحب، كما أن من حاف على نفسه العجب والرياء والفطر فيه أفضل، وذلك لما أخرج الطبري^(٣) عن مجاهد: «أن أس عمر قال له: إذا سافرت فلا تصم، فإنك إن تصم قال أصحابك: اكفوا الصائم، ارفعوا للصائم، وقاموا بأمرك، وقالوا: فلان صائم، فلا تزال كذلك حتى يذهب أحرك»، وأخرج أيضاً عن مجاهد، عن جنادة بن أبي أمية، عن أبي ذر نحو ذلك^(٤).

فالحاصل أن كلامنا ليس في كل من الإعراض عن قبول السنة أو الرياء أو

(١) «تهذيب الآثار» (٥/ ٢٤٧، رقم: ٢١٢٥)

(٢) «تهذيب الآثار» (٥/ ٢٣٠، رقم: ٢١٠٩).

(٣) «تهذيب الآثار» (٥/ ٢٣٧، رقم: ٢١١٦).

السمعة، وإما الكلام فيمن لم يحف شيئاً من ذلك إذا صام في السفر، ولم يكن هي أهبة لقاء العدو، ولذلك حمل الشافعي^(١) رحمه الله في البر المذكور في الحديث على من أبى قبول الرحصة فقال: معنى قوله. «ليس من البر» أن يلع رجل هذا بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد أرحص الله تعالى [له أن يفطر]، قال. ويحتمل أن يكون ليس من البر المفروض الذي من خالفه أثم، وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول، وفي كلام الطحاوي إشارة إلى ترجيح المعنى الثاني حيث قال المراد من البر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر، وليس المراد إحراح الصوم في السفر عن أن يكون سراً، لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوي على لقاء العدو مثلاً، قال. وهو نظير قوله صلى الله تعالى عليه وسلم. «ليس المسكين الذي ترده اللقمة واللقمتان»^(٢)، فإنه لم يخرج من أسباب المسكة كلها، وإما أراد أن المسكين الكامل المسكة الذي لا يجد عنى يغيه، ويستحي أن يسأل ولا يفطن له، انتهى.

فظهر لك مما قررناه أن عموم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم. «ليس من البر الصوم في السفر» معارص لأحاديث كثيرة ثبت فيها صوم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في السفر، والجمع مهما أمكن أولى من إهمال أحدهما واعتبار نسخه من غير دلالة قاطعة، وقد ذكرنا لك أن الجمع إنما يحصل بحمل ما ورد من نسة من لم يفطر إلى العصيان وعدم البر، وفطره بالكديد على عروس المشقة خصوصاً، وقد ورد وقوع المشقة في قصتهم تلك لما أخرجه الطحاوي عن عكرمة عن ابن

(١) انظر. «فتح الباري» (٤/ ١٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٧٩)، ومسلم (١٠٣٩).

عباس «فلما بلغ الكديد بلعه أن الناس شق عليهم الصيام، فدعا بقدرح» الحديث^(١)، ولمسلم عن جابر في هذا الحديث: «فقل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما هم ينتظرون فيما فعلت إلخ»^(٢)، ولأجل ذلك قلنا بوجوب المصير إلى الجمع الذي أشرنا إليه خصوصاً وأحاديث الجوار أقوى ثبوتاً واستقامة وأوفق لكتاب الله تعالى في قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فعمل التأخير إلى إدراك العدة بإدراك اليسر مع أن اليسر لا يتعين في الفطر، كما أنه قد يكون في الصوم إذا كان قوتاً عليه غير مستضر به لموافقته للناس؛ فإن في الاتساع تخفيفاً؛ ولأن النفس توطنت على هذا الرمان ما لم تتوطن على غيره، فالصوم فيه أيسر من غيرها، ولا نقول ما قاله بعض العلماء: إن الصوم في أفضل وقتي الصوم أفضل بمعنى أن المسافر له وقتان لصومه أحدهما رمضان، والآخر: عدة من أيام أخر، ولا شك أن رمضان [أفضل] من الثاني؛ لأن ذلك لا يستقيم على قول الظاهري؛ فإن عنده لم يكن رمضان وقتاً لصوم المسافر، كما لم يكن وقتاً لصوم الحائض والنفساء، فلا يتجه في دفع مدعاه إلا ما ذكرناه من الوجوه والتعليلات.

وعلم مما ذكرنا أن المراد بقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ليس معناه يتعين ذلك، بل المعنى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر فعليه عدة، أو المعنى فعلة من أيام أخر يحل التأخير إليها، لا كما ظنه الظاهري، والله أعلم، وهذا آخر ما أوردناه في ذكر هذا الحديث.

(١) «شرح معاني الآثار» (٢٩٨٤)

(٢) «صحيح مسلم» (١١١٤)

٢١٧ - الحديث الثامن عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ صَوْمِ الْوَصَالِ،

* (الحديث الثامن عشر: أبو حنيفة رحمته الله، عن عدي بن ثابت، وقد مر ذكره في الحديث الثالث والعشرين من كتاب الصلاة، (عن أبي حازم) وهو سلمان الأشجعي مولى عمرة الأشجعية، يروي عن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأبيه الحسين رضي الله عنه وعبد الله بن الزبير وأبي هريرة وجماعة، وروى عنه عدي ابن ثابت والأعمش وأبو مالك سعد بن طارق الأشجعي ومصور ويزيد بن كيسان وأمة، وقد وثقه يحيى بن معين وأبو داود، ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز.

(عن أبي الشعثاء) واسمه: سليم بن الأسود المحاربي الكوفي والد أشعث ابن أبي الشعثاء، روى عن الأسود بن يزيد وحذيفة بن اليمان وأبي أيوب الأنصاري وسلمان الفارسي وأبي هريرة وعمر وابن مسعود وأبي ذر وجماعة، وروى عنه إبراهيم النخعي وحبيب بن أبي ثابت وعبد الرحمن بن الأسود وحلق، وقال أحمد وأبو حاتم: لا يسأل عن مثله، ووثقه ابن معين والمعجلي والنسائي، ومات بعد الجماجم ستة اثنتين وثمانين

(عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ صَوْمِ الْوَصَالِ) وقد أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة قال «نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الوصال في الصوم، فقال له رجل من المسلمين: إنك تواصل يا رسول الله! قال: وأيكم مثلي؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقين، فلما أبوا أن يتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الهلال، فقال: لو تأخر لزدتكم كالشكل لهم حين

أبوا أن ينتهوا»^(١).

وأخرجنا من حديث ابن عمر: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الوصال» الحديث^(٢).

وأخرجنا من حديث أسد مرفوعاً: «لا تواصلوا» الحديث^(٣).

ومن حديث عائشة: «نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الوصال رحمةً لهم» الحديث^(٤).

وعند البخاري من حديث أبي سعيد مرفوعاً: «لا تواصلوا، فأبكم أراد أن يواصل، فواصل حتى الشَّخِر»^(٥).

وعند أحمد من حديث ليلي امرأة بشير قالت: «أردت أن أصوم يومين مواصلةً فمنعني وقال: إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنه وقال: تفعل ذلك الصاري، ولكن صوموا كما أمركم الله: ﴿تَرَاتِمُوا الْقِيَامَ إِلَى آتِلٍ﴾» [البقرة ١٨٧]، فإذا كان الليل فامطروا»^(٦)، قال الهيثمي^(٧). ويليلى لم أجد من خرجها، وبقيت رجاله رجال الصحيح.

وعند الطبراني في «الأوسط» من حديث عبد الملك عن أبي ذر: «أن النبي

(١) «صحيح البخاري» (١٩٦٥)، و«صحيح مسلم» (١١٠٣).

(٢) «صحيح البخاري» (١٩٦٢)، و«صحيح مسلم» (١١٠٢).

(٣) «صحيح البخاري» (١٩٦١)، و«صحيح مسلم» (١١٠٤).

(٤) «صحيح البخاري» (١٩٦٤)، و«صحيح مسلم» (١١٠٥).

(٥) «صحيح البخاري» (١٩٦٣).

(٦) «مسند أحمد» (٢٢٥ / ٥).

(٧) «معجم الرواة» (٣ / ١٥٨).

.....

صلى الله تعالى عليه وسلم واصل بين يومين وليلة، فأناه جبريل عليه السلام فقال .
 إن الله ﷻ قد قبل وصالك ولا يحل لأحد بعدك ؛ وذلك لأن الله تبارك وتعالى
 يقول . ﴿ثُمَّ أَتُوا الْقَبْصَ إِلَى آتِلٍ﴾ ، فلا صيام بعد الليل^(١)، قال الهيثمي :
 ولم أعرف عبد الملك ، وبقية رجاله رجال الصحيح .

والوصال كما قاله الحافظ ابن حجر^(٢) . هو الترك في ليالي الصوم لما يطر
 بالنهار بالقصد، فيخرج من أمسك اتفاقاً، ويدخل من أمسك جميع الليل أو بعضه .
 وقد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يواصل كما قدمناه، ومن هنا
 استدل بمجموع هذه الأحاديث على أن الوصال من خصائصه صلى الله تعالى عليه
 وسلم، وعلى أن غيره ممنوع منه إلا ما وقع فيه الترخيص من الإذن فيه إلى السحر ،
 وأما ما أخرجه الطبراني في «الكبير» من حديث ابن عمر قال : «نهى رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن صيام ثلاثة أيام فقال : إنك تواصل»^(٣) الحديث ،
 ففي إسناده سهل بن سنان، قال الهيثمي : لم أجد من ترجمه، ولذلك ذهب أحمد
 وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية إلى جوار الوصال إلى
 السحر، وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره ؛ ولأنه في الحقيقة
 بمنزلة عشائه إلا أنه يوحره ؛ لأن للصائم في اليوم والليلة أكلة، فإذا أكلها في
 السحر كان قد نقلها من أول الليل إلى آخره، وكان أحف لجسمه في قيام الليل ،
 ولا يخفى أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم ، وإلا فلا تكون قربة، وانفصل

(١) «المعجم الأوسط» (٣١٣٨)

(٢) «فتح الباري» (٤ / ٢٠٢).

(٣) «المعجم الكبير» (١٣٣٠٠).

أكثر الشافعية عن ذلك بأن الإمساك إلى السحر ليس وصلاً، بل الوصال أن يمسك في جميع الليل كما يمسك في النهار، وإنما أطلق الوصال على الإمساك إلى السحر لمشابهته بالوصال في الصورة.

قال الحافظ^(١): ويحتاج إلى ثبوت الدعوى بأن الوصال إنما هو حقيقة إمساك جميع الليل، وقد ورد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم «كان يواصل من سحر إلى سحر»، أخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي رضي الله عنه، والطبراني من حديث جابر، وأخرجه سعيد بن منصور مراسلاً من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه، ومن طريق أبي قلابة، وأخرجه عبد الرزاق من طريق عطاء^(٢).

ثم اختلف في المصع المذكور، فقليل: على سبيل التحريم، وقيل: على سبيل الكراهة، وقيل: يحرم على من يشق عليه، ويباح لمن لم يشق عليه، وقد اختلف السلف في ذلك، فنقل التفصيل عن عبدالله بن الزبير، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً، وذهب إليه أيضاً من الصحابة أخت أبي سعيد، ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعم، وعامر بن عبدالله بن الزبير، وإبراهيم التيمي، وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته من «الحلية» وغيرهم، رواه الطبري وغيره

ومن حجتهم في ذلك ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم واصل بأصحابه بعد النهي، ولو كان النهي للتحريم لما أقرهم على فعله، فعلم أنه إنما نهاهم رحمةً لهم وتخفيفاً عنهم كما صرحت به عائشة في حديثها الذي أسلفناه، وهذا مثل ما نهاهم عن قيام الليل

(١) «فتح الباري» (٤/ ٢٠٤).

(٢) «فتح الباري» (٤/ ٢٠٥).

حشية أن يفرض عليهم، ولم ينكر على من بلعه أنه فعله ممن لم يشق عليه، ولم يقصد موافقة أهل الكتاب، ولا رعب عن السنة في تعجيل المطر لمن يمنع من الوصال^(١).

قال الشيخ أبو الحسن السدي^(٢) وليس النهي للتحريم، بل ولا للكرهية؛ إذ لا يظن أنهم فهموا حرمة الوصال [أو كراهته] ثم ارتكوه، بل [إهمال النبي ﷺ إياهم والعدول عن بيان التحريم أو الكراهية إلى التعجير صريح في ذلك^(٣)]، إذ لا يجوز له إيقاظهم على الوصال ولا لهم فعله لو كان حراماً أو مكروهاً، بل وحب عليه أن يبين لهم أن النهي للكرهية أو للكرهية، فلا يجوز لهم فعله، وهذا كما اختص صلى الله تعالى عليه وسلم بالتروح بما فوق الأربعة من النساء دونهم، فقد أخبرهم في ذلك بالتحريم من دون تعرض لعلّة ذلك، قال وعلى هذا فالقول بأن الوصال حرام أو مكروه مشكل جداً، بل في قوله: «إني لست مثلكم، إني يطعمني ربي ويسقيني» إشارة إلى أنه ليس المدار على خصوص النهي من حيث الدين بأنه خص إياحه الوصال له دونهم، بل المدار على اختصاص الاقتدار به، حتى لو قدروا لجار لهم ذلك.

ومما يؤيده ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال: «نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحجامة والمواصلة، ولم يحرمهما؛ إبقاءً على أصحابه»^(٤)، قال الحافظ: وإساده

(١) انظر 'فتح الباري' (٤/ ٢٠٤)

(٢) حاشية السدي على صحيح البخاري (١/ ٢٦٠)

(٣) ما بين المعكوفين من نسخة 'س'.

(٤) «سنن أبي داود» (٢٣٧٤).

صحيح^(١)، وأحرج البرار والطبراني من حديث سمرة: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهانا عن الوصال، وليست بالعزيمة»^(٢)، وإسناده ضعيف كما قاله الهيثمي^(٣)، لكنه يصلح شاهداً للحديث السابق، وأما ما قدمناه من قول جبريل للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «ولا يحل لأحد بعدك» فليس إسناده بصحيح، فلا حجة فيه.

ومما يؤيد الجواز ما تقدم من حديث بشير بن الخصاصية، فإن فيه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سوى في علة النهي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما إنه فعل البصري، ولم يقل أحد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يعتد به من أهل الظاهر.

ومن حيث المعنى ما فيه من فطم النفس عن شهواتها وقمعها عن ملذوذها، فلهذا استمر على القول بجوازها مطلقاً أو مقيداً ممن لم يشق عليه جماعة، وذهب الأكثر إلى تحريم الوصال، وعن الشافعية في ذلك وجهان. التحريم والكراهة، هكذا اقتصر عليه النووي، وقد نص الشافعي في «الأم» على أنه محذور، وقد صرح ابن حزم بتحريمه، وصححه ابن العربي من المالكية، واحتجوا للتحريم بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إذا أقل الليل من ههنا، وأدبر النهار من ههنا، فقد أفطر الصائم»^(٤)؛ إذ لم يجعل الليل محلاً لسوى الفطر، فالصوم فيه مخالفة لوصفه كيوم الفطر، وأحابوا أيضاً بأن قوله: «رحمة لهم» لا يمع التحريم؛ فإن من رحمته

(١) «فتح الباري» (٤/ ٢٠٣).

(٢) «كشف الاستار» (١/ ٤٨٢)، رقم (١٠٢٤)، و«المعجم الكبير» (٧٠١٢).

(٣) «مجمع الروايات» (٣/ ١٥٨).

(٤) «صحيح البخاري» (١٩٥٤)، و«صحيح مسلم» (١١٠٠).

.....

لهم أن حرمة عليهم، وأما مواصلته بهم بعد نهيهم فلم يكن تقريراً بل تقريراً وتكليلاً، فاحتمل منهم ذلك لأجل مصلحة النهي في التأكيد لرجوعهم، لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي، فكان ذلك أدعى إلى قبولهم لما يترتب عليهم من الملل في العادة، والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك، والجوع الشديد ينفي ذلك، وقد صرح بأن الوصال يختص به لقوله: «لست هي ذلك مثلكم»، وقوله: «لست كهيتكم»، هذا مع ما انضم إلى ذلك من استحباب تعجيل الفطر، وقد يؤخذ مما قدما من كلام المحوِّرين الجواب على هذا، مع أن هذا لا يستقيم عند قول الصحابي: ولم يحرمهما، وقول سمرة وليست بالعريضة، والله أعلم.

وقد اختار في «البحر» كراهة صوم الوصال، فقال: ومن المكروه صوم الوصال، وقد فسره أبو يوسف ومحمد بصوم يومين لا يفطر بينهما، انتهى^(١).

وفي أحاديث الوصال دليل على استواء المكلمين في الأحكام، وأن كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل، وعلى أن عموم قوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب ٢١] مخصوص، وعلى أن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته، ويبادرون إلى الاتساع به إلا فيما نهاهم عنه، وعلى أن خصائصه لا يتأسى به في جميعها، وقد توقف في ذلك إمام الحرمين، وقال أبو شامة: ليس لأحد التشبه به في المباح كالريادة على أربع نسوة، ويستحب التنزه عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالصحي

وَصَوْمُ الصَّمْتِ .



قلت . وقد مر في أحاديث صلاة الضحى ما يدفع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مختصاً بصلاة الضحى ، وأما المستحبة فلم يتعرض له ، والوصال منه ، قال الحافظ . فيحتمل أن يقال . إن لم ينع عنه لم يمنع الاتساع به فيه ، والله أعلم ، انتهى^(١)

(و) بهي عن (صوم الصمت) وقد أخرج أبو داود من حديث علي عليه السلام بلفظ : «لا يُتَمَّ بعد احتلام ، ولا صمات يوم إلى الليل»^(٢) ، وله شاهد من حديث ابن عباس عند البخاري قال : «بينما النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا : أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ، ويصوم ، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : مُره فليتكلم وليقعد وليتم صومه»^(٣) ، وله شاهد آخر عنده أيضاً من حديث قيس بن أبي حازم قال : «دخل أبو بكر على امرأة من أحسن يقال لها ريب ، فرأها لا تكلم ، فقال : ما لها لا تكلم ؟ قالوا : حجت مُصِيتة ، قال لها : تكلمي ، فإن هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية»^(٤) الحديث ، وهذا وإن كان الصمت واقعاً في عادة الحج خلاف ما تقدم ، لكن لما كان الصمت من عمل الجاهلية كما أشار إليه أبو بكر عليه السلام وكان أهل الجاهلية يعدونه من المفاسد التي يتقرب بها المتعبد الناسك في عبادته كيفما كانت حتى جعل هذا

(١) انظر «فتح الباري» (٤ / ٢٠٥) .

(٢) «سنن أبي داود» (٢٨٧٣) .

(٣) «صحيح البخاري» (٦٧٠٤) .

(٤) «صحيح البخاري» (٣٨٣٤) .

الحديث شاهداً أيضاً، مع أن قول أبي بكر رضي الله عنه أفاد أمراً زائداً وهو كون الصمت من عمل الجاهلية، ولا يقول الصديق رضي الله عنه مثل هذا إلا عن توقيف، فيكون في حكم المرفوع.

قال الخطابي: كان من سلك أهل الجاهلية الصمت، فكان أحدهم يعتكف اليوم واللييلة ويصمت، فنهوا عن ذلك، وأمروا بالطلق بالخير، وقال ابن قدامة في «المغني»: ليس من شريعة الإسلام الصمت عن الكلام، وظاهر الأخبار تحريمه، واحتج بحديث أبي بكر وحديث علي المدكور، قال: فإن نذر ذلك لم يلزمه الوفاء به، قال: وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، ولا نعلم فيه مخالفاً، انتهى^(١)

ونقل الراعي عن تفسير أبي نصر القشيري^(٢) عن القفال قال: من نذر أن لا يكلم الآدميين يحتمل أن يقال يلزمه؛ لأنه مما يتقرب به، ويحتمل أن يقال لا، لما فيه من التصيق والتشديد، وليس ذلك من شرعنا كما لو نذر الوقوف في الشمس، قال أبو بصير فعلى هذا يكون نذر الصمت في تلك الشريعة لا في شريعتنا، ذكره في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦].

وفي «التممة» لأبي سعيد المتولي من قال: شرع من قلنا شرع لنا، لم يكره إلا أنه لا يستحب، قاله ابن يونس، قال: وفيه نظر؛ لأن الماوردي قال: روي عن ابن عمر مرفوعاً: «صمت الصائم تسبيح»، قال: فإن صحَّ دلَّ على مشروعية الصمت، وإلا فحديث ابن عباس أقل درجاته الكراهة، قال: وحيث قلنا: شرع من قلنا شرع لنا، فذاك إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه، انتهى. وهو كما قال.

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ١٥٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٧/ ١٥١).

وقد ورد النهي عن الصمت في الصوم كما دلّ عليه حديث الباب وحديث ابن عباس، والحديث الذي ذكره الماوردي لا يشت، وقد أورده صاحب «مسند الفردوس» من حديث ابن عمر، وهي إسناده الربيع بن بدر وهو متروك، ولو ثبت لما أفاد المقصود؛ لأن لفظه: صمت الصائم تسبيح، وبومه عبادة، ودعاؤه مستجاب، والحديث مساق في أن أفعال الصائم كلها محبوبة، لا أن الصمت بخصوصه مطلوب.

وقال في «البحر الرائق»^(١) عند قول صاحب «الكنز» وكره؛ يعني: للمعتكف إحضار الميع والصمت، قال: والمراد به ترك التحدث مع الناس من غير عذر، وقد ورد النهي عنه، وقالوا: إن صوم الصمت من فعل المحجوس أخراهم الله تعالى، قال: وخصه الإمام حميد الدين الضرير بما إذا اعتقده قرينة. قلت: وذلك كما فعله ابن الخارن في «تفسيره»^(٢) أن بني إسرائيل من أراد منهم أن يجتهد صام عن الكلام كما يصوم عن الطعام، فلا يتكلم حتى يمسي، وهذا بناء منهم على أنه قرينة، قال صاحب «البحر». وأما إذا لم يعتقده قرينة فلا يكره للحديث «من صمت نجا»، انتهى

قلت: وهذا حديث أخرجه الترمذي^(٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي معناه حديث أنس: «العبادة الصمت»^(٤)، أخرجه ابن أبي الدنيا مرسلًا بسند رجاله ثقات إلى غير ذلك، فلا تعارض بين مثل هذين الحديثين وبين حديث

(١) «البحر الرائق» (٦ / ٣١٨)

(٢) «اللباب التأويل» لابن الخارن (٤ / ٣٤٣)

(٣) «سنن الترمذي» (١ / ٢٥٠١).

(٤) ذكره في «فتح الباري» (٧ / ١٥١)

٢١٨ - الحديث التاسع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ الصَّمْتِ، وَصَوْمِ الْوَصَالِ.

٢١٩ - الحديث العشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، ..

الباب وما في معناه، فإن الصمت المرغب فيه ترك الكلام في الباطل كالاشتغال بعبية أو سمية، وكذا المباح إن جر إلى شيء من ذلك، وإلى ذلك يشير قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ [الباء ١١٤] الآية، والصمت المنهي عنه ترك الكلام في الحق لمن يستطيعه، وكذا المباح المستوي الطرفين ما لم يجر إلى الباطل، فافهم.

* (الحديث التاسع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ شَيْبَانَ) بن عبد الرحمن التميمي مولاهم، (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير الطائي، وقد مر ذكر كل منهما في الحديث الثامن من كتاب الصلاة، (عَنِ الْمُهَاجِرِ) بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخرومي، وهو أخو محمد بن عكرمة، روى عن جابر ابن عبد الله وعبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث والرهري، وهو من أقرابه، وروى عنه جابر بن يزيد الجعفي ويحيى بن أبي كثير وسويد بن حجر الباهلي، ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات».

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ الصَّمْتِ؛ إِذْ هُوَ خِلَافُ شَرِيعَتَا، (وَصَوْمِ الْوَصَالِ)؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُوْحِ الضَّعْفَ وَالِاخْتِلَالَ، فَهَئَانَا عَنْهُ الْمَلِكُ الْجَلِيلُ تَفَضُّلاً مِنْهُ

* (الحديث العشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) بن عمير بن سويد

عَنْ قُرْظَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ.



القرشي، وقد مرّ ذكره في الحديث السادس والعشرين من كتاب الصلاة، (عن قرظة) بن يحيى، وقيل. ابن الأسود، وقد مرّ ذكره في الحديث العاشر من كتاب الصلاة، (عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام ثلاثة أيام التشريق) ولم أجد من أخرج حديث أبي سعيد هذا غير الإمام، وله شواهد متعددة.

مها حديث نيشة الهدلي قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله» أخرجه مسلم^(١)، وعنده من حديث ابن شهاب «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر عبدالله بن حذافة أن يبادي في أيام التشريق أنها أيام أكل وشرب»، ومن حديث كعب بن مالك: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق، فناديا أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، وأيام مسى أيام أكل وشرب»^(٢)، وعبد مالك في «الموطأ» من حديث عبدالله بن عمرو: «أنه دخل على أبيه في أيام التشريق فوجده يأكل، قال: فدعاني، فقلت: لا أكل إني صائم، فقال: كل فإن هذه الأيام التي كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يأمرنا بإفطارها، وينهى عن صيامها»^(٣).

وفي الباب عقبة بن عامر^(٤) عند أبي داود والترمذي والنسائي، وبشر بن

(١) «صحيح مسلم» (١١٤١)

(٢) «صحيح مسلم» (١١٤٢)

(٣) «الموطأ» (١٣٩٥).

(٤) «سنن أبي داود» (٢٤١٩)، و«سنن الترمذي» (٧٧٣)، و«سنن النسائي» (٣٠٠٤).

.....

سحيم عند السائي^(١)، وأبو هريرة عند ابن ماجه^(٢)، وسعد بن أبي وقاص وابن عمر عند أحمد^(٣) بإسناد جيد، ويونس بن شداد^(٤) عند عبدالله بن أحمد في زوائد مسند أبيه والبرار، وهي إسناده سعيد بن بشير وهو ثقة، ولكنه احتلط، وحيية بنت شريق^(٥) عند أحمد والطبراني في «الأوسط»، وفي إسناد أحمد رجل لم يسم، وأنس^(٦) عند أبي يعلى بطرق ضعيفة، وابن عباس^(٧) عند الطبراني في «الكبير» بإسناد حسن، وأم الحارث بنت عياش^(٨) عند الطبراني بإسناد فيه صرار بن صرد وهو ضعيف، ومعمّر بن عبدالله العدوي^(٩) عنده في «الكبير» بإسناد حسن، وعمر بن الحطاب عنده بإسناد فيه عبدالله بن عمر بن يزيد الأصماني^(١٠)، قال الهيثمي^(١١) لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات، وأسامة الهذلي^(١٢) عنده بإسناد فيه عبيدالله بن

- (١) «سنن السائي» (٤٩٩٤)
- (٢) «سنن ابن ماجه» (١٧١٩).
- (٣) «مسند أحمد» (١/١٦٩).
- (٤) «مسند أحمد» (٤/٧٧)، و«كشف الأستار» (١/٤٩٨، رقم: ١٠٦٨).
- (٥) «المعجم الأوسط» (٣٥٢٦)، ولم يثر عنه في «مسند أحمد»، انظر «الأحاديث المستدركة» لأحمد بن حنبل (ص: ١)
- (٦) «مسند أبي يعلى» (٢٩١٣)
- (٧) «المعجم الكبير» (١١٥٨٧).
- (٨) «المعجم الكبير» (٢٥/١٧٣، رقم: ٤٢٣)
- (٩) «المعجم الكبير» (٢٠/٤٤٦، رقم: ١٠٩٣)
- (١٠) «المعجم الأوسط» (٧٢٣٦).
- (١١) «مجمع الروايات» (٣/٢٠٤).
- (١٢) «المعجم الأوسط» (٧١٨٠).

أبي حميد، وهو متروك.

وأحرج مالك في «الموطأ» عن سليمان بن يسار^(١): «أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم أيام التشريق» وهذا مرسل، وأيام التشريق هي التي وقعت الإشارة إليه في حديث أنس عند أحمد بن منيع والحاثر بن أبي أسامة في «مسديهما» قال: «نهى رسول الله ﷺ عن صوم أيام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر»، وهذا هو قول الأكثر، وقال بعضهم إنها يومان بعد النحر، وسميت أيام التشريق؛ لأن لحوم الأصاحي تُشَرَّق فيها؛ أي تنشر في الشمس، وقيل: لأن الهدي لا ينحر حتى تشرق الشمس، وقيل: لأن صلاة العيد لا تقف إلا بعد شروق الشمس، وهدان الوحهان لا يخلوان عن نظر؛ إذ يسمى يوم النحر تشريقاً بالنظر إلى كل منهما، وكذلك ما قيل: إن التشريق هو التكبير در كل صلاة.

وقد روى ابن المنذر وغيره عن الربيع بن العوام وأبي طلحة جوار صومهما مطلقاً، وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقاً، وهو مذهب أبي حنيفة، وهو المشهور عن الشافعي، وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منعه إلا للمتمتع الذي لا يجد الهدي ولم يصم الأيام الثلاثة قبل يوم عرفة، فله أن يصوم أيام التشريق، وهو قول مالك والشافعي في القديم، وعن الأوراعي وغيره يصومهما أيضاً المحصر والقارن^(٢).

وحجة المانعين ما سردناه من الأحاديث، ولم أقف على حجة للمجورين إلا أن الأصل الإباحة، وذلك لا يتأتى إلا إذا لم يكن هناك نهي.

(١) «موطأ مالك» (١٣٩٢)

(٢) انظر «فتح الباري» (٤ / ٢٤٢)

٢٢٠ - الحديث الحادي والعشرون: وَيَه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ.

وأما حجة مالك فما أخرجه البخاري عن ابن عمر وعائشة قالا: «لم يرحص عليه وسلم للمتمتع إدا لم يجد الهدي يصوم أيام التشريق»، ثم قال الدارقطني: يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني والطحاوي^(١): «رحص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للمتمتع إدا لم يجد الهدي يصوم أيام التشريق»، ثم قال الدارقطني: يحيى بن سلام ليس بالقوي، وقد ساق الدارقطني له طرقاً كثيرة كلها ضعيفة، إلا أن ما أخرجه البخاري من قولهما «لم يرحص» في حكم المرفوع؛ فإنه سمرلة قول الصحابي: أمرنا أو نهينا، والله أعلم.

• (الحديث الحادي والعشرون: وبه)؛ أي: وبالإسناد السابق، وهو: أبو حيفة، عن عبد الملك، عن قزعة، عن أبي سعيد: (أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان) لم أحد هذا الحديث في الجوامع والمسائيد التي كانت موحودة عندي، وله شاهد من حديث صلة بن زفر قال: «كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه من شعبان أو رمضان، فأتينا بشاة مصلية فتنحى بعض القوم فقال: إني صائم، فقال عمار: من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله تعالى عليه وسلم»^(٢)، أخرجه الترمذي وأبو داود والسنائي وابن ماجه

(١) «صحيح البخاري» (١٩٩٨)

(٢) «سنن الدارقطني» (١٨٦/٢)، رقم: (٢٩)، و«شرح معاني الآثار» (٣٧٩٠).

(٣) «سنن الترمذي» (٦٨٦)، و«سنن أبي داود» (٢٣٣٤)، و«سنن السنائي» (٢١٨٨)، و«سنن ابن ماجه» (١٦٤٥)، و«سنن الدارقطني» (١٥٧/٢)، و«السنن الكبرى» للبيهقي =

والدارقطني والبيهقي في «سنهم»، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، قال الترمذي هذا حديث حسن عريب، وقال الدارقطني: إسناده حسن، ورجاله كلهم ثقات، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ورواه البحاري تعليقاً بلفظ: وقال صلة بن زفر عن عمار: «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي أنا القاسم صلى الله تعالى عليه وسلم»^(١).

وهذا وإن كان موقوفاً لكن لا يقال. مثله من قبل الرأي فهو إذاً في حكم المرفوع، كما صرح به جمهور أهل الأصول، ويؤيد ذلك ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً «لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين، إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه، فليصم ذلك اليوم»^(٢)، ولذلك استدل عكرمة على سمك لما امتنع من الأكل معه يوم الشك لصومه بما رواه ابن عباس مرفوعاً: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، وإن حال بينكم وبينه صحابة أو ظلمة فأكملوا العدة عدة شعبان، ولا تستقبلوا الشهر استقبالاً، ولا تصلوا رمضان بيوم من شعبان» أخرجه النسائي^(٣).

وأخرج البيهقي من حديث قيس بن طلق، عن أبيه طلق قال: «سمعت رجلاً سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن اليوم الذي يشك فيه فيقول بعضهم هذا من شعبان، وبعضهم: هذا من رمضان، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروا الهلال، فإن غم عليكم

= (٨٢٠٦)، و«صحيح ابن حبان» (٣٥٨٥)، و«المستدرک» (١٥٤٢)

(١) «صحيح البخاري» (ك: ٣٠، ب: ١١).

(٢) «صحيح البخاري» (١٩١٤)، و«صحيح مسلم» (١٠٨٢)

(٣) «سنن النسائي» (٢١٨٩)

فأكملوا العدة ثلاثين»^(١).

وأحرج أيضاً من حديث مجالد عن عامر «أن عمر وعلياً كانا ينهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان»^(٢)، ومجالد ضعيف

وأحرج عن ابن عمر قال: «لو صمت السنة كلها لأفطرت ذلك اليوم الذي يشك فيه من رمضان»، وروى الثوري عن عبد العزيز بن حكيم الحضرمي قال: «رأيت ابن عمر يأمر رجلاً يفطر في اليوم الذي يشك فيه»^(٣)

وأحرج أيضاً عن ابن مسعود قال: «لأن أفطر يوماً من رمضان، ثم أقضيه أحس إليّ من أن أزيد فيه يوماً ليس منه»^(٤)، وكان حديفة يهوى عن صوم يوم الشك، وروى البيهقي عن ابن عباس أنه كان يقول: «افصلوا؛ يعني بين صوم رمضان وشعبان بفطر»^(٥).

إذا علمت هذا فاعلم أنه لا يسمى يوم الشك إلا إذا كان يوم الثلاثاء، وقد تعيمت السماء في ليته، وما منعهم عن رؤية الهلال إلا السحاب، ومهما خلا عن أحد الوصفين لا يسمى شكاً، قال مالك: «وسمعت أهل العلم يهون عن صوم اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان أو شعبان إذا نوى به الفرض، ويرون الإعادة على من صامه من غير رؤية إذا جاء الثت وأحر أنه من رمضان، ولا يرون في صيامه تطوعاً بأساً، انتهى».

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٢٠٥).

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٢١١).

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٢١٢).

(٤) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٢١٣).

(٥) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٢١٤).

قال في «البحر»: فلو جزم بكونه من رمضان كان مكروهاً كراهة تحريم
للتشبه بأهل الكساف؛ لأنهم زادوا في صومهم، وعليه يحمل حديث النهي عن
التقدم، وإن بوى في صومه ذلك عن رمضان إن كان منه وإلا فتطوع وهو مكروه،
فإن ظهر أنه منه أجزاء وإلا فتطوع، قال: وإن جرم بالتطوع فلا كلام في عدم كراهته،
وإنما الخلاف في استحبابه إن لم يوافق صومه^(١).

قلت: وإنما أجازوا صومه بنية التطوع لما أخرجه الشيخان عن عمران بن
حصين: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال له أو لرجل وهو يسمعه صمت
من سَرَر هذا الشهر شيئاً؟»^(٢)، وهي لفظ لمسلم: «صمت من سرر شعبان؟ فقال
الرجل لا يا رسول الله! قال: فإذا أفطرت فصم يومين مكانه»^(٣).

وأخرج البيهقي من حديث أبي الأزهر المغيرة بن قروة قال: «قام معاوية
في الناس بدير مشغل الذي على باب حمص فقال: يا أيها الناس! إنا رأينا الهلال
يوم كذا وكذا، وأن متقدم بالصيام، فمن أحب أن يفعله فليفعله، فقام إليه مالك
ابن هبيرة السائي فقال: يا معاوية! أشيء سمعته من رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم هو أم شيء من رأيك؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
يقول: صوموا الشهر وسِرّه»، قال الأوزاعي: سره أوله، وعنه يروى أيضاً.
سره آخره، قال البيهقي: وهو الصحيح، وأراد به اليوم أو اليومين اللذين يستتر
فيهما القمر قبل يوم الشك، وأراد به صيام آخر الشهر مع يوم الشك إذا وافق ذلك
عادته هي صوم آخر كل شهر، وقيل: أراد بسره وسطه، وسر كل شيء جوهه، فعلى

(١) «البحر الرائق» (٦/ ١٥٦).

(٢) «صحيح البخاري» (١٩٨٣)، و«صحيح مسلم» (١١٦١).

(٣) «صحيح مسلم» (١١٦١).

هذا أراد أيام البيض، انتهى^(١).

قلت: والذي أرى - والله أعلم - أن المراد بقوله «سره» آخره كما صححه البيهقي، وأن معاوية إنما صامه - والله أعلم - إلا لأنه قد صام أول شعبان أيضاً ليكون جامعاً بين صوم أول الشهر وآخره عاملاً بالحديث الذي رواه، وإلا فلا حجة بما رواه في صوم يوم الشك؛ لأنه ليس بأول رمضان، ولو كان أول رمضان حقيقة لكان صومه مفروضاً، ولما حير بقوله: «فمن أحب... إلح»، فإذا كان كذلك فصوم معاوية خارج عن الباب غير داخل في النهي، بل عين المستثنى في حديث أبي هريرة من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه فليصم ذلك اليوم»، هذا إذا كان صوم ذلك اليوم مع صوم أول الشهر عادة له، والله أعلم.

وأما ما أخرجه البيهقي من حديث عبدالله بن أبي موسى مولى لني بصر: «أنه سأل عائشة عن اليوم الذي يشك فيه الناس فقالت: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان»^(٢)، وهكذا أخرجه عن أبي هريرة أيضاً^(٣)، وكذلك أخرج عن أسماء: «أنها كانت تصوم الذي يشك فيه»^(٤)، فهذا كله ليس فيه دلالة على أنه يصام ذلك اليوم بنية كونه من رمضان، وعلى كل حال فلا تصلح هذه الآثار للمعارضة؛ لأنها أقوال الصحابة، ولا يراحم المرفوع الصحيح إلا المرفوع الصحيح

(١) «السنن الكبرى» لبيهقي (٨٢٢٤).

(٢) «السنن الكبرى» لبيهقي (٨٢٢٧).

(٣) «السنن الكبرى» لبيهقي (٨٢٢٩).

(٤) «السنن الكبرى» لبيهقي (٨٢٢٨).

٢٢١ - الحديث الثاني والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رحمته الله قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رحمته الله:

قال في «البحر»: والأفضل أن يتلوم، ولا يأكل، ولا ينوي الصوم ما لم يتقارب انتصاف النهار، فإن تقارب ولم يتبين الحال احتملوا فيه، فقليل - الأفضل صومه، وقيل - فطره

قلت: وهذا عندي أرفق بالنظر إلى الأحاديث.

قال - وعامة المشايخ على أنه ينبغي للقضاة والمفتين أن يصوموا تطوعاً، ويمتنوا بذلك حاصتهم، ويفتوا العامة بالإفطار.

قلت - وذلك لما حكاه أسد بن عمرو قال - أتيت باب الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي، وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخف أسود راكباً على فرس أسود، وما عليه شيء من البياض إلا لحيته البيضاء، وهو يوم شك، فأنتى الدرس بالفطر، فقلت له: أمطر أنت؟ فقال: ادن إليّ، فدبوت منه، فقال في أدبي - إني صائم، قال ابن الهمام والمراد من الخاصة من يتمكن من ضبط نفسه عن الإصجاع في النية وملاحظة كونه عن المرض إن كان عدداً من رمضان، انتهى^(١).

وكان محمد بن سلمة وأبو نصر يقولان. المطر أحوط؛ لأنهم أجمعوا أن لا إثم عليه لو أفطر، واختلفوا في الصوم، فقال بعضهم. يكره ويأثم، كذا في «الفتاوى الظهيرية»^(٢)، وهذا عندي أجود، والله أعلم.

* (الحديث الثاني والعشرون: أبو حنيفة رحمته الله) تابعه عبيد الله بن عمر عند الشيخين (عن نافع، عن ابن عمر رحمته الله قال. قال عمر بن الخطاب رحمته الله) قد وقع

(١) «فتح القدير» (٤ / ٣٠٣)

(٢) انظر «الحر المراتق» (٦ / ١٥٦).

نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ.....

عند البخاري أنه قال عند قولهم من حنين بالحمرانة، قال الحافظ ويستفاد منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل؛ لأن غروة حبيب متأخرة عن ذلك^(١)، (نذرت)؛ أي: أوجبت على نفسي (أن أعتكف) وقع في أكثر الروايات. «أن أعتكف ليلة»، «استدلّ على جواز الاعتكاف بغير صوم؛ لأن الليل ليس طرفاً للصوم، فلو كان شرطاً لأمره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم به، وتعب بأنه وقع عند البخاري من حديث ابن عمر: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: يا رسول الله! إنه كان عليّ اعتكاف يوم في الجاهلية»^(٢)، وقد وقع عند مسلم من رواية سعيد عن عبيد الله «يوماً» بدل «ليلة»، فجمع ابن حبان وغيره بين الروايتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة، فمن أطلق ليلة أراد بيومها، ومن أطلق يوماً أراد ليلته، وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عداة بن بديل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر بقوله: «قال: اعتكف وصم»، وهذا لفظ أبي داود، وفي رواية النسائي: «وأمره أن يعتكف ويصوم»، وفي رواية البيهقي: «أي رسول الله! إن عليّ يوماً أعتكفه، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: اذهب فاعتكفه وصمه»، قال البيهقي: ابن بديل ضعيف الحديث، والثقات من أصحاب عمرو بن دينار حريص وابن عينة وحماد ابن سلمة وحماد بن زيد لم يذكروه؛ يعني: الأمر بالصوم، انتهى^(٣).

ونقل ابن الهمام أن ابن معين قال في ابن بديل: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

(١) «فتح الباري» (٤/ ٢٧٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٣١٤٤).

(٣) «السنن الكبرى» لبيهقي (٤/ ٣١٦، ٨٨٣٩).

(٤) «فتح القدير» (٤/ ٤٦٣).

قلت: ومما يزيد ما أخرج البيهقي من حديث سعيد بن بشير عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نذر أن يعتكف في الشرك وليصوم، فسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد إسلامه، فأمره بأن يفني بديره، قال البيهقي ذكر نذر الصوم مع الاعتكاف غريب، تفرد به سعيد بن بشير عن عبيد الله^(١)، ونقل ابن الملقن عن عبد الحق أنه قال: إسناده حسن، قال ابن القطان، وإنما لم يصححه؛ لأن سعيد بن بشير مختلف فيه، وضعفه ابن الجوري في «تحقيقه».

فالحاصل أن الأئمة رحمهم الله تعالى اختلفوا في الاعتكاف الواجب هل يشترط فيه الصوم أم لا؟ فلم يشترطه الشافعي رحمه الله، واختلف عن أحمد وإسحاق، واشترطه ابن عمر وابن عباس، أخرج عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح، وعن عائشة بنحوه، وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي ومالك، واستدلوا في ذلك بما أخرج الدارقطني والبيهقي عن عائشة مرفوعاً: «لا اعتكاف إلا بصوم»^(٢)، وفي إسناده سويد بن عبد العزيز عن شعبان بن حسين، قال البيهقي: هذا وهم من سفيان أو من سويد، وضعف سويداً، لكن قال في «الإكمال»^(٣): قال علي بن حجر سألت هشيماً عنه فأنشئ عليه خيراً، فقد اختلف فيه، وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها، ولا يحرج لحاجة إلا لم لا بد منه، ولا اعتكاف إلا بصوم

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (١٣)

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٣٦٢).

(٣) انظر «فتح القدير» (٤ / ٤٦٢)

ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع»^(١)، قال أبو داود. غير عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيه. «قالت السنة»، وعبد الرحمن من رجال مسلم، ووثقه ابن معين وأخرج عبد الرزاق عن عائشة موقوفاً قالت: «من اعتكف فعليه الصوم»^(٢)، وأخرج أيضاً عن عروة والرهري أنهما قالا: «لا اعتكاف إلا بالصوم»^(٣) وهذه الأخبار والآثار كلها تدلّ على اشتراط الصوم في الاعتكاف مطلقاً، وإنما أوجب القول به في المنذور فقط ما أخرجه البيهقي عن أبي سهيل بن مالك قال: «اجتمعت أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز، وكان على امرأتي اعتكاف ثلاث في المسجد الحرام، فقال ابن شهاب: لا يكون اعتكاف إلا بصوم، فقال عمر بن عبد العزيز: أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؟ قال: لا، قال: فمن أبي بكر؟ قال: لا، قال: فمن عمر؟ قال: لا، قال: فمن عثمان؟ قال: لا، قال أبو سهيل: فأنصرفت فوجدت طاوساً وعطاء فسألتهما عن ذلك، فقال طاوس: كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً إلا أن يجعله على نفسه، وقال عطاء: ذلك رأيي»^(٤).

وقد أخرج أيضاً عن ابن عباس: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه»؛ أي: يجعل الاعتكاف واحداً على نفسه بندره له، فعليه صوم، وهذا هو الأطهر؛ لأنه قد صحّ عن ابن عباس فيما قدمناه أنه يرى اشتراط الصوم في الاعتكاف من دون نظر إلى نذر الصوم مع

(١) «سنن أبي داود» (٢٤٧٣)

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (٨٠٣٧)

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (٨٠٤١).

(٤) «السنن الكبرى» لبيهقي (٨٣٧٠).

.....
 الاعتكاف، أم نذر الاعتكاف وحده، وبهذا يجمع بين قوليه، فلا أثر لما يحتمله اللفظ من غير ما ذكرناه، والله أعلم.

وأما ما جاء من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما لم يعتكف في رمضان من أجل الأخبية التي رآها، واعتكف بسببها العشر الأول من شوال، فليس هناك دلالة في عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف لأمر:

مها: أن الشافعية لا تقول بلزوم التعلل بشروعه فيكون عنده هذا الاعتكاف تطوعاً، ولا قائل باشتراط الصوم في التطوع، فإن الخلاف إنما هو في المنذور الواجب.

ومها: أن أبا حنيفة رحمه الله وإن قال بلزوم التعلل بالشروع فلا حجة عليه في هذا الحديث؛ لأن قوله: العشر الأول قابل لأن يترك من العشر يوماً واحداً، وهو اليوم الأول لإقامة شعار الدين. من الخروج إلى الجَنَّةِ وأداء صلاة العيد ووعظ الرجال والنساء وغير ذلك من الأمور التي تنافي الاعتكاف والمصالح التي لا يمكن تداركها في غير ذلك اليوم مع أنه يحرم الصوم في ذلك اليوم، فترك ذلك واعتكف أياماً بعده، وهذا لا ينافي كونه أولاً؛ فإنه إنما هو من باب تعليل الأكثر على الأقل؛ لأن الأكثر - وهو تسعة أيام - وقعت في العشر الأول، ولم يقع في العشر الثاني إلا يوم واحد، فلا اعتبار له، اللهم إلا أن ترد رواية صريحة بأنه اعتكف يوم العيد وبعد ذلك، حتى يدل على نفي الصوم في الاعتكاف بكون المحل غير قابل للصوم، ويعيد من المصطفى صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله صوم ذلك اليوم بعد نهي عنه، وهيئات هيئات لوجود تلك الرواية، ولو كان كذلك لنشاع عنه صلى الله تعالى عليه وسلم تخلعه عن الأمور الملحوظة يوم العيد مع أنه لم يرو عنه أحد ذلك، فافهم.

إذا علمت هذا فاعلم أن الاعتكاف لغةً افتعال من عكف إذا دام، وعكفه حسنه، ومنه ﴿وَأَلْهَدَىٰ مَعْكُوفًا﴾ [الفتح: ٢٥٠]، كذا في «المغرب»، وفي «الصحاح» الاعتكاف الاحتباس، وفي «النهاية»: إنه متعدّ بمصدره العكف، ولارم بمصدره العكوف، والمتعدي بمعنى الحبس والمنع، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَلْهَدَىٰ مَعْكُوفًا﴾، ومنه الاعتكاف في المسجد، وأما اللازم فهو الإقبال على الشيء بطريق المواظبة، ومنه قوله تعالى ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصَابِرِ لُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]

وشرعاً: اللَّبْثُ في المسجد مع نية الاعتكاف، فالركن هو اللَّبْث، والكونُ هي المسجد والنية شرطان للصحة، وانفرد سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له على الحدث الأصغر، وأما عن الجبابة والحيف والنقاس فلا بد من اشتراطه، كالإسلام والعقل بخلاف البلوغ فيصح من الصبي، وكذلك الذكورة والحرية فيصح من العبد والمرأة بإذن السيد والزوج.

ومحاسنه كثيرة؛ لأن فيه تفريع القلب عن أمور الدنيا، وتسليم النفس إلى المولى، والتحصن بحصن حصين، وملازمة بيت كريم، فهو كمن احتاح إلى عظيم فلارمه حتى قضى مآربه، فهو يلازم بيت ربه تعالى ليعفر له، وهو من أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص.

وقد ورد في فضله ما أخرجه ابن ماجه من حديث فرقد السبخي، عن سعيد ابن حبيب، عن ابن عباس مرفوعاً: «المعتكف هو يعكف الذنوب ويجري له من الحسنات كعامل الحسنات كلها»^(١)، وفرقد وثقه ابن معين، وضعفه أحمد.

وما أخرجه الطبراني في «الكبير» عن الحسين مرفوعاً: «اعتكاف عشر هي

(١) «سنن ابن ماجه» (١٧٨١)

رمضان كحجتين وعمرتين»^(١)، وفي إسناده الهيثم بن بسطام متروك، وأخرج البيهقي عنه مرفوعاً أيضاً بلفظ «من اعتكف عشراً في رمضان كان كحجتين وعمرتين»^(٢)، وفي إسناده محمد بن زاذان، قال الذهبي: متروك.

وأخرج الديلمي في «مسند الفردوس» عن عائشة مرفوعاً: «من اعتكف إيماناً واحتساباً عمر له ما تقدم من ذنبه»، قال الماوي: وفي إسناده من لا يعرف^(٣).

وأخرج أبو أحمد في «كناه» عن عبدالله بن عمران أنه قال: «حق على الله ﷻ من عكف نفسه في المسجد بعد المغرب إلى العشاء لا يتكلم إلا بقراءة أو دعاء أو صلاة أن يني له قصراً في الجنة، عرض كل قصر منها مئة عام».

وأخرج الشيخان من حديث عائشة: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده»^(٤).

ومن هنا قال صاحب «الهداية»: إنه سنة مؤكدة^(٥)، قال القُدوري: مستحب، قال ابن الهمام: والحق خلاف كل من الإطلاقيين، بل الحق أن يقال: الاعتكاف ينقسم إلى واجب، وهو المنذور، وسنة مؤكدة وهو اعتكاف العشر من رمضان، فإنه لم يقل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ترك اعتكاف العشر في إقامته بالمدينة إلا ما كان من المرة الواحدة، وذلك لما أبصر أربع قباب صربت لأرواحه

(١) «المعجم الكبير» (٢٨٨٨).

(٢) «شعب الإيمان» (٣٩٦٧).

(٣) «فيض القدير» (٨٤٨٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٢٠٢٦)، و«صحيح مسلم» (١١٧٢).

(٥) «الهداية» (١/ ١٢٩).

فقال: «ألبس تردن بهن؟»، فلم يعتكف، حتى اعتكف عشراً من شوال، وأخرج ابن حبان عن أنس قال: «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا كان مقيماً يعتكف العشر الأواخر من رمضان، فإذا سافر اعتكف من العام المقبل عشرين»^(١)، قال وإلى مستحب وهو ما عداهما، ولا قائل في ذلك بوجوبه في غير المدور^(٢)، والله أعلم

وهذا الاعتكاف المستحب لا حد لأكثره، واتفقوا على ذلك، واختلفوا في أقله، فمن مالك تشترط عشرة أيام، وعنه يوم أو يومان، وقال آخرون: يصح مع شرط الصيام في دون اليوم، حكاه ابن قدامة، وقال غيرهم: أقل ما يطلق عليه اسم اللبث، ولا يشترط القعود، وقيل يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة، وروى عبد الرزاق، عن يعلى بن أمية الصحابي: «إني لأمكث في المسجد الساعة، ولا أمكث إلا لأعتكف»^(٣)، ولهذا قال أكثر الحنفية: أقله ساعة؛ لقول محمد بن الحسن الشيباني في «الأصل»: إذا دخل المسجد بنية الاعتكاف، فهو معتكف ما أقام، تارك له إذا حرج، وأما حديث: «من اعتكف فوافق ناقة، فكأنما أعتق سمة» فقال ابن الملقن: هذا حديث عريب لا أعرفه بعد البحث الشديد عنه، ورأيت بلفظ: «من رابط» بدل «اعتكف» في «ضعفاء العقيلي» من حديث أنس بن عبد الحميد، عن هشام بن عروة، عن عائشة مرفوعاً: «من رابط فوافق ناقته حرمه الله على النار»^(٤)، ثم قال: هذا حديث منكر، انتهى.

(١) «صحيح ابن حبان» (٣٦٦٢).

(٢) «فتح القدير» (٤/ ٤٥٩).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (٨١٠٦).

(٤) «الضعفاء الكبير» (٤٨).

..... فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

ولا يخرج المعتكف من المسجد إلا لحاجة شرعية، كالجمعة إذا كان معتكفاً في غير الجامع، أو طوعية، كالبول والعائط، وعبد الشيخين عن عائشة. «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان»^(١). قال في «البحر»^(٢): ويخرج للجمعة حين نزول الشمس إلا إن كان مرله بعيداً، فيخرج في وقت يمكنه إدراكها وصلاة أربع قبلها وركعتان تحية المسجد قبل شروع الخطيب في الخطبة، فإن حرج ساعة بلا عذر فقد اعتكافه لوجود المنافي، انتهى باختصار.

ورأيت لبعض الحنفية جواز خروج المعتكف من المسجد فيما يستثنيه قبل دخوله في المسجد عند النية، والله أعلم.

(في المسجد الحرام) هذا مؤيد لما اتفق العلماء على شرطية المسجد للاعتكاف إلا محمد بن لبانة المالكي، فأحازه في كل مكان، وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها، وهو المكان المَعْدُّ للصلاة فيه، والأكثرون منهم على أنه الأفضل لها، ويجوز لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها، وبه قال أحمد، وقد أطلق الشافعي كراهته لهن في المسجد الذي تؤدي فيه الجماعة، واحتج بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لنسائه. «ألن تردن بهن؟» فإنه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها؛ لأنها تتعرض لكثرة من يراها، وقال ابن عبد البر: «لولا أن ابن عيسى راد في الحديث: «إهن استأذن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الاعتكاف» لقطعت بأن اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير

(١) «صحيح البخاري» (٢٠٢٩)، و«صحيح مسلم» (٢٩٧).

(٢) «البحر الرائق» (٦/٣٠٨).

فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا أَسْلَمْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَوْفٍ بِنَذْرِكَ».



جائز^(١)، انتهى

وللمالكية يجوز للرجال والنساء؛ يعني الاعتكاف في البيت؛ لأن التطوع في البيوت أفضل، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلاة بالجماعة، وخصه أبو يوسف بالواجب منه، وأما النفل ففي كل مسجد، والجامع مقدم في الأفضلية عند الكل، وشرطه مالك واستحبه الشافعي، وينقطع الاعتكاف عندهما بالجمعة، وخصه طائفة من السلف كالزهري بالجامع مطلقاً، وأوماً إليه الشافعي في القديم، والمشهور عنه جواره في كل مسجد ولو لم تقم الصلاة فيه بالجماعة، وخصه حنيفة بن اليمان بالمساجد الثلاثة: المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى، كما أخرجه الطبراني عنه في «الكبير» بإسناد جيد، وخصه عطاء بمسجد مكة والمدينة، وابن المسيب بمسجد المدينة.

(في الجاهلية، فلما أسلمت سألت رسول الله ﷺ) وفيه ردّ على من رعم أن المراد بالجاهلية ما كان قبل فتح مكة، وأنه إما نذر في الإسلام، وأصرح من ذلك ما أخرجه البيهقي والدارقطني من طريق سعيد بن بشير عن عبيد الله بن لفظ «نذر عمر أن يعتكف في الشرك»^(٢).

(فقال: أوفٍ بنذرك) فيه دليل على أن من نذر أو حلف قبل أن يسلم على شيء يجب الوفاء به لو كان مسلماً؛ فإنه إذا أسلم يجب عليه الإتيان بما نذر لظاهر قصة عمر، وبه يقول الشافعي وأبو ثور، وكذا نقله ابن حزم عن الشافعي، والمشهور

(١) «فتح الباري» (٤ / ٢٧٥).

(٢) «السنن الكبرى» (٨٨٤٠)، و«سنن الدارقطني» (١٣).

عند الشافعية أنه وجه لبعضهم، وأن الشافعي وجّل أصحابه موافقون للحنفية والمالكية في استحباب الوفاء به، وعن أحمد في رواية يجب الوفاء به، وبه جزم الطبري والمغيرة بن عبد الرحمن من المالكية.

قال القاسمي: لم يأمر عمر على جهة الإيجاب بل على جهة المشورة، كذا قال، وقيل: أراد أن يعلمهم أن الوفاء بالنذر من أكّد الأمور، فغلط أمره بأن أمر عمر بالوفاء، واحتج الطحاوي بأن الذي يجب الوفاء به مما يتقرب به إلى الله تعالى، والكافر لا يصحّ منه التقرب بالعبادة، وأجاب عن قصة عمر باحتمال أنه صلى الله تعالى عليه وسلم هم من عمر أنه يسمح بما يفعل مما كان نذره فأمره به؛ لأن فعله حيثئذ طاعة لله تعالى، فكان ذلك حلاف ما أوحى على نفسه؛ لأن الإسلام يهدم أمر الجاهلية

قال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث يخالف هذا؛ فإن دلّ دليل أقوى منه على أنه لا يصحّ من الكافر قوى هذا التأويل، وإلا فلا، انتهى.

وأجاب ابن العربي بأن عمر وإن كان نذره في الجاهلية، لكنه لما أسلم نواه، ثم سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأعلمه أنه لزمه، قال: وكل عبادة تلزم بالنية وإن لم يتلفظ بشيء من ذلك، وتعقب بأن ظاهر كلام عمر عليه السلام مجرد الإخبار بما وقع من الاستخبار عن حكمه، هل لزم أم لا؟، وليس هناك ما يدلّ على تجديد النية.

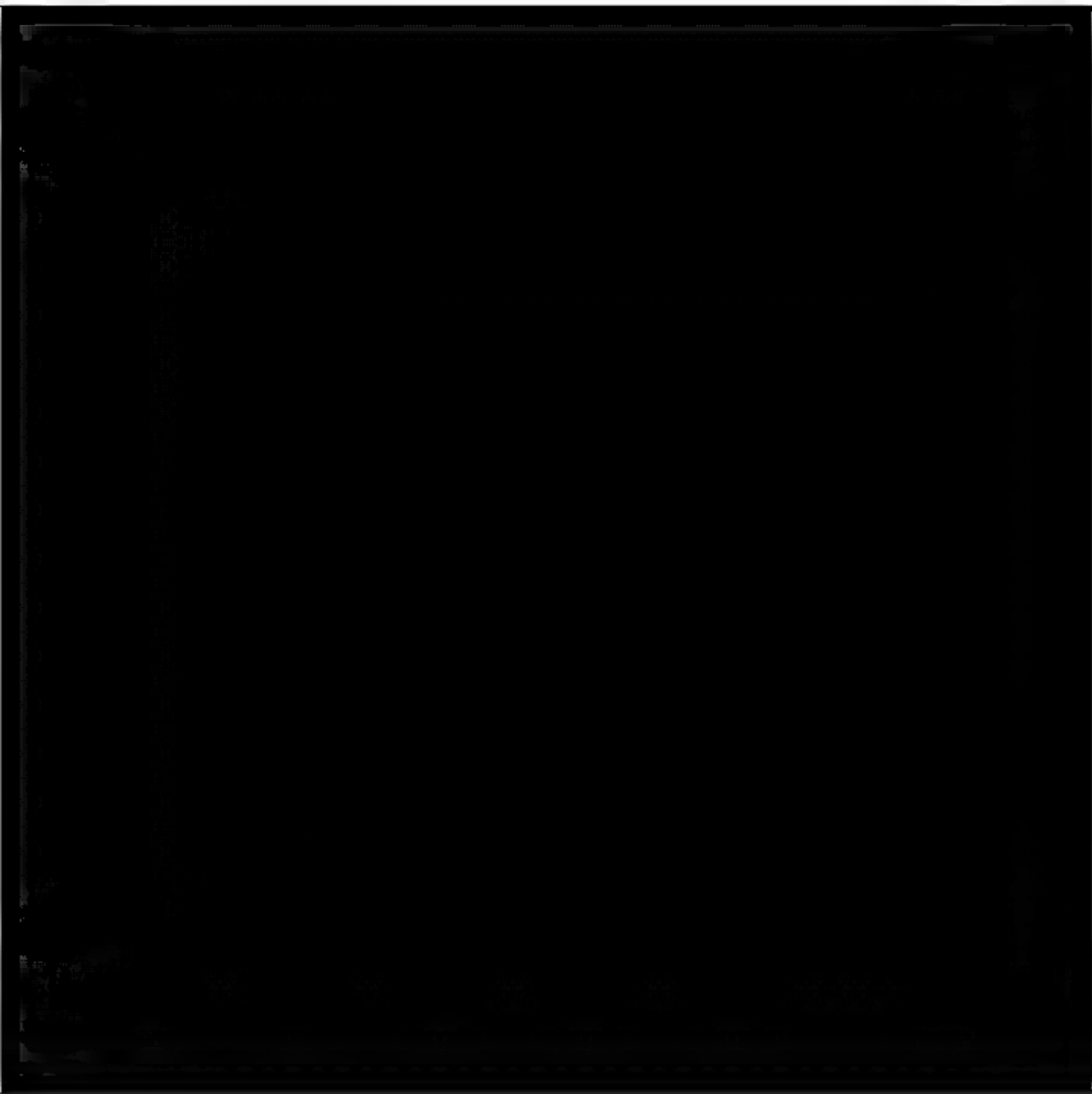
ونقل العراقي في «شرح الترمذي» عن بعضهم أنه استدل بهذا الحديث أن الكفار مخاطبون بمروع الشريعة، وإن كان لا تصحّ منهم إلا أن يسلموا لأمر عمر

.....

بوفاء ما التزم به في الشرك، وتعقب بأن الواجب بأصل الشرع كأصل الصلاة لا يجب عليهم قضاؤها، فكيف يكلفون بقضاء ما ليس واجباً بأصل الشرع؟! قال ويمكن أن يجاب بأن الواجب بأصل الشرع مؤقت بوقت، وقد حرج قبل أن يسلم الكافر فمات وقت أدائه، فلم يؤمر بقضائه؛ لأن الإسلام يحب ما قبله، وأما إذا لم يوقت بولده فلم يتعين له وقت حتى أسلم، فإيقاعه له بعد الإسلام يكون أداءً لاتساع ذلك باتساع العمر^(١)، وهذا كله بناء على وجوب الوفاء في مثل هذا النذر، فافهم، والله أعلم.

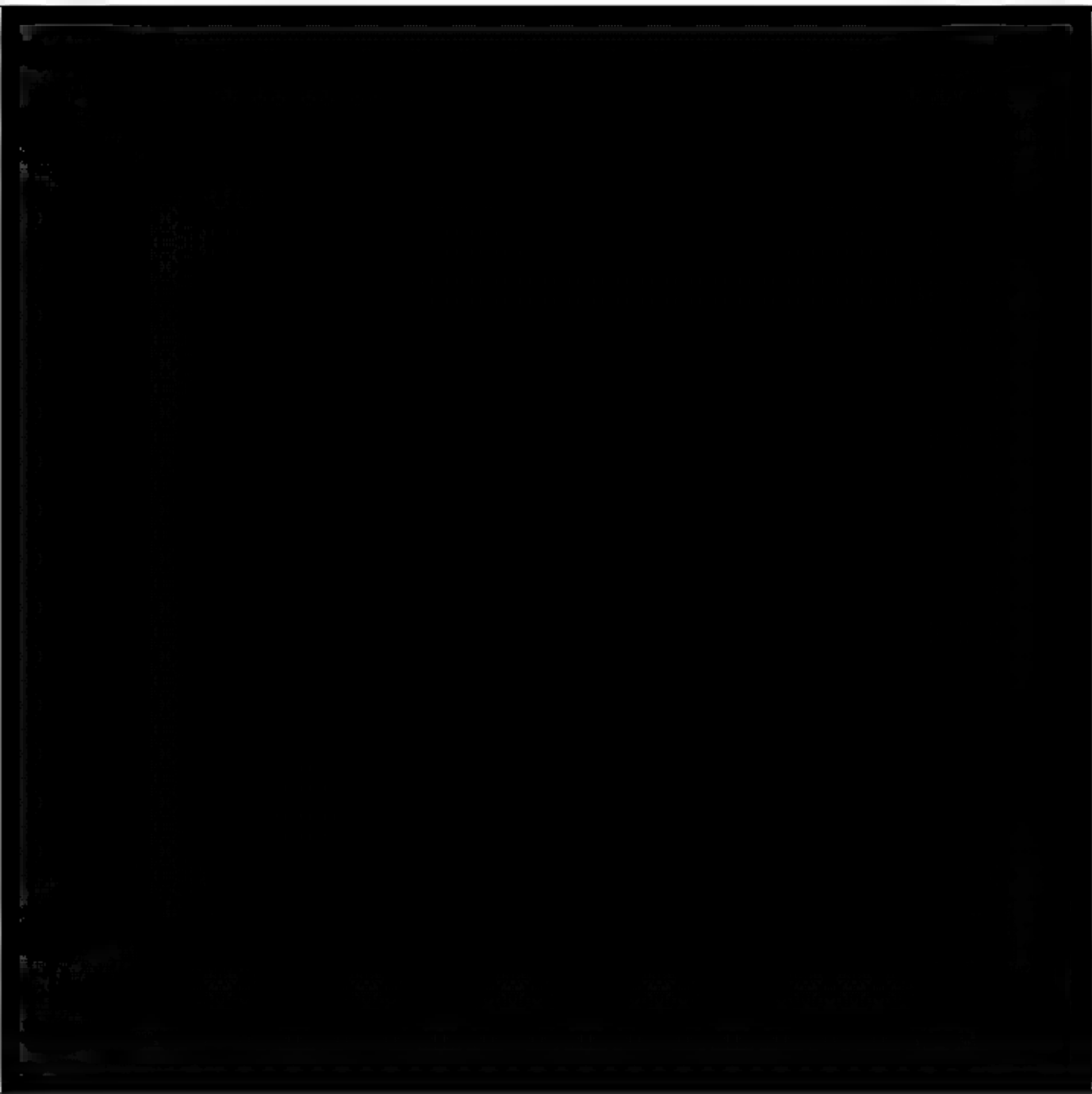


(١) انظر «فتح الباري» (١١ / ٥٨٣)



(V)

کتاب الحج



(٧)

كِتَابُ الْحَجِّ

(كتاب الحج)

وهو له مفهوم لغوي وشرعي:

فاللغوي: القصد إلى معظم، وبه قال الخليل، وقال بعضهم: مجرد القصد والشرعي: زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص، والمراد بالزيارة: الطواف والوقوف، والمراد بالمكان المخصوص: البيت الشريف والجيل المسمى بعرفات، والمراد بالزمان المخصوص: أشهر الحج، والمراد بالفعل المخصوص: الطواف من طلوع الفجر يوم النحر إلى آخر العمر، والوقوف من زوال الشمس يوم عرفة إلى طلوع الصبح يوم النحر.

وسبب الحج: البيت الحرام، وكذلك ثبت وجوبه بقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران ٩٧]، وكذلك ثبت بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «يا أيها الناس! قد فرص عليكم الحج، فحجوا، فقال رجل: أفي كل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، ثم قال: ذروني ما تركتكم، ولو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم» الحديث، أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي هريرة^(١)، والترمذي من حديث علي^(٢)، وأبو داود والنسائي من حديث ابن

(١) «صحيح مسلم» (١٣٣٧)، و«سنن النسائي» (٢٦١٩).

(٢) «سنن الترمذي» (٨١٤).

٢٢٢ - الحديث الأول: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِيسَعِيدٍ رحمته الله.....

عباس^(١)، وابن ماجه من حديث أس^(٢)، والطبراني في «الكبير» من حديث أبي أمامة^(٣) بإسناد حسن جيد، وكذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس» وعدّها منها «وَحَجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، أخرجه الشيخان^(٤) من حديث ابن عمر، والأحاديث في ذلك كثيرة.

وشرائط الحج: شرائط وجوب، وشرائط أداء، وشرائط صحة:

فالأولى ثمانية على الأصح عند الحنفية الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والوقت، والقدرة على الزاد والراحلة، والعلم بكون الحج فرضاً، فلا يجب على كافر ومجنون وصبي وعبد وفقير وجاهل بفرصة الحج، وفي غير أشهر الحج.

والثانية خمسة على الأصح عندهم صحة البدن، وروال الموانع الحسية عن الذهاب إلى الحج، وأمن الطريق، وعدم قيام العدة في حق المرأة، وخروج الزوج أو المحرم معها.

والثالثة أربعة: الإحرام بالحج، والوقت المخصوص، والمكان المخصوص، والإسلام، ومنهم من ذكر النية بدل الإحرام، فافهم.

* (الحديث الأول): أي: في كتاب الحج (أبو حنيفة رحمته الله، عن عطية) بن سعد العمري، وضعه النسائي وجماعة، (عن أبي سعيد رحمته الله) الخدري، وحديثه

(١) «سنن أبي داود» (١٧٢١)، و«سنن النسائي» (٢٦٢٠).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٨٨٥).

(٣) «المعجم الكبير» (٧٦٧١).

(٤) «صحيح البخاري» (٨)، و«صحيح مسلم» (١٦).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ، فَلْيَتَعَجَّلْ».

هذا قد أخرجه الحاكم وأبو داود من حديث ابن عباس^(١)، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل مرفوعاً^(٢)، وكذلك أخرجه أحمد والطبراني^(٣) أيضاً (قال: قال رسول الله ﷺ: من أراد الحج)؛ يعني: من قدر على أدائه، وفي ذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلْيَعْرِضْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِمَّنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران ٩٧]، وفسر السبل بالزاد والراحلة، والمراد مع بقية الشروط المذكورة، (فليتعجل)؛ أي: فليعتمد الفرصة إذا وجد ما لا يمنعه عن تحصيله، وفي حديث الفضل زيادة: «فإنه قد يمرض المريض، وتضل الضالة، وتعرض الحاجة»، ومن هنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف: إنه يجب على الفور، وقال غيرهما: على التراخي، قال أبو حنيفة: ولم يؤخر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحج إلى السنة العاشرة بعد فرضيته في السنة السادسة كما مال إليه الجمهور إلا لزوال النسيء الذي كان عليه أهل الجاهلية، ولذلك حج أبو بكر رضي الله عنه في السنة التاسعة في ذي القعدة، فأراد صلى الله تعالى عليه وسلم أن يحج في أيام الحج حتى يذهب النسيء ويبطل أمره، ولذلك قال في خطبته يومئذ: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السماوات والأرض».

ورجح ابن القيم في «الهدى النبوي» وابن الهمام وجوبه في سنة تسع، فعلى هذا لم يكن من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم تأخير أصلاً، واختلافهم في

(١) «سنن أبي داود» (١٧٣٢)، و«المستدرک» (١٦٤٥)

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٨٨٣)

(٣) «مسند أحمد» (٢١٤ / ١)، و«المعجم الكبير» (٢٨٨ / ١٨)، رقم (٧٣٨)

وجوب الحح على التراخي أو الفور إنما يتأتى على قول من ذكرناه أولاً.

قال في «البحر»^(١). وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا أخره، فعلى الصحيح بأنهم، وبصير فاسقاً مردود الشهادة، وعلى قول الآخرين: لا يكون آنماً، وإذا حح في آخر عمره ارتفع الإثم اتفاقاً، ولو مات ولم يحج أثم اتفاقاً؛ لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم. «من ملك راحلةً وزاداً يبلعه إلى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً، وذلك أن الله تعالى قال في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]»، أخرجه الترمذي^(٢)، وفي إسناده هلال بن عبدالله، قال البخاري. منكر الحديث، وقال الحاكم أبو أحمد. ليس بالقوي عندهم، وفي إسناده الحارث، وضعفه الترمذي، لكن له شواهد، منها: حديث أبي أمامة مرفوعاً «من لم يحجسه مرض، أو مشقة ظاهرة، أو سلطان جائر فلم يحج، فليمت إن شاء يهودياً، وإن شاء نصرانياً»، أخرجه البيهقي^(٣)، وإسناده فيه مقال، وأخرج ابن عدي عن أبي هريرة^(٤) مرفوعاً بمعناه، وفي إسناده أبو المهزم بضم الميم وكسر الراء المعجمة المشددة وآخره ميم واسمه: يريد بن سميان، قال ابن معين. حديثه ليس بشيء، قال شعبة رأيت له أعطى درهماً لوصع خمسين حديثاً، قال البيهقي. هذا الحديث وإن كان إسناده ليس بالقوي فله شاهد من قول عمر بن الخطاب، وذكر بإسناده إليه أنه قال: «ليمت يهودياً أو نصرانياً، يقولها ثلاث مرات، رجل مات ولم يحج»،

(١) «البحر الرائق» (٦/ ٣٤٣) -

(٢) «سنن الترمذي» (٨١٢)

(٣) «السنن الكبرى» (٨٩٢٢).

(٤) «الكامل» لابن عدي (٤/ ٣١٢).

٢٢٣ - الحديث الثاني: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.....

وجد لذلك سعة، وخلصت سبيله^(١)، ورواه سعيد بن منصور^(٢) بلفظ: «لقد هممت أن أبعث رجالاً إلى هذه الأمصار فينظروا كل من كانت له جدة ولم يحج فيصربوا عليهم الجزية، ما هم بمسلمين، ما هم بمسلمين»، وقال الحافظ أبو محمد المنذري: إسناده حسن شاهد لحديث أبي أمامة^(٣).

قلت: وقد أشار إلى العلة في حديث علي عليه السلام، وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ إنما جعل منزلة قوله «ولم يحج» تعليلاً على تارك الحج، ونحوه من التغليظ: «من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر»، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ﴾ مما يدل على المقت والسخط والخذلان، وهكذا قوله: ﴿عَنِ النَّبِيِّينَ﴾ إنما أقامه مقام قوله: «عنه» لما فيه من الدلالة على الاستغناء عنه سرهان أنه إذا استغنى عن العالمين تناول الاستغناء لا محالة، وكان أدل على الاستغناء الكامل، فكان أدل على عظم السخط الذي وقع عبارة عنه، فافهم، والله أعلم.

❖ (الحديث الثاني: أبو حنيفة رحمته الله، عن علقمة) صرح الشيخ علي القاري بأن المراد به علقمة بن مرثد بالمثلثة قبل الدال المهملة، وهو تابعي، فالحديث إذاً مرسل، وراجعت «جامع المسانيد» فوجدت فيه. أبو حنيفة، عن حماد، عن شيخ من بني ربيعة، عن معاوية عن إسحاق القرشي، (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال «الحاج معفور له». إلخ وإسحاق القرشي لم أجده في الصحابة الذين جمعهم الحافظ

(١) «السكبرى» لبيهقي (١٦٩٤٠)

(٢) انظر «نصب الرتبة» (٤/ ٤١١).

(٣) انظر «البدر المير» (٦/ ٣٩)

قَالَ: «الْحَاجُّ مَغْفُورٌ لَهُ».....

ابن حجر في كتابه المسمى بـ «الإصابة».

(قال . الحاج مغفور له) وهذه المغفرة تعم بظواهرها الصعائر والكبائر والتمعات، وإليه ذهب القرطبي وغيص، وتبعهما الحافظ ابن حجر أيضاً، وللشيخ علي القاري رسالة مستقلة في غفران الصعائر والكبائر للحاج.

ومن جملة ما استدل في ذلك بما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً: «من حج لله ﷻ فلم يرفث ولم يفسق، رجع كيوم ولدته أمه»^(١)، وفي لفظ الترمذي: «عفر له ما تقدم من ذنبه»^(٢)

وبما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن سهل بن سعد مرفوعاً: «ما راح مسلم في سبيل الله مجاهداً، أو حاجاً مهلاً أو ملياً إلا عريت الشمس بدنويه، وخرج منها»^(٣)، قال الهيثمي: وفي إسناده من لم أعرفه^(٤).

وبما أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: «من قضى نسكه، وسلم المسلمون من يده ولسانه، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٥).

وبما أخرجه أحمد وابن ماجه مرفوعاً: «من أضحي محرماً يوماً ملياً حتى عريت الشمس عريت بدنويه، فعاد كما ولدته أمه»^(٦)، وإسناده لا يخلو من ضعف.

(١) «صحيح البخاري» (١٥٢١)، و«صحيح مسلم» (١٣٥٠).

(٢) «سنن الترمذي» (٣٢٣).

(٣) «المعجم الأوسط» (٦١٦٥).

(٤) «معجم الروائد» (٣/ ٢٠٩).

(٥) «مسند عبد بن حميد» (١١٥٠).

(٦) «مسند أحمد» (٣/ ٣٧٣)، و«مسند ابن ماجه» (٢٩٢٥).

وقد روى بمعناه عامر بن ربيعة وأبو هريرة كلاهما عند البيهقي^(١).
وبما أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: «الحاح والعازي وفد الله،
إن دعوه أجابهم، وإن استغفروه عفر لهم»^(٢).
وبما أخرجه البيهقي عن أبي در مرفوعاً: «إذا حرح الحاح من أهله ثلاثة أيام
أو ثلاث ليال حرح من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وكانت سنائر أيامه درحات»^(٣).
وبما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» والبيهقي وابن عدي وأبو داود
والحافظ صياء الدين المقدسي في «الأحاديث المختارة» مما ليس في «الصحيحين»
وعبدالله بن أحمد في زوائد مسند أبيه عن العباس بن مرداس الأسلمي: «أن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دعا عشية عرفة لأمته بالمغفرة والرحمة، فأكثر
الدعاء، فأجابه الله ﷻ أن قد فعلت وغفرت لأمتك إلا من ظلم بعضهم بعضاً،
فقال: يا رب! إنك قادر أن تغفر للظالم وتطيب المظلوم خيراً من مظلمته، فلم يكن
تلك العشية إلا ذا، فلما كان من العدة عداة المزدلفة، فعاد يدعو لأمته، فلم
يلت النبي ﷺ أن تبسم، فقال بعض أصحابه: يا رسول الله! بأبي أنت وأمي صحكت
في ساعة لم تكن تضحك فيها، فمن أضحكتك؟ أضحكك الله سنك، قال: تبسمت
من عدو الله إبليس حيث علم أن الله ﷻ قد استجاب لي في أمتي، وغفر للظالم،
أهوى يدعو بالشور والويل ويحشو التراب على رأسه، فتبسمت مما يصنع من
جزعه»^(٤)، وفي إسناده كنانة بن العاص، قال ابن حبان: منكر الحديث جداً

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٩٧٦).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٨٩٢) وفيه: «الحجاج والعمار».

(٣) «شعب الإيمان» (٤١١٤).

(٤) «السنن الكبرى» (٩٧٥٣)، و«سنن أبي داود» (٥٢٣٤٩)، و«مسند أحمد» (١٤ / ٤)، =

وَلَمَنْ اسْتَغْفَرَ لَهُ إِلَى اتِّسَالِ الْمُحَرَّمَ.

قلت: له شواهد متعددة:

منها. حديث عبادة بن الصامت عند عبد الرزاق في «مصنفه»، والطبراني في «الكبير»^(١)، وإسناده جيد، إلا أن فيه راوياً لم يسم.

ومنها. حديث أنس عند أبي يعلى^(٢) بإسناد ضعيف، وكذلك عند أحمد ابن منيع في «مسنده».

ومنها. حديث عبدالله بن عمر عند الطبراني في «تفسيره»، وأبو نعيم في «الحلية»^(٣).

ومنها. حديث أبي هريرة عند ابن حبان في كتاب «الضعفاء» والدارقطني في «غرائب مالك» مما ليس في «الموطأ».

ومنها حديث زيد عند أبي عبدالله بن منده في كتاب «الصحابة».

وأسانيد هذه الأحاديث وإن كانت لا تخلو عن ضعف، لكن باعتبار مجموعها ترتقي إلى درجة الحسن، فإن للحديث عند اجتماع طرقه قوة توصله إلى درجة الحسن، وحديث أبي هريرة الذي قدمناه عند الشيخين من أقوى الشواهد لحديث عاص بن مرداس، كما جزم به الحافظ^(٤).

(و) مغفور (لمن استغفر له) الحاج (إلى اتساع المحرم) ولم أجد هذا

= «الكامل» لابن عدي (٧٤ / ٦)، و«الأحاديث المختارة» للصبيا الممدسي (٤٩٠)

(١) «مصنف عبد الرزاق» (٨٨٣١).

(٢) «مسند أبي يعلى» (٤١٠٦).

(٣) «حلية الأولياء» (١٩٩ / ٨).

(٤) انظر «فتح الباري» (٣٨٣ / ٣).

٢٢٤ - الحديث الثالث: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ طَارِقٍ،
عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رحمته الله قَالَ:

التقييد فيما وقفت عليه في شيء من الأحاديث المرفوعة الصحيحة، وإلا فقد أخرج أحمد عن عبدالله بن عمر مرفوعاً: «إذا لقيت الحاج فسلم عليه وصافحه، ومره أن يستعصر لك قل أن يدخل بيته؛ فإنه مغفور له»^(١)، وفي إسناده محمد بن البيهقي، وهو ضعيف، وأخرج أيضاً عن حبيب بن أبي ثابت قال: «خرجت مع أبي رحمه الله تعالى تتلقى الحاج ونسلم عليهم قل أن يتدنسوا»^(٢)، وفي إسناده إسماعيل بن عبد الملك، وهو ضعيف، وعند ابن أبي شيبة عن عمر قال: «تلقوا الحاج والعمار والعمرة، فليدعوا لكم قبل أن يتدنسوا»^(٣)، وعنده وعند مسدد عن عمر قال: «يعفر للحاج ولمن استغفر له الحاج بقية ذي الحجة والمحرم وصفرًا وعشرًا من ربيع الأول»^(٤)، فهذا غاية ما وقفت، وقد أخرج الحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «اللهم اعفر للحاج ولمن استغفر له الحاج»^(٥)، وأخرج البراء^(٦) من حديثه مرفوعاً: «يعفر للحاج ولمن استغفر له الحاج»، وإسناده حسن.

* (الحديث الثالث: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ قَيْسٍ) بن مسلم الجذلي، (عن طارق) بن شهاب الجلي، وقد مرَّ في الحديث الخامس والستين من كتاب الصلاة ذكر كل منهما، (عن عبدالله بن مسعود رحمته الله قال) وقد أخرج أبو بكر بن أبي

(١) «مسند أحمد» (٢/ ٦٩).

(٢) «مسند أحمد» (٢/ ١٢٠).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٢٦٥١).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٢٦٥٧).

(٥) «المستدرک» (١٦١٢).

(٦) «كشف الاستار» (٢/ ٤٠، رقم: ١١٥٥).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجُّ وَالشَّجُّ».....

شيعة في «مسنده» من طريق الإمام بالسند الذي قد ساقه صاحب «المسند» حديث الباب، وأخرجه أبو يعلى أيضاً^(١) بإسناد فيه رجل ضعيف أشار إليه الهيثمي في «مجمع الزوائد»^(٢)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(٣) من حديث ابن عمر، (قال رسول الله ﷺ: أفضل الحج) ما كان العالت فيه (العج والشج) وقد أخرج الحاكم في «مستدركه» من طريق ابن عينة، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عبد الملك ابن أبي بكر بن الحارث بن هشام، عن خلاد بن السائب، عن أبيه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «أتاني جبريل فقال: مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال والتلية»^(٤)، وقال وكيع عن سفيان، عن عبدالله بن أبي لييد، عن المطلب بن عبدالله، عن خلاد بن السائب، عن ريد بن خالد الجهني مرفوعاً «جاءني جبريل فقال: مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلية فإنها شعار الحج»^(٥)، وقال ابن وهب. حدثنا أسامة بن ريد، أنا محمد بن عبدالله بن عمرو وعبدالله بن أبي لييد، أخبراه عن المطلب: أنه سمع أبا هريرة مرفوعاً، قال الحاكم. وهذه صحاح، وليس يعلل واحد منها الآخر^(٦).

قلت: وقد أخرج أحمد بإسناد رجاله ثقات حديث أبي هريرة مرفوعاً. «أمرني جبريل عليه السلام برفع الصوت في الإلهال فإنه من شعار.....

(١) أخرجه البراء كما في «كشف الأستار» (٤٠١٢).

(٢) «مجمع الزوائد» للبيهقي (٣/ ٢٢٤).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٠٥٦).

(٤) «المستدرك» (١٦٥٢).

(٥) «المستدرك» (١٦٥٣).

(٦) «المستدرك على الصحيحين» (١/ ٦٢٠، رقم: ١٦٥٤).

فَأَمَّا الْعَجُّ: فَالْمَعْجُ،

الحج^(١)، وأخرج الطبراني في «الكبير» عن إبراهيم بن خلاد بن سويد الخزرجي أخي بني الحارث بن الخزرج قال: «أتى جبريل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: يا محمد! كن عجاجاً ثجاجاً»^(٢)، فقد رواه الطبراني كما تراه عن إبراهيم نفسه وجعله له ترجمة، ثم رواه عنه عن أبيه خلاد، وفي إسناده ابن إسحاق وهو ثقة، لكنه مدلس، فلعل إبراهيم سمعه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن أبيه، وعند أحمد عن السائب بن خلاد: «أن جبريل أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: كن عجاجاً ثجاجاً»^(٣)، وأخرج الحاكم عن الضحاك بن عثمان عن ابن المنكدر، عن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سئل أي العمل أفضل؟ قال العج والثج»^(٤)، ووجه الأفضلية في رفع الصوت بالتثنية يفهم مما أخرج الحاكم بإسناد على شرط الشيخين عن سهل مرفوعاً. «ما من مُلْكٍ يلبي إلا لبي ما عن يمينه وعن شماله من شجر وحجر حتى تنقطع الأرض من ههنا وههنا عن يمينه وعن شماله»^(٥).

(فأما المعج) بفتح الميملة وتشديد الجيم (فالمعجج)؛ أي. المبالغة في رفع الصوت بالتثنية، وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن بكير قال: «كنت مع ابن عمر فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين»^(٦)، وعن يعقوب بن يزيد قال: «كان أصحاب

(١) «مسند أحمد» (٢/ ٣٢٥) وفيه. «شعائر».

(٢) «المعجم الكبير» (٩٩٦).

(٣) «مسند أحمد» (٤/ ٥٦).

(٤) «المستدرک» (١٦٥٥).

(٥) «المستدرک» (١٦٥٦).

(٦) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٠٥٠).

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يلعون الروحاء حتى تبج أصواتهم من شدة تلييتهم^(١)، وعن المطلب بن عبدالله قال: «كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبج أصواتهم»^(٢)، وعن عروة: «أن عمر كان يلي على الصفا والمروة ويشد صوته ويعرف صوته بالليل ولا يرى وجهه»^(٣).

وقد قال باستحباب رفع الصوت بها جميع العلماء لكن على وجه لا يشق، وأدنى الرفع أن يسمع من يليه، واستثنوا في ذلك عدم رفع الصوت بها في الجوامع بحيث يشق على المصلين، ويشوش عليهم صلاتهم، وهذا هو المقرر عند الحنفية، واختلعت الرواية عن مالك فقال ابن القاسم^(٤) عنه: لا يرفع إلا في المسجد الحرام ومسجد منى، وقال في «الموطأ»: لا يرفع صوته بالتلبية في مسجد الجماعات^(٥)، ولم يستثن شيئاً، ووجه الاستثناء أن المسجد الحرام جعل للحاج والمعتصر وغيرهما، فكان الميلي إنما يقصد الله، فكان ذلك الوجه لخصوصيته، وكذلك مسجد منى.

ثم هذا كله إنما هو في حق الرجال، وأما المرأة فلا ترفع صوتها أيما كانت؛ لأن صوتها عورة، وهو قول ابن عباس وإبراهيم وعطاء والحنفية، وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: «خرج معاوية ليلة النفر فسمع صوت تلبية فقال: من هذا؟ قالوا: عائشة اعتمرت من التعيم، فذكر ذلك لعائشة فقالت

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٠٥١).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٠٥٧).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٠٥٢).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٠٨).

(٥) «موطأ مالك» (٧٣٧).

وَأَمَّا الشَّحُّ: فَشَحُّ الْبَدَنِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: فَشَحُّ الدَّمِّ.
وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: فَأَمَّا الشَّحُّ: فَتَحْرُ الْهَدْيِ.

٢٢٥ - الحديث الرابع: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ يَحْيَى، أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ
قَالَ:

لو سألتني لأخبرته^(١).

(وأما الشح) بمثلثة مفتوحة (شح البدن) وفي حديث ابن عمر. والشح نحر
البدن، وكذلك وقع في حديث ابن مسعود عند أبي يعلى^(٢)، (قال بعضهم) أي
بعض رواة هذا الحديث (شح الدم) أي: إسلته؛ فإن الشح لغة هو السيلان، ومنه
فحلب فيه ثجاً أي: لساً سائلاً كثيراً، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَأَرْكَسَ مِنَ الْمُتْعِرِينَ
مَاءً ثَجَّاسًا﴾ [نساء: ١٤]، فافهم.

(وفي رواية: فأما الشح فنحر الهدى) وثمرة اختلاف هذه الألفاظ إنما تظهر
من تخصيص الرواية الأولى بالبدن، وتعميم الرواية الثالثة في كل ما يستحب فيه
من الإبل والبقر، وتعميم الرواية الثانية بكل ما سأل منه دم بالذبح أو النحر، فيشمل
الإبل والبقر والغنم، والله أعلم.

* (الحديث الرابع: أبو حنيفة رحمته الله، عن يحيى) بن سعيد (أن نافعاً أخبره
قال) وقد أخرج أحمد بن حنبل^(٣) حديث الباب بإسناده عن يحيى بن سعيد عن
عبدالله، عن نافع، فعلى يحيى كان يرويه من طريقين عالياً وبازلاً، فعند تحديثه

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٤٦٦٥)

(٢) «مسند أبي يعلى» (٥٠٨٦)

(٣) «مسند أحمد» (٥٥ / ٢).

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رضي الله عنه يَقُولُ: قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ الْمُهَلُّ؟ قَالَ: «يُهَلُّ».....

للإمام روى بإساده العالي، وعد إخباره لأحمد بن حنبل روى بالإسناد الدل، وقد أخرج الشيخان ومالك في «الموطأ» وأصحاب «السنن» والدارمي حديث الباب من طريق مالك والبيهقي عن نافع^(١)، وأخرجه البيهقي^(٢) من طريق أيوب بن أبي نيمية، عن نافع.

(سمعت عبدالله بن عمر رضي الله عنه يقول: قام رجل) قال الحافظ لم أقف على اسم هذا الرجل، ووقع عند البحاري في كتاب العلم «أن رجلاً قام في المسجد»^(٣)؛ أي. مسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ويستعاد منه أن السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة^(٤).

(فقال: يا رسول الله! أين المهمل؟) بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام موضع الإهلال، وأصله رفع الصوت؛ لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الإحرام، ثم أطلق على نفس الإحرام اتساعاً، قال ابن الجوزي: ولا يقوله بفتح الميم إلا من لا معرفة له، وقال أبو البقاء العكبري: هو مصدر بمعنى الإهلال كالمُدْخَل والمُخْرَج بمعنى الإدخال والإخراج.

(قال: يهل) وهذا خبر بمعنى الأمر، وإنما يستعمل الأمر بصيغة الخبر لتأكده،

(١) «صحيح البخاري» (١٥٢٥، ١٣٣)، و«صحيح مسلم» (١١٨٢)، و«سنن النسائي» (٢٦٥٢، ٢٦٥)، و«سنن ابن ماجه» (٢٩١٤)، و«سنن الدارمي» (١٧٩٠، ١٧٩١).

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٦٨٩).

(٣) «صحيح البخاري» (١٣٣).

(٤) انظر «فتح الباري» (١/ ٢٣٠).

والأمر المتأكد للوجوب، وقد ورد ما هو أوضح من ذلك؛ فإن في بعض روايات البخاري: «من أين تأمرنا أن نهل؟»^(١)، وأقره النبي ﷺ على ذلك، ويبين له مواضع الإهلال المأمور بها، وهي رواية لمسلم. «أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة»^(٢)، وفي لفظ للبخاري: «فرضها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم»^(٣) وذكر الحديث، فافتراض المواقيت صريح فيما قلناه، ولذلك بوب عليه البخاري فقال: «باب فرص مواقيت الحج والعمرة»، وقد جاء الفرض بمعنى التقدير، وبمعنى الإيجاب، وهذه المواضع حيث سميت بالمواقيت لما جاء في بعض طرق حديث ابن عمر وحديث ابن عباس «وَقَتَّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأهل المدينة الخ»^(٤)، صار الإحرام بها واحداً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وبهذا قالت الأئمة الأربعة والجمهور، وقالوا لو تركها لرمه دم، وإيجاب الدم من غير هذا الحديث كما قاله ابن دقيق العيد^(٥)، فإن عاد إلى الميقات قبل التلبس بسك سقط عنه الدم عند أبي يوسف ومحمد والشافعي وأحرين، وقال الإمام أبو حنيفة: إنما يسقط عنه الدم إذا عاد إليه ملبياً، فإن عاد إليه غير ملبٍ استمر لزوم الدم، وقال عبدالله بن المبارك وأحمد بن حنبل ورفق. لا يسقط الدم بعوده إليه مطلقاً، وقال مالك: إن عاد إليه قبل أن يبعد عنه وهو حلال سقط، وإن عاد بعد

(١) «صحيح البخاري» (١٣٣).

(٢) «صحيح مسلم» (١١٨٢).

(٣) «صحيح البخاري» (١٥٢٢).

(٤) «صحيح البخاري» (١٥٢٤).

(٥) انظر. «مشكاة المصابيح» (٧٢٨ / ٨).

أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ،

البعد أو الإحرام لم يسقط، وذهب عطاء والنخعي إلى عدم وجوب شيء مطلقاً سواء رجع أو لم يرجع، وقال سعيد: تارك الميقات لا يصح حجه أصلاً، وبه قال ابن حرم، ويروى عن الحسن البصري وعبدالله أنه يقضي حجه، ثم يعود إلى الميقات، فيهل منه بعمره، وضعف ابن عبد البر هذه الأقاويل الثلاثة الأخيرة، وقال: لا أصل لها في الآثار ولم تصح في النظر، وأخرج إسحاق بن راهويه في «مسنده»^(١). أنا فضيل بن عياض، عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «إذا جاوز الوقت فلم يُحرم حتى دخل مكة، رجع إلى الوقت فأحرم، وإن خشي أن يرجع إلى الوقت [نهوات الحج] فإنه يحرم ويهريق لذلك دماً»، ثم الأفضل في حق من جاوز الميقات أن يعود إلى ميقاته كالمديني يعود إلى ذي الحليفة، فإن عاد بعد وصوله إلى مكة إلى يلملم مثلاً كان ذلك مجزئاً عند الحنفية، وعند الشريف العثماني من الشافعية.

(أهل المدينة): أي سكانها بالاستيطان، أو بالوفود إليها من محل آخر، (من ذي الحليفة) بضم الحاء المهملة وفتح اللام. تصغير الحليفة، وهي واحد الخلفاء، وهو البيت المعروف، والمراد بها موضع قرب المدينة يسه ويسمونها ستة أميال، قاله النووي وقبله العراقي والقاضي عياض، وقيل: سعة أميال، وقال ابن حزم: أربعة أميال، وذكر ابن الصاع وتبعه الرافعي من الشافعية أن بينهما ميلاً، قال المحب الطبري: وهو وهم، وقال جمال الدين الإسوي في «المهمات» إنها على ثلاثة أميال أو تزيد قليلاً، والمحرم من ذلك ما قاله السيد نور الدين علي السهودي فإنه قال في «تاريخه»: وقد اختبرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد البوي المعروف باب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بذي الحليفة تسعة عشر ألف

(١) انظر: «موطأ الإمام مالك» (٢/ ٢١٤، رقم: ٣٨٢)، و«فتح القدير» (٥/ ٥١).

وَيَهْلُ أَهْلُ الْعِرَاقِ مِنَ الْعَقِيقِ،

دراع - بتقديم المشاة الفوقية - وسبع مئة ذراع - بتقديم السين - واثنين وثلاثين ذراعاً ويصف ذراع بذراع اليد

قال الشيخ يحيى بن صالح الحباب: وذلك دون خمسة أميال؛ فإن الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع الحديد المستعمل الآن، انتهى، وبين مكة وذوي الحليفة مئتا ميل إلا ميلين، قاله ابن حزم، وقال غيره: بينهما عشر مراحل، وهذا أبعد المواقيت من مكة، فقليل. الحكمة هي ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة، وقيل: رفقاً بأهل الآفاق؛ لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة؛ أي: ممن له ميقات معين، وبذي الحليفة مسجد يقال له: مسجد الشجرة خراب، وبها بئر يقال لها: بئر علي، قال الملا علي القاري^(١) قيل: لأن علياً عليه السلام قاتل الجن في بعض تلك الآبار، وهو كذب من قائله، قاله ابن أمير الحاج، وليعلم أن ذا الحليفة الواقع في حديث رافع بن خديج: «كما مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بذوي الحليفة من تهامة»^(٢) فهو موضع آخر، قال الداودي: ليس هو المَهْلُ الذي بقرب المدينة.

(ويهل أهل العراق من العقيق) وهذه الجملة لم يتعرض لها أحد من الكتب الستة وما عثرت عليه من دواوين الإسلام في حديث ابن عمر، وإنما أخرج أحمد عن هشيم، عن يحيى بن سعيد وغيره، عن نافع، عن ابن عمر عليه السلام، فذكر حديث المواقيت، وزاد فيه: «قال ابن عمر: فأثر الناس ذات عرق على قرن»^(٣)، وله عن سفيان، عن صدقة، عن ابن عمر، فذكر حديث المواقيت «قال: فقال له قائل

(١) انظر «مرقاة المعانيخ» (٣٨٩/٥)

(٢) «صحيح البخاري» (٢٥٠٧)، و«صحيح مسلم» (١٩٦٨).

(٣) «مسند أحمد» (٣/٢) وفيه: «وقاس الناس ذات عرق بقرن».

فأين العراق؟ فقال ابن عمر: لم يكن يومئذ عراق^(١)، فهذه الروايات كلها تدلّ على أن ميقات ذات عرق في حديث المواقيت مدرج، إلا أن عبد الرزاق أخرجه في «مصنفه» عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق»، ولم يتابعه أصحاب مالك، فرووه عنه ولم يذكروا فيه ميقات أهل العراق، وكذلك رواه أيوب السختياني وابن عون وابن جريح وأسامة بن زيد وعبد العزيز بن أبي رزاد عن نافع، وكذلك رواية سالم، عن عمرو ابن دينار، عن ابن عمر^(٢).

ووقع في «عرائب مالك» للدارقطني من طريق عبد الرزاق، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر «وقت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأهل العراق قرناً»، قال عبد الرزاق. قال لي بعضهم إن مالكاً محاه من كتابه، قال الدارقطني. ثمرد به عبد الرزاق، قال الحافظ ابن حجر: ورحال الإسناد إليه ثقات أثبات، وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» عنه، وهو غريب جداً^(٣).

فالحاصل أن أصح ما روي عن ابن عمر في ميقات أهل العراق أنه لم يكن مخصوصاً من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لأن كل طريق دل على خلاف ما ذكرناه فيه مقال، وللشافعي من طريق طاوس قال «لم يوقت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذات عرق، ولم يكن يومئذ أهل المشرق»^(٤)، وقال في «الأم». لم يشت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه حد ذات عرق، وإنما أجمع

(١) «مسند أحمد» (١١ / ٢)

(٢) انظر «فتح القدير» (٤٨ / ٥).

(٣) «فتح الباري» (٣ / ٣٨٩).

(٤) «مسند الإمام الشافعي» (٥٣٤)

عليه الناس^(١).

وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس مخصوصاً، وبه قطع العراقي والرافعي في «شرح المسند»، والنووي في «شرح مسلم»^(٢)، وكذا وقع في «المدونة»^(٣) لمالك، ولعلهم استدلوا أولاً بما جرح إليه طاوس أنه لم يفتح العراق يومئذ، وثانياً بما أخرجه البخاري عن ابن عمر قال: «لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا: يا أمير المؤمنين! إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حدّ لأهل نجد قرناً، وهو جور عن طريقنا، وإنّا إن أردنا [قرناً] شق علينا، قال: فانظروا حدوها من طريقكم، فحدّ لهم ذات عرق»^(٤).

وذهبت الحنفية وأكثر الشافعية أنه منصوص بدليل ما أخرجه مسلم عن ابن الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المَهْل فقال: سمعت - أحسبه رفع الحديث إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم - وذكر الحديث، وفيه: «مهْل أهل العراق من ذات عرق»^(٥)، قال النووي في «شرح مسلم»^(٦) هو غير ثابت لعدم جزمه برفعه، وقال في «شرح المذهب»: وإسناده صحيح، لكنه لم يجزم برفعه، وهكذا أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه»^(٧) بلفظ. فقال: سمعت - أحسبه

(١) «كتاب الأم» للإمام الشافعي (٢/ ١٥٠) مع تعبير يسير

(٢) انظر «المنهاج شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ٨١)

(٣) «المدونة الكبرى» للإمام مالك (٢/ ٤٤٥).

(٤) «صحيح البخاري» (١٥٣١)

(٥) «صحيح مسلم» (١١٨٣).

(٦) «المنهاج شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ٨١).

(٧) «مستخرج أبي عوانة» (٨/ ١٦، رقم: ٣٠٢٩)

يريد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد أخرجه أحمد^(١) من رواية ابن لهيعة، وابن ماجه^(٢) من رواية إبراهيم بن يزيد، كلاهما عن أبي الريس، فلم يشكا في رفعه، وابن لهيعة وإبراهيم بن يزيد الحوزي يضعفان، قال العراقي^(٣): وفيما أشار إليه النووي نظر؛ فإن قوله: أحسبه معناه أظنه، والظن في باب الرواية منزّل بمرة اليقين، فليس ذلك قادحاً في رفعه، وأيضاً فلولم يصرح برفعه لا يقيناً ولا ظناً فهو منزّل منزلة المرفوع؛ لأن هذا لا يقال من قبل الرأي، وإنما يؤخذ توقفاً من الشارع، لا سيما وقد صممه جابر رضي الله عنه إلى المواقيت المخصوص عليها يقيناً باتفاق. وقد وجدنا له شواهد متعددة.

منها ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح كما قال النووي من رواية أفلح بن حميد المرني، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق»^(٤)، وأفلح قد احتج به الشيخان في «صحيحهما»، ووثقه يحيى بن معين، وقال الذهبي في «ميرانه» هو؛ أي. حديث عائشة صحيح غريب^(٥).

ومنها ما أخرجه أبو داود والطبراني في «الكبير» من طريق الحارث بن عمرو السهمي قال «وقت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذات عرق لأهل

(١) «مسند أحمد» (٣/ ٣٣٦).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٩١٥).

(٣) «طرح الترييب» (٥/ ٢٤١).

(٤) «سنن أبي داود» (١٧٣٩)، و«سنن النسائي» (٢٦٥٣).

(٥) «ميران الاعتدال» (١/ ٢٧٤).

العراق»^(١)، ورجال إسناده ثقات أثبات.

ومنها: حديث أنس رواه الطحاوي في «أحكام القرآن».

ومنها: حديث ابن عباس رواه ابن عبد البر في «تمهيد»^(٢).

ومنها: حديث عبدالله بن عمرو رواه أحمد في «مسند»^(٣)، وفي إسناده حجاج بن أرطاة يضعف

ومنها. ما أخرجه الشافعي عن مسلم، وسعيد عن ابن جريج، عن عطاء قال: «كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو العقيق لأهل المشرق»، قال: ولم يكن عراق، ولكن لأهل المشرق، ولم يعرفه إلى أحد دون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»^(٤)، فهذا وإن كان مرسلًا، لكنه من مراسيل عطاء، وهي وإن كانت غير مقبولة لكن تصلح أن تكون شاهدًا، وهذا كله يدل على أن للحديث أصلًا، فعمل من قال إنه غير منصوص لم يبلعه، أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق رأى فيها مقالًا، ولهذا قال ابن حزيمة: رُويت في ذات عرق أخبار لا يشت منها شيء عند أهل الحديث»^(٥)، وقال ابن المنذر: لم نجد في ذات عرق حديثًا ثباتًا، انتهى. قال الحافظ ابن حجر: لكن الحديث بمجموع الطرق يتقوى»^(٦).

(١) «سنن أبي داود» (١٧٤٢)، و«المعجم الكبير» (٣٣٥١).

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (٨٢ / ١٣).

(٣) «مسند أحمد» (١٨١ / ٢).

(٤) «مسند الإمام الشافعي» (٥٣٣).

(٥) «صحيح ابن حزيمة» (٢٣٨٩).

(٦) «فتح الباري» (٣ / ٣٩٠).

قلت: مع أنه لم يكن هناك كلام ضار، وأكثر ما كان من الكلام في حديث جابر، وقد أجاب عنه العراقي جواً شافياً، وأما إعلال من أعده بأن العراقي لم تكن فتحت يومئذ، فعير متجه؛ لأنه لا يمتنع أن يخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعلمه بأنه سيفتح، فيكون ذلك من معجزات النبوة، كما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقت لأهل الشام الجحفة في جميع الأحاديث الصحيحة، ومعلوم أن الشام ما فتحت ذلك اليوم، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أحبر بفتح الشام والعراق واليمن، وأنهم يأتون بأهلهم يئسون، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، فكل هذا يبي عن فساد ما اعتلوا به، وغاية ما هناك أنه لم يكن له علم بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقت ذات عرق لأهل العراق، ومن حملتهم عمر، فقال برأيه فأصاب، ووافق قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد كان كثير الإصابة كما قاله ابن قدامة، فثبت أن ذات عرق ميقات لأهل العراق بنص النبي ﷺ.

وإنما الأحاديث التي ذكرناها كلها صريحة في أن ذات عرق هو الميقات، والحديث الذي أخرجه الإمام يفيد أن ميقات العراق إما هو العقيق، ووحداً له شاهداً فيما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق»^(١)، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وقد تفرد به، وكان من أئمة الشيعة الكبار، وقال أحمد: لم يكن بالحافظ، ليس بذلك، وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وقال مرة: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي ضعيف، وقال النووي في «شرح المذهب»^(٢) يزيد هذا ضعيف باتفاق المحدثين، وقول

(١) «مسند أحمد» (١/ ٣٤٤)، و«سنن أبي داود» (١٧٤٠)، و«سنن الترمذي» (٨٣٢).

(٢) «المجموع شرح المذهب» للنووي (٧/ ١٩٥).

الترمذي . «هذا حديث حسن» ليس كما قال ، وأيده المنذري أيضاً ، ولم يرتص
 اس الملقن الاعتراض على الترمذي فإنه لأجل اختلاف الأئمة فيه حسن حديثه ،
 فقد قال عبدالله بن المبارك : «أكرم به»^(١) ، وقال أبو داود . لا أعلم أحداً ترك حديثه ،
 وقال ابن عدي : مع ضعفه يكتب حديثه ، وقال العجلي : جازع الحديث ، وكان
 بأخرة يُلقن ، وفي الحديث علة أخرى ، وهي أن يزيد إنما رواه عن محمد بن
 علي ، عن عبدالله بن عباس ، ومحمد ، عن جده ابن عباس ، قال مسلم في كتاب
 «التميز»^(٢) : لا يعلم له سماع من جده ، ولا أنه لقيه ، ولم يذكر البخاري ولا ابن
 أبي حاتم أنه يروي ، وقد ذكر أنه روى عن أبيه ، ولذلك قال اس القطان في كتاب
 «الوهم والإيهام»^(٣) : إن هذا الحديث مشكوك في اتصاله ، وأخاف أن يكون
 منقطعاً .

قلت . ولم يجرم بالانقطاع ، كما جرمه مسلم ؛ لأن لقاءه له ممكن ؛ فإنه
 ولد في سنة ستين ، وجده توفي سنة سبعين ، أو سنة ثمان وستين ، أو تسع وستين ،
 وبعد هذا كله إن كان الحديث المذكور سالماً من العلل لا شك أنه شاهد لما رواه
 الإمام .

ثم اختلفوا في وجه الجمع بين الأحاديث التي تدل على أن ميقات أهل
 العراق إنما هو ذات عرق ، وهذين الحديثين الدالين على أن ميقاتهم العقيق ، فقالوا
 في ذلك وجوهاً ، منها . أن ذات عرق ميقات الوجوب ، والعقيق ميقات الاستحباب ؛

(١) هكذا في «تهذيب الكمال» (رقم . ٦٩٩١) ، وتعقبه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»
 (٢٨٨ / ١١) فبين أن الصواب : «أكرم به»

(٢) انظر : «مبعض النقد عند المحدثين» (ص ٢١٥) .

(٣) «بيان الوهم والإيهام» لاس القطان (١ / ٣٩٥)

لأنه أبعد من ذات عرق، فإن جاوره وأحرم من ذات عرق جار، واقتضى كلام ابن عبد البر أنه متفق عليه.

ومها أن العقيق ميقات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن، والآحر ميقات لأهل البصرة، ويؤيد ذلك ما أخرجه الطبراني في «الكبير» عن أنس^(١) «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقت لأهل المدائن العقيق، وأهل البصرة ذات عرق»^(٢) الحديث، وفي إسناده أبو ظلال هلال بن يزيد، وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور^(٣).

ومنها. تضعيف ما جاء فيه ذكر العقيق، وبتقدير صحته فأحاديث التوقيت بدأت عرق أصح وأكثر وأرجح، وعكس ذلك الخطابي فقال: الحديث في العقيق أثبت منه في ذات عرق.

ومها. أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن، ثم حولت وقربت إلى مكة، وعلى هذا فذات عرق والعقيق شيء واحد، وروى البيهقي في «المعرفة»^(٤) عن ابن عيسى، عن عبد الكريم الجرري قال: رأى سعيد بن جبير رجلاً يريد أن يحرم من ذات عرق، فأخذ بيده حتى حرق به من البيوت وقطع الوادي فأتى به المقابر، فقال. هذه ذات عرق الأولى، ومقتضى هذا الجواب وجوب الإحرام من العقيق، والجمهور على خلافه كما تقدم، وإما قالوا باستحباب الإحرام من العقيق.

(١) «المعجم الكبير» (٧٢١)

(٢) انظر «مجمع الزوائد» (٣/ ٢١٦)

(٣) «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٢٨٦٦)

وَيْهْلُ أَهْلِ الشَّامِ.....

والعقيق كل مسيل شقه ماء السيل فوسعه، وذكر الأدهري أن العقيق واد يتدفق ماؤه في عوري تهامة، وفي بلاد العرب أربعة أعقة، منها واد عليه أموال أهل المدينة، وهو على ثلاثة أميال، وقيل. ميلين، وقيل. أربعة، وقيل: ستة، وقيل: سبعة، وهما عقيقان، أحدهما عقيق المدينة، عُقٌّ عن حرمها؛ أي قطع، وهو العقيق الأصغر، وفيه شر رومة، والآخر أكبر من هذا، وفيه شر عروة التي ذكرها الشعراء، وثمة عقيق على مقربة منه، وهو من بلاد مربة، وهو الذي أقطعه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلال بن الحارث، ثم أقطعه عمر بن الخطاب الناس، والعقيق المراد به في حديث الباب قريب من ذات عرق، وهو غير ما ذكر، قال ابن الملقن: والمواضع التي تسمى بالعقيق عشرة مواضع، أشهرها عقيق المدينة، وهو أكثر ما يعنيه الشعراء في شعرهم، انتهى

(ويهل أهل الشام) وقع عند السائي في «سسه» من رواية أفصح بن حميد، عن القاسم، عن عائشة مرفوعاً: «ولأهل الشام ومصر الجحفة»^(١)، وهذه زيادة يجب الأخذ بها، وعليها العمل عند العلماء، ووقع في حديث جابر عند الشافعي في «مسنده»: «يهل أهل المدينة من ذي الحليفة، والطريق الآخر من الجحفة وأهل المغرب»^(٢)، وأخرج أيضاً عن عطاء مرسلاً. «ولأهل المغرب الجحفة»^(٣) والشام بلاد معروفة، قال ابن السمعاني: هي بلاد [بين] الجزيرة والعمور إلى الساحل^(٤)، وفي تسميتها بهذا الاسم خلاف لا نطول بذكره.

(١) «سنن السائي» (٢٦٥٣)

(٢) «سنن السائي» (٢٦٥٣)

(٣) «مسند الشافعي» (٥٣١، ٥٣٢).

(٤) «الأنساب للسمعاني» (٣/ ٣٨٧)

مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ.....

(من الجحفة) يضم الجيم وسكون المهملة، وهي قرية حرة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ست، وقول النووي في «شرح المهدب»^(١) ثلاث مراحل، فيه نظر، وهي المسمى بمهية، بفتح الميم وسكون الهاء وفتح التحتية والعين المهملة بوزن علقمة، وقيل: بوزن لطيمة، وإنما سميت بالجحفة؛ لأن السيل أجحف بها، قال الكلبي كان العماليق يسكنون يشرب، موقع بينهم وبين بني عسيل - بفتح المهملة وكسر الموحدة، وهم إحوة عاد - حرت، فأخرجوهم من يشرب فنزلوا مهية، فحاء سيل فأجحفهم؛ أي: استأصلهم، فسميت الجحفة، وهي بالقرب من رابع بوزن فاعل براء موحدة وغيث معجمة، ويقال: إنه رابق بالقاف، ذكره الشيخ يحيى الحباب، فمن أحرم من رابق فقد أحرم قبل الجحفة، وهو الأحوط؛ لعدم التيقن بمكان الجحفة؛ ولأنها احتصت بالحمى فلا ينزلها إلا حم، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح

(ويهل أهل نجد) قال في «النهاية»^(٢) نجد ما ارتفع من الأرض، وهو اسم خاص لما دون الحجار مما يلي العراق، وقال في «الصحاح». هو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق^(٣)، وقال في «المشارك»^(٤) ما بين جَرَمَ إلى سواد الكوفة وحده مما يلي المغرب الحجاز، وعن يسار الكعبة اليمس، قال: وجد كلها من عمل اليمامة، انتهى وقال في «المختار»^(٥) ونجد من بلاد العرب، وهو

(١) «المجموع شرح المهدب» للنووي (٧/ ١٩٥).

(٢) «النهاية» (٥/ ٤٧).

(٣) «الصحاح» للجوهري (٢/ ١٩٣).

(٤) «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» (٢/ ٦٢).

(٥) «مختار الصحاح» لزين الدين الرازي (١/ ٣٠٦).

مِنْ قَرْنٍ.



خلاف المور، فالمور تهامة، وكل ما ارتفع من نهامة إلى أرض العرب فهو نجد، انتهى

(من قرن) بفتح القاف وإسكان الراء المهملة، بل خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والأسماء وغيرهم، كما قاله التنوي، قال وعلط الجوهري في «صاحبه» فيه غلطتين فاحشتين، فقال: بفتح الراء، وزعم أن أويساً القرني منسوب إليه، والصواب إسكان الراء، وأن أويساً منسوب إلى قبيلة معروفة يقال لهم: بنو قرن، وهم بطن من مراد القبيلة المعروفة ينسب إليها المرادي^(١)، وأيده الفيروزآبادي في «القاموس»^(٢)، لكن حكى عياض عن تعليق القاسبي أن من قاله بالإسكان أراد الجبل، ومن قاله بالفتح أراد الطريق الذي يفترق؛ فإنه موضع فيه طرق مفترقة^(٣)، انتهى.

قلت. ولم يرد الجوهري هذا، وذلك لأنه نسب أويساً إليه، وهو من بني قرن بفتح الراء، فعلطه واضح، والله أعلم.

والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة الشرق مرحلتان، وحكى الروابي عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذي يقال له: قرن موضعان، أحدهما: هي هبوط، وهو الذي يقال له: قرن المنازل، والآخر: هي صعود، وهو الذي يقال له: قرن الثعالب، والمعروف الأول، ووقع عند الشافعي من مرسل عطاء: «ومن

(١) «طرح الشريب» لعراقي (٥/ ٢٣٥، ٢٣٦)، و«تهذيب الأسماء» لسبوي (٤/ ١٧٢)

(٢) «القاموس المحيط» (٣/ ٣٥٦).

(٣) انظر «مشارك الأوبار» (٢/ ٣٨٨)

٢٢٦ - الحديث الخامس : أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ . . .

سلك سجداً من أهل اليمن وغيرهم قرن ذي المنارل^(١) ، وفي «أخبار مكة» للفاكهي^(٢) :
 إن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل مئى ، بينه وبين مسجد منى ألف وخمسمئة
 دراع ، وقيل له : قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوي إليه من الثعالب ، فظهر أن
 قرن الثعالب ليس من المواقيت ، وقد وقع ذكره في حديث عائشة في إتيان النبي صلى الله عليه وسلم
 الطائف يدعوهم إلى الإسلام وردّهم عليه ، قال : «لم أستقم إلا بقرن الثعالب» ،
 الحديث ذكره ابن إسحاق في «السيرة النبوية»^(٣) .

قال الملا علي القاري^(٤) : وقرن : قرية عبد الطائف ، واسم الوادي كنه^(٥) ،
 انتهى ، وقال في «المعرب» . وقرن : ميقات أهل نجد ، جبل مشرف على
 عرفات^(٦) ، ومثله في «المصباح»^(٧) ، وفي «شرح المصباح» : وقرن : جبل أملتس
 كأنه بيضة في تدوره ، وهو مظل على عرفات ، قال القاضي عياض : وهذا الجبل يسمى
 عند أهل مكة وأهل تلك النواحي كرا بفتح الكاف والراء المهملة ، وعبرة القطبي
 في «مسكه» : وهو جبل فيه بعض القرى بقرب الطائف ، وبه مزارع وبساتين ،
 وتجلب منه الفواكه إلى مكة ، انتهى

* (الحديث الخامس : أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ ،

عَنْ)

(١) «أخبار مكة» للفاكهي (٢٥٥٥) .

(٢) انظر . «فتح الباري» (٣ / ٣٨٥) .

(٣) «المناسك» (ص ٧٩) .

(٤) «مرقاة المفاتيح» (١٠ / ٦٣٢) .

(٥) «المعرب في ترتيب المعرب» (٢ / ١٧٣) .

(٦) «المصباح المير في غريب الشرح الكبير» (٢ / ٣٨٥) .

إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ الْحَجَّ، فَلَا يُخْرِمْ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ،

إِبْرَاهِيمَ) السخمي، (عن الأسود بن يزيد) السخمي، وقد مر ذكر كل من هؤلاء في الشرح، (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس، فقال: من أراد منكم) وهذا الخطاب وإن كان ظاهره متناولاً للرجال لكنه يشمل النساء أيضاً؛ فإنهن مشاركات للرجال في هذا الحكم، (الحج) وفي معناه العمرة؛ فإنها توافقه في المواقيت بالإجماع، (فلا يحرمن إلا من الميقات)؛ أي لا يحل له تأخير الإحرام عنها، ولو أحرز لزمه دم عند الجمهور ما لم يعد إلى الميقات، وأما سعيد بن جبير فقال: لا يصح حج من ترك الميقات، وبه قال ابن حزم، وقد مضى البحث في هذه المسألة مستوفى في الحديث السابق

وأما تقديم الإحرام قبل المواقيت فجائز عند الجمهور، وبقل ابن المنذر وغيره الإجماع عليه، بل ذهب أكثر العلماء إلى ترجيح الإحرام من دويرة أهله، وهذا مذهب الحنفية وأحد قولي الشافعي، ورجحه بعض أصحابه منهم العزالي والروياي والقاضي أبو الطيب والرافعي، وذلك لأنه أكثر تعظيماً وأوفر مشقة، والأحر على قدر المشقة، ولذلك كانوا يستحبون الإحرام من الأماكن البعيدة، فقد روي عن ابن عمر: أنه أحرم من بيت المقدس، وعمران بن الحصين من البصرة، وعن ابن عباس: أنه أحرم من الشام، وابن مسعود من القادسية، وكان الأسود وعلقمة وعدد الرحمي وأبو إسحاق يحرمون من بيوتهم، ويؤيد ذلك أن علياً رضي الله عنه فسر قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] بقوله: أن تحرر بهما من دويرة أهلك، أخرجهما الحاكم في تفسير «المستدرک»^(١)، قال المحافظ في

(١) «المستدرک علی الصحيحین» (٣٠٤٥)

«التلخيص»: وإسناده قوي^(١)، ونقل الشافعي هذا التفسير في «الأم» عن عمر أيضاً^(٢)

وروى وكيع، عن الحكم بن عيينة، عن ابن أديّة قال: «أتيت [عمر] فقلت له: من أين أعتمر؟ قال: أتت علياً فسله، فأتيته فسلته، فقال: من حيث ابتدأت، فأتيت عمر رضي الله عنه فذكرت ذلك له، فقال: ما أجدر لك إلا ذلك»^(٣)

وقد أخرج ابن حبان في «صحيحه» وأحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أم سلمة مرفوعاً: «من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام، غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، أو وجبت له الجنة»، هذا لفظ أبي داود^(٤)، ورواية الدارقطني: «ووجبت له الجنة»^(٥)، وعند أحمد وابن حبان: «ما تقدم من ذنوبه»^(٦) فقط، ولفظ ابن ماجه: «كان كفارة لما قبلها من الذنوب»^(٧)، وقد تكلموا في هذا الحديث من اضطراب وقع في إسناده ومثله، لكن يستدل به في مثل هذا الأمر، فإنه قد أيده ما ذكرناه سابقاً، وقد حكم ابن حبان عليه بالصحة

ثم هذه الأفضلية مقبذة عند الحنفية بأمرين، أحدهما: يختص بالحاج، وهو ما إذا كان من داره إلى مكة دون أشهر الحج، كما قيد به قاصيخان، وما أظن أحداً

(١) «التلخيص الحبير» (٣/ ١٣٥)

(٢) «كتاب الأم» للشافعي (٧/ ١٨٠).

(٣) انظر. «التلخيص الحبير» (٣/ ١٣٥).

(٤) «سنن أبي داود» (١٧٤١)، و«مسند أحمد» (٦/ ٢٩٩)، و«صحيح ابن حبان» (٣٧٧)

(٥) «سنن الدارقطني» (٢١٠)

(٦) «مسند أحمد» (٦/ ٢٩٩)، و«صحيح ابن حبان» (٣٧٠١).

(٧) «سنن ابن ماجه» (٢/ ٣٠٠).

وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي وَقَّتَهَا نَبِيُّكُمْ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا:

من الشافعية يحالفهم في التقييد المذكور، والثاني: وهو أن يملك نفسه من الوقوع في المحذور، كما في «الهداية»، فإن لم يأمن وأحرم قبل المواقيت فهو مكروه، قال العراقي وبه قال بعض الشافعية، والأصح من قولي الشافعية: أن الإحرام من الميقات أفضل، وبه قال أحمد وإسحاق، وأما مالك فكره تقديم الإحرام على الميقات، ووافق الحسن وعطاء بن أبي رباح في ذلك، قال ابن المنذر ورويا عن عمران بن حصين إحرامه من البصرة.

قلت: وقد تقدم عن عمر خلاف ذلك، والله أعلم.

وشد ابن حزم الظاهري فقال^(١): إن أحرم قبل هذه المواقيت وهو يمر عليها فلا إحرام له إلا أن يوي إذا صار إلى الميقات تجديد الإحرام، وحكاه عن داود وأصحابهم، وهو قول مردود بإجماع الجمهور على خلافه، كما قال النووي، وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل أن يأتي إلى الميقات فهو محرم، وكذا نقل الإجماع في ذلك الخطابي وغيره^(٢).

(والمواقيت) جمع ميقات، كمواعيد وميعاد، والمراد بها: الحدود التي لا ينسعي للمحرم مجاوزتها بغير إحرام، (التي وقَّتَهَا): أي: حَلَّهَا للإحرام (نبيكم ﷺ) وفي الكلام إشارة إلى أن من ترك الإحرام بها وجاورها غير محرم فقد حالف أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعصى الله تعالى، ولذلك حكمت الحنفية بالإثم هي الصورة المذكورة، (لأهل المدينة ومن مرَّ بها من غير أهلها):

(١) «المحلى» (٤/٤٣٣).

(٢) «طرح الثريب» (٥/٢٢٧).

ذُو الْحُلَيْفَةِ،

أي: من مرَّ بالمدينة من غير أهلها فميقاته ميقات أهل المدينة، وهو (ذو الحليفة) فلو مرَّ الشامي على ذي الحليفة لزمه الإحرام بها، هذا إذا كان المار سلك غير طريق الجحفة، وذلك لما أخرجه مسلم عن جابر. أحسبه رفع الحديث إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: «مهل أهل المدينة من ذي الحليفة، والطريق الآخر الجحفة»^(١).

وأما إذا مرَّ المدني والشامي بذي الحليفة بحيث إنه لا بدَّ له أن يمر بالجحفة أيضاً فهل يجوز له أن يؤخر الإحرام إلى الجحفة أم لا؟ فأما المدني فلا يجوز له ذلك إلا عند الحنفية، فإنهم قالوا بتحجير السالك في أن يحرم من ذي الحليفة، وهو الأفضل عند الجمهور من علمائهم خروجاً عن الخلاف، فإنه متعين عند الشامي وغيره، أو يحرم من الجحفة، فإنه رخص له مع أن الأكثر من الحقيقة على كراهته خلافاً لابن أمير الحاج، فإنه رأى التأخير أفضل صيانة عن ارتكاب كثير من المحظورات بعذر أو غيره قبل الوصول إلى الجحفة.

قال في «المعراج». قال أبو حنيفة في أهل المدينة. إذا جاوروا ذا الحليفة إلى الجحفة فلا بأس بذلك، وأحب إلي أن يحرموا من ذي الحليفة؛ لأنهم إذا وصلوا إلى الميقات يجب مراعاة حرمتها، انتهى.

ثم إنهم اختلفوا في وجوب الدم على من أخرج إلى الجحفة، والصحيح عندهم عدم وجوبه، واستدل ابن الهمام على جوار تأخيره بما روي عن عائشة رضي الله عنها: «أبها إذا كانت أرادت أن تحج أحرمت من ذي الحليفة، وإذا أرادت أن تعتبر أحرمت من الجحفة»، قال: ومعلوم أنه لا فرق بين الحج والعمرة في

(١) «صحيح مسلم» (١١٨٣)

المواقيت، فلو لم تكن الجحفة ميقاتاً لهما لما أحرمت بالعمرة منها، وإما كانت تحرم بالحج من ذي الحليفة تحصيلاً للأفضل، قال: «يفعلها يُعلم أن المسح من التأخير مفيد بالمقات الأخير، ويحتمل حديث. «لا يجاوز أحد المقات إلا محرماً» على أن المراد لا يجاوز المواقيت، انتهى^(١).

وأخرج محمد بن الحسن الشيباني في «موطئه» عن مالك، نا نافع: «أن ابن عمر أحرّم من الفرع»^(٢) بضم الفاء وسكون الراء: موضع معروف بين مكة والمدينة، وفرع ثمانية برد، ثم قال محمد: وأما إحرام عبدالله بن عمر من الفرع، وهو دون ذي الحليفة إلى مكة، فإن أمامها وقت آخر، وهو الجحفة، وقد رخص لأهل المدينة أن يحرموا من الجحفة؛ لأنها وقت من المواقيت، بلغنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: «من أحب منكم أن يستمتع بشيابه إلى الجحفة فليفعل» أحرباً بذلك أبو يوسف، عن إسحاق بن راشد، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، انتهى. وهذا وإن كان مرسلاً لكنه حجة عند أصحابنا، وقالوا في معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث ابن عباس عند الشيخين: «هر لهر»^(٣) أن مجموع هذه المواقيت لمجموع أهلهم وللدار عليهن بمعنى أنه لا يجوز لهم مجاورة جميعها بلا إحرام، فافهم

وأما الشامي إذا مرّ ذي الحليفة فحث فيه ابن دقيق العيد^(٤) وقال: «هذا محل نظر، فإن قوله: «ولم أنى عليهن من غير أهلهم» يدخل تحته من ميقاته بين يدي

(١) «فتح القدير» (٥٠ / ٥)

(٢) «الموطأ» (٣٨١)

(٣) «صحيح البخاري» (١٥٢٤)، و«صحيح مسلم» (١١٨١)

(٤) انظر «إحكام الأحكام» (٢ / ٢٣٨)

وَلِأَهْلِ الشَّامِ، وَمَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا: الْجُحْفَةُ،

هذه المواقيت التي مرَّ بها ومن ليس ميقاته بين يديها، وهل قوله: «لأهل الشام الجحفة» عام بالنسبة إلى من يمرَّ بميقات آخر أم لا؟ فإذا قلنا بالعموم الأول لزم الشاميُّ أن لا يجاوز ذا الحليفة إلا محرماً، وإذا نظرنا إلى العموم الثاني جوزنا له التأخير إلى الجحفة، فتعارض ههنا عمومان، فلا بدَّ من مرجح أحدهما على الآخر، فالشافعية رجحت العموم الأول بناء على أن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «يهل أهل المدينة من ذي الحليفة» إنما يعني به ساكنوها، ومن سلك طريق سفرهم ومرَّ على ميقاتهم كما أن البصري إذا حج من المدينة ليس له تجاوز ذي الحليفة غير محرم أصلاً اتفاقاً، قالوا فيحمل أهل المدينة تارة على ساكنها فقط، وتارة على ساكنها والواردين إليها، فعلى هذا لا يعارض العموم الثاني العموم الأول أصلاً، ولذلك جنحت الشافعية إلى لزوم إحرام الشامي من ذي الحليفة إذا مرَّ بها، وقال مالك وابن المسدر من الشافعية وأبو ثور وكافة الحنفية إلى ترجيح العموم الثاني، وما أدري ما وجه الترجيح عند غيرنا، وأما الحنفية فإنما رجحوا العموم الثاني بناء على أن المدني حيث جاز له التأخير إلى الجحفة بسبب ما مضى من الأدلة فالشامي أولى، فإن ميقاته في الأصل إنما هو الجحفة، فافهم^(١)، والله أعلم.

(ولأهل الشام ومن مرَّ بها من غير أهلها) قد نقلنا فيما سبق عن السائي من حديث عائشة مرفوعاً: «ولأهل الشام ومصر»^(٢) (الجحفة) وهذه زيادة يترجح الأخذ بها.

(١) انظر، «طرح الثريب» (٥/ ٢٣٠).

(٢) «سنن السائي» (٢٦٥٣).

وَلِأَهْلِ نَجْدٍ، وَمَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا: قَرْنٌ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ، وَمَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا: يَلْمَلَمٌ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ،

(ولأهل نجد ومن مرّ بها من غير أهلها) كالمدي إذا حج من نجد ولم يسلك طريق المدينة فعليه أن يحرم من (قرن).

(ولأهل اليمن) أراد به - والله أعلم - بعض أهل اليمن ممن يسكن تهامة، وذلك لأن اليمن تشمل نجداً وتهامة، فأطلق اليمن وأريد بعضه، وهو تهامة منه خاصة، وقوله فيما تقدم «ولأهل نجد» عام يشمل نجد الحجاز ونجد اليمن، فكلاهما ميقات أهله قرن، ووقع في مرسل عطاء عند الشافعي: «ولأهل نجد قرن ولمن سلك نجداً من أهل اليمن وغيرهم قرن المنارل»^(١)، فأهل اليمن إذا قصدوا مكة توجهوا من طريقتين، إحداهما: طريق أهل الحجاز وهم يصلون إلى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم، كما هو ميقات أهل نجد من أهل المشرق، والأخرى: طريق أهل تهامة، فيمرّون بيلملم أو يحاذونه، وهو ميقاتهم لا يشاركهم فيه إلا من أتى عليهم من غيرهم.

(ومن مرّ بها من غير أهلها) كالنجدي إذا قصد مكة من اليمن فميقاته (يلملم) نفتح التحتانية واللام وسكون الميم، بعدها لام مفتوحة ثم ميم، وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة، ويقال له: ألملم بالهمزة، وهو الأصل، والياء تسهيل لها، وحكى ابن السيد فيه يرمم برائين بدل اللامين^(٢).

(ولأهل العراق) هذا صريح في أن عمر رضي الله عنه قد كان عالماً بأن ميقات ذات عرق إنما هو نص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، لا أنه اجتهد في ذلك وأبرره

(١) «مسند الشافعي» (٥٣٢).

(٢) انظر «فتح الباري» (٣/ ٣٨٦).

وَلِسَائِرِ النَّاسِ : ذَاتُ عِرْقٍ .



من اجتهاده، وهذا خلاف ما قدمناه في الحديث السابق .

فإن قلت . لو كان كذلك لما ساء لأهل المصرين أن يسألوه عن الميقات .

قلت . الحاجة التي دعيتهم إلى ذلك ظنهم أن المصرين حارحان عن حد العراق لقربهما من نجد، فلذلك قالوا: إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حَدَّ لأهل نجد قرناً، وهو جور عن طريقنا، ولم يذكروا العراق أصلاً فأرشدهم عمر رضي الله عنه إلى أنهم من أهل العراق، وميقاتهم ميقات أهل العراق، (ولسائر) أي لباقي (الناس)؛ يعني ممن كانوا من تلك الجهة، أو لم يكونوا منها وإنما مروا عليها فميقات جميعهم (ذات عرق) بكسر العين المهللة وسكون الراء بعدها قاف، سمي بذلك لأن فيه عرقاً، وهو الجبل الصغير، وهي أرض سبخة تنبت الطرفاء، بينها وبين مكة مرحلتان، والمسافة اثنتان وأربعون ميلاً، وهي الحدّ الفاصل بين نجد وتهامة .

إذا علمت هذا فاعلم أن العلماء قد ذكروا أن أعيان هذه المواقيت فقط ليست شرط، بل الواجب عيها أو حذوها، فمن سلك طريقاً ليس فيه ميقات معين برأ أو بحرأ اجتهد وأحرم إذا حاذى ميقاتاً منها، والأفضل أن يُحرم من حذو الأبعد حتى لا يمر بشيء مما يسمى ميقاتاً غير محرم، ولو أحرم من الطريق الأقرب من مكة جاز باتفاق الأربعة، وإن لم يعلم المحاذاة فعلى مرحلتين من مكة من أي جهة كان، فإنه ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من المرحلتين .

ثم اعلم أنه لم يتعرض في هذا الحديث والحديث السابق لميقات من كان منزله في نفس الميقات، أو كان داخل الميقات إلى الحرم، وقد جاء ذلك فيما أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس مرفوعاً «فمن كان دون ذلك ومن حيث

أنشأ، حتى أهل مكة من مكة^(١)، وعليه كافة العلماء إلا أصحابنا، فرأوا من كان موصوفاً بذلك في سعة من تأخير الإحرام إلى آخر الحل ما لم يدخلوا أرض الحرم من غير إحرام، ولكن قالوا بأن الأفضل له أن يحرم من دويرة أهله، وأعرب الطحاوي فقال: من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق، ونقل عن بعض العلماء أن من كان بين الميقات والحرم حكمه حكم أهل الآفاق أيضاً، وجوز مجاهد لمن كان في نفس الميقات أو دونه الإحرام من نفس مكة وجعلها ميقاتاً، وأما من هو بمكة فميقاته للحج نفس مكة بالاتفاق.

ثم اختلفوا في الأفضل في حقه فقال بعضهم الإحرام من الحرم كله جائز من غير أفصلية لبعضه على بعض، وقال الآخرون: بل الإحرام في داره أفصل، وقال ناس: من المسجد الحرام تحت الميراب، وأما ميقات المكي للعمرة فالحل بالاتفاق لما سيأتي من حديث عائشة: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرسلها مع أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التعميم فتحرم منه بعمرة^(٢)»، والتعميم في طرف الحل، وهو أقرب نواحيه، قال المحب الطبري: لا أعلم أحداً جعل مكة ميقاتاً للعمرة، انتهى^(٣). ولعله لم يطلع في ذلك على ما ذهب إليه البخاري في «صحيحه» فقال: «باب مهَلُّ أهل مكة للحج والعمرة»، وأورد فيه حديث ابن عباس مرفوعاً: «من لهم ولكل آت أتى عليهم من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمرة، فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة^(٤)».

(١) «صحيح البخاري» (١٨٤٥)، و«صحيح مسلم» (١١٨١)

(٢) «صحيح البخاري» (١٤٨١)

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٨٧).

(٤) «صحيح البخاري» (١٥٢٤)

قال الشيخ أبو الحسن السندي في حاشيته على «الصحیح»^(١)، كأنه نبه بذلك على أن سوق الحديث لميقات الحج والعمرة جميعاً، لا لميقات الحج فقط، ولذلك قال: «ممن أراد الحج والعمرة»، فمقتضاه أن ما جعل ميقاتاً لأهل مكة يكون ميقاتاً لهم للحج والعمرة جميعاً لا للحج فقط، وإن ذهب الجمهور إلى الثاني وجعلوا ميقات العمرة لأهل مكة أدنى الحل بحديث إحرام عائشة للعمرة من التنعيم، وذلك لأن عائشة ما كانت مكية حقيقة، فيجوز أن يكون ميقات مثلها التنعيم للعمرة، وإن كان ميقات المكي نفس مكة، وكذا يجوز أن إحرامها من التنعيم لأنها أرادت العمرة الآفاقية حيث أرادت المساواة سائر المعتمرين في ذلك السفر، فحديث عائشة لا يعارض هذا الحديث، فكأنه بهذه الترجمة أراد الاعتراض على الجمهور، والله أعلم، انتهى ما قاله الشيخ أبو الحسن بلفظه. وهو كلام متجه، غير أن الفاكهي وغيره رَوَوْا من طريق محمد بن سيرين قال: «بلغنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقَّت لأهل مكة التنعيم»^(٢)، ومن طريق عطاء قال: «من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة وغيرها فليخرج إلى التنعيم أو إلى الجعرانة فليحرم منها، وأفضل ذلك أن يأتي وقتاً»^(٣)؛ أي: ميقاتاً من مواقيت الحج.

قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنعيم، ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاورة المواقيت التي للحج، وحالهم آخرون فقالوا: مواقيت العمرة الحل، وإنما أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عائشة بالإحرام إلى التنعيم؛ لأنه كان أقرب الحل من مكة، وأن التنعيم وغيره في

(١) «صحیح البحاري بحاشية السندي» (١/ ٢٦٥)

(٢) انظر «أخبار مكة» للفاكهي (٢٧٦٨)

(٣) «أخبار مكة» للفاكهي (٢٧٨٢)

٢٢٧ - الحديث السادس : أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ،
عَنِ ابْنِ عُمَرَ رحمته الله : أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَاذَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ
الثِّيَابِ ؟

ذلك سواء^(١) ، ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي^(٢) من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة
في حديثها ، قالت : «فكان أدنا من الحرم التتعيم فاعتمرت منه» ، قال : «فبت بذلك
أن ميقات أهل مكة للعمرة الحل ، انتهى .

* (الحديث السادس . أبو حنيفة رحمته الله ، عن عبدالله بن دينار) وقد أخرج
الشيخان وغيرهما من حديث سالم ونافع^(٣) (عن ابن عمر رحمته الله أن رجلاً) قال
الحافظ ابن حجر . لم أقف على اسمه في شيء من الطرق^(٤) ، (قال : يا رسول الله !
ماذا يلبس المحرم من الثياب ؟) وقع عند البخاري في بعض رواياته . «ما تأمرنا
أن نلبس من الثياب في الإحرام»^(٥) ، وعبد السائي : «ما لبس من الثياب إذا
أحرما»^(٦) ، وهذا كله يشعر بأن هذا السؤال كان قبل الإحرام ، ووقع عند البيهقي
من حديث أيوب وعبدالله بن عود ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : «نادى رجل
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يحط بذلك المكان ، وأشار نافع إلى
مقدم المسجد»^(٧) وذكر الحديث ، وأظهر أن ذلك كان بالمدينة ، ويفهم من رواية

(١) «شرح معاني الآثار» (٣٧٨٣)

(٢) «شرح معاني الآثار» (٣٧٨٤) .

(٣) «صحيح البخاري» (١٣٤ ، ٣٦٦) ، و«صحيح مسلم» (١١٧٧) ، و«سنن السائي» (٢٦٦٩)

(٤) انظر . «فتح الباري» (٣ / ٤٠١) .

(٥) «صحيح البخاري» (١٨٣٨)

(٦) «سنن السائي» (٢٦٧٥) .

(٧) «السنن الكبرى» (٩٣٢٦ - ٩٣٢٧) .

قَالَ: «لَا يَلْبَسُ».....

البحاري في حديث ابن عباس، «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم حطب به في عرفات»، لكن في بعض الحديث ولم يذكر في حديثه سؤال السائل، وإنما ابتدأ المقال من نفسه صلى الله تعالى عليه وسلم، فيحمل على التعدد، والمراد من المحرم الرجل، ولا يلتحق به المرأة في ذلك، قال ابن المنذر وأجمعوا على أن للمرأة لس جميع ما ذكروا، وإنما تشترك مع الرجل في مع الثوب الذي مسه رعفران أو ورس، ويؤيد ذلك ما جاء في بعض روايات الحديث: «ولا تَتَّبِعْ المرأة»^(١).

(قال لا يلبس) قال العراقي: الأشهر فيه الرفع على الخبر، ويجوز فيه الحرم على النهي^(٢)، وهذا الجواب قال فيه النووي وإنه من بدع الكلام وجعله؛ لأن ما لا يلبس منحصر، فحصل التصريح فيه، وأما الملبوس الجائر فغير منحصر، فقال: لا يلبس كذا؛ أي: ويلبس ما سواه، انتهى^(٣)

وقال البيضاوي سئل عما يلبس، فأجاب بما لا يلبس ليدل بالالتزام من طريق الممهور على ما يجوز، وإنما عدل عن الجواب وفق سؤاله؛ لأنه أحصر وأحصر، وفيه إشارة إلى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس؛ لأنه الحكم العارض في الإحرام المحتاح لبيانه؛ إذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب، فكان الأليق السؤال عما لا يلبس، وقال غيره. هذا يشبه أسلوب الحكيم، ويقرب منه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُعْقِرُونَ قُلْ مَا أُنْفِقُهُ مِنْ خَيْرٍ قَالُوا لَيْتَ وَأَلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥] الآية، فعدل عن جنس المنفق منه إلى ذكر المنفق عليه؛ لأنه أهم

(١) انظر 'صحيح البخاري' (١٨٣٨)، و«سنن السائي» (٢٦٧٣)

(٢) «طرح الشريب» (٥/ ٢٩٣)

(٣) «شرح مسلم» للنووي (٨/ ٧٣).

قال ابن دقيق العيد: يستفاد منه أن المعتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتعيير أو زيادة، ولا تشترط المطابقة، انتهى^(١).

قلت: وقد ترجم البخاري في كتاب العلم باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل، وأورد فيه حديث الباب، قال ابن المنير: أراد بذلك أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازمة، بل إذا كان السبب خاصاً والجواب عاماً جاز حمل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب؛ لأنه جواب وزيادة فائدة، ويؤخذ منه أيضاً أن المفتي إذا سئل عن واقعة واحتمل عنده أن يكون السائل يتدرع بجوابه إلى أن يعديه إلى غير محل السؤال، تعين عليه أن يفضل الجواب، ولهذا قال: «فإن لم يجد بعين» . إلخ فكأنه سأل عن حالة الاختيار، فأجابه عنها ورأه حالة الاضطراب، وليست أجنبية عن السؤال؛ لأن حالة السمر تقتضي ذلك^(٢).

وهذا البحث كله مبني على هذه الرواية المشهورة، وقد أخرج أبو داود من حديث الرهري، عن سالم، عن أبيه قال: «سأل رجل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما يترك المحرم من الثياب؟»^(٣)، أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة في «صحيحيهما» كذلك^(٤)، لكن أخرج البخاري في أواخر الحج من طريق إبراهيم ابن سعد، عن الزهري بلفظ الرواية المشهورة^(٥)، فالاختلاف فيه على الرهري يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى، فاستقامت الرواية المشهورة وهي سؤال السائل

(١) انظر، «فتح الباري» (٣/ ٤٠٢).

(٢) «فتح الباري» (١/ ٢٣١).

(٣) «سنن أبي داود» (١٨٢٥).

(٤) «مسند أحمد» (٨/ ٢)، و«صحيح ابن خزيمة» (٢٣٩٨).

(٥) «صحيح البخاري» (١٨٤٢).

الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْقَبَاءَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرَانِسَ، . . .

عما يلبس المحرم لا عما يتركه، فحيثما يتجه البحث المتقدم.

(القميص) معروف، وجمعه قمص يضم القاف والميم، ويحوز تحميف الميم، وهو قياس مطرد في الجمع الذي على وزن فُعْل، وإنما سمي القميص قميصاً لأنه مأخوذ من الجلد التي هي غلاف القلب، واسمها القميص. (ولا) يلبس (العمامة) وهي ما يُلفُّ على الرأس، جمعها: عمام وعِمَام، ذكره في «القاموس»

(ولا) يلبس (القباء) بفتح القاف والموحدة معروف، ويطلق على كل ثوب مفرج، وقد وقع النهي عنه من رواية الثوري، عن أيوب، عن نافع عند عبد الرزاق والطبراني، ومن رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند الدارقطني والبيهقي، وعالم الروايات حالية عن ذكره، ومع لipse متفق عليه، إلا أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله قال إنما يمنع بشرط أن يدخل يديه في كمينه لا إذا ألقاه على كاهله، ووافقه أبو ثور والخرقي من الحنابلة، وحكى الماوردي نظيره فقال يمنع إن كان كمينه ضيقاً، فإن كان واسعاً فلا^(١).

(ولا) يلبس (السراويل) قال في «القاموس»^(٢): إنها كلمة فارسية معرب جمع سروال، وأما النحاة فذكروا الاختلاف في كون الكلمة فارسية أو عربية، فإن كانت عجمية فهي جمع سروال، وإن كانت عربية فهو جمع سروالة تقلديراً (ولا) يلبس (البرانس) جمع برنس، بضم الموحدة وسكون الراء وصم البون، وهو كل ثوب رأسه منه ملتزق به من جهة أو ذراعاً، قال في «المهابة»

(١) انظر «فتح الباري» (٣/ ٤٠٤).

(٢) «القاموس المحيط» (٣/ ١١١).

قال في «الصحاح». البرنس قلنسوة طويلة، وكان النسأك يلبسونها في صدر الإسلام^(١).

ونه ﷺ بالجمع بين البرنس والعمامة على تحريم كل ساتر الرأس مخيطاً كان أو غيره حتى العصابة فإنها حرام، فإن احتاج إليها لشجة أو صداع لزمته الفدية، وهو مخير في حالة العذر بين الصوم والإطعام والذبح؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال الخطابي^(٢). ذكر العمامة والبرنس معاً ليدل على أنه لا يجوز تعطية رأسه مطلقاً، لا بمعتاد ولا بالنادر، قال: ومن النادر المكتل يحمله على رأسه، والمشهور من مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة حوار حمله على الرأس ما لم يقصد اللبس، وعند المالكية: لا بأس أن يحمل على رأسه ما لا بد منه، كخُرْج^(٣) وجراب، ولا يحمل ذلك لغيره تطوعاً ولا إحارة، قال أشهب: إلا أن يكون عيشه ذلك، فكأنه لا يرى له بأساً أن يحمل مثل ذلك بالإجارة.

وفي الحديث تحريم لبس هذه الثياب المخصوصة وما في معناها على المحرم، وهو مجمع عليه، فمنه بالقميص على كل مخيط أو مخيط معمول على قدر البدن، وبالسراويل على ما هو معمول على قدر عضو منه، وبالعمامة على الساتر للرأس وإن لم يكن مخيطاً، وبالبرنس على الساتر له وإن كان لبسه نادراً، ومن ذلك يفهم تحريم ستر الرأس مطلقاً، وكذلك يحرم ستر بعضه إذا كان قصد

(١) «الهاية» (١/ ٣٠٨).

(٢) انظر «فتح الباري» (٣/ ٤٠٢).

(٣) الحرج وعاء من شعر أو جلد دو عدلين يوضع على ظهر الدابة لوضع الأمتعة فيه، جمعه خرجة وأخراج، «المعجم الوسيط» (١/ ٢٢٥).

الستر بخلاف المخيط، ولا يصير الانعماس في الماء والستر بكفه أو بيد غيره، ولو طلى رأسه بحناء غليظ فعليه هديتان عند الحنفية، هدية للتعطية، وهدية للطيب، وعند الشافعية فدية واحدة للتعطية فقط، وإن كان الحناء رقيقاً فعليه فدية عند أصحابنا للطيب، ولا شيء عليه للتعطية، وجميع ما تقدم إنما هو المراد منه اللبس المعتاد، فلو ارتدى بالقميص أو بالقباء أو بالسروال أو أتزر شيء منها لم يمنع منه فإنه لا يعد لباساً له في العرف، وأما ما جاء عن عبدالله بن عمر أنه وجد الرد فآلقوا عليه برساً فقال: يُلقَى عليّ هذا، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يلبسه المحرم، فذلك من ورعه وتوقفه، كما قاله ابن عبد البر، وسائر أهل العلم إنما يمعنون لسه، وربما استعمل ابن عمر عموم اللباس؛ لأن التعطية والامتهان قد تسمى لباساً، ألم تسمع إلى قول أسد: ثم قمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس، ففعل ذلك احتياطاً لا لاعتقاده الوجوب، ولو ألقى القباء على مكبيه ورده يوماً فعليه دم وإن لم يدخل يديه في كميته، وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه في كميته أو أدخل إحدى يديه في كميته ولم يزر، وأما لو ألقاه على مكبيه ولم يزر ولم يدخل يديه في كميته فلا شيء عليه سوى الكراهة.

قال النووي في «شرح مسلم»: قال العلماء. والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الإزار والرداء أن يبعد عن الترفه، ويتصف بصفة الخاشع الدليل، وليتذكر أنه محرم في كل وقت، فيكون أبلغ في مراقبته وصيانيته عن ارتكاب المحظورات، وليتذكر به الموت ولباس الأكفان، ويتذكر البعث يوم القيامة حفاة عراة مهطعين إلى الداعي^(١)

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨ / ٧٤)

وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ،

(ولا) يلبس (ثوباً مسه ورس) بفتح الواو وسكون الراء في آخره سين مهملة، وهو ثمر ساته كنبات القطن مخصوص ببلاد اليمن، يبقى نباته في الأرض عشرين سنة يرهر ويشمر في كل سنة، ويزره كالسمسم، وإذا استوت ثمرته انشقت، وطهر منها شعر كشعر الزعفران يسحقه الصباغون ويصبغ به القماش، قال العراقي^(١) والورس^(٢) من مراعي الإبل، والمعروف أن الورس طيب، وقال الراعي: هو فيما يقال أشهر طيب في بلاد اليمن، وذكر القاضي أبو بكر ابن العربي أنه ليس بطيب، ولكن به به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملاءمة الشم، ولذلك قال: (أو زعفران) فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم؛ لأنه إذا حرم الورس والزعفران فما فوقهما كالمسك وبحوه أولى بالتحريم، وإذا حرم لبس الثوب الذي مسه أحدهما فالتضمُّنُ لأحدهما أولى بالتحريم، وهذا مجمع عليه فيما يقصد به الطيب، فأما الفواكه كالأنثrac والتماح فلا يقصد به التطيب، واستدل بقوله: «مسّه» على تحريم ما صبغ كله أو بعضه ولو خفيت رائحته.

قال ابن المنذر: احتلوا في لبس الثوب الذي مسّه زعفران أو ورس فغسل وذهب ريحه وبغضه، فمن رخص فيه سعيد بن المسيب والحسن البخعي، وروي عن عطاء وطاوس ومجاهد، وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، وقال مالك: يكره ذلك إلا أن يكون غسل فذهب لونه^(٣)، انتهى

قلت قال مالك في «الموطأ»: إنما يكره لبس المصبغات لأنها تنفص^(٤)،

(١) انظر «طرح الشريب» للعراقي (٣٠٣/٥)

(٢) وفي «طرح الشريب»: «والرمت».

(٣) انظر «طرح الشريب» (٣٠٤/٥)

(٤) انظر، «فتح الباري» (٤٠٤/٣).

وأما عند أصحابنا فيحرم لبس المصبغ بها إلا أن يكون غسلاً لا ينقص بحيث لم يبق فيه شيء من رائحة الطيب، ويكون عند إصابته للماء كذلك لم يظهر فيه شيء، وهكذا عند الشافعية، والدليل على ذلك ما أخرجه البخاري عن ابن عباس قال: «انطلق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من المدينة بعدما ترجل وادهن ولس إزاره ورداءه هو وأصحابه، فلم ينه عن الأردية والأرر تلس إلا المزعمرة التي تردع المجلد»^(١).

قال ابن عبد البر روى عبد الحميد الحماني في «مسنده»^(٢) عن عبدالله، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «لا تلسوا ثوباً مسه ورس ورعفران إلا أن يكون غسلاً»، قال الطحاوي عن ابن أبي عمران يحيى ابن معين أنكروه على الحماني فقال له عبد الرحمن بن صالح الأردني: قد كتبه عن أبي معاوية، فقام في الحال فأخرج أصله، فكتبه عنه يحيى ابن معين^(٣)، انتهى

قال الحافظ: وهي زيادة شاذة؛ لأن أبا معاوية وإن كان متقناً لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال، قال أحمد: أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيدالله، ولم يجرى بهذه الزيادة غيره، قال الحافظ: والحماني ضعيف، وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال، واستنتج من منع لبس الثوب المرعفر منع أكل الطعام الذي فيه الرعفران، وهذا قول الشافعية^(٤)، إلا أنهم قالوا: إن ذلك إن كان لطعمه وريحه أثر، وإن استهلكا لم يحرم، وقالت المالكية: لا شيء عليه في أكل الحبيص بالزعفران،

(١) «صحيح البخاري» (١٥٤٥)

(٢) انظر «طرح التريب» (٣٠٤/٥).

(٣) «شرح معاني الآثار» (٣٣٦٧) مع تغيير يسير.

(٤) «فتح الباري» (٤٠٤/٣)

وقيل: إن صبح المم فعليه العدية، وما خلط من الطيب بعير طبخ ففي إيجاب الفدية روايتان، وقالت الحنفية. إذا خلط الرعفران وغيره مما له رائحة طيبة بطعام مطبوح فلا شيء عليه، سواء مسّه النار أو لا، وسواء يوجد ريحه أو لا، إلا أنه يكره إن وجد ريح، وإن خلطه بما يؤكل بلا طبخ كزعران بملح، فالعبرة بالعلية، فإن كان الغالب المملح فلا شيء عليه غير أنه إن كانت رائحته موجودة كره أكله، وإن كان الغالب الطيب ففيه الدم، ولو خلط بمشروب فإن كان الطيب غالباً ففيه الدم، وإن كان معلوياً ففيه الصدقة، إلا أن يشرب مراراً فعليه الدم، قيل: والفرق بين الغالب وغيره إن وجد من المحالط - نفتح اللام - رائحة الطيب كم قبل الخلط وحسّ الدوق السليم بطعمه فيه حسّاً ظاهراً فهو غالب، وإلا فهو معلوب، هكذا حققه الشيخ رحمة الله السندي في «منسكه المتوسط»^(١).

إذا علمت هذا فاعلم أن لس الثوب المورس والمرعفر يعم تحريمه على الرجال والنساء المحرمين، وهذا مجمع عليه أيضاً، والدليل على تعميم التحريم ما أخرجه الحاكم عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ: «يُهيى النساء في إحرامهن عن القفارين والتقاب وما مسّ الورس والرعفران [من الثياب]»^(٢)، وهذا صريح في تحريم الطيب على النساء، وهو واضح من حيث المعنى؛ فإن الحكمة في تحريم الطيب أنه داعية إلى الجماع؛ ولأنه يتنافى بذلك الحاح؛ فإن الحاح أشعث أعر، وهذا مشترك بين الرجال والنساء.

ولما أجز الكلام إلى هذا المقام أردنا أن نذكر ما راد بعض الرواة في حديث الباب، فقد أخرج البخاري من حديث الليث عن نافع عن ابن عمر: «لا تلبسوا

(١) انظر: «الحر الرائق» (٧/ ١٣٥).

(٢) «المستدرک» (١٧٨٨).

.....

القميص ولا السراويلات ولا العمام ولا اليرانس إلا أن يكون أحد ليست له
علان، فليس الحفين، وليقطع أسفل من الكعبيين، ولا تلبسوا شيئاً منه زعفران
ولا الورد، ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القمارين^(١)، قال البخاري:
تابعه؛ أي. الليث موسى بن عقبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن
إسحاق في النقاب والقفازين، وقال عبيدالله: ولا ورس، وقال: وكان يقول:
ولا تنتقب المحرمة، ولا تلبس القفازين، وقال مالك عن نافع عن ابن عمر.
لا تنتقب المحرمة، وتابعه ليث بن أبي سليم^(٢)، انتهى.

فمقصود البخاري أن الليث ومن تابعه جزموا برفع قوله: «ولا تنتقب
المحرمة»، وجعلوه من نفس الحديث، وأما عبيدالله بن عمر العمري فواضحهم على
رفعه إلى قوله «زعفران ولا ورس»، وفصل بقية الحديث فجعله من قول ابن
عمر، وأما مالك وابن أبي سليم فاقصروا على الموقوف فقط، وفي ذلك تقوية
لرواية عبيدالله، وظهر أنه مدرج في رواية الآخرين.

وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالإدراج في هذا الحديث لورود النهي
عن النقاب والقمارين مفرداً مرفوعاً وللابتداء بالنهي عنهما في رواية ابن إسحاق،
فإن لفظها: «أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينهى النساء في إحرامهن
عن القفازين والنقاب وما صنّ الورد والزعفران من الثياب، ولتلبس بعد ذلك
ما أحببت من ألوان الثياب معصراً أو حرّاً أو حلياً أو سراويل أو قميصاً»، وفي
رواية: «أو خفّاً أو قباء»^(٣).

(١) «صحيح البخاري» (١٨٣٨)

(٢) انظر. «طرح الثريب» (٥ / ٢٩٠).

(٣) «سنن أبي داود» (١٨٢٧)، و«المستدرک» (١٧٨٨).

وقال في «الاقتراح»: دعوى الإدراج في أول المتن ضعيفة، وأجيب بأن الثقات إذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت، ولا سيما إن كان حافظاً، والأمر هنا كذلك؛ وإن عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالعه، وقد فصل المرفوع من الموقوف، وأما الذي اقتصر على الموقوف فرفعه فقد شد بذلك وهو ضعيف، وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فإنه من التصرف في الرواية بالمعنى، وكأنه رأى أشياء متعاطفة فقدم وأحر لجوار ذلك عنده، ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولى، أشار إلى ذلك العراقي في شرح «الترمذي»^(١).

ثم انتهي عن الانتقاب دليل على أن المرأة مسوغة من تعطية وجهها بما يلاقيه ويمسه مطلقاً، حرّة كانت أو أمة؛ لعموم النص دون ما كان متحافياً عنه، وهذا قول الأئمة الأربعة، وبه قال الجمهور، وقال ابن المنذر: لا يعلم أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في النقاب، وقال ابن عبد البر: وعلى كراهة النقاب للمرأة جمهور علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الأمصار أجمعين، إلا شيء روي عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها: «أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة»، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «الركبان يملون بنا، ونحن مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزوا كشفناه»، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه^(٢).

والشيخ أبو الحسن السدي لم يرجح لهذه الأحاديث مطلق إحرامها في الوجه.

(١) انظر: «فتح الباري» (٤/ ٥٤).

(٢) «مسند أحمد» (٥/ ٤٨)، و«مسند أبي داود» (١٨٣٣)، و«مسند ابن ماجه» (٢٩٣٥).

قال في حاشية «فتح القدير» بعد نقله الأحاديث: فالذي دلّت عليه السنة أن وجه المرأة كمدن الرجل يحرم ستره بالمفصل على قدره كالنقاب والبرقع، وكيدها يحرم سترها بالمفصل على قدر اليد كالقفار، وأما سترها بالكم وستر الوجه بالملحفة والحمار ونحوهما فلم ته عنه المرأة البتة، ومن قال: إن وجهها كرأس المحرم فليس معه نص، وإنما جعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجهها كيدها، فلا تعطي وجهها بنقاب ونحوه، ولا يدها بقفار ونحوه، وتعطيها بغير ذلك إذا شاءت، هكذا فهمت عائشة وأسماء وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهن، وليس قول بعضهم حجة على بعضهم من غير نص، انتهى.

قلت. لو كان المراد من تحريم النقاب والقمارين الانحصار عليهما لكان الرجل انحصر في حقّه التحريم على العمامة والبرنس وما فصل عليه كالقندسوة، ولجار له أن يعطي رأسه بردائه أو ثوب آخر مما لم يفصل عليه، ولا قائل بذلك، ثم بعد ذلك من أين لنا أن عائشة وأسماء رضي الله عنهما فهمتا ما ادعاه؟ وهللا يجوز أن تكونا باشرتا التغطية عند مرور الركب بهما؟ بناء على أن مسائل الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع، على أن الزمان الذي مضى في تعطينهما لمحة لا يذكر له شأن؛ لقول عائشة رضي الله عنها: «إذا جاوزوا كشفاه»^(١)، ولو كانت تعطي وجهه لهن مساحة بغير النقاب وما فصل على الوجه لما احتاجتا إلى التغطية والكشف في كل وقت، ولا استمرت على التغطية المعهودة في أسفارهن المأصية، فظهر أن المرأة لا تغطي وجهها إلا إذا اضطربت، فتغطي وجهها بأي ثوب كان رمتاً يسيراً بغير الضرورة جمعاً بين مصلحة الإحرام ودفع مفسدة الفتنة، هذا ما ظهر لي، والعلم الحق عند علام الغيوب.

(١) «مسند أحمد» (٥/ ٤٨)، «السنن أبي داود» (١٨٣٣)، «السنن ابن ماجه» (٢٩٣٥)

ثم هذا كله هي حق المرأة، وأما الرجل فلا يجوز له تعطية رأسه ولا تعطية وجهه في أي حال كان؛ لأنه لا ضرورة في حقه، وهذا عند الإمام أبي حنيفة ومالك، وجوز الشافعي وأحمد تعطية المحرم لوجهه، ومنعوا عن تعطية الرأس فقط، وما علمت لهم دليلاً في الفرق بين تغطية الرأس والوجه مما يسكن الحاضر به، إلا ما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر موقوفاً: «إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها»^(١)، وقول الصحابي يصلح للاحتجاج به إذا لم يخالف، وخصوصاً فيما لم يدرك بالرأي، كما قاله ابن الهمام^(٢)، وكذلك ما أسنده الشافعي من حديث إبراهيم بن أبي حرة، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للذي وقص «ختموا وجهه، ولا تخمروا رأسه»^(٣)، وإبراهيم هذا وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم

وأخرج الدارقطني في «العلل» عن ابن أبي دنبل، عن الزهري، عن أبان بن عثمان بن عثمان، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان يحمر وجهه وهو محرم»، قال الدارقطني: والصواب أنه موقوف^(٤)، وروى مالك في «الموطأ» عن القاسم ابن محمد قال: أخبرني الفرافصة بن عمير الحنفي: «أنه رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه بالمرح يعطي وجهه وهو محرم»^(٥)، وروى سعيد بن منصور عن طريق عطاء قال: «يغطي المحرم من وجهه ما دون الحاجبين»؛ أي من أعلى، وفي رواية: «ما دون

(١) «السنن الكبرى» لبيهقي (٩٣١٤)، و«سنن الدارقطني» (٢٧٩٤)، (٧/ ٤٢).

(٢) «فتح القدير» (٥/ ٨٦).

(٣) «مسند الشافعي» (٥٦٨).

(٤) «العلل» (٣/ ١٣).

(٥) «الموطأ» (٧١٤).

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَعْلَانِ،

عليه، قال الحافظ، وكأنه أراد مزيد الاحتياط لكشف الرأس^(١).

بقي الكلام في القفارين ، والقفار بصم القاف وتشديد الفاء وألف بعدها وراي معجمة شيء تلبسه العرب من الساء في أيديهن تغطي الأصابع والكف والساعد من البرد، وفيه قطن محشو، وقد ذهب مالك وأحمد إلى مع المرأة عن لبسهما، قال العراقي^(٢). وهو أصح القولين عن الشافعي، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعطاء وبافع وإبراهيم السخعي، قال ابن عبد البر: الصواب عدي نهى المرأة عنه، ووحوب الفدية عليها لو لسته، وذهب الآخرون إلى جواز لس المرأة لهما، وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن أبي وقاص وعائشة وعطاء والثوري وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن، وهو رواية المزي عن الشافعي، وصححه الغزالي والبعوي، قال الراعي: لكن النقلة على ترجيح الأول، وحكى الخطابي عن أكثر أهل العلم. أنه لا فدية عليها إذا لست القفارين، وهو قول عند المالكية، قال في «الدائع»^(٣). وإما جوزا للمرأة لس القفارين لأنه ليس هي ذلك إلا تغطية يديها، وأنها غير ممنوعة عن ذلك، وقوله عليه السلام: «ولا تلس القفارين» نهى ندب حملته عليه جمعاً بين الدلائل بقدر الإمكان، انتهى.

وأما الرجل فيجمع من لس الققازير ؛ لأنه نوع من لس المحيط ، ونقل عز الدين بن جماعة أنه يحرم على المحرم لس الققازير عند الأئمة الأربعة (ومن لم يكن له نعلان) وقع في بعض روايات البخاري . «فمن لم يجد

(١) فتح الباری، (٤ / ٥٥)

(٢) «طرح التثريب» (٥ / ٢٩٨)

(٣) *بدائع الصنائع* (٢ / ٤١٠).

فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

التعليين»^(١)، ومن هنا قالت الحنفية: إنه لا يجوز لبس كل نعل بل ما لا يستر الكعب؛ فإن الألف واللام الواقع في لفظ «التعليين» للعهد، والمراد بعلاه صلى الله تعالى عليه وسلم، وما كانت ساترتين للكعب أصلاً، قال الشيخ يحيى الحنابل في حاشيته على «شرح المسك المتوسط» للملا علي القاري عند ذكره لمباحات الإحرام وعده للمداس منها، قال: أي: من غير أن يغطي كعبه، قاله الشيخ عبدالله العفيف، انتهى.

وهكذا قال الشيخ رحمة الله السندي في «منسكه» في عده لمحرمات الإحرام: ولبس الخفين والجوربين، وكل ما يوارى الكعب الذي عند معقد شرك النعل، انتهى.

فتبين من كلامهم أن كل نعل ساتر للكعب يمسح عنه للمحرم، فلو لبسه ودام عليه يوماً فعليه دم، وفي أقل من يوم صدقة، وكذا حكم الليل كله أو أقله، هكذا قرره علماء الأحناف.

(فللبس الخفين) ظاهر الأمر للوجوب، لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب الثقيل فيكون للرخصة، وأيضاً لما كان لبس الخفين بياضة عن لبس التعليين ولم يجب لبس الأصل فبالحري أن لا يجب الفرع، والله أعلم.

(وليقطعهما)؛ أي: الخفين المجوّز لبسهما عند فقد التعليين (أسفل من الكعبين) وقع في بعض روايات البخاري: «حتى يكونا تحت الكعبين»^(٢)، والمراد

(١) «صحيح البخاري» (٣٦٦).

(٢) «صحيح البخاري» (١٣٤).

من الكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك فيما روى هشام عن محمد بخلاف كعب الوضوء، فإنه العظم الناتئ المرتفع، ولم يعين في الحديث أحدهما، لكن لما كان الكعب يطلق عليه وعلى الناتئ حملنا عليه احتياطاً، كذا في «فتح القدير»^(١).

قلت: ويؤيده ما روي عن ابن أبي شبة، عن جرير، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: «إذا اضططر المحرم إلى الحميم حرق ظهورهما، وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه»^(٢)، وهذا صريح في أن المطلوب من المحرم كشف ظاهر قدميه، ولا يتم ذلك إلا إذا كان المراد من الكعب المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك، بخلاف ما إذا كان المراد من الكعب كعب الوضوء؛ فإنه لا حاجة حينئذ إلى قوله: حرق ظهورهما، وإنما يقال عند ذلك: قطع ما علا كعبيه، فإنه إذا قطع ما علا كعبيه كان كاشعاً لكعبي الوضوء، ولم يبق حاجة إلى ترك ما يتمسك رجلاه؛ فإن الاستمسك حاصل من غير شيء، والمعجب من الحافظ حيث جعل هذا الأثر مؤيداً لما ذهب إليه الشافعية وغيرهم من أن المراد من الكعب كعب الوضوء، وهذا ما ين لصريح عبارة عروة، والله أعلم.

قال الحافظ: وجمهور أهل اللغة على أن في كل قدم كعبين، انتهى^(٣).

قلت: فهذا يرد على من قال: إنه لا يعرف ذلك؛ أي ما ذهبت إليه الحموية في المراد من الكعب عند أهل اللغة، وقد ذكر الحافظ ههنا كلاماً في أنه لا يثبت عن محمد أنه أراد بالكعب المفصل الذي في وسط القدم، وذكر سبب عدم

(١) «فتح القدير» (٥ / ٨٤)

(٢) «مصنف ابن أبي شبة» (١٤٦٣٥)

(٣) «فتح الباري» (٣ / ٤٠٣).

٢٢٨ - الحديث السابع : أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله ،

الثبوت، إلى أن قال ^(١) : ولا يلزم من قول محمد أن يكون قول أبي حنيفة . وتركت ذلك بناء على ما هو المرجح عند الحنمية ، فافهم .

ثم ظاهر الحديث أنه إذا لبس خفيه بعد القطع لعدم التعليين لا فدية عليه ؛ فإنها لو وجبت لبيته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنه لم يرتكب محظوراً ، وبهذا قالت الأئمة الأربعة وغيرهم ، وأما ما نقله الطبري والووي والقرطبي عن أبي حنيفة أنه قال بوجوب الفدية ، فقد قال في «المطلب الفائق» . إن هذه الرواية ليس لها وجود في المذهب ، بل هي مفتعلة ، انتهى ^(٢) .

قلت : ولذلك قال ابن جماعة : وإن شاء قطع الخفين من الكعيبين وليسهما ، ولا فدية عليه عند الأربعة ، انتهى ^(٣) .

ثم قال مالك والليث والحبابة : إن واجد النعلين إذا لبس الخفين المقطوعين يجب عليه الفدية ، وهو الأصح عند الشافعي ، وأما عند أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي يحوز لبس الحف المقطوع مع وجود النعلين ، قال الملا علي : لكنه لا ينافي الكراهة المرتبة على مخالفة السنة ، وقال ابن العربي . والذي أقول : إنه إن كشف الكعب لبسهما إن لم يجد نعلين ، وإن وحدهما لم يحز له لبس الخفين حتى يكون كهيئة النعلين لا يستران من ظاهر الرجل شيئاً ، انتهى ^(٤) .

* (الحديث السابع : أبو حنيفة رحمته الله) تابعه شعبة عند الشيخين ^(٥) ، وحماد

(١) فتح الباري (٣/ ٤٠٣) .

(٢) انظر . «مراقبة المعاني» (٩/ ١٥٩) .

(٣) «هداية السالك إلى مذاهب الأربعة» لابن جماعة (٢/ ٥٧٦) .

(٤) انظر «طرح الشريب» (٥/ ٣١٢) .

(٥) «صحيح البخاري» (١٨٤١) ، و«صحيح مسلم» (١١٧٨) .

عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ،

ابن زيد وابن عينة وهشيم وابن جريج وأيوب كلهم عند مسلم هي رواية هذا الحديث^(١)، (عن عمرو بن دينار) المكي يكنى بأبي محمد الأثرم الجمحي مولى موسى بن بدران مولى بني جمح، ويقال: مولى بدران بني مخزوم، ويقال: كان باذان عامل كسرى على اليمن، روى عن بجالة بن عدة التميمي وأبي الشعثاء جابر ابن زيد المصري وجابر بن عبدالله الأنصاري وسالم بن عبدالله وعبدالله بن عمرو بن العاص وحلق، وروى عنه السفينان وشعبة وابن جريج ومسر وأبو عوانة وأمة، قال البخاري له نحو أربع مئة حديث، وكان شعبة لا يقدم عليه أحداً، وكان يقول: كان عمرو مولياً، ولكن الله شرفه بالعلم، وعن ابن أبي نجيح قال ما كان عندهما أحد أفقه ولا أعلم من عمرو بن دينار، لا عطاء ولا طاوس ولا مجاهد، وقال مسعر: ما رأيت أثبت من عمرو بن دينار والقاسم بن عبد الرحمن، وعن ابن عيينة: كان عمرو بن دينار أعلم أهل مكة، وعن معمر: كان عمرو بن دينار إذا جاءه الرجل يتعلم لنفسه انقبض عنه، فإذا جاءه يمارحه ويذاكره انبسط إليه، قال أبو زرعة وأبو حاتم والسائي: ثقة، زاد السائي: ثبوت، قال الواقدي: مات سنة خمس وعشرين ومئة، وهو ابن ثمانين سنة، وقال أحمد: مات سنة خمس أو ست وعشرين، مئة^(٢).

(عن جابر بن زيد) الأردني اليماني، يكنى بأبي الشعثاء الجوفي المصري، والجوفي نسبة إلى ناحية بعمان، وقيل: موضع بالبصرة يقال له درب الجوف، يروي عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحكم بن عمرو العفاري ومعاوية بن أبي سفيان وعكرمة، وعنه: قتادة وعمرو بن دينار وأيوب السختياني وجماعة

(١) «صحيح مسلم» (١١٧٧، ١١٧٨).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢٦/٨).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ، . . .

وعن ابن عباس لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن ريد لأوسعهم علماً من كتاب الله، وقال: تسألوني وبيكم جابر بن ريد؟ وعن عذرة قال: دخلت على جابر بن ريد فقلت: إن هؤلاء القوم يتحللونك - يعني: الإباحية - قال: أبرأ إلى الله من ذلك، ووثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي، وعن جابر بن ريد قال: لقيني ابن عمر فقال: يا جابر! إنك من فقهاء أهل البصرة، وسفتني فلا تفتني إلا بكتاب مطلق أو سنة ماضية، قال البخاري وغيره: مات سنة ثلاث وتسعين، وقال ابن معين: سنة ثلاث ومئة، وقال الهيثم بن عدي: سنة أربع ومئة، وقال ابن حبان: ودهن هو وأنس بن مالك هي جمعة واحدة، ولما مات قال قتادة: اليوم مات علم أهل العراق، وأغرب الأصيلي فقال: هو رجل لا يعرف، انفرد عن ابن عباس بحديث «من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل»، ولا يعرف هذا الحديث بالمدينة، انتهى^(١).

قلت: ولهذا الحديث شاهد عند مسلم من حديث جابر مرفوعاً: «من لم يجد نعلين فليلبس خفين، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل»^(٢).

(عن ابن عباس رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ، أَي: من لم يقدر على تحصيله، إما لفقده لذلك في الموضع، أو لعدم بذل المال لإياه، أو العجز عن الشئ إن باعه، أو الأجرة إن آجره، قال الراعي^(٣) ولو بيع بغير أو نسيئة لم يلزمه شراؤه، انتهى. ولم أقف في ذلك لأصحابنا، وكل هذا إذا أراد

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٤) مع تعبير يسير

(٢) «صحيح مسلم» (١١٧٩).

(٣) انظر «فتح الباري» (٣/ ٤٠٣)، و«طرح التثريب» (٥/ ٣١٤)

فَلْيَلْبَسَنَّ سَرَوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِعَالٌ، فَلْيَلْبَسَنَّ خُفَّيْنِ.



الإحرام بدلالة سوق الأحاديث في شأن الإحرام، وإلا فالاحلال غير ممسوع من السراويل والخفاف قطعاً.

(فليبس سراويل) وهذا بظاهره يدل على جواز لبسها عند عدم الإزار، وبه قال الجمهور إلا مالكا، ففي «الموطأ»: أنه سئل عما ذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «من لم يجد إزاراً». إلخ فقال مالك: لم أسمع بهذه، ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل؛ لأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن لبس السراويلات فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا يسمي للمحرم أن يلبسها، ولم يستثن فيها كما استثنى في الحفين^(١)، انتهى

ثم الجمهور قيدوا جواز لبس السراويل بأن لا يكون في حالة لو فتقه لكان إزاراً؛ لأنه في تلك الحالة يكون واحداً للإزار، ثم لبس العادم للإزار غير موجب عليه العدية إلا عند أبي حنيفة وأصحابه، فإنهم أجازوا لبس السراويل عند عدم تحصيل الإزار، وأوجزوا عليه الفدية إلا أنه مخير بين صيام ثلاثة أيام، والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر، والدم، وأما إذا كان السراويل واسعاً بحيث يصلح أن يكون إزاراً بعد فتقه، ثم لبسه من غير أن يفتقه فليس عليه إلا الدم من غير تخيير.

(ومن لم يكن له نعال فليبس خفين) وقال بظاهره أحمد فأجاز لعاقده النعلين من المحرمين لبس الخفاف بعير قطع ولا إيجاب فدية، واستدل بعموم حديث ابن عباس وجابر، وحديثهما حال عن ذكر القطع، وقال قطعهما إصاعة مال، وحكى

(١) «الموطأ» (١١٦١)

الخطابي^(١) وعطاء بن أبي رباح أنه لا يقطعهما؛ لأن في قطعهما إفساداً، ثم قال: يشبه أنه لم يدغه حديث ابن عمر، قال: والعجب من أحمد في هذا؛ فإنه لا يكاد يخالف سنة تلمه، وقُلَّت سنة لم تلمه، ونارح ابن العربي هي ثبوت ذلك عن أحمد، قال^(٢): فإن حمل المطلق على المقيد أصل أحمد، انتهى.

وأخرج النسائي بإسناد صحيح من حديث ابن عباس: «وإذا لم يجد بعين فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكمين»^(٣).

قلت. وبهذه الرواية ادفع ما ذهبوا إليه من دعوى النسخ في حديث ابن عمر، فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار أنه روى عن ابن عمر حديثه، وعن حابر بن زيد عن ابن عباس حديثه وقال: انظروا أي الحديثين قبل؟ ثم حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أنه قال. حديث ابن عمر قبل؛ لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام، وحديث ابن عباس بعرفات، انتهى^(٤). فلا يتم هذا التقرير بعد وجود التقييد في حديث ابن عباس، ومن روى حديثه غير مقيد وإنما مال إلى الاختصار، مع أن الشافعي رحمه الله قد أجاب عما ذكره في «الأم»^(٥) فقال: كلاهما صادق حافظ، وزيادة ابن عمر لا تحالف حديث ابن عباس؛ لاحتمال أن تكون عزت عنه، أو شك، أو قالها فلم يقلها عنه بعض رواة، انتهى.

وسلك بعض الحنابلة الترجيح بين حديث ابن عباس وحديث ابن عمر عد

(١) «معالم السنن» لخطابي (٢/ ١٥٢)، و«طرح الشريب» (٥/ ٣١٠).

(٢) «عارضة الأحودي» (٤/ ٥٦).

(٣) «سنن النسائي» (٢٦٧٩).

(٤) «سنن الدارقطني» (٦١).

(٥) «فتح الباري» (٣/ ٤٠٣).

٢٢٩ - الحديث الثامن : أبو حنيفة رحمه الله ،

عدم اطلاعهم على رواية النسائي ، قال ابن الجوزي : حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفعته ، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه ، انتهى . قال الحافظ : وهذا تعليل مردود ، لم يختلف على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة ، على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضاً ، فرواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ، ولا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس ؛ لأن حديث ابن عمر جاء بإسناد وصفي كونه من أصح الأسانيد ، وانفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ ، كنافع وسالم ، بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً إلا من رواية جابر بن زيد عنه ، حتى قال الأصيلي ، إنه شيخ بصري لا يعرف ، كما قدمناه ، وهو معروف موصوف بالفقه عند الأئمة ، وأما ما قالوا من الفساد فعير مسلم ؛ فإن الإفساد إنما يكون فيما بهي الشرع عنه ، لا فيما أذن فيه ، وقال ابن الجوزي : يحمل الأمر بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملاً بالمحدثين^(١) ، انتهى .

قلت : وهذا لا يتم عند ورود رواية النسائي ، وقال غيره : إنما لم يوجب قطع الخف قياساً على السراويل ، وهذا إنما يتم عند غير الحنمية ، وأما الحنمية فأوجبوا الفتق أو العدية ، على أن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار .

ثم هذا الحديث كله إنما هو في شأن الرجل ، وأما المرأة فيحل لها لبس السراويل والحفاف من غير قطع ولا فتق ، فإن إحرامها إنما هو في وجهها فقط ، فافهم .

* (الحديث الثامن : أبو حنيفة رحمه الله) تابعه شعبة وأبو عوانة عند الشيخين ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه: أَيَتَطَيَّبُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ:
لَأَنْ أَصْبَحَ أَنْضَحُ قَطْرَانًا،

ومسعر وسيمان عند مسلم^(١)، (عن إبراهيم) بن محمد بن المنتشر، (عن أبيه) محمد بن المنتشر الأجدع الهمداني الكوفي، وقد مرّ ذكر كل منهما في الحديث الرابع والستين من كتاب الصلاة.

(قال: سألت ابن عمر رضي الله عنه: أَيَتَطَيَّبُ الْمُحْرِمُ؟) أي: هل يجوز لمن أراد أن يحرم أن يتطيب قبل إحرامه؟ فإن التطيب في الإحرام ممنوع بلا شك، وكذلك المراد من سؤاله أنه هل يتطيب قبل الإحرام بطيب يبقى أثره وعينه بعد التمسك بالإحرام، وإلا فقد كان عبدالله بن عمر إذا أراد الحروح إلى مكة ادهس يده في راحة، كما أخرجه البخاري^(٢)، وكذلك أراد محمد في سؤاله هذا تطيب بدنه بدليل ما ذكرته عائشة رضي الله عنها في بعض الروايات: «حتى أجد ويبص الطيب في رأسه ولحيته»^(٣)، وقد اتفقت الحنفية والشافعية على أنه يكره تطيب الثياب عند إرادة الإحرام، وقد صحّح بعض الشافعية وجوب الفدية فيما لو بقيت في ثيابه رائحة الطيب بعد الإحرام، منهم المغوي وغيره^(٤).

(قال) ابن عمر رضي الله عنه (لأن أصبح أنضح) قد روي بحاء مهملة وبخاء معجمة، وأصل النضج الرشح، فشبه به كثرة ما يفوح من طيبه، وقيل: هو كاللطف يبقى له أثر، وقالوا بالمعجمة أكثر من المهملة، (قطراناً) بكسر الطاء المهملة، قاله الطيبي،

(١) «صحيح البخاري» (٢٦٧)، (٢٧٠)، و«صحيح مسلم» (١١٩٢).

(٢) «صحيح البخاري» (١٥٥٤).

(٣) انظر «صحيح البخاري» (٥٩٢٣)، و«سنن السائي» (٢٧٠١)، و«مسند أحمد» (٢٠٩/٦).

(٤) انظر «طرح الشريب» (٣٤٩/٥).

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبَحَ أَنْصَحُ طَيِّبًا،

وهو ما يجتلب من شجر الأمهل والأرر والشربين وغيرها، وطريق عمله أن تقطع الأعواد والأعصان صغاراً، وتلف وتوضع على حمرة وتوقد، مماثيته المترشحة منه لا تزال تجمع في الحفرة، وربما عصرت الأعواد والأعصان وطبخ عصيرها حتى ينعقد فيكون إما أسود براقاً غليظاً حاد الرائحة ويسمى قطران برقي، وإما رقيقاً غير براق، ويسمى قطران سيال، والرائحة الكريهة تلازم الكل.

(أحب إلي من أن أصبح أنصح طيباً) كأنه ﷺ كره بقاء أثر الطيب فضلاً عن عينه بعد التلبس بالإحرام، وكان ﷺ يتبع في ذلك أباه، فإنه ﷺ كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام، وممن كره ذلك أيضاً عثمان بن عفان وعثمان بن أبي العاص وسالم بن عبدالله على اختلاف عنه، والصحيح أنه كان يحالف أباه وحده في ذلك لحديث عائشة.

قال ابن عيينة أئبرن عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر في الطيب ثم قال قالت عائشة، هذكر الحديث، قال سالم: وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق أن تتبع^(١).

وقد روى سعيد بن منصور من طريق عبدالله بن عبدالله بن عمر: أن عائشة كانت تقول «لا بأس بأن يمس الطيب عند الإحرام»، قال: هدعوت رجلاً وأنا جالس بجانب ابن عمر فأرسلته إليها، وقد علمت قولها، ولكن أحببت أن يسمعه أبي، هجاء رسولي فقال: إن عائشة رضي الله عنها تقول: لا بأس بالطيب عند الإحرام، فأصب ما بدا لك، قال: هسكت ابن عمر، فسالم وعبدالله ابنا عبدالله بن عمر قد صحت عنهما المخالفة لأبيهما^(٢).

(١) انظر «التمهيد» (٢/ ٢٥٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٩٨).

فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ، فَذَكَرْتُ لَهَا، فَقَالَتْ: أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

واختلف عن الزهري وسعيد بن جبير والحسن وابن سيرين، وحكاها ابن المنذر عن عطاء، وكان محمد بن الحسن يكره ذلك، وقد كان أولاً يقول بالإباحة، ثم رجع عنها إلى الكراهة، وهذا اختيار أبي جعفر الطحاوي، قال ابن المنذر. وذهب مالك إلى مسح التطيب قبل الإحرام بما تنقي رائحته بعده، لكنه قال: إن فعل فقد أساء، ولا فدية، وحكى الشيخ أبو الطاهر قولاً بوجوب الفدية، وعلله بأن بقاء الطيب كاستعماله، ولعل جميع هؤلاء اقتدوا بهدي عمر وابنه ومن وافقهما^(١).

(فأتيت عائشة فذكرت لها) هي رواية مسلم. «فأخبرتها أن ابن عمر قال. ما أحث أن أصح محرماً أنضخ طيباً، لأن أظلي بقطران أحث إلي من أن أفعل ذلك»^(٢)، (فقالت. أنا طيبت رسول الله ﷺ) راد عند البخاري «بيدي بدريرة في حجة الوداع»^(٣)، وفي رواية أخرى له: «بأطيب ما أجده»^(٤)، قال ابن الملقن وقع في رواية غريبة «بالعالية»، قال ابن أبي حاتم هي «علته»: سألت أبي عن حديث عائشة قالت «طيبت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالعالية الجيدة عند إحرامه» فقال حديث مكرر^(٥)، وقال أبو نعيم في «معركة الصحابة» تردده يعقوب بن عبد الرحمن الزهري، عن موسى بن عقبة^(٦).

(١) انظر «طرح التريب» (٣٤٦/٥)، (٣٤٧)

(٢) «صحيح مسلم» (١١٩٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٥٩٣٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٩٢٨).

(٥) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢٨٤/١)

(٦) «معركة الصحابة» لأبي نعيم الأصبهاني (٢٢/٢٦٢)، (٦٧٥٥)

فَطَافَ فِي أَزْوَاجِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ تَعْنِي: مُحْرَمًا.

قلت: لكن وقع للطحاوي والدارقطني^(١) من طريق نافع، عن ابن عمر، عن عائشة: «بالعالية الجيدة» فزال التفرد، وبطل دعوى الإنكار.

(فطاف في أزواجه) قال الإسماعيلي. يحتمل أن تريد به الجماع، ويحتمل أن تريد به تجديد العهد، ورجح الحافظ الأول، ونارح بعض العلماء في إرادة الأول، فإنه أخرج أبو داود عن عروة قال. قالت عائشة. «يا ابن أخي! كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يفصل بعضا على بعض في القسم من مكته عندنا، وكان قلّ يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلع إلى التي هو يومها، فيبيت عندها» الحديث^(٢)، فقد وجد الطواف ههنا بغير جماع، ومما يقوي ذلك أنه لو جامعهم لاحتاج إلى الغسل في كل مرة، ولا شك أنه لا يبقى أثر الطيب بعد الغسلات المتعددة، فلا يستقيم ما جاء عنها في بعض الروايات: «ثم يصبح محرماً بضخ طيباً»^(٣)، اللهم إلا أن يقال: إنه ﷺ اغتسل مرة واحدة بعدما جامعهم، وإلى ذلك مال الحارثي، فإنه قال: «باب إذا جامع ثم عاد»، وأورد فيه هذا الحديث^(٤).

(ثم أصبح) أي: النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (تعني: محرماً) اعترض ابن حرم على هذه الروايات فقال. قول عائشة: «ثم أصبح محرماً» لفظ منكسر، ولا خلاف أنه صلى الله تعالى عليه وسلم إنما أحرم بعد صلاة الظهر بذي الحليفة،

(١) «شرح معاني الآثار» (٣٣٣٠)، و«سنن الدارقطني» (٦٩)

(٢) «سنن أبي داود» (٢١٣٥)

(٣) «صحيح الحارثي» (٢٦٧).

(٤) «صحيح البخاري» (٢٦٧).

وَفِي رِوَايَةٍ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ،

كما قال جابر في حديثه الطويل عند مسلم^(١)، قال: ولعل قول عائشة رضي الله عنها هذا إما كان من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عمرة القضاء أو الحديبية أو الجعرانة^(٢)، انتهى.

قلت: يشكل عليه ما قدمناه في رواية البحاري في حجة الوداع، فالأولى أن يقال: إن قولها: «ثم يصح» بمعنى: ثم يضحى، والمراد محرد الوقت لا تعيين الصبح، والله أعلم.

(وفي رواية: كنت أطيب النبي ﷺ) استدل بعض العلماء من هنا أن لمطة «كان» لا تقتضي التكرار؛ لأنه لم يقع ذلك منها إلا مرة واحدة، وقد صرحت في رواية عنها أن ذلك في حجة الوداع، وتعقب بأن المدعى تكريره إما هو التطيب لا الإحرام، ولا مانع أن يتكرر الطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة، قال الحافظ: ولا يخفى ما فيه، قال النووي: المحتار أنها لا تقتضي تكراراً ولا استمراراً، وكذا قال الفخر في «المحصول»، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه، قال ولهذا استمدنا من قولهم: كان حاتم يقرى الضيف، أن ذلك كان يتكرر منه، وقال جماعة من المحققين: إنها تقتضي التكرار ظهوراً، وقد تقع قرية تدل على عدمه، لكن يستمد من ميباقه لذلك المبالغة في إثبات ذلك، والمعنى أنها كانت تكرر فعل التطيب، لو تكرر منه فعل الإحرام لما اطلعت عليه من استحبابه لذلك على أن هذه اللمظة لم تتفق الرواة عليها، وقد مرّت الرواية السابقة وهي خالية من لمظ كان، وسائر الطرق خالية عنها أيضاً، كما حققه الحافظ^(٣).

(١) «صحيح مسلم» (١٢١٨).

(٢) انظر: «الدر المنير» (١٣٥ / ٦).

(٣) «فتح الباري» (٣ / ٣٩٨).

ثُمَّ يَطُوفُ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا.

قلت: وربما يقال، إنها رصي الله عنها طيبت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند إحرامه في الحديبية وعمره القصاء وحجة الوداع والحجرات، فحصل التكرار، وأما الرواية في حجة الوداع فهي خالية من لفظة «كان»، والله أعلم

(ثم يطوف في نسائه، ثم يصبح محرماً) يعني: حال كونه يضح طياً كما دلّت عليه الرواية السابقة، واستدل أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي وأحمد بهذا الحديث على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام، وجواز استدائه بعد الإحرام، وأنه لا يضر بقاء لونه وريحه، وإنما يحرم ابتداءه في الإحرام، وهو قول الجمهور، وحكاة ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص وابن الزبير وابن عباس وإسحاق وأبي ثور، وحكاة الخطابي عن أكثر الصحابة، وحكاة ابن عبد البر عن أبي سعيد الخدري وعائشة وعبد الله بن جعفر وأم حبيبة وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والنخعي وخارحة بن زيد ومحمد ابن الحنفية، وحكاة النووي عن جمهور العلماء من السلف والخلف والمحدثين والفقهاء، وعدّ منهم غير من قدمنا معاوية، وحكاة ابن قدامة عن ابن جريح، وقد ذكرت فيما مضى مخالفة بعض الصحابة وإنكارهم فيما تبقى رائحته بعد التمس بالإحرام، وتعمهم مالك رحمه الله

واحتجت المالكية بأمور، منها: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم اغتسل بعد أن تطيب؛ لقوله في رواية ابن المنذر: «ثم طاف على نسائه، ثم أصبح محرماً»^(١)؛ فإن المراد بالطواف الجماع، وكان من عادته صلى الله تعالى عليه وسلم أن يعتسل عند كل واحدة، ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر.

(١) «صحيح البخاري» (٢٧٠)، و«صحيح مسلم» (١١٩٢)

ومنها: أن قولها فيما روي عنها: «كأنني أنظر إلى ويبص الطيب في معارق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم»^(١) تريد به بقايا الدهن المطيب الذي له بصيص، فزال وبقي أثر من غير رائحة

ومنها: أن ذلك إنما كان طيباً لا رائحة له تمسكاً برواية الأوراعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: «طيب لا يشبه طيبكم»، قال بعض رواة: يعني: لا بقاء له، أخرجه النسائي^(٢).

ومنها: أن ذلك من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم، قاله المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية، قال المهلب: إنما حص بذلك لمباشرته الملائكة لأجل الوحي^(٣)

ومنها: أن الطيب من دواعي النكاح، فهي الناس، وكان هو أملك الناس لإراره ففعله، ورجحه ابن العربي لكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح، وقد ثبت عنه أنه قال: «حبيب إلي النساء والطيب» أخرجه النسائي من حديث أس^(٤) ومنها: أن عمل أهل المدينة محلافه.

فهذه ستة أوجه اعتدروا به عن العمل بحديث عائشة، وقد أجت عن كل واحد منها، فأما قولهم بذهب أثره بعد الاغتسال المتكرر فيرده ما في «البخاري»: «ثم أصبح محرماً بوضخ طيباً»^(٥)، فهو ظاهر في أن رائحته كانت تفوح في حال

(١) «صحيح البخاري» (١٥٣٨).

(٢) «سنن النسائي» (٢٦٢٨).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٩٩).

(٤) «سنن النسائي» (٣٩٣٩).

(٥) «صحيح البخاري» (٢٦٦٧).

إحرامه، وأما ما ادعى بعض المالكية أن في الكلام تقديماً وتأخيراً تقديره: طاف على نسائه يضح طيباً، ثم أصبح محرماً، فهو خلاف الظاهر، ويرده أيضاً ما جاء في رواية الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم عند مسلم. «كان إذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد، ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك»^(١)، وللنسائي وابن حبان: «رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم»^(٢)، على أن الاعتسال الذي ادعوه قد تبعته كثيراً في الروايات فلم أجده، وهذا مما يؤيد ما ذكرناه في قولها: «طاف في أزواجه» أنه لم يرد به الجماع، وإنما كان الطواف لتجديد العهد وتعليمهن أمر المناسك

وأما قولهم بقي أثر الطيب من غير رائحة، يردّه قولها: «يضح طيباً»، قال ابن العربي: ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عينه بقيت، انتهى^(٣).

وهذا غير مسلم لما رواه أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة، عن عائشة قالت: «كما نصمح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم، ثم نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا، ونحس مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا يبهانا»^(٤)، فهذا صريح في بقاء عيس الطيب، ولا يقال: إن ذلك خاص بالنساء؛ لأنهم أجمعوا على أن النساء والرجال سواء في تحريم الطيب إذا كانوا محرمين.

وأما قولهم: إنه كان ذلك طيباً لا رائحة له، فيردّه ما في رواية عبد الرحمن

(١) «صحيح مسلم» (١١٩٠)

(٢) «صحيح ابن حبان» (٣٧٦٨)

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٥٨/٩).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٣/٣٩٩).

ابن القاسم عند مسلم . «بطيب فيه مسك»^(١)، وله من طريق إبراهيم: «كأنني أنظر إلى ويبص المسك»^(٢)، وعند الشيخين من طريق الأسود: «أطيب ما يجد»^(٣)، وهذا يدل على أن قولها: «بطيب لا يشبه طيبكم» يريد أنه لا يفوقه شيء .

وأما دعواهم الخصوصية فلا تثبت إلا بدليل، والاحتمالات لا تثبت بها الحصائص، ويرد دعواهم ما أخرجه أبو داود من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة حديثها الذي ذكرناه سابقاً^(٤)، وقد روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت: «طيب أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم»^(٥)، وكذلك قولها: «طيب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيدي هاتين»^(٦)، وفي رواية: «وأشارت بيديها»، ولا شك أن إحرامها كان عقب إحرامه صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا خصوصية حيث إن الأصل بقاء الرائحة في يديها، وهذا هو الجواب عن قولهم. إن الطيب من دواعي الكاح؛ فإنه من تنمة استدلالهم بالخصوصية، ولولا ذلك لكان لهم أن يقولوا: كل من كان مالكا لأبيه جار له النظيف، ولم يقولوا بذلك أصلاً.

وأما قولهم: إن عمل أهل المدينة على خلافه، فيرده ما قدمناه أن سالماً وأخاه عبدالله بن عبدالله والقاسم بن محمد وعروة وخارجة بن زيد وغيرهم كانوا

(١) «صحيح مسلم» (١١٩١).

(٢) «صحيح مسلم» (١١٩٠).

(٣) «صحيح البخاري» (٥٩٢٣)، و«صحيح مسلم» (١٧٥٤).

(٤) انظر «فتح الباري» (٣/٣٩٩).

(٥) انظر «فتح الباري» (٣/٣٩٩).

(٦) «صحيح البخاري» (١٧٥٤).

٢٣٠ - الحديث التاسع: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ

جَابِرٍ:

يرون ذلك سنة، وهم أهل المدينة، نعم لو أجمع أهل المدينة ولم يحالف أحد منهم في إنكار ذلك لكان حجة عند من يقول بأن إجماع أهل المدينة حجة مطلقاً، سواء كانت مسألة اجتهادية أو كانت مما طريقته النقل والانتشار، والحق عند المحققين أنه لا حجة لإجماعهم إلا فيما طريقته الانتشار كالأدان والصاع والمد؛ لأنه لم يتم دليل المعصية، وهي مسألتنا لا إجماع أصلاً، فاهمهم، والله أعلم.

* (الحديث التاسع: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله) تابعه الليث وابن جريح عند أبي داود^(١)، (عن أبي الزبير) وقد أخرجه الشيخان من طريق عطاء^(٢)، (عن جابر) بن عبدالله الأنصاري، وقد روى معي حديثه كثير من الصحابة، منهم ابن عباس، وابن عمر، وأسماء، وحفصة، وعائشة، وعمران، وأبو موسى، وكل هؤلاء عند البخاري^(٣)، والبراء عند أبي يعلى بإسناد رجاله رجال الصحيح^(٤)، وسهل بن حنيف عند الطبراني في «الكبير»^(٥) بإسناد رجاله موثقون، وسيرة بن معد الجهمي عند أبي داود^(٦)، وأنس عند البزار بإسناد صحيح، ولقط حديث جابر عن أبي داود قال: «أقبلنا مهلين مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالحج مفرداً، وأقبلت عائشة مهلة بعمره، حتى إذا كانت بسرف عركت، حتى إذا قدما طفنا بالكعبة وبالصفاء

(١) «سنن أبي داود» (١٧٨٥، ١٧٨٦).

(٢) «صحيح البخاري» (١٧٨٥)، و«صحيح مسلم» (١٢١٦).

(٣) انظر «صحيح البخاري» (١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٦٩١).

(٤) «مسند أبي يعلى» (١٦٣٧).

(٥) «المعجم الكبير» (٥٦١٣).

(٦) «سنن أبي داود» (١٨٠١).

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُحِلُّوا.....

والمروة، فأمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يحل ما من لم يكن معه هدي، قال: فقلنا: حل ماذا؟ قال: الحل كله، فواقعا النساء، وتطينا بالطيب، ولبسنا ثيابنا، وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال^(١) الحديث، وهي لفظ للبخاري. «قدما مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونحن نقول: ليك بالحج، فأمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن نجعلها عمرة ونحل» الحديث^(٢)

(أن النبي ﷺ أمر أصحابه)؛ يعني: من أحرم بالحج ولم يسق الهدى، وذلك أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لهم عند خروجهم من المدينة: «من أحب منكم أن يهل بالحج فليهل، ومن أحب أن يهل بعمرة فليهل»^(٣)، ولذلك قالت عائشة: «خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فمنا من أهل بعمرة، ومنا من أهل بحجة وعمرة»^(٤)، وأما قول جابر عند البخاري: «أهلكت أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحج خالصاً ليس معه عمرة»^(٥) فهو إخبار عن أكثرهم، وإلا فقد ذكرنا من حديثه عند أبي داود قال: «وأقلت عائشة مهلة بعمرة»، والله أعلم.

(أن يحلوا)؛ أي: بطواف بالبيت الحرام وبالسعي بين الصفا والمروة وحلق بعد ذلك، وذلك لأنه قال: «أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة، وفصروا ثم أقيموا حللاً، حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج، واجعلوا التي

(١) سنن أبي داود (١٧٨٥).

(٢) صحيح البخاري (٧٢٣٠).

(٣) صحيح البخاري (١٧٨٣).

(٤) صحيح البخاري (١٥٦٢).

(٥) صحيح البخاري (٧٣٦٧).

مِنْ إِحْرَامِهِمْ بِالْحَجِّ، وَيَجْعَلُوهَا.....

قدمتم بها متعة، فقالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج؟^(١)، وفي رواية: «ننطلق إلى منى، وذكر أحدينا يقطر»^(٢)، وفي رواية: «لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا حمس أمرنا أن نحلَّ إلى نسائنا، فأتى عرفة نقطر مذاكيرنا المدي، فقال: قد علمتم أنني أتقاكم لله وأصدقكم وأزكم، ولولا هديي لحللت كما تحلون فحلوا، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت»^(٣)

ومن هنا يهم أن من ساق الهدي من الصحابة لم يحل من إحرامه حتى رمى الجمرة وبحر هديه ثم حلَّ، وقد جاء في حديث جابر عند البخاري^(٤) أنه قال: «وليس مع أحد منهم هدي غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وطلحة، وقدم علي من اليمن ومعه هدي، فقال: أهلت بما أهل به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»، فهؤلاء لم يحلوا من إحرامهم بسبب ما معهم من الهدي، ولذلك قالت حفصة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «يا رسول الله! ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال: إني لددت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتى أنحر»^(٥)، وبقية الصحابة لما لم يكن معهم هدي أمرهم أن يحلوا.

(من إحرامهم) الذي كانوا يلبون فيه (بالحج) بدليل ما ذكرنا سابقاً من لفظ جابر: «ونحن نقول: لبیک بالحج»^(٦)، (ويجعلوها) أي: يصرفوا إحرامهم

(١) «صحيح البخاري» (١٥٦٨).

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٥١).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٣٦٧).

(٤) «صحيح البخاري» (١٦٥١).

(٥) «صحيح البخاري» (١٥٦٦).

(٦) «صحيح البخاري» (١٥٧٠).

عُمْرَةٌ.



المعقود بية الحج (عمرة)؛ أي: إلى العمرة بأن يكتفوا بأفعالها فيكون فسخ الحج إلى العمرة، وقد قال بجواره ابن عباس فيما رواه مسلم عن عطاء قال: كان ابن عباس يقول: «لا يطوف بالبيت حاح ولا غير حاح إلا حل، وكان يقول: هو بعد المعرف وقيله»^(١)، وعند عبد الرزاق قال: يا معمر، عن قتادة، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس قال: «من جاء مهلاً بالحج فإن الطواف بالبيت يصيره إلى عمرة شاء أو أبى، قلت: البس ينكرون ذلك عليك، قال: هي سنة نبيهم وإن رعموا»

قال ابن القيم^(٢). وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ومذهب حبر الأمة، ومذهب أبي موسى الأشعري، ومذهب أحمد بن حنبل، ومذهب أهل الحديث، ومذهب عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة، ومذهب أهل الظاهر.

قلت: ومذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي عدم استمرار جوار الفسخ، فلو أحرم بالحج لم يجز له عدلهم فسحه إلى العمرة ولا العكس واعتدروا عن الأحاديث الواردة في الفسخ بأعذار ثلاثة: أولها: أن الفسخ منسوخ.

ثانيها: أنه مخصوص بالصحابة لا يجوز لغيرهم مشاركتهم، وذلك لما رواه عبدالله بن الزبير الحميدي، نا سفيان، عن يحيى بن سعيد، [عن] المرقع بن صيفي،

(١) «صحيح مسلم» (١٢٤٥).

(٢) «إراد المعادة» (٢/ ١٧٢).

عن أبي در قال . كان الفسخ من رسول الله ﷺ لنا خاصة^(١)، وقال وكيع : نا موسى ابن عبيدة ، نا يعقوب بن ريد ، عن أبي در قال : لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حخته هي عمرة ، إنما كانت رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ^(٢) ، وعند أبي داود : « أن أبا در كان يقول من حج ثم فسخها عمرة لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم »^(٣)

ثالثها : أن الأحاديث الواردة في الفسخ وجدناها معارضة لبعضها ، منها . أن حديث عائشة رضي الله عنها فيما أخرجه البخاري عنها قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لخمس ليال بقين من ذي القعدة ، ولا يرى إلا الحج ، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل »^(٤) الحديث = معارض ما أخرجه البخاري^(٥) عنها أنها قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحجة ، فقدمنا مكة ، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من أحرم بعمره ولم يهد فليحل ، ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى يحل بغير هديه ، ومن أهل يحل فليتم حجه » الحديث ، فهذه الرواية الأخيرة صريحة في دفع الفسخ .

ومها . ما أخرجه البخاري عن عبدالله مولى أسماء بنت أبي بكر أنه كان

(١) «مسند الحميدي» (١٣٢) .

(٢) انظر 'فتح القدير' (١٥١ / ٥)

(٣) «سنن أبي داود» (١٨٠٧)

(٤) «صحيح البخاري» (٢٩٥٢)

(٥) «صحيح البخاري» (٣١٩)

يسمع أسماء تقول كلما مررت بالحجون «صلى الله تعالى على رسوله وسلم لقد برلنا معه ههنا، ونحن يومئذ خفاف، قليل طهرنا، قليلة أزوادنا، فاعتمرت أنا وأختي عائشة والريير وفلان وفلان، فلما مسحنا البيت أحللتنا، ثم أهللنا من العشي بالحج»^(١) = معارض لما رواه مسلم عن عروة عن عائشة قالت: «قد حج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توصاً فطاف بالبيت، ثم حج أبو بكر، وكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت، ثم لم تكن عمرة، ثم ذكر عن عمر وعثمان ومعاوية وعبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير مثل ذلك، حتى قال: ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك، ثم لم تكن عمرة، وقد رأيت أمي وحالتي حين تقدمن لا تبدأن بشيء أول من البيت تطوفان به، ثم لا تحلان»^(٢).

وقد أجاب عن كل واحد من هذه المعارضات ابن القيم الجوزية في «الهدى البوي»^(٣)، ولا شك أن أحاديث الفسخ قد وردت كثيرة بحيث لو يدعى التواتر لكان متجهاً، والتعارض في بعضها ليس بقادح، مع أنه مرفوع، كما حققه ابن القيم، ودعوى النسخ غير متجه بلا دليل، وإنكار الصحابة لا يكون ناسخاً لسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، غير أن دعوى الاختصاص قوي لما تقدم، ولما أخرجه الدارمي وأبو داود وغيرهما عن بلال بن الحارث قال: «قلت: يا رسول الله! فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا؟ قال: بل لكم خاصة»^(٤)، ورجال إسناده ثقات، وقد تصدى ابن القيم في توهين هذا الحديث بما لا يجدي نفعاً؛ لأنه

(١) «صحيح البخاري» (١٧٩٦).

(٢) «صحيح مسلم» (١٢٣٥).

(٣) «زاد المعاد في هدي حير العباد» لابن القيم (١٣٨ / ٢ - ١٤٤).

(٤) «سنن أبي داود» (١٨٠٨)، و«سنن الدارمي» (١٩٠٨).

٢٣١ - الحديث العاشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رحمته الله قَالَ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا أَمَرَهُ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ، قَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا عَنْ عُمْرَتِنَا،

قال ' حديث لا يشت، ولم يبين وجه عدم الثبوت، وما أظن أنه حملة على التوهين إلا عدم موافقته لما تصدى، فإنه تصدى في تقرير وحوب الفسخ واستمراره إلى يومنا هذا، وأطال فيه، وحرر في أربع أوراق كبيرة هذا البحث، والحق أحق أن يتبع، والله أعلم.

* (الحديث العاشر: أبو حنيفة رحمته الله، عن أبي الزبير) وقد أخرج الشيخان من حديث عطاء^(١) (عن جابر رحمته الله) ابن عبد الله الأنصاري، وأخرجه مسلم في حديث جابر الطويل في صفة حجة صلى الله تعالى عليه وسلم من طريق محمد بن علي بن حسين^(٢)، (قال: لما أمر رسول الله ﷺ بما أمر به في حجة الوداع) وقع عند مسلم: «حتى إذا كان آخر طوافه على المروة فقال: لو أي استقبلت من أمري ما استدبرت، لم أسق الهدى، وجعلتها عمرة، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل، وليجعلها عمرة» الحديث^(٣).

(قال سراقه بن مالك) بن حنشم المدلجي، وقد مر ذكره في أحاديث القدر من كتاب الإيمان (يا رسول الله! أخبرنا عن) حوار إيقاع (عمرتنا) في أشهر الحج، فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمرهم بالفسخ ليبين لهم جوار العمرة في أشهر الحج؛ لأن أهل الجاهلية كانوا يتكرون العمرة في أشهر الحج ويقولون: «إذا برأ

(١) «صحيح البخاري» (١٧٨٥)، و«صحيح مسلم» (١٢١٦)

(٢) «صحيح مسلم» (١٢١٨).

(٣) «صحيح مسلم» (١٢١٨).

أَلَنَا خَاصَّةً أَمْ لِلْأَبَدِ؟ قَالَ: «هِيَ لِلْأَبَدِ».

الدبر، وغفا الأثر، وانسلخ صفر، فقد حلت العمرة لمن اعتمر^(١)، فأراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دفع ما كانوا يعتقدونه.

(أنا خاصة) فليس لأحد غيرنا أن يعتمر في أشهر الحج (أم للأبد؟) فيجوز لكل شخص ذلك، (قال - هي-) أي: العمرة التي وقعت في أشهر الحج (للأبد) فجعل الله تعالى تحصيل السكينة في أشهر الحج نعمة عظيمة على العباد.

وقد قال ابن القيم وغيره. إن سؤال سراقفة إنما كان عن جواز مسح الحج إلى العمرة بدليل أن سياق السؤال يقوي ذلك، وهذا ظاهر من عبارة مسلم التي قدمناها، ولنا أن نقول: إن سؤال سراقفة إنما كان بالعقبة وهو يرميها كما في «البخاري» من حديث جابر، وهذا يدل على خلاف ما يدل عليه سياق مسلم، مع أن روايات مسلم لم تتفق على ذلك السياق، وقد جاء في بعض رواياته ما وافق البخاري في تعيين موضع السؤال، وما عدلنا إلى ما قلنا إلا لأن الصحابة الكبار كلهم عرفوا اختصاص الصحابة بالفسخ، ومنهم أبو بكر وعمر، ولو فهموا مما أمروا به في حجة الوداع حواز استمرار الفسخ لما عدلوا عن ذلك لما هم عليه من شدة الاتباع لهدي نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد صرح بعض الصحابة كأبي ذر وغيره أن ذلك خاص بالصحابة، وأقوى من ذلك ما قدمناه حديث بلال بن الحارث، فإنه صريح في السؤال عن فسخ الحج من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وجوابه صلى الله تعالى عليه وسلم عليه بالخصوصية بخلاف حديث سراقفة، قال: السؤال فيه محتمل لما ذهبنا إليه من تواتر حوار العمرة في أشهر الحج،

(١) «صحيح البخاري» (١٥٦٤)

ومحتمل لحوار استمرار الفسخ، ومحتمل لغير ذلك، فالركون إلى ما لا يوجد الاحتمال فيه، ولا يتطرق التأويل إليه أولى وأوثق.

وأما ما اعترض به ابن القيم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعتمر قبل ذلك عمره الثلاث في ذي القعدة، فكيف يظن بالصحابة أنهم لم يعلموا حوار الاعتماد في أشهر الحج إلا بعد ما أمروا في حجة الوداع من الفسخ، وقد تقدم لذلك فعله ثلاث مرات؟^(١).

والجواب أن حالة حجة الوداع مخالفة للحالات السابقة، فما كانت العمر السابقة إلا خالية عن إلحاق الحج بعدها، ففهموا منها حوار الاعتماد على سبيل الأفراد في أشهر الحج، وأما إلحاق الحج بعدها فربما كان يمنعه العقل ساء على أن العمرة في الأصل كانت ممنوعة في اعتقادهم في أشهر الحج، فبعد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم لها فيها رأوا أنها قائمة مقام الحج بدليل أنهم كانوا يسمون العمرة الحج الأصغر، فلما كانت حجة الوداع وحصل الجمع بينها وبين العمرة قام احتمال الخصوصية في الارتفاق بالنسكين في الرمان المذكور، فأحوجهم ذلك إلى السؤال فأجابهم صلى الله تعالى عليه وسلم بحوار الارتفاق بهما واستمراره على الأبد.

وهذا عاية ما يفهم من مجموع الأدلة، فإن ترجيح بعضها على بعض إهمال لبعض الأحاديث، ولا شك أن الجمع بين الأحاديث المتعارضة مهما أمكن مقدم على الترجيح عند المحققين، بناء على أن الأعمال مقدم على الإهمال، والعلم الحق عند الكبير المتعال.

(١) «راد المعاد في هدي خير العباد» لابن القيم (٢/ ١٩٥).

٢٣٢ - الحديث الحادي عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَدِمَتْ، وَهِيَ مُتَمَتِّعَةٌ،

ثم الاعتماد في أشهر الحج للآفاقي سائع، والمكي له ذلك إن لم يحج من عامه، فأما من حج من عامه فيكره في حقه الاعتماد فيها عند الحنفية؛ لأنه يصير متمتعاً، ولا تمتع ولا قران لمكي، فمن تمتع منهم أو قرن كان عاصياً مسيئاً، وعليه دم جنابة لا يأكل منه، وهو المرجح عندهم، وأجار بعضهم للمكي الاعتماد فيها ولو حج من عامه، ولا يلزمه الدم إلا أنه لا يدرك فضيلة التمتع، وإليه جنح صاحب «النهاية» والقاضي أبو زيد الدبوسي في «الأسرار»، وكره بعضهم للمكي الاعتماد فيها ولو لم يحج من عامه، وهذا قول مرجوح، والله أعلم.

* (الحديث الحادي عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وحديثها هذا أخرجه البخاري مختصراً ومطولاً، وكذلك مسلم وغيرهما من طرق متعددة، منها ما أخرجه البخاري من حديث منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها^(١)، ومن حديث هشام بن عروة عنها^(٢)، ومن حديث أفلح ابن حميد عن القاسم عنها^(٣)، ومن حديث الأعرح عن أبي سلمة عنها^(٤)، وغيرها من الطرق، فالحديث في أصله صحيح، وإنما الكلام في هذا الإسناد يتوجه إلى الهيثم، وقد قدمنا في كتاب الإيمان ما قيل فيه، ويتوجه إلى المجهول، فالإسناد من هذه الحثية ركيك جداً.

(أنها قدمت)؛ أي مكة (وهي متمتع)؛ أي محرمة بعمره، وقد ثبت عنها

(١) «صحيح البخاري» (١٥٦١)

(٢) «صحيح البخاري» (٣١٦) تعليفاً

(٣) «صحيح البخاري» (١٧٨٨).

(٤) «صحيح البخاري» (١٧٣٣).

.....

أنها أحرمت بالعمرة صريحاً، وكذلك رُوِيَ عنها أنها قالت «كنت ممن تمتع ولم يسق الهدى»^(١)، وكل ذلك إنما روى عنها عروة، وبهذا جرم قوم في إحرام عائشة رضي الله عنها أولاً، وروى القاسم عنها أنها قالت: «خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يرى إلا الحج»^(٢)، وفي رواية «لا نذكر إلا الحج»^(٣)، وفي رواية «مهلّين بالحج»^(٤)، وروى الأسود وعمرة عنها «ولا يرى إلا أنه الحج»^(٥)، وكل الروايات في الصحيحين.

والجمع بين هذه الروايات بأنها رضي الله عنها مع غيرها من الصحابة كانوا أولاً محرمين بالحج، بناء على ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتماد في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، ثم بين لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتماد في أشهر الحج بقوله: «من أحب أن يهلّ بعمرة فيهلّ، ومن أحب أن يهلّ بحج فليهل»^(٦)، فعينت إحرامها للعمرة، وهذا قولها «فكنت ممن أهل بعمرة»^(٧) في رواية عروة عنها.

ويحتمل في الجمع أيضاً أن يقال: أهلت عائشة بالحج مردداً كما صنع غيرها من الصحابة، وهذا معنى قولها «لا نذكر إلا الحج» وقولها «مهلّين

(١) صحيح البخاري (٣١٦)

(٢) صحيح البخاري (٢٩٤)، وصحيح مسلم (١٢١١).

(٣) صحيح البخاري (٣٠٥)، وصحيح مسلم (١٢١١).

(٤) صحيح البخاري (١٧٨٨)، وصحيح مسلم (١٢١١)

(٥) صحيح البخاري (١٥٦١)، وصحيح مسلم (١٢١١)

(٦) صحيح البخاري (٣١٧).

(٧) صحيح البخاري (١٧٨٦)

.....

بالحج»، ثم أمر النبي ﷺ أصحابه أن يمسحوا الحج إلى العمرة، ففعلت عائشة رضي الله عنها ما صنعوا، فصارت متمتعة، وعلى هذا ينزل حديث عروة في قولها: «كنت ممن أهل بعمره» ثم لما دخلت مكة وهي حائض ولم تقدر على الطواف لأجل ما بها أمرها أن تحرم بالحج، وهذان الوجهان أحسن مما ذهب إليه بعض العلماء من ترجيح رواية حديث القاسم والأسود وعمرة على رواية عروة، فإنه لا يصار إلى الترجيح إلا عند عدم إمكان الجمع.

وثانياً: أن جابر بن عبد الله قد جزم في حديثه أن عائشة رضي الله عنها أهلت بعمره، فصارت رواية عروة مؤيدة بذلك، وحديث جابر عند مسلم، فإحرامها بالعمرة في أشهر الحج يسمى تمتعاً؛ لأنها حجت في عامها.

والتمتع على قسمين: متمتع ساق الهدي، ومتمتع لم يسق الهدي، وقد مر في الحديث السابق أن من كان ساق الهدي معه صلى الله تعالى عليه وسلم سواء كان محرماً بحج أو عمرة لم يتحلل من إحرامه، وإنما طاف بالبيت وبين الصفا والمروة، وبقي محرماً حتى حلَّ ينحر هديه بعدما رمى حمرة العقبة، إلا أن الحنمية قالوا: إن هذا المتمتع لا بد له أن يحرم بالحج يوم التروية، والإحرام قبله أحث، والمراد من كلامهم ذلك أن هذا حيث نوى العمرة وحدها أولاً، وساق معه الهدي احتياج آخر أن ينوي الحج، وإنما كان هديه مانعاً له عن التحلل من عمرته، بخلاف من لم يسق الهدي؛ فإنه يطوف ويسعى، ثم يحلق أو يقصر، ويبقى بمكة حلالاً حتى يحرم بالحج يوم التروية، وهذا هو الذي أشارت به عائشة رضي الله عنها من فعل الصحابة الذين كانوا أحرموا بالعمرة، فهي «البخاري» من قولها قالت: «طاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا» الحديث^(١).

(١) «صحيح البخاري» (١٥٥٦).

وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَرَفَضَتْ عُمَرَتَهَا.

(وهي حائض) قد ثبت في أكثر روايات البخاري أنها رضي الله عنها حاضت بسرف بفتح السين المهملة وكسر الراء بعدها فاء موضع بقرب مكة بينهما نحو من عشرة أميال، (فأمرها النبي ﷺ)؛ أي: بقوله: «دعي عمرتك، واقصي رأسك وامتشطي، وأهلي بحج»^(١)، وفي بعض الروايات: «وأمسكي عن عمرتك»^(٢)، وحاء في رواية عنها: «فأمرني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن أنقض رأسي وامتشط، وأهلاً بحج، وأترك العمرة»^(٣).

(فرفضت عمرتها)؛ أي: تركتها وألقته، وقد استدلل بذلك الكوفيون على أن للمرأة إذا أملت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة ونهل بالحج مفردة كما صغت عائشة، وإنما يلزمها دم لرفض العمرة، كما حققه الشيخ علي القاري في «شرح المسند»^(٤)

وقال الجمهور في معنى قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم «دعي عمرتك»، أو «أمسكي عن عمرتك»، أو «ارفضي عمرتك» أن تترك التحلل منها وتدحل عليها الحج فتصير قارئة، وقالوا: لا يلزم من نقض الرأس وامتشاطه إبطال العمرة بناء على أنهما جائزان ما لم يؤديا إلى التمتع، لكن يكره الامتشاط لغير عذر، وقال بعضهم: إن عائشة رضي الله عنها كان بها عذر من أذى برأسها، فأبيح لها

(١) «صحيح البخاري» (٣١٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٣١٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٣١٩).

(٤) «شرح مسند أبي حنيفة» للقاري (١/ ٨٩).

كما أبيح لكعب بن عجرة الحلق للأدى، وقال بعضهم: ليس المراد بالامتنشاط هنا حقيقة الامتنشاط بالمشط، بل تسريح الشعر بالأصابع للغسل لإحرامها بالحج، لا سيما إن كانت لبدت رأسها، فلا يصح غسلها إلا بإيصال الماء إلى جميع شعرها، ويلزم من هذا نقضه.

قلت. وهذه الوجوه عند الإنصاف كلها مردودة بساء على أن الأصل هي الامتنشاط استعمال المشط، والأصل في ذلك تنف الشعر وعدم العذر المحجوج إلى ذلك، وما أدري ما حملهم على ذلك مع وصوح الأحاديث، وأولوا كل لفظ ورد في روايات حديث عائشة خلاف ما ذهبوا إليه، فقالوا. أما ما جاء من قولها للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «يصدر الناس نسكين، وأصدر نسك؟»^(١)، وفي رواية. «كل أصحابك يرجع بحج وعمرة غيري»^(٢)، وفي رواية. «اعتمرت ولم أعتمر»^(٣)، وعند أحمد. «فأرجع أنا بحجة ليست معها عمرة؟»^(٤) فلا عبرة بذلك؛ لأن ذلك إنما وقع في نفسها غير موجب لدليل ما رواه مسلم في حديث جابر. «أن عائشة رضي الله عنها أملت بعمرة حتى إذا كانت بسرف حاضت، فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهلي بالحج، حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة وسعت، فقال. قد حلت من ححك وعمرك، قالت: يا رسول الله! إني أحد في نفسي أبي لم أطف بالبيت حتى حججت، قال. فأعمرها من التعميم»^(٥)، ولمسلم من طريق

(١) «صحيح البخاري» (١٧٨٧).

(٢) «صحيح البخاري» (١٧٦٢).

(٣) «صحيح البخاري» (١٥١٨).

(٤) «مسند أحمد» (٦/١٦٥).

(٥) «صحيح مسلم» (١٢١٣)، و«من أبي داود» (١٧٨٥).

.....

طاوس عنها^(١) فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «طوافك بسعك لححك وعمرتك»^(٢)، قالوا فهذا صريح في أنها كانت رضي الله عنها قاربة لقوله^(٣): «قد حللت من حجك وعمرتك»^(٤)، قالوا. وإنما أعمرها من التعميم تطييباً لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة، وقد وقع في رواية لمسلم عن جابر «وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجلاً سهلاً؛ إذا هويت الشيء، تابعها عليه»^(٥)، قالوا. وأما ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم لها بعدما اعتمرت من التعميم فقال: «هذه مكن عمرك»^(٦)، فمعناه العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة، ثم أنشؤوا الحج منفرداً، فعلى هذا فقد حصل لعائشة عمرتان، فالعجب منهم إذ رجعوا عن ظاهر النصوص، والفتوا إلى التأويلات، فليت شعري ما الجأهم إلى ذلك، وإلا فظاهر روايات حديث عائشة تقتضي أن المرأة إذا قلمت مكة متمتعة وهي حائض، واستمر حيضها حتى جاء يوم عرفة؛ فإنها تحل من إحرام العمرة، وتحرم إحراماً مستأنفاً للحج، فتأتي بأفعاله حتى تفرغ منه، ثم إن شاءت قصت عمرتها التي رفضتها كما فعلته عائشة رضي الله عنها، وهو المرجح عند الحنفية بناء على أن النعل يلزم بالشروع، وإن شاءت سكنت عن قضائها بناء على حديث جابر في قوله «وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجلاً سهلاً؛ إذا هويت الشيء، تابعها عليه»^(٥)؛ لأن ذلك يفهم أنها لو لم تلح على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

(١) صحيح مسلم (١٢١١).

(٢) صحيح مسلم (١٢١٣).

(٣) صحيح مسلم (١٢١٣).

(٤) صحيح البخاري (١٥٥٦).

(٥) انظر، صحيح مسلم (١٢١٣).

٢٣٣ - الحديث الثاني عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَدِمَتْ مُتَمَتِّعَةً، وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَفَضَتْ عُمَرَتَهَا، وَاسْتَأْنَفَتْ الْحَجَّ،

ما أمرها بقضاء العمرة، ولكن هذا إخبار من رحل أجنبي لم يطلع على خطاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يستند، فهو من مراسيل الصحابة، وعائشة رضي الله عنها أحررت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لها «هذه مكان عمرتك»، وهي التي وقع لها الأمر، فهي أعرف بأمرها من غيرها، والله أعلم

* (الحديث الثاني عشر: أبو حنيفة رحمته الله، عن حماد، عن إبراهيم) قد ذكرت فيما مضى أن البخاري قد أخرج هذا الحديث من طرق متعددة، منها طريق منصور، عن إبراهيم النخعي^(١)، (عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها: أنها قدمت مكة في حجة الوداع حال كونهما (متمتعة وهي حائض)؛ أي واستمر حيضها حتى كانت ليلة [الحصبة] كما جاء ذلك صريحاً في بعض روايات البخاري عنها، ولولا ذلك ما كانت هناك حاجة إلى رفض العمرة، وهذا ظاهر.

(فأمرها رسول الله ﷺ)؛ أي. بأن تتحلل من إحرام عمرتها وترفضها كأنها لم تكن أحرمت، (فرفضت عمرتها)؛ أي: تركت أفعالها وخرجت عن إحرامها وأنت بمحظورات الإحرام من نقص الرأس وامتشاطه، وذلك لما قرناه في الحديث السابق، (واستأنفت الحج)؛ أي. شرعت في أفعال الحج شروعاً مبتدئاً من إحرام له خاصة وسائر أعماله، وهذا يدل صريحاً أنها أحرمت إحراماً مستأنفاً، لا أنها أدخلت إحرام الحج على إحرام العمرة لدلالة لفظ الاستئناف على ذلك

(١) «صحيح البخاري» (١٥٦١).

حَتَّى إِذَا فَرَّغَتْ مِنْ حَجِّهَا، أَمَرَهَا أَنْ تَصْدُرَ إِلَى التَّنْعِيمِ.....

(حتى إذا فرغت من حجها) في رواية البخاري: «حتى إذا كانت ليلة الحصة أرسل معي أخي عبد الرحمن»^(١)، وفي مسلم «حتى إذا نزلنا منى فتطهرت ثم طفت بالبيت، ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المحصب فدعا عبد الرحمن»^(٢)، وهذه الرواية أفادت أن عائشة رضي الله عنها لم تطهر من حیضتها تلك إلا يوم منى، وليلة الحصة هي التي ينزلها الحاج بعد فراغه من مناسك منى في الأيام الثلاثة من الرمي والبيتوتة خارج مكة، ويسمى المحصب بطحاء مكة

(أمرها أن تصدر) أي تخرج (إلى التنعيم) بفتح الفوقية وسكون النون وكسر المهملة. مكان معروف خارج مكة على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة، كما نقله الفاكهي^(٣)، والمرجح عند الحنفية أن بينه وبين مكة ثلاثة أميال، وقال أبو الوليد الباجي: بينهما خمسة أميال، وقال المحب الطبري التنعيم أبعد من أدنى الحل إلى مكة قليل، وليس بطرف الحل، بل بينهما نحو من ميل، ومن أطلق عليه أدنى الحل فقد تجور، قال الحافظ: أو أراد بالنسبة إلى بقية الجهات^(٤)، وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال: إنما سمي التنعيم لأن الجبل الذي على يمين الداخل يقال له ناعم، والذي على اليسار يقال له منعم، والوادي بعمان^(٥)، وروى الأزرق من طريق ابن جريح قال: رأيت عطاء يصف الموضع الذي اعتمرت منه عائشة، قال: فأشار إلى الموضع الذي انتهى فيه محمد بن علي بن شافع المسجد

(١) «صحيح البخاري» (٣١٧).

(٢) «صحيح مسلم» (١٢١١).

(٣) انظر «أخبار مكة» للفاكهي (٣٩٧/٧).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٦٠٧/٣).

(٥) «أخبار مكة» للفاكهي (٢٨٧/٧).

الذي وراء الأكمة، وهو المسجد الخرب^(١)، ونقل الماكهي عن ابن جريح وغيره أن ثمة مسجدين يزعم أهل مكة أن الحرب الأولى من الحرم، وهو الذي اعتمدت منه عائشة^(٢)، وقيل: هو المسجد الأبعد على الأكمة الحمراء، ورجحه المحب الطبري، وقال الماكهي لا أعلم إلا أبي سمعت ابن أبي عمر يذكر عن أشياخه بأن الأول هو الصحيح عندهم^(٣)، قال الملا علي: وقيل: بين مسجدها وبين أنصاب الحرم غلوة سهم، انتهى.

واستدل العلماء بحديث عائشة على تعيين الخروج إلى الحل لمن أراد العمرة ممن كان بمكة، وهو المرجح عند العلماء، ولهم قول آخر بجواز العمرة وصحة إحرامها إذا لم يخرج المكّي إلى الحل، وإما عليه دم لتركه الميقات، واستدل علماء الحنفية على أن أفضل جهات الحل للاعتمار التنعيم، ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة، وذلك لنص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم به، وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قالت: «ثم أرسل إلى عبد الرحمن بن أبي بكر فقال أحملها حلفك حتى تخرج إلى الحرم، فوالله ما قال: يخرجها إلى الجعرانة ولا إلى التنعيم»^(٤)، فهي كما قال الحافظ رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخراز الراوي له عن ابن أبي مليكة، ويحتمل أن يكون قوله: «فوالله» إلخ من كلام من دون عائشة قاله متمسكاً برواية ما جاء: «فأخرجها من الحرم»^(٥)، فهي

(١) «أخبار مكة» للأزرقي (ص. ٢٠٨، ٢٠٩).

(٢) «أخبار مكة» للماكهي (٧/ ٣٩٧).

(٣) «أخبار مكة» للماكهي (٧/ ٣٩٧).

(٤) «مسند أحمد» (٦/ ٢٤٥).

(٥) انظر: «شرح معاني الآثار» (٣٧٨٤).

وإن كانت مطلقة، لكن الروايات المقيدة بالتنعيم مقدمة على المطلقة فهو أولى، ولا سيما مع صحة أسانيدها، والله أعلم^(١).

وقال الشافعي: أفصل بقاع الحل للاعتمار الجعرانة؛ لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أحرم منها، ثم التنعيم؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم أدن لعائشة رضي الله عنها منها، وتعقب بأن الاعتمار من الجعرانة كان حين رجوع من الطائف محتازاً إلى المدينة، فكان ذلك أقرب إليه فلا يدل على الأفضلية.

وقال الموفق في «المغني»^(٢) عن أحمد: إن المكي كلما تباعد في العمرة كان أعظم لأجره، انتهى.

إذا علمت هذا فاعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعائشة «إذا طهرت فأخرجي إلى التنعيم فأهلي» ثم اتينا بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك، أو نصبك» أخرجه البخاري^(٣)، و«أو» هنا لمجرد العطف بدليل ما أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشيم عن ابن عون بلفظ: «إن لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك»^(٤) بالواو للعطف، واستدل به بعض العلماء على أن الاعتمار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجراً من الاعتمار من جهة الحل البعيدة، وهو ظاهر اللفظ الذي نقلناه، فمن هنا يهم أنه لا يتعين التنعيم للإحرام بالعمرة منه لأهل مكة، خلافاً لما حكاه القاضي عياض عن مالك، فإنه عينه لأهل مكة، قال النووي.

(١) انظر «فتح الباري» (٣/ ٦٠٧).

(٢) «المغني» لابن قدامة (٦/ ٣٤٣).

(٣) «صحيح البخاري» (١٧٨٧).

(٤) «المستدرک» (١٧٣٣)، و«سنن الدارقطني» (٢٢٨).

مَعَ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ .



وهذا شاذ مردود^(١) .

قلت : وذلك لما دلّ عليه اللفظ الذي قدمناه أن الفضل في زيادة التعب والنفقة ، قال النووي . ظاهر الحديث أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثرة النصب والنفقة ، قال الحافظ : وهو كما قال ، لكن ليس ذلك بمطرد ، فقد تكون بعض العبادة أحف من بعض ، وهي أكثر فضلاً وثواباً بالنسبة إلى الرمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليالي رمضان غيرها ، وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره ، وبالنسبة إلى شرف العادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ، وبحو ذلك من صلاة النافلة ، وكَدَرُهُمْ من الركاة بالنسبة إلى أكثر منه من صدقة التطوع ، أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في «القواعد» قال : «وقد كانت الصلاة قرّة عين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي شاقّة على غيره ، وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مطلقاً ، انتهى»^(٢) .

(مع أخيهما عبد الرحمن) ؛ يعني من أبي بكر ، وأمه أم رومان والدة عائشة فهو شقيقها ، وكان اسمه . عبد الكعبة ، فعينه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وتآحر إسلامه إلى أيام الهدية ، فأسلم وحسن إسلامه ، قال أبو الفرج في «الأعاني»^(٣) : «لم يهاجر مع أبيه ؛ لأنه كان صغيراً ، وخرج قبل الفتح في فية من

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ١٥٣)

(٢) انظر : «فتح الباري» (٣/ ٦١١) .

(٣) «الأعاني» لأبي الفرج الأصبهاني (٤/ ٤٨٧)

فريش إلى المدينة منهم معاوية فأسلموا، أخرجه الزبير بن بكار عن ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان.

قال الحافظ^(١): وفيما قال نظر، والذي يظهر أنه كان محتاراً لذلك لكونه لم يدخل مع أهل بيته في الإسلام وخرج، وقيل: إنما أسلم يوم الفتح، ويقال: إنه شهد بدرًا مع المشركين، وهو أسس ولد أبي بكر، قال الزبير بن بكار: كان رجلاً صالحاً، وفيه دعاية، وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب في حديث ذكره: وكان عبد الرحمن بن أبي بكر لم تجزَّ عليه كدبة قط

قال ابن عبد البر: كان شجاعاً رامياً حسن الرمي، وشهد اليمامة فقتل سبعة من أكابرهم، ولما حطب مروان في أحد البيعة ليزيد بعد موت معاوية، قال عبد الرحمن: أهزلية؟ كلما مات قبصر قام قبصر مكانه، لا نفعل والله أبداً، فعث إليه معاوية بعد ذلك بمئة ألف فردّها وقال: والله لا أبيع ديني بدياري، وخرج إلى مكة فمات بها قبل أن تتم البيعة ليزيد، فكان موته فجأة من بومة نامها بمكان على عشرة أميال بمكة، فحمل إلى مكة هدهد بها، ولما بلغ عائشة خبره خرجت حاجة فوقفت على قبره، فكت وأشدت آيات متمم بن نويرة في أحبه مالك:

وكنّا كَنَدَمَانِي جَذِيمَةَ حَقَّةٍ من الدهر حتى قيل لن يتصدعا
فلما تفرقنا كأنّي ومالكاً بطول اجتماع لم يَبِثْ ليلةً معا
ثم قالت: لو حضرتك لدفتك حيث مت ولما بكيتك، ومات سنة ثلاث وخمسين، وقيل: أربع، وقيل: خمس، وقيل: ست، وقيل: ثمان وخمسين، والله أعلم.

(١) انظر «الإصابة في تمييز الصحابة» (٢/ ١٩٩ و ٢٠٠)

٢٣٤ - الحديث الثالث عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ الْهَيْثَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ لِرَفْضَتِهَا الْعُمْرَةَ بَقْرَةً.

* (الحديث الثالث عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ الْهَيْثَمِ، عَنْ رَجُلٍ) ومع جهالة هذا الرجل لا يصح إسناده هذا الحديث لكن يؤيده الحديث الآتي، وإن إسناده جيد جداً، مع أن لهذا الحديث شاهداً عند مسلم من حديث جابر قال: «ذبح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر»^(١)، (عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ ذبح)؛ أي: أمر بالذبح (لـ) سبب (رفضتها)؛ أي: ترك عائشة رضي الله عنها (العمرة بقرة) وإنما ذبح البقرة عنها مع إجراء الكبش اختياراً للأفضل، ولا يقال: هذه البقرة المذبوحة هي التي وقع الإشارة إليها فيما أخرج الشيخان قالت: «فلما كنا نمني أنيت بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ قالوا: صحى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن أرواحه بالبقرة»^(٢)، وفي رواية: «بالقرة» فلا يكون ذلك خاصاً عن عائشة؛ لأب نقول: إن تلك البقرة إنما هي أصحية عهن، ولأجل هذا أدخل عليهم من لحم البقرة حيث يسر الأكل من الأصحية كما يسر الأكل من هدي القارن والمتمتع، وصراحة ذكر الأصحية يمنع حملها على غيرها مع أنها بعد رفضها لإحرام العمرة إنما كانت مفردة بالحج، فليس عليها هدي قران ولا تمتع.

وإن قلت: فقد اختلف الرواية عن جابر، فروى يحيى بن سعيد الأموي،

(١) «صحيح مسلم» (١٣١٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٥٥٤٨)، و«صحيح مسلم» (١٢١١).

٢٣٥ - الحديث الرابع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صلی اللہ علیہ وسلم أَمَرَ لِرَفْضِهَا الْعُمْرَةَ بِدَمٍ.

عن أبيه، عن ابن جريح، عن أبي الزبير، عن جابر «نحر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن نسائه»^(١)، وروى محمد بن بكر ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريح، عن أبي الزبير، عن جابر بلمط: «نحر عن عائشة»^(٢)، فهذا الاختلاف يقتضي رفع خصوصية البقرة المذبوحة بعائشة.

قلت. لا شك أن المرجح عند المحدثين أن رواية الكثير مقدم على رواية الواحد، ثم إننا مع ذلك لا ننفي تلك البقرة المشتركة بل نقول: دبح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن عائشة بقرة لرفضها العمرة، ودبح عن نسائه أضحية لهن بقرة أخرى، فتنبه

* (الحديث الرابع عشر: أبو حنيفة رحمته الله، عن عبد الملك) بن عمير بن سويد الفرسى بالماء اللخمي الكوفي، وقد مرّ ذكره في الحديث السادس والعشرين من كتاب الإيمان، (عن ريعي) بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملة (ابن حراش) بكسر المهملة وتخفيف الراء هي آخره شين معجمة، وقد مرّ ذكره في الحديث الحادي عشر من كتاب الإيمان، (عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلی اللہ علیہ وسلم أمر لرفضها العمرة بدم) بذبح يذبح عنها، وبه قال الكوفيون أن المرأة إذا رفضت عمرتها وتحللت منها ثم أحرمت بحج إحراماً مستأنفاً فإنه يجب عليها دم جناية

(١) «صحيح مسلم» (١٣١٩).

(٢) «مسند أحمد» (٣/٣٧٨).

٢٣٦ - الحديث الخامس عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، بَصُذُّ النَّاسِ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَأَصْدُرُ.....

فإن قلت: قد ثبت عند البخاري^(١) وغيره في حديثها: «أهلت بعمره مكان عمرتها، ففضى الله حجها وعمرتها، ولم يكن في شيء من ذلك هدي، ولا صدقة، ولا صوم»، وهذا خلاف ما ثبت في «المسند».

قلت: قوله: «فضى الله حجها وعمرها» مدرج من قول عروة، وقوله «ولم يكن في شيء من ذلك... إلخ» مدرج من كلام هشام، وذلك لما وقع عند مسلم. قال عروة: «فضى الله حجها وعمرتها»، قال هشام: «ولم يكن في شيء من ذلك... إلخ»^(٢)، فهذا صريح في إدراج كل من الجملتين، فإذا كان كذلك كان قول هشام إخباراً عما آل إليه علمه، وليس بحجة؛ لأنه لم يسد في ذلك إليها، وكذلك وقع عند البخاري في أبواب الحيض عن هشام، عن أبيه من حديثها فقال في آخره: قال هشام: «فلم يكن في شيء من ذلك... إلخ»^(٣)، فعلى هذا يرجح ما ثبت عنها صريحاً دون ما يحكم عليها ظناً وتخميناً، فيتعين ذبح البقرة عند رفضها للعمرة، والله أعلم.

• (الحديث الخامس عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، بَصُذُّ النَّاسِ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَأَصْدُرُ... إلخ) أي: الصحابة الذين حجوا معك وقد فاروا (بحجة وعمره)، وأصدروا

(١) «صحيح البخاري» (١٧٨٦).

(٢) «صحيح مسلم» (١٢١١).

(٣) «صحيح البخاري» (٣١٧).

بِحَجَّةٍ؟ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ:

بحجة؟)؛ أي: أرحح بحجة مفردة عن العمرة، وهذا صريح في أنها خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها واقتصارها على حجها، وهذا هو الذي يفهم من حديث عائشة رضي الله عنها، نعم رويت عنها ألفاظ يسيرة تبين هذا المقصود، وذلك كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «طوافك يسمعك لحجك وعمرتك»، وهذا وإن كان يشير إلى أنها لم تترك عمرتها، وإنما أدخلت عليها إحرام الحج، لكن ينفيه تقرير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لها في مقالته؛ إذ لم يترك عليها في ذلك، بل قال لها بعدما فرغت من عمرتها من التمتع. «هذه مكان عمرتك»، وتأويل اللفظ الواحد أولى من تأويل روايات من الأحاديث الكثيرة الصحيحة الدالة على خلاف ذلك، وقد مرّ كلامنا في هذا البحث في آخر الحديث الحادي عشر.

(فأمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر فقال:) يستفاد منه حوار الخلوّة بالمحارم سراً وحسراً، وإرداف المحرم محرمه معه، وذلك لما رواه عبد الرحمن ابن أبي بكر عبد البخاري قال: «أمرني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن أردف عائشة وأعمرها من التمتع»^(١)، وقد أحبرت عائشة رضي الله عنها فيما أخرجها مسلم عنها قالت: «فأردفني حمله على حمل له، قالت: فجعلت أرفع حماري أحسره عن عني، فيصرب رحلي بعله الراحلة فقلت له: وهل ترى من أحد؟»^(٢)، وعند مسلم أيضاً قالت: «فأمر عبد الرحمن فأردفني على حمل له، قالت: فإني لأذكر وأب جارية حديثة السن أنس فيصيب وجهي مؤخرة الرجل حتى جنباً

(١) «صحيح البخاري» (٢٩٨٥)

(٢) «صحيح مسلم» (١٢١١)

«انْطَلِقْ بِهَا، فَلْتَهَلِّ، ثُمَّ لَتَفْرُغْ مِنْهَا، ثُمَّ لَتَعَجَلْ عَلَيَّ، فَإِنِّي أَنْتَظِرُهَا بِبَطْنِ الْعَقَبَةِ».



إلى التعميم^(١)

(انطلق بها) إلى التعميم، وعند أبي داود في روايته بعد قوله: «إلى التعميم»^(٢) «فإذا هبطت بها من الأكمة فلتحرم فإنها عمرة متقلة»^(٣)، وزاد أحمد في روايته له: «وذلك ليلة الصدر» وهو بفتح المهملتين؛ أي. الرجوع من مى، (فلتهل)؛ أي. لتحرم بعمرة.

(ثم لتفرغ منها)؛ أي. من أفعال عمرتها من الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة، (ثم لتعجل علي)؛ أي. بالوصول حتى لا ينقطع عما أردناه من الارتحال، (فإنني أنتظرها ببطن العقبة) وهي عقبة بمكة واقعة على طريق المدينة، ووقع عند البخاري^(٤). «مر رثنا المحصب فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر، فقال. اخرج بأحتك من الحرم، فلتهل بعمرة، ثم افرعا من طوافكما، أنتظركما ههنا، فأتيا في جوف الليل فقال: فرغتما؟ قلت: نعم، فنادى بالرحيل في أصحابه»، وعند مسلم^(٥) «فأقبلت حتى أتينا وهو بالحصبة»، وفي رواية للبخاري^(٦): «قلت عائشة فلقيني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مصعد من مكة، وأنا منهبطة

(١) «صحيح مسلم» (١٢١١).

(٢) «سنن أبي داود» (١٩٩٥).

(٣) «صحيح البخاري» (١٧٨٨).

(٤) «صحيح مسلم» (١٢١١).

(٥) «صحيح البخاري» (١٥٦١).

عليها، أو أنا مصعدة وهو منهبط منها»، ومفاد هذه الروايات مختلف جداً كما ستراه، ولم أجد لأحد كلاماً يجمع بين هذه الروايات إلا القاضي عياض قال: إن لقاءه صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة كان حين انتقل من المحصب، كما عند عبد الرزاق. أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كره أن يقتدي الناس بإباحته بالبطحاء، فرحل حتى أتاه على ظهر العقبة أو من ورائها ينتظرها، قال: فيحتمل أن يكون لقاءه لها كان في هذا الرحيل، وأنه المكان الذي عيسته في بعض الروايات أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لها: «موعدك بمكان كذا وكذا» انتهى^(١).

وهذا أيضاً غير محلص عن الإشكال، فإن لقاءه إياها بظهر العقبة يتأني قولها: «حتى أتته وهو بالحصّة»، ويأني كلاماً من هذين القولين قولها: «فلقيني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مصعد». إلخ، وهو رواية الأسود عنها^(٢).

قال ابن القيم فإن كان حديث الأسود هذا محفوظاً فصوابه: «القيسي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأنا مصعدة من مكة وهو منهبط إليها، فإبها طافت وقضت عمرتها ثم اصعدت لميعاده، فوافته قد أحد في الهبوط إلى مكة لطواف الوداع فارتحل وأذن في الناس بالرحيل، قال: ولا وجه لحديث الأسود غير هذا^(٣)».

قلت. ومع ذلك فلا شك لموافاته لقولها: «حتى أتته وهو بالحصّة»، واعترض ابن القيم على ما نقلناه عن القاضي عياض في قوله: «حتى أتاه على ظهر

(١) انظر «فتح الباري» (٣/ ٦١٣)

(٢) انظر «صحيح البخاري» (١٥٦١)

(٣) «راد المعاد» (٢/ ٢٦٥)

العقبة بقوله. إنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخرج من العقبة أصلاً، وإنما خرج من أسفل مكة من الشية السملى بالاتفاق، ثم قال^(١) والذي كأنك تراه من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نزل بالمحصب وصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ورقد رقدة هنالك، ثم نهض إلى مكة وطاف بها طواف الوداع ليلاً، ثم خرج من أسفلها إلى المدينة ولم يرجع إلى المحصب كما زعمه ابن حزم، وذلك لقولها: «قصي الله العمرة، وفرغنا من طوافنا من جوف الليل، فأتينا بالمحصب، فقال: فرغتما؟ قلنا نعم، فأذن في الناس بالرحيل، فمرّ بالبيت فطاف به، ثم ارتحل متوجهاً إلى المدينة»^(٢)، قال: فهذا من أصح حديث على وجه الأرض، انتهى.

فالحاصل أن رواية الأسود لم تكن محفوظة عند كثير من المحدثين، وأشككت عليهم إشكالاً كثيراً، وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أنتظركما ههنا» يعني: بالحصبة، وقوله «أنتظرها بطن العقبة»، فالجمع بينهما قريب الحصول بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لهما أولاً بالانتظار بالحصبة، ثم حشي صلى الله تعالى عليه وسلم إبطاهما عليه فقال بانتظاره لهما بطن العقبة، ومع ذلك فلم يبطا، بل أسرعوا ووجداه صلى الله تعالى عليه وسلم في مرله بالمحصب، فارتحل بهما والناس، ومرّ بالبيت وطاف به للوداع، وتوجه صلى الله تعالى عليه وسلم إلى المدينة.

ونقائل أن يقول: كيف وعدهما بانتظاره بطن العقبة، وهو لم يرتحل من طريقها؟ كما نقلناه عن ابن القيم، ويمكن أن يجاب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم

(١) «زاد المعاد» (٢/ ٢٦٥)

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٠٢٤).

٢٣٧ - الحديث السادس عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ.....

ربما هم بالارتحال من طريقها حال وعده لهما، ثم لم يترجع له ذلك، فارتحل من
أسفل مكة، والله أعلم.

• (الحديث السادس عشر. أبو حنيفة رحمته الله، عن محمد بن المنكدر) وقد مرّ
ذكره في الحديث السابع والأربعين من كتاب الصلاة، واعلم أن هذا الحديث قد
أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم من طرق متعددة:

منها: طريق يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه^(١).
ومنها: طريق عبد العزيز بن رفيع، عن عبدالله، عن أبيه^(٢)، وقد روى عن
عبدالله عثمان بن موهب وأبو حازم^(٣).
ومنها: طريق صالح بن كيسان، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، عن أبي
قتادة^(٤).

ومنها طريق مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي قتادة^(٥).
ولم أجد من طريق محمد بن المنكدر (عن أبي قتادة) شيء كان عندي من
المسانيد، ومحمد بن المنكدر توفي سنة ثلاثين ومئة من الهجرة، وقيل سنة
إحدى وثلاثين، وسنة يوم توفي ينف وسبعون سنة، كما ذكره ابن الأثير في «جامع

(١) انظر. «مستخرج أبي عوانة» (٢٩٢٣).

(٢) «صحيح مسلم» (١١٩٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٥٤٠٧).

(٤) «صحيح البخاري» (١٨٢٣)، و«صحيح مسلم» (١١٩٦).

(٥) «صحيح البخاري» (٥٤٩١).

قَالَ: خَرَجْتُ.....

الأصول»، وتوفي أبو قتادة سنة أربع وحمسين على الأصح، فرواية محمد بن المنكدر عنه منقطعة؛ فإنه لعله ولد يوم وفاته، أو ولد ولم يبلغ سن الرواية والتحمل، والله أعلم. وأبو قتادة يسمى الحارث، ويقال: عمرو، ويقال: [النعمان بن ربيعي بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة بن بلدمة بضم الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة السلمي المدني، شهد أحداً وما بعدها، ولم يصح شهوده بداراً، وكان يقال له: فارس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وثبت عند مسلم^(١) أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «خير فرساننا أبو قتادة، وخير رجالاتنا سلمة بن الأكوع».

(قال: خرجت)؛ يعني: عام الحديبية لما صرح به في روايات البخاري، وأما ما وقع عند البخاري^(٢) في بعض رواياته: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج حاجاً، فخرجوا معه، فصرف طائفة منهم، فيهم أبو قتادة فقال: خدوا ساحل البحر حتى يلتقي، فأخذوا ساحل البحر، فلما انصرفوا أحرموا كلهم، إلا أبو قتادة لم يحرم» فلا إشكال في قوله: «خرج حاجاً» مع ما قدمناه أن ذلك بالحديبية؛ فإن الراوي أراد بقوله: «حاجاً» أي: محرماً، وذلك من المجاز الشائع، والحج في الأصل قصد البيت، فكأنه قال: خرج قاصداً للبيت، ولهذا يقال للعمرة: الحج الأصغر، وعند البيهقي من رواية محمد بن أبي بكر المقدمي، عن أبي عوانة بلفظ: «خرج حاجاً أو معتمراً»^(٣)، فتبين أن الشك من أبي عوانة، وقد حزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرة الحديبية، وهذا هو المعتمد.

(١) «صحيح مسلم» (١٨٠٧)

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٢٤)

(٣) «السنن الكبرى» (٥٢٣٠)

فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ فِي الْقَوْمِ حَلَالٌ غَيْرِي،

(في رهط) أي : جماعة (من أصحاب النبي ﷺ ليس في القوم حلال غيري) وذلك لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما خرج في عمرة الحديبية، وبلغ الروحاء - وهي من دي الحليفة على أربعة وثلاثين ميلاً - أجبروه أن عدواً من المشركين بوادي غَيْقَةَ يخشى منهم أن يقصدوا غِرَّتَهُ، فجهز طائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جهتهم ليأمن شرهم، وهذا هو الذي وقعت إليه الإشارة في بعض روايات حديث أبي قتادة^(١). «فأبينا بعدو بعيقة، فتوجهنا نحوهم»، وغيقة بنت العين المعجمة وسكون التحتية وقاف مفتوحة ثم هاء، قال السكوني. هو ماء لبني عفار بين مكة والمدينة، وقال يعقوب. هو قليب لبني ثعلبة يصت فيه ماء رضوى ويصب هو في البحر، فلما أموا ذلك لحق أبو قتادة وأصحابه بالنبي ﷺ فأحرموا إلا هو، فاستمر حلالاً؛ لأنه إما لم يجاور الميقات وإما لم يقصد العمرة، وبهذا يرتفع الإشكال الذي ذكره أبو بكر الأثرم، قال: كنت أسمع أصحابنا يتمجبون من هذا الحديث ويقولون. كيف جار لأبي قتادة أن يجاور الميقات وهو غير محرم؟! ولا يدرون ما وجهه، قال: حتى وحدثه في رواية من حديث أبي سعيد فيها: «خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأحرمنا، فلما كان مكان كذا إذا نحن بأبي قتادة، وكان النبي ﷺ بعثه في وجهه» الحديث^(٢)، فإما حاز له ذلك لأنه لم يخرج يريد مكة.

قلت: وهذا ينأيه ما جاء في بعض روايات حديث أبي قتادة قال: «خرجنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحو مكة»، وأخرج ابن حبان في «صحيحه»

(١) أخرجه البخاري (١٨٢٢)

(٢) انظر «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٧٨)

فَنَظَرْتُ نَعَامَةً.....

والبزار من حديث عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد^(١) قال «بعث رسول الله ﷺ أبا قتادة على الصدقة، وخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بعسفان».

فالحاصل أن أبا قتادة خرج مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من المدينة، وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمره بأخذ الصدقات، وكانت طريقتهم متحدة فأحرموا كلهم غيره بناء [على] أنه لم يقصد إذاك مكة، ثم سار مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بناء على اتحاد الطريق حتى بلغوا الروحاء، فأحروا بالعدو، فوجهه صلى الله تعالى عليه وسلم مع أصحاب له محرمين، فلما أمسوا رجع على حالته التي كان عليها، فساع له التأخير لذلك، وقيل: كانت هذه القصة قبل أن يوقت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المواقيت، وأما قول عياض ومن تبعه: إن أبا قتادة لم يكن حرج مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من المدينة، وإنما بعثه أهل المدينة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلمونه أن بعض العرب قصدوا الإغارة على المدينة، فهو ضعيف مخالف لما أسلفناه من الروايات

(فَنَظَرْتُ نَعَامَةً)؛ أي. جماعة من الوحوش، وهذا من قبيل قولهم: سألت نعامتهم؛ أي: تمرقت جماعتهم، ووقع عند البخاري^(٢) هي رواية «فبينما أنا مع أصحابه يضحك بعضهم إلى بعض، فنظرت فإذا أنا بحمار وحش»، وهي رواية^(٣). «والقوم محرمون، وأن غير محرم، فأبصروا حماراً وحشياً، وأنا مشغول أحصفت

(١) «صحيح ابن حبان» (٣٩٧٦)، و«كشف الاستار» (١١٠)

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٢١)

(٣) «صحيح البخاري» (٢٥٧٠)

فَسِرْتُ إِلَى فَرَسِي، فَرَكَبْتُهَا.....

علي، فلم يؤدبوني به، وأحبوا لو أبي أنصرته، والتفت فأنصرته، وهي رواية (١).
«فبينا أنا على ذلك إذ رأيت الناس متشوفين لشيء، فذهبت أنظر، فإذا هو حمار وحش، فقلت لهم. ما هذا؟ قالوا. لا ندري، قلت. هو حمار وحشي، فقالوا. هو ما رأيت»، وفي رواية (٢) «فبينما هم يسرون إذ رأوا حمار وحش، فحمل أبو قتادة على الحمار، فعقر منها أثناً»، ووقع في حديث أبي سعيد عبد البرار والطحاوي وابن حبان (٣). «فجاء أبو قتادة وهو حل، فنكسوا رؤوسهم كراهية أن يحدوا أنصارهم له ويمطن، فرآه»، وكان هذا كله بالقاحة بقاء مهمة. واد على نحو ميل من السقيا إلى جهة المدينة، ويقال لواديه: وادي العباديد، وهي من المدينة على ثلاث مراحل، فدلّت هذه الروايات كلها أنهم لم يسيروا له بما رأوه، وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد لهم، ولا قدرة لهم عليه، ومجرد الضحك ليست فيه إشارة، وأما ما وقع في رواية العدري في مسلم. «فجعل بعضهم يصيحك إلي» مشدد الياء من «إلى» فهو خطأ وتصحيف، كما قاله عياض، وارتضاء الحافظ ابن حجر (٤).

(فسرت إلى فرسي فركبتها) وقع عند البخاري: «فركب فرساً له يقال له. الجراد» (٥)، وفي رواية. «فممت إلى المرس فأسرجته ثم ركبت» (٦).

(١) «صحيح البخاري» (٥٤٩٢).

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٢٤).

(٣) «شرح معاني الآثار» (٣٥٢٧)، و«كشف الاستار» (١١٠١)، و«صحيح ابن حبان» (٣٩٧٦).

(٤) انظر «فتح الباري» (٢٤ / ٤).

(٥) «صحيح البخاري» (٢٨٥٤).

(٦) «صحيح البخاري» (٢٥٧٠).

وَعَجِلْتُ عَنْ سَوَاطِي، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاولُونِيهِ فَأَبَوْا، فَتَزَلْتُ عَنْهَا، فَأَخَذْتُ
سَوَاطِي،

(وعجلت عن سوطي)؛ أي نسيت، وفي رواية^(١) «وأخذت الرمح
والسوط، فسقط مني السوط»، وفي أخرى^(٢). «ثم ركبته ونسيت السوط والرمح،
فقلت لهم ناولوني السوط والرمح»، فيمكن أن يجمع بين هذه الروايات بأنه
كان نسيهما أولاً ثم أحدهما، فسقط السوط من يده، فطلب منهم أن يناولوه، والله
أعلم.

(فقلت لهم. ناولونيه) وقع في رواية^(٣) «فقالوا: لسا نُعيك عليه بشيء،
إنا محرمون»، وفي قولهم: «إنا محرمون» دلالة على أنهم قد كانوا علموا تحريم
الإعانة على قتل الصيد من المحرم.

(فتزلت عنها)؛ أي: عر الفرس لأخذ السوط، وفي رواية البخاري^(٤).
«فغضت فتزلت»، ووجه الغضب أنهم أنوا عليه بكل شيء حتى يحمل السوط،
(فأخذت سوطي) ووقع عند النسائي وابن أبي شيبة^(٥) «فاختلس من بعضهم
سوطاً»، قال الحافظ: والرواية الأولى أقوى، ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في
سوط نفسه تقصيراً فأخذ سوط غيره، واحتاج إلى احتلامه لأنه لو طلبه منه اختياراً
لامتنع^(٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٨٣٣٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٥٧٠).

(٣) «صحيح البخاري» (١٨٢٣).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٤٠٧).

(٥) «سنن النسائي» (٢٨٢٦)، و«مصف ابن أبي شيبة» (١٤٤٦٣).

(٦) انظر «فتح الباري» (٤/ ٢٥).

فَطَلَبْتُ النَّعَامَةَ، فَأَخَذْتُ مِنْهَا لَحْمًا، فَأَكَلْتُ وَأَكَلُوا.



(فطلبت النعامة)؛ أي. جماعة الحمر الوحشية، وهي رواية البخاري^(١). «ثم أتيت الحمار من وراء أكمة».

(فأخذت منها)؛ أي. من النعامة (لحماً) هي رواية^(٢). «شدت على الحمار فعقرته»، وفي رواية^(٣). «قطعت وأثنته»؛ أي جعلته ثائلاً في مكانه لا حراك به، وفي رواية^(٤). «فأتيت إليهم فقلت لهم قوموا فاحتملوه، فقالوا لا نمسه، فحملته حتى جثتهم به».

(فأكلت وأكلوا) وفي رواية^(٥). «فأكلوا ودموا»، وفي أخرى^(٦). «فوقعوا يأكلون منه، ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم، فرُحنا وحبأت العصد معي، فأدركنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فسألناه عن ذلك»، وفي رواية^(٧). «فتزلنا وأكلنا من لحمها، ثم قلنا: أناكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحمها، قال: أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟ قالوا لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمها»، وفي رواية^(٨). قال: «إنما هي طعمة أطعمكموها

(١) «صحيح البخاري» (١٨٢٣)

(٢) «صحيح البخاري» (٢٥٧٠).

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٦٢٥)

(٤) «صحيح البخاري» (٥٤٩٢).

(٥) «صحيح البخاري» (٢٨٥٤) إلا أن فيه. «فقدموا بدل ودموا».

(٦) «صحيح البخاري» (٢٥٧٠)

(٧) «صحيح البخاري» (١٨٢٤)

(٨) «صحيح البخاري» (٢٩١٤)

الله»، وفي رواية^(١) «فقالوا: كلوه حلال»، وفي رواية^(٢): «فسألتاه عن ذلك، فقال: معكم منه شيء؟ فقلت: نعم، فأولته العضد فأكلها حتى بعدها وهو محرم»، وعند أحمد وأبي داود الطيالسي^(٣). «فقال: كلوا وأطعموا»، وفي الاستيهاب من الأصدقاء وقبول الهدية من الصديق، وقال عياض: عدي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطيباً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل، لإزالة الشبهة التي حصلت لهم^(٤).

وفي الحديث فوائد:

منها: جواز تسمية الفرس، قال ابن العربي: قالوا: تجوز التسمية لما لا يعقل وإن كان لا يتفطر له ولا يجب إذا بودي، مع أن بعض الحيوانات ربما أدمن على ذلك بحيث يصير يميّز اسمه إذا دُعي به.

ومنها: إمساك نصيب الرفيق العائب ممن يتعين احترامه وترحم بركته، أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسألة بخصوصها.

ومنها: تفريق الإمام أصحابه للمصلحة.

ومنها: جواز الاجتهاد في رمس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، قال ابن العربي: هو اجتهاد بالقرب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حضرته.

ومنها: العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو اختلف المجتهدان، ولا يعاب واحد

(١) «صحيح البخاري» (١٨٢٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٥٧٠).

(٣) «مسند أحمد» (٣٠٥ / ٥).

(٤) انظر «فتح الباري» (٣١ / ٤).

منهما على ذلك؛ لقوله: «لم يعب ذلك عليا»، وكان الأكل تمسك بأصل الإباحة، ومن أمسك من الأكل من الصحابة كما وقع في رواية: «أكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وأبى بعضهم» فإنما نظر إلى الأمر الطارئ.

ومنها: الرجوع إلى النهي عند تعارض الأدلة.

ومنها: ركض الفرس للاستياد.

ومنها: التصيد في الأماكن الوعرة.

ومنها: استعمال الكناية في الفعل كما يستعمل في القول؛ لأنهم استعملوا الضحك في موضع الإشارة؛ لما اعتقدوه من أن الإشارة لا تحل^(١).

ومنها: أن قوله: «وأحبوا لو أنني أبصرته» يريد أن تعني المحرم أن يقع الصيد في الحلال ليأكل منه المحرم لا يقدح في إحرامه

ومنها: أن الحلال إذا صاد لأحله ولم يعنه في ذلك محرم، ولم يشر إليه، ولم يدل عليه؛ جاز للمحرم الأكل من صيده سواء صاده الحلال للمحرم أو لنفسه؛ فإن أبا قتادة إنما حمل على الصيد بعدما عرف أنهم أحبوا لو أنه أبصره، فكان صيده لأجلهم في الواقع، وكذلك لما سألوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يجب لحله لهم حتى سألهم عن موانع الحل أكانت موجودة أم لا، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: «أمسكم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشار إليها؟ قالوا لا، قال: فكلوا»^(٢)، فلو كان من الموانع أن يصطاد لهم، لتنظمه في سلك ما يسأل عنه

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٣١) مع تغيير يسير

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٣١)

وأما ما وقع عند ابن خزيمة والبيهقي والدارقطني^(١) من طريق معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه أنه قال حين اصطد الحمار الوحشي: «ذكرت شأنه لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وذكرت أنني لم أكن أحرمت، وأبي إنما اصطدته لك، فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أصحابه فأكلوا، ولم يأكل حين أخبرته أبي اصطدته لك»، والجواب عنه من وحوه: أحدها ما قال ابن خزيمة وأبو بكر السيوطي والدارقطني والبيهقي والجوزقي: تمرد بهذه الزيادة معمر، وزاد البيهقي^(٢) هذه لفظة عريسة لم يكتنها إلا من هذا الوجه، والذي في «الصحيحين» أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أكل منه، فحديثهما مقدم، وإن كان الإسنادان صحيحين، ولا يتوجه الجمع بين الروايات بما ذكره بعض العلماء أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله، فلما أعلمه امتنع؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقره الله تعالى على الأكل منه لو كان حراماً إلى أن يعلمه أبو قتادة^(٣).

قال ابن حزم: ولم يشك أحد في أن أبا قتادة لم يصد الحمار إلا لنفسه ولاصحابه وهم محرمون، فلم يمتنعهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من أكله^(٤).

وأما ما ادعاه النووي بأنهما قصتان بأنه يحتمل أنه جرى لأبي قتادة في تلك

(١) «صحيح ابن خزيمة» (٢٤٣٩)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١٠٢٠٦)، و«سنن الدارقطني» (٢٤٠).

(٢) «صحيح ابن خزيمة» (٢٤٣٩)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٩٧٠١).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣٠ / ٤).

(٤) «المحلى» لابن حزم (٢٤ / ٥).

٢٣٨ - الحديث السابع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ.....

السفرة قضيتان للجمع بين الروایتين، فعبر منجه أيضاً؛ لأن الأصل عدم التعاير، قال ابن حزم: إنها قضية واحدة في وقت واحد في مكان واحد، انتهى^(١)
قلت: والأولى أن يقال: إن رواية معمر شاذة؛ لمخالفتها للثبوتات الأثبات، فلا عبرة بها، والله أعلم.

* (الحديث السابع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ) هذا الحديث أخرجه مسلم وابن أبي شيبة في «مصنفه» والبيهقي^(٢) من حديث ابن حريج، عن محمد بن المنكدر، عن معاذ ابن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، عن أبيه قال: «كما مع طلحة بن عبيد الله، ونحن حرم فأهدي له طير، وطلحة راقد، فمنا من أكل، ومنا من تورع، فلما استيقظ طلحة وافق من أكله، وقال: أكلنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم»، وعد البيهقي^(٣): «فلما استيقظ قال للذين أكلوا: أصتم، وقال للذين لم يأكلوا: أخطأتم» الحديث، ولم يذكر فيه قصة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة في حديث الباب في رواية الإمام رحمه الله.

وعثمان بن محمد لعله وقع خطأ من النسخ، وإلا فالأصل: أبو حنيفة، عن محمد بن المنكدر، عن معاذ بن عبد الرحمن، عن أبيه.

(١) «المحلى» لابن حزم (٧٩٤ / ٤)

(٢) «صحيح مسلم» (١٦٩٦)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٤٤٦٤)، و«السنن الكبرى» (١٨٨ / ٥).

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩٦٩١)

ومعاذ. وثقه ابن حبان، ووالده عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله بن عثمان ابن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي، ابن أخي طلحة بن عبيد الله، وله صحبة، أسلم يوم الحديبية، وقيل. يوم الفتح، وكان أبوه عثمان بن عبد الرحمن يقول: قُتل أبي مع عبد الله ابن الزبير بالحزورة، وقال الربيع بن بكار: قتل عبد الرحمن مع عبد الله بن الزبير، ودفن بالحزورة، فلما ريد في المسجد دخل قبره في المسجد الحرام، وكان ذلك في سنة ثلاث وسبعين.

وطلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي التيمي، يكنى بأبي محمد المدني صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأحد الستة أصحاب الشورى الذين توهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو عنهم راض، شهد أحداً وغيره من المشاهد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وصرّب له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم بدر بسهمه وأجره، وكان أبو بكر رضي الله عنه إذا ذكر يوم أحد قال: ذلك يوم كله لطلحة، وسماه صلى الله تعالى عليه وسلم طلحة الخير، وطلحة الجود، وطلحة الفياض، وأخى بيّه وبين أبي أيوب الأنصاري، وعن الزبير قال: «كان على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم أحد درعان، فهص إلى الصحرة فلم يستطع، فقع طلحة تحته حتى استوى على الصخرة، قال الربيع: فسمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: أَوْحِبَ طَلْحَةَ^(١)، وقد أصيبت يومئذ بضغ وسعون أو أقل أو أكثر بين طعنة ورمية وصرية، وقطعت يده فكانت بعد شلاء وقى بها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم،

(١) سنن الترمذي (٣٧٣٨).

قَالَ: تَذَاكِرْنَا لَحْمَ صَيْدٍ يَصِيدُهُ الْحَلَالُ، فَيَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَائِمٌ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا، فَاسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «فِيمَ يَتَنَازَعُونَ؟» فَقُلْنَا: فِي لَحْمِ صَيْدٍ يَصِيدُهُ الْحَلَالُ، فَيَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ، قَالَ: فَأَمَرْنَا بِأَكْلِهِ.

وقتل طلحة يوم الجمل يوم الخميس لعشر حلون من حمادى الآخرة ستة ست وثلاثين، وكان يوم قُتل ابن أربع وستين سنة، وفصائله كثيرة، ذكرت بعضها في «روض الناظرين في أخبار الصالحين».

(قال: تذاكرنا): أي: معشرُ الصحابة في مسألة (لحم صيد) بري؛ لأن البحري قد أحله الله تعالى في قوله: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦]، (يصيده الحلال ف) هل يجوز أن (يأكله المحرم؟) ورسول الله ﷺ نائم، فارتفعت أصواتنا؛ أي: بسبب اختلاف القائلين في ذلك، فمهم من يقول لا يجوز نظراً إلى كونه صيداً من غير فرق بين ما إذا كان صائده حلالاً أو محرماً؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]، ومنهم من يقول: يجوز للمحرم أن يأكل مما صاده الحلال؛ لأن المحرم إنما يحرم عليه التصيد، فلما كف نفسه عن التصيد فقد كف نفسه عن المحذور، وليس في الآية تعرض للأكل، (فاستيقظ رسول الله ﷺ، وقال: فيم) أي: في أي حكم من المسائل (يتنازعون؟) فقلنا: (في) مسألة (لحم صيد يصيده الحلال ف) هل يجوز أن (يأكله المحرم؟) قال: فأمرنا بأكله) ويجوز أكل الصيد للمحرم إذا صاده حلالاً مطلقاً، قال به الكوفيون، وهو مذهب عمر وأبي هريرة وطلحة بن عبيد الله وعائشة، أخرج عنهم ذلك الطحاوي والبيهقي^(١).

(١) انظر «المن الكبير» للبيهقي (١٥٢٠٠)

وأما ما أخرجه ابن حريمة والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن مولاة المطلب، عن جابر مرفوعاً: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه، أو يصاد لكم»^(١)، وكذلك ما أخرجه الخطيب في كتاب «من روى عن مالك» من حديث عثمان بن خالد المرني: «مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «الصيد يأكله المحرم ما لم يصده أو يُصد له»^(٢)، وكذلك ما أخرجه الطبراني في «الكبير» من حديث يوسف بن خالد السلمي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب، عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «لحم الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصد لكم وأنتم حرم»^(٣)، فقد تكلم في كل واحد من الأحاديث المذكورة.

أما حديث جابر ففي إسناده عمرو بن أبي عمرو؛ فإنه وإن كان من رجال «الصحيحين» وقد روى عنه مالك أيضاً، ووثقه أبو زرعة، وقال أحمد وأبو حاتم وابن عدي لا بأس به، وذكره ابن حبان في «ثقافته» وقال: ربما أخطأ، يعتبر بحديثه من رواية الثقات عنه، لكن قال أبو داود والنسائي: ليس بقوي، وإن كان قد روى عنه مالك، وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وقال مرة: ليس بقوي، وليس بحجة، وقال السعدي: مضطرب الحديث، وقال ابن القطان: وهو مستضعف، وأحاديثه تدل على حاله، وقال ابن حزم: هذا خبر ساقط لأجله، وأشار الترمذي إلى تضعيف حديث جابر من وجه، فقال: لا يعرف للمطلب سماع من أحد من الصحابة إلا قوله: «حدثني من شهد خطبة النبي صلى الله تعالى عليه

(١) «سنن الترمذي» (٨٤٦)، و«سنن النسائي» (٢٨٢٧)، و«صحيح ابن حريمة» (٢٦٤١)

(٢) انظر «الكامل» لابن علي (١٧٦/٥)

(٣) انظر «معجم الزوائد» (٢٣/٣)

وسلم»، وسمعت عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي يقول: لا يعرف له سماع من أحد من الصحابة.

ثم المطلب لا يحتج بحديثه؛ لأنه كثير التدليس والإرسال، وليس من كبار التابعين حتى يكون مرسله حجة إذا اعتضد بقول بعض الصحابة أو أسند من جهة أخرى، وإنما هو من التابعين الذين جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين

وأما حديث عبدالله بن عمر^١ ففي إسناده عثمان بن خالد، وهو ضعيف وأما حديث أبي موسى: ففي إسناده يوسف بن خالد السمتي، وهو وإيه حدًا.

وأما ما أخرجه الشيخان^(١) عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي: «أنه أهدى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حماراً وحشياً وهو بالأبواء أو بؤذان، فردد عليه، فلما رأى ما في وجهه قال: إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم»، فقد فهم منه البخاري وغيره أنه أهدى الحمار إليه حيناً فلم يقبله، لكن وقع في بعض روايات مسلم^(٢): «رجل حمار وحش»، وفي رواية له^(٣): «عجر حمار وحش يقطر دماً»، وفي رواية له^(٤): «شق حمار وحش»، وفي رواية له^(٥): «لحم حمار وحش»، وأخرج مسلم^(٦) من طريق طاوس، عن ابن عباس قال: «قدم زيد بن أرقم

(١) «صحيح البخاري» (٢٥٧٣)، و«صحيح مسلم» (١١٩٣).

(٢) «صحيح مسلم» (١١٩٤).

(٣) «صحيح مسلم» (١١٩٤).

(٤) «صحيح مسلم» (١١٩٤).

(٥) «صحيح مسلم» (١١٩٣).

(٦) «صحيح مسلم» (١١٩٥).

فقال له عبدالله بن عباس يستذكره: كيف أخبرني عن لحم صيد أهدي لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو حرام؟ قال: أهدي له عضو من لحم صيد فردّه، وقال: إيا لا تأكله، إنا حرم، فقد اضطربت الروايات كما تراه، وما ثبت لفظ واحد في رواية بأن الذي أهده كان حياً أو مدبوحاً كله أو بعضه، ولا يمكن أن يقال: إنه أريد بإطلاق الرجل والعضو كلّ بإطلاق اسم البعض على الكل؛ لمناقضته لقوله: «يقطر دماً»، ووقع عند مسلم^(١) من حديث ابن عيينة عن الزهري فقال: «لحم حمار وحش»، لكن بين الحميدي صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث: «حمار وحش»، ثم صار يقول «لحم حمار وحش»، فدلّ على اضطرابه فيه^(٢)، وأخرج إسحاق في «مسنده»: أبا الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو ابن علقمة، عن الزهري فقال: «لحم حمار وحش»، وقد حالفه خالد الواسطي، عن محمد بن عمرو فقال: «حمار وحش»، وأخرج ابن خزيمة وأبو عوانة في «صحيحيهما»^(٣) أن ابن جريج قال: قلت للزهري: «الحمار عقير؟ قال: لا أدري».

ثم هذا الحديث مع اضطراب ألفاظه جاء بما يعارصه في رد الحمار على الصعب، فقد روى ابن وهب والبيهقي بإسناد حسن من حديث عمرو بن أمية الصمري: «أن الصعب أهدي للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم عجر حمار وحش، وهو بالجحفة، فأكل منه وأكل القوم»^(٤).

فالحاصل: أن حديث الصعب الأولي أن يقال: إنه لما أهدي له حماراً

(١) «صحيح مسلم» (١١٩٣)

(٢) انظر «فتح الباري» (٣٢ / ٤)

(٣) «صحيح ابن خزيمة» (٢٦٣٧)، وانظر: «فتح الباري» (٣٢ / ٤).

(٤) «السنن الكبرى» لبيهقي (١٠٢٢٦).

حيث لم يقبله بناء على أن المحرم ممنوع من دبحه، وقد قال الشافعي في «الأم». حديث مالك أن الصعب أهدي حماراً أثبت من حديث من روى أنه أهدي لحم حمار^(١)، وقال الترمذي^(٢). روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب. «لحم حمار وحش» وهو غير محفوظ، وقد قدمنا أن البحاري حجج إلى كونه حياً، وعلى كل حال فيشكل حديث عمرو بن أمية؛ فإنه صريح في قوله، فلهذا رجحنا العمل بحديث أبي قتادة، مع أننا وجدنا لحديث أبي قتادة شواهد:

منها: حديث الباب، ومنها: ما أخرجه مالك وأصحاب «السنن» وصححه ابن حزيمة وغيره عن عمير بن سلمة^(٣): «أن الهزلي أهدي لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ظيئاً وهو محرم، فأمر أبو بكر أن يقسمه بين الرفاق وهم محرمون، فلم يسأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن البهري»، ولا في حديث طلحة الذي نحن في شرحه أنه صاد لأجله، أولم يصد لأجله؟ وترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل مترلة عموم المقال.

نعم، لو صح حديث جابر، لقدمناه على حديث أبي قتادة، فإن فيه تفصيلاً، على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقل للصعب حين ردّ عليه حماره. إنه ليس بنا رد عليك إلا أنك صدته من أجلك، ونحن حرم، بل أتى بعلّة الإحرام وألغى ذلك بناء على أن لا تأثير له، مع أن حديثه مضطرب كمال الإضطراب

(١) انظر: «فتح الباري» (٤/ ٣٣).

(٢) «سنن الترمذي» (٨٤٩).

(٣) «موطأ مالك» (٧٨١)، و«سنن السائي» (٢٨١٨)، و«مسند أحمد» (٤١٨/ ٣)، و«صحيح

ابن حزيمة» (٢٤٣٤)، و«المستدرک علی الصحیحین» (٦٦١٨)، وقال الذهبي في

«التلخيص» مسنده صحيح

٢٣٩ - الحديث الثامن عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رحمتهما الله، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
كما أسلمناه.

وقد تمسك مالك والشافعي وأحمد بحديث جابر، وقد مضى كلامنا فيه، وتمسكوا بآثار وردت عن علي وعثمان وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، ولا شك أن العمل بما صحَّ من المرفوع وسلم من الاضطراب وشهدت له الشواهد أوفى وأحرى، والله أعلم.

* (الحديث الثامن عشر: أبو حنيفة رحمته الله) تابعه مالك وابن جريج والليث ابن سعد وجريير بن حازم وعبيد الله وأيوب ويحيى بن سعيد ومحمد بن إسحاق، كل هؤلاء عند مسلم، وبعضهم عند البخاري^(١)

(عن نافع) وتابعه سالم وعبيد الله بن عبد الله عند مسلم^(٢)، لكن رواية سالم احتلفت عنه، فقال في رواية: عن أبيه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وهي رواية عنه أن ابن عمر قال: قالت حفصة زوجة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم. قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «حمس من الدواب لا حرج على من قتلهن العراب، والحدأة، والفأرة، والعقرب، والكلب العقور»

ودفع إنما رواه (عن ابن عمر رحمتهما الله)، عن رسول الله ﷺ قال فلم يذكر الوساطة بين ابن عمر والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، بل هي رواية ابن جريج ومحمد ابن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر قال: «سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.....»

(١) انظر «صحيح مسلم» (١١٩٩)، و«صحيح البخاري» (١٨٢٦)

(٢) «صحيح مسلم» (١١٩٩ - ١٢٠٠)

وقد روى عن ابن عمر غير سالم وناقع وصبيد الله^(١)، وذلك ما أخرجه الشيحان^(٢) عن زيد بن جبير قال: سمعت ابن عمر يقول: حدثني إحدى سوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «يقتل المحرم»، ولا يضر هذا الاختلاف بناء على أن ابن عمر سمعه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بغير واسطة، وبلغه أيضاً بواسطة حمصة رضي الله عنها كما بينه سالم في روايته، فلعلمها هي المبهمة في حديث زيد بن جبير، ويحتمل أن تكون عائشة زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فإنه قد روى حديثها الشيحان والسائي والترمذي وابن ماجه والدارمي^(٣)، وقد روى كثير من الصحابة معى هذا الحديث، منهم أبو سعيد عند أبي داود والترمذي^(٤) بريادة «السبع العادي، ويرمي العرب ولا يقتله»، وابن عباس عند الطبراني^(٥)، وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ثقة، لكنه مدلس، وأبو هريرة عند أبي داود^(٦)، وأبو رافع في العقرب والحية والفأرة عند البرار^(٧)، وفي إسناده يوسف بن نافع، ذكره ابن حبان في «الثقات»^(٨).

(١) «صحيح البخاري» (٣٣١٥)

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٢٧)، و«صحيح مسلم» (١٢٠٠)

(٣) «صحيح البخاري» (١٨٢٩)، و«صحيح مسلم» (١١٩٨)، و«سنن السائي» (٢٨٢٩)، و«سنن الترمذي» (٨٣٧)، و«سنن الدارمي» (١٨٧١).

(٤) «سنن أبي داود» (١٨٥٠)، و«سنن الترمذي» (٨٣٨) وعنده بريادة «السبع العادي» فقط

(٥) «المعجم الكبير» للطبراني (١٠٩٥٩)

(٦) «سنن أبي داود» (١٨٤٩)

(٧) انظر: «كشف الأستار عن زوائد البرار» (١٠٩٦).

(٨) «كتاب الثقات» لاس حبان (٢٢٩ / ٣).

«يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ»

(يقتل المحرم) وقع في بعض روايات حديث سالم عن أبيه بلفظ «حرم» لا جناح على من قتلهم في الحرم والإحرام»^(١)، فأضاف أن لا إثم في قتلها على المحرم، ولا على من قتلها في الحرم سواء كان محرماً أو حلالاً، ويؤخذ منه جوار ذلك للحلال، وفي الحل من باب الأولى؛ لكونه لم يقم بالحلال مانع، وهو الإحرام، ولا قامت بالموضع علة تمنع ذلك، وهو الحرم، فإذا أبيح مع قيام المانع فعند فقده أولى.

وقد جاء في بعض روايات حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم: «يقتل في الحل والحرم»^(٢)، ورفع الجناح أو الحرح الواقع في بعض الروايات^(٣) يدل على جوار قتل المذكورات، لا على أرححية الفعل على الترك، لكن وقع في حديث زيد بن جبير عند مسلم: «أبى الله تعالى عليه وسلم كان يأمر بقتل الكلب العقور... إلخ»، وفي آخره قال: «وفي الصلاة أيضاً».

وفي بعض روايات حديث عائشة: «ليقتل المحرم»، والأصل في الأمر الوجوب، وفي حديث أبي رافع قال «بينما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة إذ صرب شيئاً فإذا هو عقرب قتلها، وأمر بقتل العقرب والحية والفأرة والحدأة للمحرم»، لكن هذا الأمر ورد بعد الحظر؛ لعموم نهي المحرم عن القتل، فلا يكون للوجوب ولا للندب، بل للإباحة، ويؤيد ذلك رواية الليث عن نافع بلفظ «أدن».

(١) انظر «صحيح مسلم» (١١٩٩)، و«سنن السائي» (٢٨٣٥)

(٢) انظر «صحيح مسلم» (١١٩٨)

(٣) انظر «صحيح البخاري» (١٨٢٨)، و«صحيح مسلم» (١١٩٩)

الفأرة.....

قال العراقي: ومذهب الشافعي والحنابلة والظاهرية استحباب قتل المؤذيات، وهي الخمس المذكورة وما في معناها، انتهى^(١).

(الفأرة) بهمة ساكنة، ويجوز فيها التسهيل، وإطلاقها يدل على جواز قتل جميع أنواعها، منها الجرذ بالجيم على وزن عمر، والخلد بضم المعجمة وسكون اللام، وفأرة الإبل، وفأرة المسك، وفأر العيط، وحكمها في تحريم الأكل وجوار قتلها سواء، ونقل ابن شاس عن المالكية حلالاً في جوار قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى^(٢)، ولم يختلف العلماء في قتل غير الصغير منها إلا ما حكى عن إبراهيم الحنفي فإنه قال: فيها جزاء إذا قتلها المحرم، أخرج ابن المنذر وقال: هذا خلاف السنة، وخلاف قول جميع أهل العلم، وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكروا هذا القول. ما كان في الكوفة أفحش رداً للأثر من إبراهيم الحنفي؛ لقله ما سمع منها، ولا أحسن اتعاً لها من الشعبي؛ لكثرة ما سمع، انتهى^(٣).

وسمى أبو سعيد في حديثه الفأرة بالفؤسقة، وعند ابن ماجه^(٤). «قيل له: لم قيل للمأرة فويسقة؟ فقال: لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استيقظ وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت»، وقيل إنما سميت بذلك لأنها قطعت حبال سمينة نوح، وقد جاء في حديث عائشة^(٥): «حمس من الدواب كلهن فاسق»، وفي

(١) انظر. «طرح الثريب» للعراقي (٣٢٩ / ٥).

(٢) انظر «فتح الباري» (٣١ / ٤)، و«عمدة القاري» (١٨١ / ١٠) مع تقديم وتأخير.

(٣) انظر «فتح الباري» (٣٩ / ٤).

(٤) انظر «مس ابن ماجه» (٣٠٨٩).

(٥) انظر «صحيح البخاري» (١٨٢٩)، و«صحيح مسلم» (١١٩٨).

رواية^(١) : «حمس فواسق» .

قال ابن دقيق العيد^(٢) : المشهور في الرواية خمس بالتوين ، ويحور خمس فواسق بالإضافة من غير تنوين ، ورواية : «كلهن فاسق» ترجح المشهور ، فيكون خمس مبتدأً ، وفواسق خبره ، وبين التنوين والإضافة في هذا فرق دقيق في المعنى ، وذلك أن الإضافة تقتضي الحكم على خمس من الفواسق بالقتل ، وربما أشعر بالتحصيل ، فيحالفها غيرها في الحكم من طريق المفهوم ، ورواية التنوين تقتضي وصف خمس بالفسق من جهة المعنى ، فيشعر بأن القتل إنما رتب على المذكورات نسب الفسق ، فيقتضي ذلك التعميم لكل فاسق من الدواب ، ومن هنا اختلف العلماء في الاقتصار على هذه الخمسة ، أو التعدية لما هو أكثر منها بالمعنى

ولندكر أولاً هنا سبب تسمية هؤلاء الحيوانات بالفواسق ، ثم نذكر إن شاء الله تعالى مذاهب من اقتصر عليها ، ومن عدل الحكم إلى غيرها ، والعلّة التي أوجبت التعدية :

قال النووي وغيره^(٣) تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على أصل اللغة ؛ فإن أصل الفسق لغة الخروج ، ومنه فسقت الرطبة إذا أخرجت عن قشرها ، وقوله تعالى ﴿فَسَقَّ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف ٥٠] أي : خرج ، وسمي الرجل فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه ، فهو خروج مخصوص .

وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق ؛ يعني :

(١) انظر : «صحيح البخاري» (٣٣١٤) ، و«صحيح مسلم» (١١٩٨) .

(٢) انظر : «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٢ / ٢٧٤) .

(٣) انظر . «فتح الباري» (٤ / ٣٧) ، و«المنهاج» (٨ / ١١٣) .

بالمعنى الشرعي، وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقيل. لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتلها، وقيل. في حل أكله لقوله تعالى. ﴿أَوْفُسًا أَهْلَ لَيْمٍ اللَّهُ بِهِ﴾ [الأنعام ١٤٥]، وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمَاءُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَأَيْتُهُ لُفْسًا﴾ [الأنعام ١٢١]، وقيل. لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع.

ومن ثم احتلت الأئمة، فمن قال بالأول الحق بالحمس كل ما حاز قتلها للحلال في الحرم وهي الحل، ومن قال بالثاني يعني. من حيث حل الأكل الحق كل ما يؤكل إلا ما نهى عن قتلها، وهذا قد يحامع الأول، فاعتبر الشافعي رحمه الله هذا المعنى، وجعله علة في إلحاق ما لم يذكر بما ذكر، وقد قسم هو وأصحابه الحيوانات بالنسبة للمحرم إلى ثلاثة أقسام قسم يستحب كالخمس وما في معناها بما يؤدي، وقسم يجوز كسائر ما لا يؤكل لحمه، وهو قسمان: ما يحصل منه نفع وصرر فيباح لما فيه من منفعة الاصطياد ولا يكره لما فيه من العدوان، وقسم ليس فيه نفع ولا صرر فيكره قتلها ولا يحرم، والقسم الثالث ما أبيع أكله أو نهى عن قتلها، فلا يجوز فيه الجزاء إذا قتلها المحرم، واعتبر مالك المعنى الثالث في إلحاق قتل ما يؤدي.

قال ابن دقيق العيد^(١) والتعديدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي بالإضافة إلى تصرف القائسين، فإنه ظاهر من جهة الإيذاء بالتعليل بالفسق، وهو الخروج عن الحد، وقال من علل بالأذى. إنما احتصت بالذكر لئبها على ما في معناها. وأنواع الأذى مختلفة فيها، فيكون ذكر كل نوع منها مسهاً على جوار قتل

(١) انظر. «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (٢/ ٢٧٥ و ٢٧٦).

وَالْحَيَّةُ.....

ما في ذلك النوع، فنه بالحية والعقرب على ما يشاركها في الأذى باللسع كالبرغوث مثلاً عند بعضهم، ونبه بالفأرة على ما أذاه بالنقب والتقريرص كهن عرس، وبه بالعراب والحدأة على ما أذاه بالاختطاف كالصقر والباري، وبه بالكلب العقور على كل عادٍ بالعقر والافتراس بطبعه كالأسد والفهد والنمر.

وأما أبو حنيفة رحمه الله فأوجب الجراء على من قتل ما لا يؤكل لحمه، ولو كان مؤذياً غير ما أذن فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا من المعجائب، وهو أن أبا حنيفة توقف على النص، ومن لا يزال يسميه أهل الرأي من المالكية والشافعية مألوا إلى القياس، وما هذا إلا من قيل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا تشمت بأخيك فيعاقبه الله ويبتليك»^(١).

(والحية) أطلقها فتشمل الصغير والكبير، وبهذا تمسكت الأئمة إلا ما كان من المالكية، فإن عندهم خلافاً في قتل صغير الحية والعقرب الذي لا يتمكن من الأذى، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق شعبة: «أنه سأل الحكم وحامداً فقالا: لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب؛ لأنهم من هوام الأرض»^(٢)، وهذا اعتلال لا معنى له.

ويكفيهم في الرد ما أخرجه البخاري^(٣) عن ابن مسعود قال: «يسما نحن مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في غار يمسى، إذ نزل عليه ﴿وَالْمَرْسَاتِ﴾ وإنه لَيَتْلُوها، وإنني لأتلقاها من فيه، وإن فاه لَرَطَّتْ بها، إذ وثث عليه حية، فقال:

(١) انظر «سنن الترمذي» (٢٥٠٦)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٢٧)

(٢) انظر «فتح الباري» (٤/ ٣٩)

(٣) «صحيح البخاري» (١٨٣٠)

وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ.....

اقتلوها، فابتدرناها فذهبت، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم. وَقِيَتْ شَرْكُمَ
كما وقيت شَرْهَا قال البخاري: إما أردنا بهذا أن مَيَّ من الحرم. وأنهم لم يروا
بقتل الحية بأساً^(١)، وقع عبد الإسماعيلي. «أن ذلك كان ليلة عرفة»، وبذلك يتم
الاحتجاج به على مقصود الباب من حواز قتل الحية للمحرم^(٢)، وعبد مسلم^(٣) من
حديث ابن مسعود: «أن النبي ﷺ أمر محرماً بقتل حية بمئى»، فاندفع قول من توهم
أن ذلك كان بعد الإفاضة.

(والكلب) وهو معروف، والأنثى كلبة، والجمع أكلب وكلاب وكليب
كأعبد وعباد وعبيد، وفي الكلب بهمية وسعية كأنه مركب.

(العقور) قال مالك في «الموطأ»: هو كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأحافهم،
مثل الأسد والنمر والعهد والدئب^(٤)، وكذا قال سفيان بن عيينة. هو كل سبع يعقر،
ولم يخص به الكلب، قال: وفسره لنا زيد بن أسلم، وروى البيهقي في «سسه»
عن سفيان، عن زيد بن أسلم يقول: وأَيُّ كلب أعقر من الحية^(٥)؟

وقال أبو عبيد: قد يجور في الكلام أن يقال للسبع: كلب، واستدل على
ذلك بأن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لما دعا على عتبة بن أبي لهب بأن
يسلط الله تعالى عليه كلباً من كلابه، فخرج عتبة إلى الشام مع أصحابه، فزّل مزلاً،
فطرقهم الأسد فقتله من بين أصحابه، فشمل اسم الكلب للأسد، ومن ذلك قوله

(١) انظر. «فتح الباري» (٤ / ٤١).

(٢) انظر. «فتح الباري» (٤ / ٤٠ - ٤١).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٢٣٥).

(٤) «موطأ مالك» (١٣٠٦).

(٥) «السنن الكبرى» لبيهقي (٩٨٣٠).

نعالى . ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة ٤] ، فهذا اسم مشتق من الكلب ، ثم دخل فيه صيد العهد والمازي والصقر ، فلهذا قيل : كل جارج أو عاقر من السباع كلب عقور .

وحكى القاضي عياض والنووي حمل الكلب العقور ها على كل سبع مفترس عن سميان الثوري والشافعي وأحمد وجمهور العلماء^(١) ، وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أبي هريرة قال . «الكلب العقور الأسد»^(٢) ، قال العراقي . فإن أراد التحصيل دون التمثيل فهو قول ثان ، وذهب زفر إلى أن الكلب العقور هو الذئب ، وحكى عياض عن الأوزاعي وأبي حنيفة والحسن بن صالح أن المراد به الكلب المعروف خاصة^(٣) ، ورجحه ابن دقيق العيد بناءً على أن إطلاق اسم الكلب على غير الإنسي المتخذ خلاف العرف ، واللفظ إذا نقله أهل العرف إلى معنى كان حمله عليه أولى من حمله على المعنى اللغوي^(٤) .

قلت : ولذلك روي عن أبي حنيفة رحمه الله أن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش سواء ؛ لأن المعتبر في ذلك الجنس ، وإن كان وصفه بالعقور إيماء إلى العلة ، وذلك لما رواه أبو داود في «المراسيل» ، وذكر الكلب من غير وصفه بالعقور ، فعلم أن المراد الجنس ، والذي ذكر وصفه بالعقورية يراد به الكلب الوحشي ؛ لأنه يكون عقوراً مبتدئاً بالأذى ، كما حققه ابن الهمام بما هو أكثر مما ذكرنا ، فأفاد أنه لا جزاء بقتل الكلب الأهلي والوحشي

(١) انظر «طرح التريب» للعراقي (٥ / ٣٣٧) .

(٢) انظر «شرح معاني الآثار» (٣٤٧٩) ، و«فتح الباري» (٤ / ٣٩) .

(٣) انظر «طرح التريب» للعراقي (٥ / ٣٣٨) .

(٤) انظر «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (٢ / ٢٧٧) .

وَالْحِدَاةُ.....

وأما حل القتل فما لا يؤدي لا يحل قتله، فالكلب الأهلي إذا لم يكن مؤذياً لا يحل قتله؛ لأن الأمر بقتل الكلاب سح، فيقيد جوار القتل بوجود الإيذاء، قاله في «البحر الرائق»^(١).

وحوز الشافعي في «الأم» قتل غير المؤذي منه، وصرح بتحريم قتله الماوردي والقاسمي حسين والرافعي من الشافعية، واختلفت عبارة النووي في تحريمه وكراهته وجوازه.

ثم أجمعت الحنفية للمحرم قتل الذئب بناء على ما ورد في الأحاديث منها: ما أخرجه الدارقطني^(٢) عن ابن عمر قال: «أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المحرم بقتل الذئب والفأرة والحداة والعراة»، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة، ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» مقتصرأ على الذئب، وأخرج نحوه عن عمر وابن عمر^(٣).

وأخرج الطحاوي^(٤) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي لفظه «والحية والذئب والكلب العقور»، فالحاق الذئب بالخمس إنما هو إلحاق بالنص كإلحاق الحية، نعم من لا معرفة له للأدلة من الحنفية الحق من حيث المعنى، والجامع الانتداء بالأذية، والله أعلم

(والحاداة) معروفة، وهي بكسر المهملة وبالحمزة، وجمعها: جدى بكسر

(١) «البحر الرائق» (٧/ ٢٦٥).

(٢) «سنن الدارقطني» (٢٥٠٤).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٤٨١).

(٤) «شرح معاني الآثار» (٣٤٧٨).

وَالْعَقْرَبُ.



الحاء مقصوراً بغير هاء، وربما قالوه بالمد، وسمي أيضاً الحداء بصم أوله وتشديد الدال مقصوراً، ويقال لها أيضاً ' الحدو بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو، وقع في بعض الروايات ' الحديا بضم المهملة وفتح الدال وتشديد التحتية مقصوراً، وهو طائر معروف، ويقال . إنها لا تخطف إلا من جهة اليمين، ومن خواصها أنها تقف في الطيران.

(والعقرب) حيوان معروف من الحشرات كثير اللسع والسمية، وهو على قسمين شَيْالَة، وجرارة، والشَيْالَة التي ترفع ذنبها في سيرها، والجرارة التي تجر ذنبها على الأرض، وأردى أقسامها السوداء الممجنحة، ويطلق على الذكر والأنثى عقرب، وربما قيل للأنثى عقربة وعقرباء، وليس منها العقربان فهي دوية طويلة كثيرة القوائم، قاله صاحب «المحكم»، ويقال ' إن عينها في ظهرها، وأنها لا تصرف ميتاً ولا نائماً حتى يتحرك، ويقال . لدغته العقرب بالغيب المعجمة ولسعته^(١).

والجمهور على جواز قتل كل صنف منها إلا ما كان من المالكية، فخالقوا في قتل صغارها، وحالف الحكم وحماة صريح الحديث، وقد مر قولهما إذا علمت هذا فاعلم أن المذكور من الحيوانات التي يجوز قتلها للحلال وللمحرم في الحل والحرم خمس = الفأرة، والحية، والعقرب، والحدأة، والكلب المقور، ووقع بدل الحية في أكثر روايات الشيخين . العراب، فاكثفى بالعقرب عن الحية هالك نبيها بإحداهما على الأخرى، كما اكتفى في حديث عن العراب

(١) انظر «فتح الباري» (٤ / ٣٩)

بالحدأة، فإن أذى كل منهما بالاحتطاف، كما أن أذى الحية والعقرب باللسع.

ثم العراب قد جاء في أكثر الروايات مطلقاً، ووقع في رواية مسلم مقيداً بالأبقع^(١)، وهو الذي في ظهره وبطنه بياض، فمقتضى قاعدة من يحمل المطلق على المقيد اختصاص ذلك بالأبقع، وحكاة ابن المنذر عن بعض أهل الحديث، وحكاة ابن قدامة في «المعني» عن قوم، وقد صرح ابن حزيمة باختياره.

قال في «الهداية»^(٢)، والمراد بالعراب الذي يأكل الجيف ويخلط؛ لأنه يتدب بالآدى، وأما العقق فغير مستثنى؛ لأنه لا يسمى عراباً ولا يتدب بالآدى، انتهى.

قال ابن قدامة: ويلتحق بالأبقع ما شاركه في الإيذاء وتحريم الأكل، قال الحافظ^(٣)، وقد اتفق العلماء على إحراح الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك، ويقال له: غراب الزرع، ويقال له: الزاغ، وأفتوا بجواز أكله، ففي ما عداه من العرابان منتحقاً بالأبقع، ومنها: الغداف على الصحيح، وكذلك الغراب الصغير الأسود أو رمادي اللون، والأصح في كل منهما التحريم، وسمى ابن قدامة الغداف عراب البير، والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع، قيل: سمي غراب البير؛ لأنه بان عن نوح لما أرسله من السفينة ليكشف حبر الأرض، فلقى جيفة فوق عليها، ولم يرجع إلى نوح، وكان أهل الجاهلية يتشاءمون به، فكانوا إذا نصب مرتين قالوا: آذن شرٌّ، وإذا نصب ثلاثاً قالوا: آذن بخير، فأبطل الإسلام ذلك، فكان ابن

(١) «صحيح مسلم» (١١٩٨).

(٢) «الهداية» (١/ ١٦٥).

(٣) انظر. «فتح الباري» (٤/ ٣٨).

عباس إذا سمع العراب قال: «اللهم لا طير إلا طيرك، ولا حير إلا خيرك، ولا إله غيرك».

والأولى أن يراد من العراب الأنقع وما في معناه؛ لوقوع التقييد به في الحديث

وأما قول ابن بطلال بأن هذه الزيادة لا تصح؛ لأنها من رواية قتادة عن سعيد، وهو مدلس، وقد شذ بذلك، فمردود بأن شعبة لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع، وهذا من روايته، وقد ورد التصريح سماع قتادة عند النسائي، وهكذا قول ابن عبد البر: بأن هذه الريادة لا تصح، فمردود بإحراح مسلم، قال الحافظ وما أظن فيه حلاً؛ أي هي استثناء العقق، وعليه يحمل ما جاء في حديث أبي سعيد كما قدمناه في أول الحديث حيث قال: «ويرمي العراب ولا يقتله»، وروى ابن المنذر وغيره عن علي عليه السلام ومجاهد، قال ابن المنذر: وأباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب قال: إن أدماء فعلية الجزاء، وقال الحطابي: لم يتابع عطاء أحد على هذا، ويحتمل أن يكون مراده عراب الرع المسمى بالعقق، وإنما سمي به لأنه يعقّ فراحه فيتركها بلا طعم، وبهذا يظهر أنه نوع من العربان، والعرب تشاءم به أيضاً، كالأعصم وهو الذي في رجله أو جناحيه أو بطنه بياض أو حمرة، فقول صاحب «الهداية» إن العقق لا يسمى غراباً غير متجه، ولذلك أنكر عليه ابن نجيم في قوله: ولا يتدنى بالأذى، فقال: فيه نظر؛ لأنه دائماً يقع على دبر الدابة، كما في «حياة البيان»، فعمّم الحكم، وهو حوار القتل لجميع العربان بأنواعه، وهذا ظاهر من عبارته في «البحر الرائق»^(١).

(١) «البحر الرائق» (٧/ ٢٦٤).

٢٤٠- الحديث التاسع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ...

وعند المالكية اختلاف في العراب والحدأة هل يتقيد جوار قتلها أن يتدنا بالأدي؟ وهل يختص ذلك بكبارها؟ والمشهور عنهم كما قال ابن شاس. لا فرق وفقاً للجمهور^(١)، وروى عنه أشهب خلافاً.

ولتحتم الكلام على هذا الحديث بما ذكره الشيخ رحمه الله السندي في «مسكه» فيما لا يجب قتله شيء في الإحرام والحرم ولو صال صيد أو سح على المحرم أو على الحلال في الحرم فقتله، لا شيء عليه إلا عند زفر فعليه الجزاء، وإن أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء، كما في «المحيط»، وأما إذا قتله بغير صوله من السح فعليه الجزاء بالأولى، ولا شيء مطلقاً بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحشي والعقور وغيره والحدأة والغراب الذي يأكل الجيف وهوام الأرض كالحية والعقرب والفأرة والخصائص، والجعلان وأم الحبيس وصباح الليل والنمل والسلحفاة والقراد والقنفذ والسنور وابن عرس الأهلي والبعوض والبراغيث والذباب والحلم والزبور والوزغ والسرطان والنق والضُرُضُر.

ويجوز للمحرم دبح الإبل والبقر والعمم والدجاج والبط الأهلي الذي لا يطير، ولو خلص حماماً من سنور فمات لا ضمان عليه، وكذا كل فعل يراد به إصلاح الصيد، وإذا صال عليه مأكول اللحم كحمار الوحش ولم يمكنه دفعه إلا بالسلاح فقتله ففيه الجزاء، انتهى. فافهم، والله أعلم.

• (الحديث التاسع عشر: أبو حنيفة رحمته الله، عن سمالك) بن حرب الهذلي الكوفي، وقد مر ذكره في الحديث السابع والثلاثين من كتاب الطهارة، (عن سعيد)

(١) انظر «فتح الباري» (٤ / ٣٨)

ابن جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ،

(بن جبير) الأسدي مولا هم الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من أوساط التابعين، قتل بين يدي الحجاج ولم يكمل من عمره خمسين سنة، وقد أشعت القول فيما ورد من رده وعلمه في كتابي المسمى بـ «روض الناظرين في أخبار الصالحين».

وقد أخرج هذا الحديث الشيخان وغيرهما، فأخرجه البخاري من طريق الأوراعي عن عطاء بن أبي رباح^(١) (عن ابن عباس رضي الله عنه) وأخرجه معاً من حديث عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس^(٢)، وأخرجه أصحاب «السنن» من رواية عكرمة عن ابن عباس^(٣)، وأخرجه النسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس^(٤)، ولم أقف على طريق ابن جبير الذي ساق الإمام إسناده، لكن ذكر ابن الهمام أن الطبراني أخرج حديث ابن عباس من خمسة عشر طريقاً «أنه تزوجها وهو محرم»، وفي لفظ: «وهما محرمان»، انتهى^(٥).

قال. تزوج رسول الله ﷺ ميمونة بنت الحارث) بن حزن بن جبير بن الهزم ابن ربيعة بن عبد الله بن هلال بن عامر بن صعصعة، الهلالية، أم المؤمنين، وكان اسمها برة، فسماها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ميمونة، وكانت قل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند أبي رهم بن عبد العزى، وقيل عند سخيرة بن

(١) «صحيح البخاري» (١٨٣٧)

(٢) «صحيح البخاري» (٥١١٤)، و«صحيح مسلم» (١٤١٠).

(٣) انظر «سنن أبي داود» (١٨٤٦)، و«سنن الترمذي» (٨٤٢)، و«سنن النسائي» (٢٨٤٠)، و«مسند أحمد» (١/ ٢٧٥)

(٤) «سنن النسائي» (٢٨٣٩).

(٥) انظر «فتح القدير» (٦/ ٤٠٢)

وَهُوَ مُحْرَمٌ.



أبي رهم المذكور، وتزوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هي دي القعدة سنة سبع في عمرة القضاء، وأرسل جعفر بن أبي طالب يخطبها فأذنت للعاس فزوجها منه، ويقال إن العاس وصعها له وقال قد تأيمت من أبي رهم فتزوجها

وعند ابن إسحاق أنها بعد صفة، وهو الظاهر، وقد ذكر الزهري وقتادة أنها التي وهبت نفسها للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فنزلت فيها الآية، وقيل الواهة غيرها، وقيل: إنهن تعددن وهو الأقرب، وقال ابن سعد: وكانت آخر امرأة تزوجها ودخل بها، وعن عمرة أنه قيل لها: «إن ميمونة وهبت نفسها فقالت: تزوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على مهر خمس مئة درهم، وولي نكاحه إياها العباس»^(١)، وعن صفة ست شبيهة قالت: «تزوج رسول الله ﷺ ميمونة سرف، وولى بها في قبة لها سرف، وماتت بسرف، ودفنت في موضع قبتها»^(٢)، وكانت وفاتها سنة إحدى وخمسين على الصحيح كما حققه الحافظ في «الإصابة»^(٣).

(وهو محرم) وقد اتفقت الرواة عن ابن عباس في قوله: «وهو محرم»، وله شاهد من حديث أبي هريرة وعائشة، فأما حديث عائشة فقد أخرجه السائي والطحاوي والزار من حديث أبي عوانة، عن مغيرة، عن أبي الصبحي، عن مسروق، عن عائشة قالت: «تزوج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعض نسائه وهو

(١) انظر «طبقات ابن سعد» (٨/ ١٣٧)

(٢) «طبقات ابن سعد» (٨/ ١٣٩)

(٣) انظر «الإصابة في معرفة الصحابة» (٤/ ٦٤)

محرم^(١)، قال الطحاوي: ونقله هذا الحديث كلهم ثقات يحتج بروايتهم، انتهى
قال الحافظ ابن حجر^(٢): وهو شاهد قوي، قال السهيلي: إنما أرادت بكاح
ميمونة، ولكنها لم تسمها.

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الدارقطني من حديث كامل بن العلاء، عن
أبي صالح، عن أبي هريرة قال: «تزوج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ميمونة
وهو محرم^(٣)»، قال الحافظ^(٤): وكامل وإن كان ضعيفاً لكنه يتقوى بحديثي ابن
عباس وعائشة، وفيه رد على قول ابن عبد البر: إن ابن عباس تفرد من بين الصحابة
بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج وهو محرم، وجاء عن الشعبي ومجاهد
مرسلاً مثله، أخرجه ابن أبي شيبة^(٥)، وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد
ابن أبي بكر قال: «سألت أنساً عن كاح المحرم، فقال: لا بأس، وهل هو إلا
كالبيع^(٦)»، قال الحافظ: وإسناده قوي^(٧).

فظهر من هذه الأحاديث جواز كاح المحرم، وبه قال أبو حنيفة وصاحباها

(١) «السالكين» للسنائي (٥٤٠٨)، و«شرح معاني الآثار» (٣٩٠٣)، و«كشف الأستار عن

روائد البراء» (١٤٤٣)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٤ / ٢٦٧) رواه البراء، ورحاله

رجال الصحيح

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩ / ١٦٦).

(٣) «سنن الدارقطني» (٣٧٠٥)

(٤) انظر: «فتح الباري» (٩ / ١٦٦).

(٥) المصدر السابق

(٦) «شرح معاني الآثار» (٥٠٧٩).

(٧) انظر: «فتح الباري» (٩ / ١٦٦)

وعطاء وعكرمة، ومال إليه البخاري.

وخالفهم مالك والشافعي وأحمد وقالوا إن عقد المحرم لنفسه أو لغيره كان عقداً فاسداً، وأولوا قول ابن عباس «وهو محرم» بأن المعنى: في الحرم أو الشهر الحرام؛ فإنه يقال: أبعد إذا دخل أرض نجد، وأحرم إذا دخل أرض الحرم، قال الأعشى: قتلوا كسرى بديل محرماً، أي: في الشهر الحرام، وقال غيره: قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً، أي: في البلد الحرام^(١).

قلت: هذا لا يصح إلا بعد إثبات أنه صلى الله تعالى عليه وسلم هارق دا الحليفة الذي هو الميقات للمحرمين، ووصل إلى سرف غير محرم، وما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قصد مكة غير محرم إلا في فتح مكة، وهذه القصة إنما وقعت في عمرة القضاء، فما وصل إلى سرف إلا وهو محرم، فأنى يتوجه هذا التأويل بعيداً؟ مع أن قول ابن عباس رضي الله عنه «تزوجها وهو محرم، وبنى بها وهو حلال» يخالف ما ساروا إليه، وما ألجأهم إلى هذا التأويل إلا أن الأحاديث قد تعارضت في تزوجه صلى الله تعالى عليه وسلم ميمونة، فعجز ابن عباس وأبو هريرة وعائشة أنه كان محرماً يؤمئذ، وحرم يزيد بن الأصم وميمونة أنفسهما وأبو رافع أنه تزوجها وهو حلال.

فأما حديث يزيد بن الأصم فأخرجه مسلم عن الرهري قال: أخبرني يزيد بن الأصم «أنه نكحها وهو حلال»^(٢)، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق حرير بن حازم، عن أبي فرارة، عن يزيد بن الأصم قال: حدثني ميمونة بنت الحارث: «أن

(١) انظر «فتح الباري» (٩/ ١٦٦).

(٢) «صحيح مسلم» (١٤١٠).

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تزوجها وهو حلال، قال: وكانت خالتي وحالة ابن عباس^(١).

وأما حديث أبي رافع فأخرجه ابن حزيمة وابن حبان في «صحيحيهما»، والترمذي من طريق مطر الوراق، عن ربيعة بن عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار، عن أبي رافع: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال، وبني بها وهو حلال، وكنت أنا الرسول بينهما»^(٢)، قال الترمذي: لا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد، عن مطر.

قلت: ومطر وإن كان صدوقاً لكنه كثير الخطأ، قال الحافظ: وقد رواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسلاً^(٣)، وأخرج ابن سعد من طريق عبد الكريم عن ميمون ابن مهران قال: «دخلت على صبية بنت شيبه وهي كبيرة فسألتها أتزوج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ميمونة وهو محرم؟ قالت: لا، والله لقد تزوجها وإنهما لحالان»^(٤).

قلت: ولذلك قيل: عقد له صلى الله تعالى عليه وسلم قبل أن يحرم، وانتشر أمر تزويجها بعد أن أحرم فاشتبه الأمر، وذكر ابن سعد بسند له: «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج بها في شوال سنة سبع»^(٥)، فإن ثبت، صح أنه تزوجها وهو حلال، لأنه إنما أحرم في دي القعدة منها، وذكر بسند له فيه الواقدي - وهو

(١) «صحيح مسلم» (١٤١١).

(٢) «سنن الترمذي» (٨٤١)، و«صحيح ابن حبان» (٤٢٠٩).

(٣) «سنن الترمذي» (٨٦١).

(٤) «طبقات ابن سعد» (٨ / ١٣٣).

(٥) «طبقات ابن سعد» (٨ / ١٣٣).

.....
 ضعيف - إلى علي بن عبدالله بن عباس قال . «لما أراد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخروج إلى مكة للعمرة بعث أوس بن حولي ، وأبى رافع إلى العباس ليؤوجه ميمونة ، فأصلا بعيريهما فأقام أياماً بطن رافع إلى أن قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فوحدا بعيريهما فسارا معه حتى قدم مكة ، فأرسل إلى العباس يذكر ذلك له ، فجعلت أمرها إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فجاء إلى منزل العباس فخطبها إلى العباس فزوجها إياه» .

وأخرج ابن سعد أيضاً من طريق سليمان بن يسار : «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعث أبى رافع وآخرين ، وجاءته ميمونة قبل أن يخرج إلى المدينة»^(١) ، قلت وهذا مرسل مخالف لما ورد في «الصحيح» «ويى بها بسرف» ، قيل لأحمد ابن حنبل : بأي شيء ندفع حديث ابن عباس مع صحته؟ فقال . الله المستعان ، ابن المسيب يقول : «هل ابن عباس ، وميمونة تقول : تزوجني وهو حلال ، انتهى»^(٢) وأثر ابن المسيب الذي أشار إليه أحمد رحمه الله ، أخرجه أبو داود والبيهقي من طريق الأوراعي ، عن عطاء ، عن ابن عباس الحديث ، قال : وقال سعيد بن المسيب . «وهل ابن عباس وإن كانت خالته ، ما تزوجها إلا بعدما أحل»^(٣) ، وهكذا أخرجه ابن سعد عن عطاء الخراساني : أن ابن المسيب قال «قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو محرم ، فلما حل تزوجها»^(٤)

فالحاصل أن الأحاديث اضطربت في تزوج النبي ﷺ بميمونة ، فمنها ما دلت

(١) «طبقات ابن سعد» (٨ / ١٣٣)

(٢) انظر : «فتح الباري» (٩ / ١٦٥) .

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (١١٧٨٧) ، و«من أبي داود» (١٨٤٥)

(٤) «طبقات ابن سعد» (٨ / ١٣٥)

على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم تزوجها وهو حلال، وأخرى على أنه تزوجها وهو محرم، وقد كثرت الرواة في كل من الجهتين.

فالمالكية والشافعية والحنابلة حكموا بين هذه الأحاديث المتعارضة بحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه فيما أخرج مسلم وغيره عنه مرفوعاً: «لا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخطب»^(١)، فمنعوا من ترويح المحرمين وقالوا ببطالان عقده، وقد ثبت أن عمر وعلياً رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة مرقوا بين محرم نكح وبين امرأته.

وذلك فيما أخرج البيهقي عن عمر وعلي وريد بن ثابت^(٢)، وقالوا: يقدم القول على الفعل لاحتمال الخصوص في الفعل بخلاف القول؛ فإنه نص في التشريع، وذلك لأن الله تعالى قد نهى عن الرهث؛ لكونه من دواعي الجماع، والعقد الجديد من أقوى دواعي الجماع، وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أملك الناس لأربه، فما كان النكاح في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم من باب الرهث بخلاف غيره، وكذلك إذا تعارض المحرم والمييح قُدِّم المحرم حتى يحصل الامتنال بقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة ١٩٧].

والحنفية حكموا القياس بين المتعارضين وقالوا: لا شك أنه عقد كسائر العقود التي يتلفظ بها من شراء الأمة للتسري وغيره، كما ذهب إليه أنس فيما قَدَّمنا عنه، ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام، ولو لم يصح لنطل عقد المنكوحه

(١) «صحيح مسلم» (١٤٠٩)، و«سنن أبي داود» (١٨٤٣)، و«سنن السائي» (٣٢٧٥)، و«مسند أحمد» (١/ ٦٤).

(٢) انظر: «السنن الكبرى» (١٣٩٢، ١٣٩٤، ١٣٩٥).

٢٤١ - الحديث العشرون: أبو حنيفة رحمه الله، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ،

سابقاً، لطرو الإحرام؛ لأن المأفئ للعقد يستوي في الابتداء والبقاء كالطارئ على العقد.

ولا يقال بطلان هذا القياس لوقوعه في مقابلة المص؛ لأننا نقول إما احتيج إلى القياس تقوية لأحد المتعارضين من النصوص، فما هو إلا عمل بالنص، لا مصير إلى القياس، ولا ركون عليه.

وأما قولهم، إنه من باب الرهث، فيقتضي أن يمنع المحرم من شراء الجارية لأجل التسري قصداً في حال إحرامه، ولا قاتل به.

وأما حديث عثمان فيحتمل أن يكون المراد من النهي بهي التحريم، فيكون المراد من قوله: «لا ينكح المحرم»، أي: لا يجامع، «ولا يُنكح» على بناء المجهول؛ أي: لا تُمَكَّرُ المحرمة بنفسها هي جماع زوجها، والتذكير باعتبار الشخص، وهذا وجه عجيب إلا أنه ينفيه قوله: «ولا يخطب» فالأولى أن يقال: النهي للكرهية جمعاً بين الدلائل، وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الأنكحة؛ لأن ذلك يوجب شغل خاطره عما هو يصده من الماسك، فكرهه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لذلك

وإنما قلنا: إنه الأولى لأنه لا قاتل بعدم جواز الخطبة للمحرم، ألا ترى أنه لو خطب المحرم قبل أن يدع خطبته خطب تلك المخطوبة رجل آخر، فلا شك أن المخاطب الثاني آثم، وما ذلك إلا لصحة خطبة المحرم، فليس النهي إلا للكرهية في الجميع، فتنبه.

• (الحديث العشرون: أبو حنيفة رحمه الله عن حماد، عن سعيد، بن جبیر)

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ،

وهذا الحديث قد أخرجه الشيخان من طريق عكرمة وطاوس، وابن ماجه من طريق مقسم، والدارمي^(١) من طريق عمرو، كلهم (عن ابن عباس رضي الله عنه) وفي الباب عبد الله ابن مالك ابن بحينة عند الشيخين^(٢)، وأنس عند النسائي وأبي داود^(٣)، وجابر عند النسائي وابن ماجه^(٤)، وعائشة عند ابن حبان^(٥)، وسنين في خلال الشرح ما جاء من اختلاف حديثهم

(أن رسول الله ﷺ احتجم) وعمد مسلم من حديث ابن عباس. «في رأسه»^(٦)، وفي حديث ابن بحينة «في وسط رأسه»^(٧)، وفي حديث أسد «على ظهر القدم من وجع كان به»^(٨)، فيجمع بين حديث أسد وما حالفه بالتعدد كما أشار إليه الحافظ.

وقد جاء في بعض روايات مسلم من حديث ابن عباس. «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم احتجم من شقيقة كانت به»^(٩)، ورواه أحمد أيضاً بعد أن ذكر الشاة

(١) انظر «صحيح البخاري» (١٩٣٨)، و«صحيح مسلم» (١٢٠٢)، و«سنن ابن ماجه» (١٦٨٢)، و«سنن الدارمي» (١٨٧٤).

(٢) انظر «صحيح مسلم» (١٢٠٣)، و«صحيح البخاري» (١٨٣٦).

(٣) «سنن أبي داود» (١٨٣٩)، و«سنن النسائي» (٢٨٤٩).

(٤) «سنن النسائي» (٢٨٤٨)، و«سنن ابن ماجه» (٣٠٨٢).

(٥) «صحيح ابن حبان» (٤٢٠٦).

(٦) «صحيح مسلم» (١٢٠٢).

(٧) انظر «صحيح البخاري» (١٨٣٦).

(٨) انظر «سنن النسائي» (٢٨٤٩)، و«سنن أبي داود» (١٨٣٩).

(٩) أخرجه البخاري (٥٧٠١) ولم أجده عند مسلم

وَهُوَ مُحْرَمٌ.



المسمومة، فكان عليه الصلاة والسلام إذا وجد من ذلك احتجم، فسافر مرة فلما أحرم وجد من ذلك شيئاً فاحتجم، وهي رواية له. «احتجم وهو محرم، في رأسه من صداع كان به، أو شيء كان به»^(١)، والشقيقة نشبن معجمة وقافين بينهما تحتية ساكنة بورن عظيمة وجع يأخذ في أحد جانبي الرأس والوجه، وسسها أنخرة مرتفعة إلى الجانب الموحج من جميع البدن، أو من عضو في ذلك الشق، فإذا ارتفعت إليه صارت مدة فضلية، وقد يكون سببها أخلاط حارة أو باردة رطوية غير نضيجة عسر التحلل ترتفع إلى الدماغ، وربما عم الوجع جميع الرأس فلا يفرق بينها وبين قسم الصداع المسمى بالبيضة، إلا بأن الشرايين إذا ضغطت ومعت من الصربان قل تصاعد الفضول؛ إذ أبخرة الأخلاط إنما تتصاعد منها إلى الدماغ، بخلاف البيضة فإن مادتها مستقرة هنالك في الطون والأعشية، فالحجامة في وسط الرأس باوعة جداً بسبب إخراج المادة المرتفعة المجتمعة هنالك.

والحجامة على طهر القدم لإزالة المادة التي أرادت أن ترتفع، وجذبها إلى أسفل، وشعلها عن الأعضاء العالية، وهذه معالجة جيدة، وما هاجت الشقيقة معه صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بسبب كشفه صلى الله تعالى عليه وسلم رأسه بسبب الإحرام، وملاقاته للشمس الضرير، والبرد الكثير، والله أعلم.

وقد أخرج أحمد من حديث بريدة: «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان ربما أخذته الشقيقة فيمكث اليوم واليومين لا يخرج» الحديث^(٢)

(وهو محرم) وقد تقدم في كتاب الصوم: «أنه كان صائماً أيضاً يومئذ».

(١) «مسند أحمد» (١/٢٠٩)

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠/١٥٣).

وجرم الحازمي وعيره بأن ذلك كان في حجة الوداع^(١)، ووقع عند مسلم في بعض روايات حديث ابن عباس: «أنه احتجم بماء يقال له: لَحْيُ جمل»^(٢)، وفي حديث ابن بحية: «وهو يومئذ بلحي جمل»^(٣) مكان بطريق مكة، وهو بفتح اللام - وحكي كسرهما - وسكون المهملة وفتح الجيم والميم، وذكر السكري في «معجمه» قال: هي بئر حمل التي ورد ذكرها في حديث أبي جهم في التيمم على الجدار المخروّج عند الشيعين وغيرهما^(٤)، وقال غيره: هي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السفيا، وقع في رواية «بلحي جمل» بصيغة التثنية والمشهور الإفراد، ووهم من ظنه فكّي الجمل؛ أي البعير، وزعم أنه كان آلة الحجامة^(٥)، والحق خلاف ذلك لما صرح به في الروايات.

فيستفاد من الحديث جواز الحمامة عند الضرورة للمحرم، ولا يترتب على إخراج دمه شيء، وهذا مذهب الجمهور إلا ما كان من الحسن؛ فإنه أوجب فيها الفدية ولو لم يقطع شعر، وكرهها مالك، ولم يوجب الفدية إلا إذا أدى إلى خلق موضع المحاجم.

وقال الداودي: إذا أمكن مسك المحاجم بعير خلق لم يعجز الحلق، وخصص الظاهرية الفدية شعر الرأس، واستدل بهذا الحديث على حواز الفصد، ويطه الجرح والدمل، وقطع العروق، وقلع الصرس، وغير ذلك من وجوه التداوي،

(١) انظر «الاعتبار في الباسح والمسوح من الآثار» للحارمي (ص: ١٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٠٠)، ولم أجده عند مسلم.

(٣) أخرجه البخاري (١٨٣٦).

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٧)، ومسلم (٣٦٩).

(٥) انظر «فتح الباري» (٤/ ٥١).

٢٤٢ - الحديث الحادي والعشرون: أبو حنيفة رحمه الله، عَنْ نَافِعٍ،
عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ الْحَجَرِ

إذا لم يكن في ذلك ارتكاب المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر، ولا فدية عليه
في شيء من ذلك، فافهم.

• (الحديث الحادي والعشرون. أبو حنيفة رحمه الله) تابعه عبيد الله عند
الشيخين^(١)، وأيوب عند النسائي^(٢)، وسأنته ما في روايتهم من الاختلاف في
الألفاظ، (عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه قال) وقع عند مسلم: عن نافع قال: «رأيت
ابن عمر يستلم الحجر بيده، ثم قَلَّ يده، وقال ما تركته . إلح»^(٣)، (ما تركت
استلام) افتعال من السلام بالفتح، وهو: التحية، قاله الأزهري، وقيل: من السلام
بالكسر^(٤)؛ أي الحجارة، والمراد المسح باليد وهذا حقيقة الاستلام، والتفصيل
أمر زائد على الاستلام.

(الحجر) والمراد من الحجر الأسود، وسنذكر إن شاء الله تعالى سبب تسميته
بذلك، وما حقيقته في الأصل في الحديث الثالث والعشرين إن شاء الله تعالى
وعند النسائي. «ما تركت استلام الحجر في رحاء ولا شدة»^(٥)، وعند
الشيخين قال: «ما تركت استلام هذين الركنين في شدة ولا رحاء» الحديث^(٦)،
والمراد من الركنين [ركن الحجر] والثاني الركن اليماني.

(١) «صحيح البخاري» (١٦٠٦)، و«صحيح مسلم» (١٢٦٨).

(٢) انظر. «سنن النسائي» (٢٩٥٣).

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٦٨).

(٤) انظر «فتح الباري» (٤٧٣ / ٣).

(٥) انظر: «سنن النسائي» (٢٩٥٣).

(٦) انظر «صحيح البخاري» (١٦٠٦)، و«صحيح مسلم» (١٢٦٨).

مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ.



(منذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمه) وكانت رؤيته له هي حجة الوداع وغيرها، وذلك لما أخرجه البخاري عن ابن عمر قال: «رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن أول ما يطوف .» الحديث^(١) وهذه الأحاديث وإن كانت معادها جواز الاستلام فقط لكن جاءت أحاديث أخر عن ابن عمر وأبيه وغيرهما مما تدل على جواز تقبيل الحجر الأسود واستلامه جميعاً.

منها. ما أخرجه البخاري عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: «رأيت عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قبل الحجر، وقال لولا أبي رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبلك ما قبلتك»^(٢)، وفي رواية: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للركن: أما والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع»^(٣)

وقد روى الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا، قال له علي ابن أبي طالب رضي الله عنه: إنه يصير وينفع، وذكر أن الله تعالى لما أحد الموائيق على ولد آدم كتب ذلك في رق، وألقمه الحجر، قال وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان دلق يشهد لمن يستلمه بالتوحيد»^(٤) وفي إسناده أبو هارون العبدى، وهو ضعيف جداً، وله شاهد من حديث عائشة

(١) «صحيح البخاري» (١٦٠٣).

(٢) انظر «صحيح البخاري» (١٦١٠).

(٣) انظر «صحيح البخاري» (١٥٩٧).

(٤) «المستدرک علی الصحيحین» للحاكم (١٦٣٥).

عند الطبراني في «الأوسط»^(١)، وهي إساده الوليد بن عباد وهو مجهول، وبقية رجاله ثقات، ومن حديث ابن عباس عنه في «الكبير»^(٢) من طريق بكر بن محمد القرشي، عن الحارث بن عسان، قال الهيثمي: وكلاهما لم أعرفه^(٣)، ولحديثه طريق آخر أخرجه ابن حبان في «صحيحه»^(٤).

وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أخرجه من طريق طاوس عن ابن عباس قال: «رأيت عمر رضي الله عنه قتل الحجر ثلاثاً، ثم قال: إنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أبي رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبلك ما قتلتك، ثم قال عمر رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعل مثل ذلك»^(٥).

قال الطبري إنما قال عمر رضي الله عنه ذلك لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشى عمر رضي الله عنه أن يظن الجهال أن استلام الحجر من باب تعظيم الأحمجار، كما كانت العرب تعمل في الجاهلية، فأراد عمر رضي الله عنه أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لمعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته، كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان.

وقال المهلب: حديث عمر هذا يدل على رد من قال: إن الحجر يمين الله في الأرض يصافح به عباده، ومعاذ الله أن تكون لله تعالى جارحة، وإنما شرع تقييله

(١) «المعجم الأوسط» للطبراني (٢٩٧١).

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني (١١٢٦٩).

(٣) انظر «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٤٢).

(٤) انظر: «صحيح ابن حبان» (٣٧٨٢).

(٥) «سنن النسائي» (٢٩٣٨).

اختياراً، ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع.

وقال الخطابي: معنى أنه يمين الله في الأرض أن من صافحه في الأرض كان له عند الله عهد، وجرت العادة بأن العهد تعقده الملوك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاحتصاص به، فمخاطبتهم بما يعهدونه. وقال المحب الطبري: إن كل ملك إذا قدم عليه الواحد قتل يمينه، فلما كان الحاح أول ما يقدم يسر له تقييله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى^(١).

قلت: وهذا الحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً. «يأتي الركن يوم القيامة أعظم [من أبي قبيس]، يشهد لمن استلمه بالحق، وهو يمين الله ﷻ يصافح بها خلقه»^(٢)، وهي إساده عبدالله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال: يخطئ، وفيه كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح، وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»^(٣).

ثم في مقالة عمر رضي الله عنه يستفاد منها التسليم للشارع في أمور الدين، وحسن الاتباع فيما لم يكشف من معانيها، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يفعله ولولم نعلم الحكمة فيه.

وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من أن في الحجر الأسود حاصية ترجع إلى داته، وقول ابن عمر «ما تركته منذ رأيت». إلخ، يبان السن بالقول والعمل وقد وقع عند البخاري: «أن رجلاً سأل ابن عمر عن استلام الحجر؟ فقال:

(١) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٦٣)

(٢) «المعجم الأوسط» (٥٧٤)

(٣) «صحيح ابن خزيمة» (٢٥٣٠)

رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبِلُهُ وَقَالَ: «رَأَيْتَ إِنْ رُجِمْتَ؟ رَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتَ؟ قَالَ: اجْعَلْ رَأَيْتَ نَالِيَمَنْ؟ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبِلُهُ»^(١).

ويستمد منه استحباب الجمع بين التقبيل والاستلام للحجر الأسود بحلاف الركن اليماني، فليس إلا الاستلام فقط، وسيأتي في الحديث الآتي إن شاء الله تعالى بيان ذلك.

وروى ابن ماجه والشافعي عن ابن عمر قال: «استقبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحجر فاستلمه ثم وضع شفتيه عليه طويلاً، ثم التفت فإذا هو بعمر بن الخطاب يكي، فقال: يا عمر! ههنا تسكب العرات»^(٢)، فكان لذلك لا يرى ابن عمر الرحام عذراً في ترك الاستلام، وذلك لما جعل عليه من كثرة تنبعه للسر النبوية واقتضائه للآثار المصطفوية صلى الله تعالى عليه وسلم

وقد روى سعيد بن منصور^(٣) من طريق القاسم بن محمد قال: «رَأَيْتَ ابْنَ عُمَرَ يَزَاحِمُ النَّاسَ عَلَى الرُّكْنِ حَتَّى يُدْمَى»، ومن طريق أخرى: «أَنَّهُ قِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: هَوَتْ الْأَفْئِدَةُ لِلَّهِ تَعَالَى، فَأَرِيدُ أَنْ أَكُونَ فَوَادِي مَعَهُمْ»، وروى الماكهي عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال: «لَا تُؤْذِي وَلَا تُؤَدَّى»^(٤)، ويؤيده ما أحرجه العدلي وأحمد والديلمي والبيهقي عن عمر رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: يَا عُمَرُ! إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ، لَا تَزَاحِمُ عَلَى الْحَجَرِ فَتُؤْذِي الضَّعِيفَ، إِنْ

(١) «صحيح البخاري» (١٦١١)

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٩٤٥)

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٧٦).

(٤) «أحاديث مكة» للماكهي (١٢٨).

وجدت حلوة فاستلمته، وإلا فاستقبله، وهلل وكبر^(١)، ولذا قال أصحابنا: الأفضل في حق من أراد تقبيل الحجر أن يقف بحيال الحجر، ويستقبله، ويسلم، ويهلل، ويكبر، ويحمد، ويصلي، ويدعو، وذلك بأن يقول: باسم الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، والصلاة على رسول الله، ويرفع يديه عند التكبير حذاء منكبيه وأذنيه

وأحرج الطبراني عن ابن عباس بإسناد جيد: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا استلم الركن قال: باسم الله، والله أكبر، وكان كلما أتى على الحجر الأسود قال: الله أكبر، ثم يستلم الحجر، بأن يصع كفيه على الحجر، ويضع يده بين كفيه، ويقبله من غير صوت»، هذا كله إذا تيسر، وإلا يمسحه بالكف ويقبله، وإن لم يتيسر ذلك أمسَّ الحجر شيئاً وقبل ذلك الشيء إن أمكه، كما سيأتي في الحديث الخامس والعشرين «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يستلم الأركان بمحجنه»، وإن تعسر ذلك أيضاً وقف بحياله مستقبلاً رافعاً يديه مشيراً بهما إليه كأنه واضع يديه عليه مبسماً مكرراً مصلياً داعياً، ويقبل كفيه بعد الإشارة، ويسن ذلك في كل شوط إن أمكه، وإن لم يستلم إلا في أوله وآخره أجره ذلك، ولا شيء عليه، إلا أنه خالف الأفضل لو أمكنه ذلك.

ومن الأفضل أيضاً أن يقول عند استلامه للحجر: اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابتك، واتعاضاً بستانك صلى الله تعالى عليه وسلم، وكان يقوله علي عليه السلام وعمر رضي الله عنهما، رواه الطبراني في «الأوسط»^(٢)، ولحديث ابن عمر طريق جيد، ومن

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩٥٢٩).

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني (٤٩٩، ٦٥٣).

٢٤٣ - الحديث الثاني والعشرون: أبو حنيفة رحمه الله، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ،

الأفضل أيضاً أن يسجد على الحجر، وذلك لما ذكره أبو داود الطيالسي، وأبو عاصم النبيل، عن جعفر بن عبدالله بن عثمان قال «رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه، ثم قال: رأيت ابن عباس يقبله ويسجد عليه، وقال ابن عباس: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقبله وسجد عليه، ثم قال عمر رضي الله عنه: رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعل هكذا ففعلت»^(١).

وروى البيهقي عن ابن عباس: «أنه قبل الركن ثم سجد عليه، ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات»^(٢).

وأخرج أبو يعلى والبرار بإسناد جيد عن ابن عمر قال: «رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل الحجر وسجد عليه، ثم عاد فقبله وسجد عليه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصنع»^(٣)، وأخرج البيهقي عن ابن عباس: «أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسجد على الحجر»^(٤)، وأخرج أبو يعلى عنه قال: «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل الركن ويضع خدّه عليه»^(٥)، ولعله به يريد ركن الحجر، والله أعلم.

• (الحديث الثاني والعشرون: أبو حنيفة رحمه الله، عن حماد، عن إبراهيم،

(١) «مسند الطيالسي» (٢٧).

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩٠٦).

(٣) «مسند أبي يعلى» (٢٢٠)، و«كشف الأستار عن روائد البرار» (١١١٤).

(٤) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩٠٧).

(٥) «مسند أبي يعلى» (٢٦٠٥).

عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَا أَنْتَهَيْتُ إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ إِلَّا لَقِيتُ عِنْدَهُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» .

٢٤٤ - الحديث الثالث والعشرون : وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! تَكْثُرُ مِنْ اسْتِلَامِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ؟ قَالَ : «مَا أَتَيْتُ عَلَيْهِ قَطُّ إِلَّا وَجِبْرِيلُ قَائِمٌ عِنْدَهُ، يَسْتَغْفِرُ لِمَنْ يَسْتَلِمُهُ» .

عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال : ما انتهيت؛ أي : كلما وصلت في طوافي بالكعبة (إلى الركن اليماني إلا لقيت عنده جبريل عليه السلام)، وفي معنى هذا الحديث :

• (الحديث الثالث والعشرون : و) هو ما يرويه أبو حيفة (عن عطاء بن أبي رباح) وهو تابعي فالحديث مرسل، لكنه يتقوى بالحديث السابق، فإن إسناده جيد، وذكر الشيخ علي القاري أن كلاً من الحديثين أخرج الأرقعي^(١)، وقد وجدنا له شواهد مرفوعة وموقوفة سندكرها إن شاء الله تعالى، (قال : قيل : يا رسول الله ! تكثر؛ أي : ما لك تكثر (من استلام الركن اليماني؟)؛ أي : بالنظر إلى الركن الشامي والعراقي، ما لك لم تستلمهما قط؟ وكلما مررت بالركن اليماني استلمته كما تستلم الحجر، فلم يسألوا إلا بسب كون الركن اليماني مشابهاً للطير به ولم تكن له مزية تختص به كاختصاص ركن الحجر، فإنه مع وجود الحجر لا يستبعد استلام ذلك الركن، (قال : ما أتيت عليه قط إلا وجبريل قائم عنده يستغفر لمن يستلمه).

(١) «أحبار مكة» للأرقعي (٤٥٤).

وأخرج الأزرقى عن [ابن] عمر رضي الله عنه قال: «على الركن اليماني ملكان يؤمسان على دعاء من مر بهما، وإن على الحجر الأسود ما لا يحصى»^(١)، وهذا وإن كان موقوفاً لكنه لا يقال مثل ذلك بالرأي فهو مرفوع حقيقة، ويؤيده ما أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس مرفوعاً: «ما مررت بالركن اليماني إلا وعنده ملك ينادي: آمين آمين، فإذا مررت به فقولوا: اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار»^(٢)، وعبد ابن ماجه عن حميد بن أبي سوية قال: سمعت ابن هشام يسأل عطاء بن أبي رباح عن الركن اليماني وهو يطوف بالبيت، فقال عطاء: حدثني أبو هريرة: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «وَكُلُّهُ سَعُونَ مَلَكاً، فَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَاقِبَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقْنَا عَذَابَ النَّارِ، قَالُوا: آمِينَ» الحديث^(٣)، قال المنذري: وقد حسنه بعض مشايخنا.

قلت. ولهذه الفصائل التي ذكرت في هذين الحديثين للركن اليماني وهي الحديث السابق لركن الحجر كان يكثر ابن عمر استلامهما، وأخرج النسائي والترمذي وأحمد وابن رنجويه عن عبدالله بن عيسى بن عمير: «أن أباه سأل ابن عمر: ما لي أراك تستلم هذين الركنين لا تستلم غيرهما، يعني: الحجر الأسود والركن اليماني؟ قال: إن أفعل فإني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: إن استلامهما يحط الخطايا، وسمعت يقول: من طاف أسوعاً يحصيه ثم صلى ركعتين فله كعدل رقبة أو نسمة، وما رفع رجل قدمه وما وضعها إلا كتب له

(١) «أخبار مكة» للأزرقى (٤٦٥)، (١/ ٣٤١)

(٢) «شرح مسند أبي حنيفة» (١/ ٢٦)

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٩٥٧)

بها حسنة، ومُجِي عنه بها حطيئة، ورفع بها درجة^(١).

وهي لفظ أحمد: «إلا كتب له عشر حسنات، وحط عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات»، إلا أن في طريق أحمد عطاء بن السائب وهو ثقة ولكنه احتلط، فصدر من السنة أن لا يستلم من البيت إلا الركنا فقط، وذلك لما أخرجه البحاري عن ابن عمر قال: «لم أر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين^(٢)»، وهكذا أخرجه مسلم من حديث ابن عباس أيضاً^(٣).

وأخرج البرار عن عامر بن ربيعة قال: «لم يكن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستلم من الأركان إلا الركن اليماني والأسود^(٤)»، وفي إسناده عاصم ابن عبيد، وهو ضعيف^(٥).

وأخرج أحمد عن يعلى بن أمية: «أنه طاف مع عمر بن الخطاب، فعجبه يعلى ليقبل الركن الذي يلي الأسود، فأنكر عليه عمر وقال: هل رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستلم؟ قال: لا، قال: فاعد عنك فإن لك في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة، ثم طاف مع عثمان أيضاً، فعجبه ليستلمه، فأنكر عثمان عليه كذلك، وذكر له ما ذكر له عمر رضي الله عنه^(٦)».

ولذلك قال العلماء: لما كان البيت مشتملاً على أربعة أركان: الأول له

(١) «سنن السائي» (٢٩١٩)، و«سنن الترمذي» (٩٥٩)، و«مسند أحمد» (٣ / ٢).

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٠٩).

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٦٩).

(٤) «كشف الأستار عن زوائد البزار» للبيهقي (١١١٢).

(٥) انظر: «مجمع الزوائد للهيتمي» (٣ / ٢٤١).

(٦) «مسند أحمد» مختصراً (١ / ٣٧).

فضيلتان: كون الحجر الأسود فيه، وكونه على قواعد إبراهيم، والثاني إنما هو على قواعد إبراهيم فقط، وليس للآخرين شيء من ذلك، فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط، ولا يقبل الآخران ولا يستلمان، هذا على رأي الجمهور، واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضاً، وذلك لما أخرج الدارقطني عن ابن عباس: «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل الركن اليماني، ويضع خده عليه»^(١)، وفيه عبدالله بن مسلم بن هرمز، قال أحمد. صالح الحديث، وضعفه غيره^(٢).

قال ابن القيم في «الهدى النبوي»^(٣): المراد من الركن اليماني ههنا الحجر الأسود فإنه يسمى اليماني مع الركن الآخر يقال لهما: اليمانيين، ويقال له مع الركن الذي يلي الحجر من ناحية الباب العراقيين، ويقال للركنين اللذين يليان الحجر: الشاميين، ويقال للركن اليماني والذي يلي الحجر من طهر الكعبة: العربيين، انتهى. ومال صاحب «السيرة الشامية»^(٤) وغيره من المصنفين إلى كلامه، والله أعلم.

وقد ظهر مما ذكرناه سابقاً أن الحكم في ترك استلام الركنين اللذين يليان المحيط كونهما على خلاف قواعد إبراهيم عليه السلام، وحرج البخاري عن ابن عمر قال: «إنما ترك رسول الله ﷺ استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم»^(٥)، وهذا هو الذي عليه الكثير من أهل العلم.

(١) «سنن الدارقطني» (٢٧٧٦).

(٢) انظر «الكامل» لابن علي (١٥٧/٤)، و«زاد المعاد» (٢٠٦/٢).

(٣) «زاد المعاد في هدي حير العباد» (٢٠٦/٢).

(٤) انظر «مسند الهدى والرشاد» (٤٦٤/٨).

(٥) «صحيح البخاري» (٤٤٨٤).

وقد أخرج البخاري^(١) عن معاوية «أنه كان يستلم الأركان كلها فأنكر عليه ابن عباس فقال: لم يكن شيء من البيت مهجوراً، وكان ابن الزبير يستلم الأركان كلها أيضاً.

وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضاً عن جابر وأُس والحسن والحسين من الصحابة، وعن سويد بن غفلة من التابعين، وعند البخاري عن ابن جريح أنه قال لابن عمر «رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها، فذكر منها: رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمينين» الحديث^(٢)، وهذا يشير إلى أن الذين رأهم ابن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرون على استلام الركنين، وقال بعض أهل العلم: اختصاص الركنين مبين بالسنّة، ومستند التعميم القياس.

وأجاب الشافعي عن قول من قال: إنه لم يكن من البيت شيء مهجوراً، بأننا لم ندع استلامهما حجراً للبيت، وكيف نهجره ونحس نطوف به؟ ولكننا نتبع السنّة فعلاً أو تركاً، ولو كان ترك استلامهما حجراً لكان ترك استلام ما بين الأركان حجراً لها، ولا قائل به، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل كل شيء منزلته.

وأما استلام ابن الزبير للأركان كلها فقال ابن التين تبعاً لابن القصار إن ذلك إما كان لأنه عمر البيت قائمة على قواعد إبراهيم، ويؤيده ما أخرجه الأزرقي في «كتاب مكة» فقال: «إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت، وأدخل فيه من الحجر

(١) «صحيح البخاري» (١٦٠٨).

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٦).

٢٤٥ - الحديث الرابع والعشرون: أبو حنيفة رحمه الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ

ما أخرج منه ورد الركبتين على قواعد إبراهيم حرج إلى التنعيم، واعتمر وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة، فلم يزل البيت على بناء الزبير إذا طاف الطائف استلم الأركان جميعاً حتى قُتل ابن الزبير^(١).

وأخرج من طريق ابن إسحاق قال: بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها^(٢)، وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرعا من بناء البيت طافا به سعاء يستلمان الأركان كلها^(٣).

قلت: فالآن لما لم يتم البيت على قواعد إبراهيم ولم يمس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الأركان إلا اليماني لا يسعنا إلا التأسي به والافتداء بهديه الشريف

وحديث عطاء يدل على استحباب استلام الركن اليماني في كل شوط بكفيه أو يمينه دون يساره كما تفعله الجهلة المتكبرون، فإن عجر عن استلامه فلا يشير إليه إلا على رواية عن محمد رحمه الله، قاله الملا علي القاري.

* (الحديث الرابع والعشرون: أبو حنيفة رحمه الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ، أي. اليماني، وقد وقع ذلك مفسراً فيما أخرجه الأزرقى من حديث علي رحمه الله موقوفاً: «أنه كان إذا مر بالركن اليماني قال»

(١) «أخبار مكة» للأزرقى (١/ ٢٨٩)

(٢) «أخبار مكة» للأزرقى (١/ ٣٩١) بالمعنى

(٣) «أخبار مكة» للأزرقى (١/ ٦٦)

وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ:

الحديث^(١)، (والحجر الأسود) قد وردت في أصله أحاديث كثيرة:

منها ما أخرجه أحمد، وابن حبان وصححه، والترمذي من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً. «إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة، طمس الله تعالى نورهما، ولولا ذلك لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب»^(٢)، وفي إسناده رجاء بن صبيح أبو يحيى وهو ضعيف، وحكم الترمذي على الحديث بالغرابة، قال: «ويروى عن عبدالله بن عمرو موقوفاً، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: وقفه أشبه، والذي رفعه ليس بقوي».

ومنها ما أخرجه الترمذي وصححه من حديث ابن عباس مرفوعاً: «نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم»^(٣)، وفي إسناده عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه احتلط، وجري من سمع بعد الاحتلاط، لكن له طريق أخرى في «صحيح ابن خزيمة»^(٤) فيقوى بها، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً، ولمطه «الحجر الأسود من الجنة»^(٥)، وحماد ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط.

ومنها ما أخرجه الطبراني في «الكبير» عن عبدالله بن عمرو موقوفاً: «نزل الركن الأسود من السماء، فوضع على أبي قبيس كأنه مهة يصبه، فمكث أربعين سنة ثم وضع على قواعد إبراهيم عليه السلام،»

(١) «أخبار مكة للأزرقي» (٤٦١).

(٢) «سنن الترمذي» (٨٧٨)، و«مسند أحمد» (٢ / ٢١٤)، و«صحيح ابن حبان» (٣٧٨٠).

(٣) «سنن الترمذي» (٨٧٧).

(٤) «صحيح ابن خزيمة» (٢٥٢٦).

(٥) «سنن النسائي» (٣٦٢٩).

قال الهيثمي: ورجاله ثقات^(١).

ومنها: ما أخرجه في «الكبير» و«الأوسط» عن ابن عباس مرفوعاً قال: «الحجر الأسود من حجار الجنة، وما في الأرض من الجنة غيره، وكان أبيض كالمها، ولولا ما مسه من رجس الجاهلية، ما مسه ذُو عَاهَةٍ إِلَّا بَرَى»^(٢).

ومنها: ما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» عن ابن عمر مرفوعاً: «مسح الحجر والركن اليماني يحط المحطيا خطاً»^(٣).

وقد مرّ فيما ذكرناه في الحديث الحادي والعشرين: «أنه يأتي يوم القيامة وله لسان ذلق يشهد لمن استلمه بحق، وأنه يمين الله في الأرض يصافح بها من يشاء من عباده».

وأما ما اعترض به بعض الملحدين وقال: كيف سوّدت خطايا المشركين ولم تبيّض طاعات أهل التوحيد؟ فقد أجاب عنه ابن قتيبة بأن الله تعالى لو شاء لكان ذلك، وإنما أجرى الله تعالى العادة بأن السواد يصبغ، ولأنه صبغ على العكس من البياض.

وقال المحب الطبري: هي بقائه أسود عبرة لمن له بصيرة، فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد، قال ورؤي عن ابن عباس قال: «إنما غيره بالسواد لئلا ينظر أهل الدنيا إلى رينة الجنة»، فإن ثبت هذا فهو الجواب، قال الحافظ: أخرجه الحميدي في «فضائل مكة» بإسناد ضعيف^(٤).

(١) انظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٤٣).

(٢) «المعجم الأوسط» (٥٨٣٤)، و«المعجم الكبير» (١١٣١٤).

(٣) «صحيح ابن حبان» (٣٧٦٨).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٦٣).

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ.....»

قلت: وقد أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً وإنما فيه «ثلاثا يطرأ أهل النار إلى زينة الجنة»^(١)، قال الهيثمي: وفي إسناده من لم أعرفه، ولا له ذكر^(٢)

(اللهم) وقد وقع في حديث علي عليه السلام الذي أشرب إليه سابقاً قال: «باسم الله والله أكبر، والسلام على رسول الله ورحمة الله وبركاته، اللهم إني أعوذ بك من الكفر والمقر والذل، ومواقف الخزي في الدنيا والآخرة، ربنا آت في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار».

وأصل «اللهم» يا الله، حُذِفَ حرف الراء، وعوض عنه الميم، وشددت ليكون على حرفين كالمتعوض عنه، وقد يقال: «لاهم» بحذف أل.

(إني أعوذ بك من الكفر) وهو جحود الحق وما بعثت به الرسل، وأرسلت به الكتب من توحيد الله تعالى وتمرده في ذاته وصفاته وليس كمثله شيء، وأنه على كل شيء قدير، وهو بكل شيء عليم، وهو السميع البصير جل جلاله، والإيمان بالرسول والملائكة والكتب، واعتقاد حقيقة ما أمر به المولى، وبطلان ما نهى عنه.

(والفقر) وهو انزعاج النفس عند عدم وجود ما يحتاج إليه من الأمتعة الدنيوية، وكمال احتياجها وتطلبها ممن لا يقدر عليها ولا يناله منها بصرف كليتها إلى تحصيل ذلك مع أنه لا يمكن حصوله، وهذا تعريف رأيته في خاطري أحسن التعاريف بناء على أن بعض أقسام الفقر مطلوبة من العبد؛ لأن أصل الفقر كسر فقار الظهر، وكأن الفقير المحتاج لكثرة همه فيما يريد أنفعه العجز وكسر فقار ظهره، والله أعلم؛ فإن كان هناك افتقار إلى الله تعالى أو رحمته أو تحصيل رصده فذلك

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (١٠٨٦٥)

(٢) انظر «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٤٣)

هو المطلوب من العبد لإظهار كمال العبودية ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَسْتَشْرُ الْفُقَرَاءَ إِلَى اللَّهِ﴾ [ماطر ١٥]، وقوله ﴿وَاللَّهُ الْعَلِيُّ وَالْأَسْرُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد ٣٨]

فيسفي للعبد أن يظهر في جميع حالاته كمال الافتقار إلى مولاه، ومناجاته والتضرع والابتهال في إظهار العاقبة والاضطرار إليه، ولذلك ورد في الحديث: «من لم يسأل الله، يغضب عليه»، فكيف لا يغضب عليه وقد أوجد فيه ربه الحاجة والنجاء إليه وأمره بقوله: ﴿أَدْعُوهُ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [عامر ٦٠]، وهو يخالف جميع ذلك، ويظهر من نفسه عدم الحاجة وعدم السؤال؟

وأما قول إبراهيم عليه السلام «حسبي من سؤالي علمه بحالي» وإنما هو بالنظر إلى أحوال تقتضي الامتثال لأمر الله تعالى، وانقراض اللسان عن المنازعة، وإلا فهو القائل: ﴿رَبَّنَا اقْبَلْ مِنَّا﴾ [البقرة ١٢٧]، ﴿وَأَرْأَيْنَا مَنَّا سَكَا﴾ [البقرة ١٢٨]، ﴿وَرَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ دُونِ بَوَادِي﴾ الآية [إبراهيم ٣٧]، رب اعقر لي حظيئي^(١)، بحيث رأى الواصل أن المقام يقتضي الانبساط انبسط وتلذذ بمساجاة حبيبه، وحيث يرى المقام مقتضياً للانقباض صرف همته نحو إرادة ربه، ولذلك فاروا بالمراتب الجسيمة، ومن هنا قيدت تعريف الفقر بقولي: «من لا يقدر عليها، وإلا فقد حاء أنا سأل الله تعالى حتى الملح^(٢)»، وقد كان بعض السلف الصالح يفعل ذلك إظهاراً للعبودية

وأما قولي: وهو انزعاج النفس، فاحتررت به عما إذا كان الفقر اختيارياً، كأنه حير فاحتر العدم ليخلو بعبادة ربه تعالى وتحصيل مأموراته، واكتفى بالجوع حيناً، وتلذذ به، ولا يجد في نفسه حرجاً، كما كان يفعل عليه السلام من شد الأحجار على

(١) يشير به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَلَدِي أَلْمَعَ أَنْ يَغْفِرَ لِي حَظِيَّتِي يَوْمَ أُنْزِلَ﴾ [الشعراء ٨٢]

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٢)، ح (١١٢٠) عن بكر بن عبدالله المرني مرسلاً

بطنه الشريفة من الجوع، مع أنه راودته الجبال الشم^(١) من ذهب ولم يرد منها شيئاً، وإنما استعاد ﷺ من الفقر الذي هو فقر النفس لا قلة المال، فقد ورد «ليس الغنى بكثرة العرص، ولكن العنى عنى النفس»^(٢).

في جمعه ﷺ في الاستعاذة بين الكفر والفقر إشارة إلى أن الفقر المستعاد منه ربما أفضى إلى الكفر، ومنه قوله ﷺ: «كاد الفقر أن يكون كماً» أخرجه أبو نعيم في «الحلية»^(٣) من حديث المسيب بن واضح، عن يوسف بن أسباط، عن سفيان، عن حجاج بن فرافصة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس مرفوعاً، ويزيد الرقاشي قال في «الميزان»: تالف، وحجاج ليس بالقوي كما قاله أبو زرعة.

وأخرجه البيهقي^(٤) وفي إسناده يزيد، ورواه الطبراني من وجه آخر بلفظ: «كاد الحسد أن يسبق القدر، وكادت الحاجة أن تكون كماً»^(٥)، قال العراقي. وهي إسناده ضعف، قال السحاوي: طرقه كلها ضعيفة، قال الزركشي: لكن يشهد له ما أخرجه السائي وابن حبان في «صحيحه» عن أبي سعيد مرفوعاً: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، فقال رجل: ويعدلان؟ قال: نعم»، فينبغي أن يستعاد من كل فقر لا يصحبه حير ولا ورع حتى يتورط صاحبه بسببه فيما لا يليق بأهل الدين والمروءة، ولا يبالي على أي حرام وثب بسبب قافته، وكذلك يستعاذ من فقر النفس الذي لا يرده ملك الدنيا بحذاقيرها.

(١) الجبال المرتفعة، في «نقاموس». الشمم، ارتفاع في الجبل.

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٦٤٤٦)، و«صحيح مسلم» (١٠٥١).

(٣) «حلية الأوبياء» (٨/٢٠٣).

(٤) «شعب الإيمان» للبيهقي (٦٣٣٦).

(٥) «المعجم الأوسط» للطبراني (١٤٩٢).

والذلّ،

(والذل) وهو صد العز بمعنى الهوان، والمراد به ألا يكون دليلاً يستخفه الناس ويستحقرونه ويعيبونه، ويشغلوه عما يعنيه، ولا يلتفتون إلى أوامره ونواهيته.

وقد جاءت الاستعادة من هذا كثيراً في دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم من جملة ذلك ما أحرقه ابن حبان^(١) «وأعوذ بك من القسوة، والغفلة، والعيلة، والذلة، والمسكة». إلخ^(٢)، وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «وفي نفسي لك رب فذللي، وفي أعين الناس معظمي»^(٣)، وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «واجعلني في عيني صعباً، وفي أعين الناس كبيراً»^(٤)

ولما آذوه أهل الطائف قال صلى الله تعالى عليه وسلم «اللهم إليك أشكو ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس». إلخ^(٥)، فكان صلى الله تعالى عليه وسلم يستعيد من ذلك كثيراً بناء على أنه يخل بالتبليغ، ولا يقال إن كل دلة يستعاذ منها، فإن بعض أقسام الدل ربما ترقى المرء بها في سماء القول، ويتقرب بها إلى حصرة الحي القيوم، وإليه الإشارة بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم «ألا أحبركم بأهل الجنة كل ضعيف متضعف، لو أقسم على الله لأبره»^(٦)، وفي بعض الروايات «مدفوع بالأنواب»^(٧)

وكذلك ما رواه سهل بن سعد قال: «مر رجل على رسول الله صلى الله تعالى

(١) «صحيح ابن حبان» (١٠٢٩).

(٢) انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٩٥٢٨).

(٣) انظر: «مجمع الزوائد» (١٠ / ١٨١).

(٤) انظر: «مجمع الزوائد» (٦ / ٣٥).

(٥) «صحيح البخاري» (٤٩١٨)، و«صحيح مسلم» (٢٨٥٦).

(٦) انظر: «صحيح مسلم» (٢٦٢٢).

وَمَوَاقِفَ الْخِزْيِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.



عليه وسلم فقال رجل عنده جالس . ما رأيك في هذا؟ قال له رجل من أشراف قريش : هذا والله حري إن حطبت أن ينكح ، وإن شفع أن يشفع ، قال : فسكت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ثم مر رجل فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ما رأيك في هذا؟ فقال : يا رسول الله ! هذا رجل من فقراء المسلمين ، هذا حري إن حطبت أن لا ينكح ، وإن شفع أن لا يشفع ، وإن قال أن لا يسمع لقوله ، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . هذا خير من ملء الأرض مثل هذا^(١).

وقد مدح الله تعالى بالدلة أقواماً فقال ﴿مَسَّوَفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة : ٥٤] ، وقال ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران : ١٢٣] .

(ومواقف الخزي) بكسر الخاء المعجمة وسكون الزاي ؛ أي : بمعنى الفضيحة ؛ أي : أعود بك من الأمور التي توجب الفضيحة (في الدنيا) كالزنا ، والعيبة ، والنميمة ، والسرقة ، وسائر أقسام فضيحة الدنيا ، (و) أقسام فضيحة (الآخرة) كما جاء أنه ينصب لكل عادر لواء يوم القيامة^(٢) ، ويأتي مانع الركاة بشاته أو بعيره يحملها على رقبته له صوت ، وكذلك العال ، فالاستعادة من موافقها إشارة إلى أنه تصان عن موجبات الخزي في الدارين ، وهذا من جوامع كلماته صلى الله تعالى عليه وسلم .

(١) «صحيح البخاري» (٥٠٩١)

(٢) «صحيح البخاري» (٣١٨٧)

٢٤٦ - الحديث الخامس والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ حَمَّادٍ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمتهما الله.....

• (الحديث الخامس والعشرون. أبو حنيفة رحمته الله، عن حماد) بن أبي
سليمان الكوفي، (عن سعيد بن جبير) وقد أخرج الشيخان وغيرهما هذا الحديث
من طريق عكرمة ^(١)، وعند البعض من طريق عبيد الله بن عدالة بن عثة بن مسعود،
كلاهما ^(٢) (عن ابن عباس رحمتهما الله) قال الترمذي ^(٣). وهي الباب عن جابر وأبي الطفيل
وأم سلمة.

قلت: أما حديث جابر فأخرجه مسلم وغيره ^(٤)، وكذلك حديث ^(٥) أبي
الطفيل، وأما حديث أم سلمة فيعني به - والله أعلم - ما أخرجه الشيخان عنها أنها
قالت: «شكوت إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسي أشتكى، فقال:
طوفي من وراء الناس وأنت راكية» ^(٦) الحديث.

وممن روى طوافه صلى الله تعالى عليه وسلم راكباً على راحلته عائشة
رضي الله عنها عند مسلم ^(٧)، وصحبة بنت شيبه عند أبي داود وابن ماجه ^(٨)، وابن

(١) «صحيح البخاري» (١٦١٢)، و«صحيح مسلم» (١٢٧٢)، و«سنن أبي داود» (٢٨٨٣)،
و«سنن الترمذي» (٨٦٥)

(٢) انظر: «سنن النسائي» (٧١٢)، و«سنن ابن ماجه» (٢٩٤٨)، و«سنن أبي داود» (١٨٧٩)

(٣) انظر: «سنن الترمذي» (٨٦٥).

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٧٣)، و«سنن أبي داود» (١٨٨٢)، و«سنن النسائي» (٢٩٧٥)

(٥) انظر: «صحيح مسلم» (١٢٧٥).

(٦) «صحيح البخاري» (١٦١٩)، و«صحيح مسلم» (١٢٧٦)

(٧) «صحيح مسلم» (١٢٧٤).

(٨) «سنن أبي داود» (١٨٧٨)، و«سنن ابن ماجه» (٢٩٤٧).

قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ،

عمر عند ابن حبان في «صحيحه»^(١) هي حديث طويل. «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم طاف راکباً يوم الفتح على راحلته القصوى، واستلم الركن بمحجه»
وقدامة بن عبدالله عند أبي يعلى والطبراني^(٢) بإسناد رجاله موثقون وفي بعضهم كلام لا يضر.

وأبو رافع عند البزار^(٣) وفي إسناده إسحاق بن إبراهيم، وثقه ابن حبان، وقال: يخطئ، وضعفه الناس^(٤).

وعبدالله بن حنظلة عنده^(٥)، وفي إسناده مجهولان^(٦).

وأبو مالك الأشجعي عنده أيضاً^(٧)، وفي إسناده من فيه مقال^(٨).

(قال: طاف النبي ﷺ بالبيت) قد جزم ابن عباس وجابر أن ذلك كان في حجة الوداع بخلاف صفة ست شية فإياها قالت: «لما أطمأن رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح طاف على بعير يستلم الركن بمحجته في يده، قالت: وأنا أظن إليه»^(٩).

(١) «صحيح ابن حبان» (٣٧٦٧).

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني (١٠، رقم ٨٠)، و«مسند أبي يعلى» (٩٢٨).

(٣) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (١١٠٨).

(٤) انظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٤٤).

(٥) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (١١٠٩).

(٦) قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٢٤٤). في إسناده اثنان لم أجد من ترجمهما. قلت يعني عبد الصمد ابن سليمان، وشيحه العلاء بن ستار.

(٧) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (١١١٠).

(٨) انظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٤١).

(٩) انظر: «مسند أبي داود» (١٨٨٠)، و«مسند ابن ماجه» (٢٩٤٧).

وَهُوَ شَاكٍ.....

ويوم الفتح صرح ابن عمر أيضاً فيما قدمناه عنه .

واختلفت الرواية عن عائشة ففي حديثها عند مسلم أن ذلك في الحج^(١)، وفي حديثها عند الطبراني في «الأوسط» أن ذلك كان يوم الفتح^(٢)، قال الهيثمي: ورجاله موثقون^(٣)، ويمكن بأن يجمع بأنها رضي الله عنها رأت ذلك في كل من الوقتين، وأن ذلك تكرر منه صلى الله تعالى عليه وسلم .

(وهو شاك) وقع عند أبي داود من حديث ابن عباس «قدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة وهو يشتكي»^(٤)، ولذلك قال البخاري: «باب المريض يطوف ركباً»، وأورد فيه حديث ابن عباس وأم سلمة^(٥)، ولذا قالوا: إن المشي في الطواف واجب على القادر، فلو طاف ركباً أو محمولاً أو رحفاً بلا عذر في طواف واجب عليه فعليه الإعادة ما دام بمكة أو الدم، وإن كان بعدد فلا شيء عليه، لكن أنكر الشافعي رحمه الله، قال: «ولا أعلمه» أي: النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اشتكى في تلك الحجة^(٦).

وجرم ابن الملقن بصعف حديث أبي داود؛ لأنه من رواية يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف، قال: وقال البيهقي: قد تفرد بها^(٧).

(١) انظر: «صحيح مسلم» (١٢٧٤).

(٢) «المعجم الأوسط» (٢٦١٥).

(٣) انظر: «مجمع الروائد» (٣/ ٢٤٤).

(٤) «سنن أبي داود» (٢٨٨٣).

(٥) «صحيح البخاري» (١٦٣٢، ١٦٣٣).

(٦) «كتاب الأم» للإمام الشافعي (٢/ ١٩٠).

(٧) انظر: «البدع المبررة» (٦/ ١٩٠)، و«المسالك الكبرى» للبيهقي (٩١٥٨).

عَلَى رَاحِلَتِهِ.....

قلت . وقد روى الإمام رحمه الله هذا الحديث من طريق أخرى قوية فزال الضعف ، وأما قول الشافعي إنه لا يعلمه اشتكى ، فغير متجه ؛ لأنه كان شكاً في سفرته تلك الشقيقة فاحتجم لأجلها ، فلعلمها يوم قدومه صلى الله تعالى عليه وسلم اشتدت به ، والله أعلم ، نعم ، وقعت في حديث جابر رضي الله عنه علة أخرى لركوبه صلى الله تعالى عليه وسلم في الطواف ، وهي أنه قال : «ليراه الناس ، وليشرف ، وليسألوه فإن الناس عشوه»^(١) ، وهي حديث عائشة عند مسلم . «كراهية أن يضرب عنه الناس»^(٢) ، فيحتمل أن يكون فعل ذلك لكل من الأمرين ، وأن ابن عباس كان مطمئناً على شكايته ، وجابر لم يطلع عليها

وأما عائشة رضي الله عنها فلم تنف الشكاية ، وإنما ذكرت علة وسكنت عن الأخرى . فلا يقال ' كيف اطلع ابن عباس على ما لم تطلع عليه عائشة من أحواله صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ .

(على راحلته) قد صرح في أكثر الروايات «أنه كان على بعير» ، وقد قدمنا من حديث ابن عباس : «أنه كان على راحلته القصوى» وقد استشكل ركوبه صلى الله تعالى عليه وسلم مع ما تقرر من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم «رمل في طوافه في الحج» كما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر^(٣) ، فكيف يتأتى الركوب والحالة هذه ؟

وأجيب بأنه أراد الراوي أنه رمل على بعيره بأن حركه تحريكاً أشد ، لكن

(١) «صحيح مسلم» (١٢٧٣) .

(٢) انظر . «صحيح مسلم» (١٢٧٤) .

(٣) «صحيح البخاري» (١٦٠٣) .

يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ [بِمَحْجَتِهِ]،

يشكل عليه ما أخرجه السيوفي بإسناد جيد كما قال ابن كثير، عن جابر قال: «دخلنا مكة عند ارتفاع الضحى، فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باب المسجد، فأناف راحته، ثم دخل المسجد وبدأ بالحجر ثم استلمه، وفاصت عيابه بالبكاء ثم رمل ثلاثاً، ومشى أربعاً حتى فرغ قبل الحجر، ووضع يديه عليه ومسح بهما وجهه»^(١)، فهذا صريح في أنه طاف غير راكب

وأجيب بجواب آخر وهو أنه صلى الله تعالى عليه وسلم طاف على بعيره في عمرة القضاء، أو الجعرانة، وهو غير متجه أيضاً لما قدمنا من حزم بعض الصحابة أن ذلك كان في الحج، ولما أخرجه أبو داود عن ابن عباس: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة فرملوا بالبيت ثلاثاً، وجعلوا أردبتهم تحت أباطهم، ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى»^(٢)، والأصل في الرمل إنما هو بالرجل، والله أعلم.

وأجيب بجواب ثالث وهو أنه صلى الله تعالى عليه وسلم طاف بالبيت أول قدومه مكة، ثم طاف للإفاصة بعدما رمى جمرة العقبة، وطاف للوداع، فيمكن أنه ركب في أحد الأخيرين وقد نص بذلك الشافعي رحمه الله، ومال إليه ابن الهمام.

(يستلم الأركان) أراد به الركن اليماني وركن الحجر، ولم يصح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم استلم غيرهما.

(بمحجه) بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم بعدها نون، وهي عصاً معوجة الرأس، والحجن هو الاعوجاج، وبذلك سمي الحجون،

(١) «السنن الكبرى» (٩٠٠٣)

(٢) انظر «سنن أبي داود» (١٨٨٤)

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهُوَ شَاكٌّ عَلَى رَاحِلَتِهِ.



والمعنى أنه يمد محمده إلى الركن ويمسه بذلك، كما ورد في رواية أخرى من حديث ابن عمر أخرج به البخاري: «كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر»^(١). ورواد أبو الطفيل في حديثه. «ويقبل المحجج»^(٢)، وقد مرّ الكلام في أصل التقييل أن الأفضل أن يباشر الحجر بالتقييل، وإن تعسر أمسّ الحجر بيده ثم قلبها، وعند مسلم من حديث ابن عمر: «أنه استلم الحجر بيده ثم قبله»^(٣). وعند سعيد ابن منصور من طريق عطاء قال: «رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابراً إذا استلموا الحجر بأيديهم استلموه بشيء في أيديهم، وقبلوا ذلك الشيء»^(٤).

(وفي رواية) أخرى وردت بالإسناد السابق (قال) ابن عباس: (طاف النبي ﷺ)؛ أي: سعى (بين الصفا والمروة وهو شاكٌّ)؛ أي: مريض (على راحلته) هذا مشكل بما أخرجه الشيخان عن ابن عباس قال: «إنما سعى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركين قوته»، وهذا يدل أنه صلى الله تعالى عليه وسلم إنما سعى بينهما ماشياً؛ إذ لا ترى قوة الراكب، وأصرح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن^(٥) عن كثير بن جهمان: «أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر بين الصفا والمروة: أراك تمشي والناس يسعون؟ فقال: لئن مشيت

(١) «صحيح البخاري» (١٦٣٢).

(٢) «صحيح مسلم» (١٢٧٥).

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٦٨).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٧٣).

(٥) «سنن أبي داود» (١٩٠٤)، و«مسند أحمد» (٢/ ١٢٠).

لقد رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يمشي، ولئن سعيت لقد رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسعى وأنا شيخ كبير»

وكذلك ما أخرجه مالك في «الموطأ» والنسائي عن جابر. «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا نزل من الصفا مشى حتى إذا انصبت قدمه في بطن الوادي سعی، حتى يخرج منه»^(١)، وعند النسائي عن صمية بنت شيبة عن امرأة قالت. «رأيت رسول الله ﷺ يسعى في بطن المسيل، [ويقول]. لا يقطع الوادي إلا شداً»^(٢)، وفي رواية: «فرايته يسعى وإن مثرره ليدور من شدة السعي، وسمعته يقول: اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي»^(٣)، وعند الزائر عن علي ﷺ «أنه رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كاشفاً عن ثوبه، حتى بلغ ركبتيه». قال الهيثمي: «ورجاله ثقات»^(٤)

وكل هذه الأحاديث تؤدّن بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم إنما سعی على رجله غير راكب، ومن هنا قالت الحنفية بوجوب المشي في السعي، فلو سعی راكباً أو محمولاً أو رحماً بغير عذر فعليه دم، ولو بعدد فلا شيء عليه. وقال ابن حجر الهيثمي في «التحفة»: «ولا يكره الركوب اتفاقاً لكن روى الترمذي عن الشافعي كراهيته إلا لعذر، انتهى».

ويمكن أن يجمع بين الأحاديث الدالة على المشي والدالة على الركوب بما قال ابن كثير: «وهو أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سعی ماشياً أولاً ثم أتم سعيه

(١) «موطأ» إمام مالك، (٤٧٤)، و«سنن النسائي» (٢٩٨١).

(٢) «سنن النسائي» (٢٩٨١).

(٣) «السنن الكبرى» لبيهقي (٩٦٣٥).

(٤) انظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٤٦).

٢٤٧ - الحديث السادس والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَطَاءٍ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله: أَنَّ النَّبِيَّ صلی الله علیه وسلم رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ.

راكباً، فعند مسلم عن أبي الطفيل قال قلت لابن عباس: «أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكباً أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سة، قال: صدقوا وكذبوا، قلت: وما قولك. صدقوا وكذبوا؟ قال: إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كثر عليه الناس يقولون: هذا محمد، هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت، قال: وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثر عليه ركب، والمشى والسعي أفضل»^(١).

فعلى هذا لم يركب صلى الله تعالى عليه وسلم إلا لعدو، وهو كثرة الناس مع ما كان يجده من الشكوى صلى الله تعالى عليه وسلم.
ولم يتعرض لأحكام السعي وشرائطه وأصله لمادا كان طناً للاختصار، فافهم.

• (الحديث السادس والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَطَاءٍ) بن أبي رباح، (عن ابن عباس رحمته الله): أَنَّ النَّبِيَّ صلی الله علیه وسلم رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ) بفتح الحاء المهملة والجيـم؛ أي: الحجر الأسود (إلى الحجر) الأسود، والمراد أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرمي في جميع شوطه، وهذا حديث غريب من حديث ابن عباس، والثابت عنه عند الشيخين وغيرهما قال «قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه مكة وقد وهتهم حمى يثرب، فقال المشركون إنه يقدم عليكم غداً قوم قد وهتهم الحمى، ولقوا منها شدة، فجلسوا مما يلي الحجر - بكسر الحاء - وأمرهم النبي

صلى الله تعالى عليه وسلم أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا بين الركبتين ليرى المشركون جلدتهم ، فقال المشركون : هؤلاء الدين زعمتم أن الحمى قد وهتم ، هؤلاء أجلد من كذا وكذا ، قال ابن عباس . ولم يسمعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم^(١).

فوضح من حديثه هذا أن الصحابة لم يرملوا ما بين الركبتين ، ولذلك قال الحسن البصري وسعيد بن جبير وعطاء لا رمل بين الركبتين ، ونقل ابن الهمام عن الكرماني : أنه ذهب ابن عباس فيما نقل عنه إلى أنه لا رمل أصلاً

قلت . ويؤيده قول ابن عباس فيما أخرجه البخاري عنه قال . «إما سعى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ناليت وبين الصفا والمروة ليري المشركين قوته»^(٢) ، وأخرج مسلم عنه قال . «صدقوا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد رمل ، وكذبوا ليس بسعة» الحديث^(٣) ، ويرد عليه ما البخاري عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ، ومشى أربعة»^(٤) ، وعند الحاكم عن أبي سعيد «رمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حجته وفي عمره كلها ، وأبو بكر وعمر والخلفاء»^(٥) ، فلو كان الرمل غير مسنون لما كان في حجة الوداع ؛ إذ لا مشرك

(١) البخاري (١٦٠٢) ، ومسلم (١٢٦٦)

(٢) صحيح البخاري (٤٢٥٧) .

(٣) مسلم (١٢٦٤)

(٤) البخاري (١٦١٦) .

(٥) انظر «فتح الباري» (٣/ ٤٧١) ، والحديث أخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٢٢٥) ، رقم .

(١٩٧٢) ولم أجده في «المستدرک» .

يومئذ، فما هو إلا أنه شريعة مستمرة ظهرت أولاً بسبب ما ذكره ابن عباس، ثم أنقأها الله ورسوله تذكيراً لعمة الأمن بعد الحوف، ولذلك قال عمر فيما رواه أبو داود: «فيم الرملان والكشف عن المناكب وقد أطأ الله الإسلام، ونفى الكفر وأهله، لكن مع ذلك لا ندع شيئاً كما فعله مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم»^(١).

أما ما أخرجه الإمام رحمه الله عن ابن عباس وجدنا له شاهداً من حديث ابن عمر عند مسلم قال: «رمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً، ومشى أربعاً»^(٢)، وعنده عن جابر قال: «رأيت رسول الله ﷺ رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف»^(٣)، وفي رواية: «رمل ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر»^(٤)، وعند أحمد وأبي يعلى^(٥) عن أبي الطفيل، عن النبي ﷺ «رمل من الحجر إلى الحجر»، وفي إسناد عبيد الله بن أبي ريد القداح، وثقه أحمد والنسائي، وضعفه ابن معين وغيره

فهذه الأحاديث قرر الجمهور استيعاب الشوط بالرمل وهي ستة، وحديث ابن عباس عند الشيخين نافي، مع أن المخبر عنهم في حديثه إنما هو الصحابة، والمخبر عنه في هذه الأحاديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والرمل بفتح الراء والميم، وهو: أن يسرع في المشي بأن يهز كتفيه، ويرى من نفسه الجلادة والقوة مع تقارب الخطأ دون الوثوب والعدو.

(١) «أبو داود» (١٨٨٧).

(٢) «صحيح مسلم» (١٢٦٢).

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٦٣).

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٦٣).

(٥) «مسند أحمد» (٤٥٥ / ٥)، و«مسند أبي يعلى» (٩٠١).

والرمل بقرب البيت أفضل عند الإمكان ما لم يزاحم أو يضر بالطائمين، وإلا فالطواف بالبعد عنه بالرمل أفضل من القرب بلا رمل، فإذا ازدحم الناس صبر حتى يزول الازدحام، ولا يطوف بلا رمل إلا إذا تعذر لمرض أو كبر.

وليكن في طوافه المشتمل على الرمل مضطرباً وهو أن يجعل وسط رداءه تحت إبطه الأيمن، ويلقي طرفه على كتفه الأيسر، ويكون المكب الأيمن مكشوراً سواء كان محرماً أو متحللاً من إحرامه فيضطرب فوق ثيابه، وإن كان المكب [الأيسر] مستوراً بالمخيط كما رجحه الشيخ علي القاري خلافاً للشافعية

ويكون في طوافه ذاكرة بما أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: «من طاف بالبيت سعياً، ولا يتكلم إلا بسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، مُحيث عنه عشر سيئات، ورفعت له بها عشرة درجات»^(١).

وبما أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» عن عبد الأعلى التيمي قال «قالت خديجة بنت خويلد. يا رسول الله! ما أقول وأنا أطوف بالبيت؟ قال. قل. اللهم اعمر لي دوبي، وحطايي، وعمدي، وإسراي في أمري، إنك إن لا تعفر لي تهلكني»^(٢).

وقد قدمنا ما يقال بين الركنين في الحديث الحادي والعشرين.

وهي كتاب «القرى» للمحافظ محب الدين الطبري: أن الشافعي أخرج عن سعيد بن سالم، عن ابن أبي نجيح قال: أخرج أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ

(١) «ابن ماجه» (٢٩٥٧)

(٢) «شعب الإيمان» للبيهقي (٤٠٤٤)

قال: يا رسول الله! كيف نقول إذا استلمنا؟ قال: قولوا: «باسم الله والله أكبر، إيماناً بالله، وتصديقاً لإحابة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم»^(١)

وأخرج البيهقي عن علي عليه السلام موقوفاً أنه كان يقول إذا استلم الحجر: «اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابتك، واتساعاً لسنة نبيك صلى الله تعالى عليه وسلم»^(٢)

وأخرج الأزرقي عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب كان يقول إذا كر لاستلام الحجر: «باسم الله على ما هدانا، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، آمنت بالله، وكفرت بالطاغوت واللات والعزى، وما يدعى من دون الله، إن وليي الله الذي نزل الكتب، وهو يتولى الصالحين»^(٣)، وقد أخرج الشافعي بعضه أيضاً.

وقال الأزرقي: نا أبو الوليد قال: ثني جدي، عن سعيد بن سالم، عن عثمان ابن ساح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا حاذى ميراب الكعبة وهو في الطواف يقول: اللهم إني أسألك الراحة عند الموت، والعفو عند الحساب»^(٤).

وأخرج الديلمي عن ابن مسعود: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم طاف بالبيت ثم وضع يده عليه ودعا: «اللهم البيت بيتك، ونحن عبيدك ونواصيتك بيدك، وتقلبنا في قبضتك؛ فإن تعذبنا فذنوبنا، وإن تعمرنا فبرحمتك، فرصت حجك لمن استطاع إليه سبيلاً، فلك الحمد على ما جعلت لنا من السبل، اللهم ارزقنا

(١) «الفرى لفاصد أم القرى» (ص ٣٠٧)، و«كتاب الأم» للشافعي (٢/ ١٨٦)

(٢) «السن الكبرى» لبيهقي (٩٠٣٤)

(٣) «أخبار مكة» للأزرقي (رقم: ٤٥٩).

(٤) «أخبار مكة» للأزرقي (رقم: ٣٨١).

٢٤٨ - الحديث السابع والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي حَيَّةَ أَبِي جُنَابٍ، عَنْ هَانِيٍّ.....
ثواب الشاكرين»^(١).

واستحب بعض العلماء أدعية كثيرة، ولما لم أجدها فيما كان عندي من كتب الحديث لم أذكر شيئاً، ولم يعين محمد بن الحسن لمشاهد الحج شيئاً من الدعوات، وإن توفيتها تذهب رقة القلب؛ لأنه يصير كمن يكرر محفوظه، بل يدعو بما بدا له، ويذكر الله تعالى كيما ظهر له متضرعاً، وإن اكتفى بالمأثور وحسن أيضاً

ثم هذا الرمل والاضطباع إنما يسان في كل طواف بعده سعي بين الصفا والمروة، وإلا فلا رمل، ولا اضطباع

* (الحديث السابع والعشرون: أبو حنيفة رحمته الله، عن يحيى بن أبي حية) مهمة وتحتاية مشددة، (أبي جناب) نجيم ونون خفيفة وآخره موحدة، مشهور بكنيته، قال الكلبي. إنه سمع الشعبي وطبقته، قال الفلاس: متروك، وقال يحيى القطان: لا أستحل أن أروي عنه، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال ابن الدورقي: ليس به بأس. وقال أبو زرعة: صدوق يدلّس، وروى عثمان عن ابن معين: أنه صدوق، ثم قال عثمان: وهو ضعيف، مات سنة مئة وخمسين أو قبلها (عن هاني) لعله ابن أيوب الكوفي، أو هاني بن عثمان الجهني، أبو عثمان الكوفي، وكلاهما مقبولان، وهما في طبقة أبي جناب كما يفهم من «التقريب»^(٢)، والله أعلم.

(١) انظر: «كنز العمال» (٥/ ١٢٢)

(٢) «تقريب التهذيب» (رقم ٧٥٣٧، ٧٢٥٩، ٧٢٦١)

ابن زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَفْضُنَا مَعَهُ مِنْ عَرَفَاتٍ،

(ابن زيد، عن ابن عمر قال)؛ أي: [ابن زيد. (أفصنا) الإفاضة. الدفع،
قوله الأصمعي، ومنه أفاض القوم في الحديث إذا دفعوا فيه بكثرة، وأفضت الماء.
إذا صببته بكثرة، والمراد أنهم لما توجهوا (معه)؛ أي. مع ابن عمر (من عرفات)
صعبة جمع سمي الموقف به، كأدركات بكسر الراء موضع بالشام، ويكسر ويون؛
لأن الثاء ليست بتاء تأنيث، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث،
وسمي الموقف بعرفات؛ لأنه نُعت لإبراهيم عليه السلام، فلما أبصره عرفه، أو
لأن جبريل كان يدور به في المشاعر فلما أراه قال: قد عرفت، أو لأن آدم وحواء
التقيا فيه فتعارفا، أو لأن الناس يتعارفون فيه

وكانت إفاصتهم من عرفات بعد غروب الشمس من اليوم التاسع من ذي
الحجة؛ فإن القدر المفروض من الوقوف بعرفة ساعة لطيفة من بعد زوال الشمس
يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر.

وأما الواجب فمد الوقوف من الزوال إلى الغروب، ووقوف حزم يسير من
الليل أيضاً، فلو جاور حدود عرفة بعد الغروب فلا شيء عليه، وإن جاور قبله
فعليه دم ولو عاد بعد الغروب، بخلاف ما لو عاد قبل الغروب فدفع بعد الغروب
سقط الدم على الصحيح كما حققه الشيخ علي القاري.

وينبغي له الإسراع في المشي له لدلالة لفظ الإفاضة عليه ما لم يؤذ أحداً
ورأى فرجة وإلا فعليه بالسكينة، ولذلك أفاض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
بالسكينة والوقار وضم إليه زمام ناقته حتى إن رأسها ليصيب طرف رحله وهو يقول:
«أيها الناس! عليكم بالسكينة؛ فإن البر ليس بالإيضاع»^(١)، أي: ليس بالإسراع،

(١) «صحيح البخاري» (١٦٧١)

فَلَمَّا نَزَّلْنَا جَمْعًا.....

وأفاض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من طريق المأرمين، ودخل عرفة من طريق صب بفتح الصاد المعجمة وتشديد الموحدة، وهو اسم للجبل الذي حذاء مسجد الخيف في أصله، وهي أصل المأرمين عن يمينك وأنت داهب إلى عرفات، والمأرمات مصيق بين مزدلفة وعرفة، وهو بفتح ميم وسكون همزة ويجوز إبدالها وكسر الراء، فسلك صلى الله تعالى عليه وسلم كلا من الطريقين، اجتاز طريق صب عند التوجه إلى عرفات، ومشى طريق المأرمين عند الدفع منها، وهكذا كانت عادته صلى الله تعالى عليه وسلم في الأعياد أنه يخالف الطريق، وذلك لإظهاره صلى الله تعالى عليه وسلم شعائر الإسلام في سائر الفجاء، ولتكثر شهادة البقاء، وليفيظ المنافقين برويتهم عزة الإسلام وأهله وقيام شعائره.

ثم جعل ﷺ يسير العنق، وهو صرب من السير ليس بالسرير ولا بالبطيء، فإذا وجد فجوة وهو المتسع نص؛ أي. أسرع، كلما أتى ريوأ أرخى للناقة رمامها قليلاً حتى تصعد، وكان يلبي في مسيره ذلك لا يقطع التلية، ولذلك قالوا: يستحب أن يكون في سيره ملياً، مكبراً، مهلاً، مستغفراً، داعياً، مصلياً على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ذاكرأ كثيراً باكياً، وقد كان أسامة ؓ دكره صلى الله تعالى عليه وسلم بصلاة المغرب فقال: «الصلاة يا رسول الله! قل: الصلاة أمامك، ثم سار حتى أتى المزدلفة»^(١).

(فلما نزلنا جمعاً) بفتح الجيم وسكون الميم؛ أي المزدلفة، وسميت جمعاً؛ لأن آدم احتجم فيها مع حواء، وازدلف إليها؛ أي: دن منها، ورؤي عن قتادة أنها سميت جمعاً؛ لأنه يجمع فيها بين الصلاتين، وقيل: وصمت بفعل أهلها؛

(١) «صحيح البخاري» (١٦٦٩)، «صحيح مسلم» (١٢٨٠)

أَقَامَ،

لأنهم يجتمعون بها، ويردلفون إلى الله؛ أي: يتقربون إليه بالوقوف فيها. وسميت مردلفة إما لاجتماع الناس بها أو لاقترابهم إلى منى، أو لازدلاف الناس منها جميعاً، أو للنزول بها في كل لحظة من الليل، أو لأنها مترلة وقرية إلى الله تعالى، أو لازدلاف آدم إلى حواء بها.

(أقام): أي: للصلاة، معناه أنه لم يبدأ بشيء قبل الصلاة، ووقع عند مسلم في حديث أسامة «ثم سار حتى بلغ جمعاً، فصلّى المغرب والعشاء»^(١)، والهاء للتحقيق، وهي رواية البخاري. «فجاء صلى الله تعالى عليه وسلم المردلفة، فتوضأ وأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة فصلّى المغرب» الحديث^(٢)، وكأنه صلى الله تعالى عليه وسلم صبح ذلك إشارة إلى أن الاهتمام بمساحة الرب تبارك وتعالى والاحتفال بالصلاة، فلا يقول قائل إنه مع اشتغاله بعبادة المناسك جار له التساهل في الصلاة، وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يعطي كل ذي حق حقه، ولم يذكر الأذان في أكثر الروايات الواردة من حديث ابن عمر، بل جاء في رواية لأبي داود عن سالم «ولم يناد في الأولى»^(٣)، وفي رواية. «ولم يناد في واحدة منهما»^(٤)، وإنما أخرج أبو داود من طريق أشعث بن سليم عن أبيه قال: «أقلت مع ابن عمر من عرفات إلى المردلفة، فلم يكن يفتر من التكبير والتهليل حتى أتينا المردلفة؛ فأذن وأقام، أو أمر إنساناً فأذن وأقام، فصلّى المغرب»^(٥) الحديث.

(١) «صحيح مسلم» (١٢٨٠).

(٢) «صحيح البخاري» (١٣٩).

(٣) «سنن أبي داود» (١٩٢٨).

(٤) «سنن أبي داود» (١٩٢٨).

(٥) «سنن أبي داود» (١٩٣٣).

فَصَلَّيْنَا الْمَغْرِبَ مَعَهُ، ثُمَّ تَقَدَّمَ.....

ويجمع بين الروايات بأن سالماً وغيره مع اشتغالهم بالسفر لم يسمعوا الأذان وسمعه سليم، وقد ثبت الأذان من حديث ابن مسعود عند الشيخين، وجابر عبد مسلم، وأبي أيوب عند الطبراني.

(فصلينا المغرب معه)؛ أي: مؤتمنين، وهذا يشعر بأن كل جماعة صلت حيث وصعت من غير اجتماع بالإمام الأكبر، ومن هذا قيل: إن هذا الجمع لا تشترط فيه الجماعة، بخلاف جمع عرفة فإنه لا بد من الجماعة فيه، فلو صلى بعرفة الظهر وحده والعصر مع الجماعة، أو بالعكس، أو صلاهما وحده لا يجوز إتيان العصر قبل وقته، وحكم الجماعة بعرفة مع غير الإمام الأكبر ونائبه كحكم المنفرد كما حققه الشيخ علي القاري.

(ثم تقدم) يفهم منه التراخي لدلالة «ثم» عليه؛ وذلك لأنه ﷺ بعدما صلى المغرب أباح كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت العشاء الحديث، كما أخرجه البخاري^(١) من حديث أسامة، ومن هنا قالوا: يصلي المغرب قبل حط رحله، ومع ذلك لا يشتغل بين المغرب والعشاء بأكثر من ذلك، وقد وقع في حديث سالم عند البخاري «ولم يسبح بينهما، ولا على إثر كل واحدة منهما»^(٢)، فيستفاد منه ترك التنفل بعد المغرب، ولذلك قال الفقهاء بتأخير سنة العشاءين عنهما، ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بمردقة، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما، انتهى

وبشكل عليه ما أخرج البخاري عن عبد الرحمن بن يزيد قال: «الحج اس

(١) «صحيح البخاري» (١٦٧٣)

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٧٣)

فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ،

مسعود فأُتِيَ المردلفة حين الأذان بالعتمة، أو قريباً من ذلك، فأمر رجلاً فأذن وأقام، ثم صلى المغرب، ثم صلى بعدها ركعتين، ثم دعا بعشائه فتعشى، ثم أمر فأذن وأقام، ثم صلى العشاء ركعتين الحديث^(١).

قال المحققون لا حجة في فعل ابن مسعود؛ لأنه لم يرفعه، ويحتمل أنه لم يقصد الجمع، أو قصده وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطع إذا كان داوياً للجمع، والله أعلم.

(فصل في ركعتين) ٢ يعني. العشاء ولم يذكر إقامة لها فصلاً عن الأذان، واختلفت الروايات عن ابن عمر، فروى سالم عن أبيه قال: «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع، كل واحد منهما بإقامة» الحديث أخرجه البخاري^(٢)

وروى سعيد بن جبير عن مسلم قال: «أفصنا مع ابن عمر، فلما بلغنا جمعاً، صلى بنا المغرب ثلاثاً، والعشاء ركعتين بإقامة واحدة» الحديث^(٣). وقد مر عن أشعث بن سليم عن أبيه ما يؤيد رواية سالم، وقد ثبتت الإقامة للعشاء هي حديث أسامة بن عبد الخاري^(٤)، وحديث جابر عن مسلم^(٥)، فاختار الطحاوي تعدد الإقامة وهو قول الشافعي في القديم، ورواية عن أحمد، وبه قال ابن الماجشون وابن حرم، وقواه الطحاوي بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وقال الشافعي في الجديد والثوري، وهو رواية عن أحمد. يجمع بينهما بإقامتين فقط؛ يعني:

(١) «صحيح البخاري» (١٦٧٥).

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٧٣).

(٣) «صحيح البخاري» (١٢٨٨).

(٤) «صحيح البخاري» (١٣٩ و ١٦٧٢).

(٥) تقدم تخريجه.

ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَصَبَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ، فَقَعَدْنَا نَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ طَوِيلًا، ثُمَّ قُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! الصَّلَاةُ، فَقَالَ: أَيُّ الصَّلَاةِ؟ فَقُلْنَا: الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ،

غير أدان، وهو ظاهر حديث أسامة، وأكثر روايات حديث ابن عمر كما قدمنا، واختار مالك بتعدد الأدان والإقامة لكل من الصلاتين لما دل عليه حديث ابن مسعود.

وأما أصحاب الحنفية فاختاروا الجمع بينهما بأدان واحد، وإقامة واحدة، وخالفهم ابن الهمام ورجح ما رجح الطحاوي إلا أنهم قالوا، إن تطوع أو تشاغل، أعاد الإقامة للعشاء دون الأدان ثم صلاة العشاء إما أقيمت ركعتين؛ لأنه كان مسافراً لا أن ذلك من سنن الحج، فمن كان من أهل مكة أو بمعاهم فليس لهم إلا الإتمام.

(ثم دعا بماء، فصب عليه)؛ أي. اغتسل إرالة للغبار والتعب الحاصلين مع السفر، وقد ذكر الأطباء الاغتسال بالماء البارد الرياضة يقوي الشرة ويمنع تحليل الحرارة إذا كان المعتسل قوياً ومحروري المراح، وكانت الرياضة معتدلة في الكيف.

(ثم أوى إلى فراشه)؛ أي. للاضطجاع عليه (فقعدنا ننتظر الصلاة)؛ أي. صلاة العشاء ظناً منهم أنها ما صليت بآء على المهلة بين الصلاتين على ما هو المعتاد من حالاته فانتظروا إقامة (طويلاً)؛ أي. مدة كثيرة (ثم قلنا: يا أبا عبد الرحمن! الصلاة) بالفتح؛ أي. اذكر الصلاة، ويحتمل الرفع بناء على أنها مبتدأ محذوف الخبر؛ أي. الصلاة أهم ما يشتغل به المسلم، (فقال: أي الصلاة؟ قلنا: العشاء الآخرة) وإنما سموها بالآخرة؛ لأنهم كانوا يسمون المغرب عشاء، ولذلك قال لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا تغلظكم الأعراب على اسم صلاتكم

فَقَالَ: أَمَّا كَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ صَلَّيْتُ.

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

المغرب قال: وتقول الأعراب هي العشاء^(١)، والمنهي عنه إنما هو العلة بأن يصير العشاء اسماً للمغرب، ويكون المغرب مهملًا، ومهما لم يكن كذلك فلا بأس به، والله أعلم.

فقال: أما كما صلى رسول الله ﷺ؟ يعني. في هذا الموضع، وهي هذه الحالة (فقد صليت).

وفيه إشارة إلى أن صلاة المغرب حولت عن وقتها في هذه الليلة لمن كان كذلك بناء على أن هذا الجمع من مناسك الحج ليس له بالسفر تعلق

(وفي رواية)؛ أي. بذلك السند (عن ابن عمر ؓ): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؛ أي: في هذه الليلة، وفي هذه المواضع قال لهم استدلالاً على ما صنعه بعد استئذانهم منه.

وأخرج الفاكهي^(٢) من طريق سعيد بن جبير قال. «دفعت مع ابن عمر من عرفة، حتى إذا أزيّن الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء المغرب، دخل ابن عمر فانتصص فيه، ثم توضأ وكرر، وانطلقا حتى حاء جمعاً، فأقام، فصلى المغرب، فلما سلم، قال الصلاة، ثم صلى العشاء».

وروى الفاكهي من طريق ابن جريج قال. قال عطاء: «أردف النبي صلى الله

(١) «صحيح البخاري» (٥٦٣)، و«صحيح مسلم» (٦٤٤).

(٢) «أخبار مكة» للفاكهي (٣٦٧/٧)، (٢٧٥٥).

٢٤٩ - الحديث الثامن والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَدِيِّ، ...

تعالى عليه وسلم أسامة، فلما جاء الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء الآن المغرب، برل فأهراق الماء ثم توضأ^(١). وظاهر هذين الطريقتين أن الحلقاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء، وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلاتين بمزدلفة.

وعند مسلم من رواية كريب: «لما أتى الشعب الذي ينزل الأُمراء»^(٢)، وهي رواية^٣ «الشعب الذي يبيت فيه الناس للمغرب»^(٣)، والمراد من الحلقاء والأُمراء في هذا الحديث بسو أمية، فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك، وروى الفاكهي عن عكرمة قال: «اتخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مهالاً، واتخذتموه مصلى»^(٤)، وكان حابر يقول: «لا صلاة إلا بجمع» أخرجه ابن المنذر عنه بإسناد صحيح^(٥)، ولذلك قال أبو حنيفة والكوفيون، وعبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك وجوب الإعادة على من صلى المغرب قبل وصوله إلى مزدلفة، ولو لم يعدهما حتى طلع الفجر عادت إلى الجواز، وعن أحمد^٦ إن صلى المغرب في الطريق أجزأه، وهو قول أبي يوسف والشافعي وغيرهما.

* (الحديث الثامن والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله) تابعه يحيى بن سعيد عند الشيخين، وشعبة عند الدارمي في روايته^(٧)، (عن عدي) س ثابت الأنصاري

(١) «أخبار مكة» للفاكهي (٧/٣٦٧)، (٢٧٥٥)

(٢) «صحيح مسلم» (١٢٨٠).

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٨٠).

(٤) «أخبار مكة» للفاكهي (٢٧٥٤)

(٥) انظر «أخبار مكة» للفاكهي (٢٧٥٥)

(٦) «صحيح البخاري» (١٦٧٤)، و«صحيح مسلم» (١٢٨٧)، و«مسند الدارمي» (١٨٨٣)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ،

الكوفي التابعي المشهور، وكان من علماء الشيعة وقصاصهم وكان إمام مسجدهم وقاصيهم، قال الذهبي: لو كانت الشيعة مثله لقل شرهم، وثقه أحمد والعجلي والسائي، وهي نسبة اختلاف، والأصح أنه منسوب إلى جده، وأنه عدي بن أبان ابن ثابت بن قيس بن الحطيم الأنصاري الطفري، قاله ابن سعد وغيره، وقال ابن معين: عدي بن ثابت بن دينار، وقيل عدي بن ثابت بن عازب ابن أخ الراء بن عارب، قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين: شيعي مفرط، وقال الدارقطني: رافضي غال، وهو ثقة^(١)، وقال الجوزجاني: مائل عن القصد، مات سنة عشرة ومئة.

(عن عبدالله بن يزيد) بن ريد بن حصين بن عمرو بن الحارث بن خطمة الأنصاري، وهو جد عدي السابق لأمه، قال الدارقطني له ولأبيه صحة، وشهد بيعة الرضوان وهو صغير

وأخرج عبدالله بن أحمد في زيادات «كتاب الرهد» من طريق موسى بن عبدالله بن يزيد الخطمي قال «كان عبدالله بن يزيد يعني صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وكان أكثر الناس صلاة، وكان لا يصوم إلا يوم عاشوراء، وكان يكنى أبا موسى»، وولي إمرة مكة من عبدالله بن الزبير يسيراً، واستمر مقيماً بها، وشهد مع علي قبل ذلك مشاهده، وكان الشعبي كاتبه لما كان أمير الكوفة، وأخرج ابن الرقي سند قوي عن عدي: «أن عبدالله بن يزيد كان قد شهد بيعة الرضوان وما بعدها، وهو رسول القوم يوم جسر أبي عبيد»، قال البعوي: سكن الكوفة، وابتنى داراً بها، مات في زمن ابن الزبير^(٢)، وتردد أحمد في صحة صحبته،

(١) انظر «ميران الاعتدال» (٣/ ٦١ - ٦٢)

(٢) انظر «الإصابة» لابن حجر (٢/ ١٨١).

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ.....

والأكثر من على الصحة.

(عن أبي أيوب) واسمه: خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة بن عبد عوف ابن عاتم بن مالك بن التجار الأنصاري من السابقين شهد العقبة ويدراً وما بعدها، نزل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما قدم المدينة في بيته، وأقام عنده حتى نتي بيوته ومسحله، وأخى بيه وبين مصعب بن عمير وشهد الفتح، وداوم العرو واستحلفه علي رضي الله عنه على المدينة لما خرج إلى العراق ثم لحق به بعد، وشهد معه قتال الحوارج، قاله الحكم بن عتيبة، وروي عن سعيد بن المسيب: أن أبا أيوب أخذ من لحية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً فقال له: «لا يصيبك سوء يا أبا أيوب»^(١)، وعد أحمد: «أن الأنصار اقترعت لما قدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أيهم يؤويه؟ فصرعهم أبو أيوب»^(٢)، ولرم الجهاد إلى أن توفي في عزة القسطنطينية سنة خمسين، وقيل: إحدى، وقيل: اثنتين وخمسين، وهو الأكثر كما قاله الحافظ^(٣).

(قال: صليت مع رسول الله ﷺ المغرب والعشاء) جميعاً بعد دهاب وقت المغرب ودحول وقت العشاء، (في حجة الوداع) بكسر الحاء المهملة وفتحها، وكسر الواو وفتحها، وكانت هي سنة عشر من الهجرة، وذكر جابر في حديثه الطويل: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكث تسع سنين منذ قدم المدينة لم

(١) «الإصابة» لابن حجر (١/ ٢٧٧)

(٢) «مسند أحمد» (٥/ ٤١٤).

(٣) انظر «الإصابة» (١/ ٢٧٧)

يحج، ثم أدن في الناس في العاشرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حاح، فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتزم أن يأتهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم^(١) الحديث، ولم يحج غيرها إلا ما كان قبل الهجرة، فعند الترمذي عن جابر «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم حج قبل أن يهاجر ثلاث حجج»^(٢) وهو مبني على عدد وفود الأنصار بمنى بعد الحج، فإنهم قدموا أولاً فتواعدوا، ثم قدموا ثانياً، فبايعوا البيعة الأولى، ثم قدموا ثالثاً فبايعوا البيعة الثانية، وهذا لا يقتضي نفي الحج قبل ذلك.

وقد أخرج الحاكم بسند صحيح إلى الثوري «أن النبي ﷺ حج قبل أن يهاجر حججاً»^(٣) وقال ابن الجوزي. حج حججاً لا يعرف عددها^(٤)، وقال ابن الأثير في «النهاية»: كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر^(٥).

وقد جاء عن عبد الله بن عمر أنه قال: «كما تحدث بحجة الوداع والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين أظهرنا، ولا ندري ما حجة الوداع»، أخرجه البخاري^(٦).

قلت: كأنه شيء ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فتحدثوا به، وما فهموا أن المراد بالوداع وداغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، حتى توفي صلى الله تعالى

(١) «صحيح مسلم» (١٢١٨).

(٢) «سنن الترمذي» (٨١٥).

(٣) «المستدرک علی الصحیحین» (٤٣٨٢).

(٤) انظر «فتح الباري» (١٠٤ / ٨).

(٥) «فتح الباري» (١٠٤ / ٨).

(٦) «صحيح البخاري» (٤٤٠٢).

بِالْمُزْدَلِقَةِ .

٢٥٠ - الحديث التاسع والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رحمته الله : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

عليه وسلم بعدها بقليل، فعرفوا المراد وعرفوا أنه ودع الناس بالوصية التي أوصاهم بها أن لا يرجعوا بعده كفاراً، وأكد التوديع بإشهاد الله تعالى عليهم بأنهم شهدوا أنه قد بلغ ما أرسل به إليهم، فعرفوا حيثئذ المراد بقولهم حجة الوداع، فافهم.

(بالمزدلفة)؛ يعني: بعد وصوله فيها صلى المغرب أداء لا قضاء، والجماعة سنة في هذا الجمع وليس بشرط، فلو صلاهما وحده جاز.

* (الحديث التاسع والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو ابن عبد الله السبيعي، (عن عبد الله بن يزيد الخطمي) نسبة إلى بطن من الأنصار يقال لهم: حطمة بن حشم بن مالك بن الأوس بن حارثة، وإنما سمي حطمة؛ لأنه ضرب رجلاً على خطمه؛ أي. على أنفه، وقد مر ذكر عبد الله في الحديث السابق، (عن أبي أيوب. أن رسول الله صلّى الله عليه وآله صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ) بفتح الجيم وسكون الميم وهي المزدلفة (بأذان وإقامة واحدة).

ولنذكر الآن شرائط هذا الجمع:

فمنها الإحرام بالحج، فلا يجوز لمن لم يحرم به ولو كان محرماً بعمرة.
ومنها. تقديم الوقوف بعرفة، فلو جمع بمزدلفة ثم وقف بعرفة، فلا يجوز جمعه السابق

ومها: أن يكون في ليلة النحر ومزدلفة، حتى لو صلى الصلاتين أو إحداهما قبل الوصول إلى مزدلفة لم يجز، وعليه إعادتهما، ولو لم يعدهما حتى طلع الفجر عادت إلى الجواز، ولا يصلي خارج المزدلفة إلا إذا حاف طلوع الفجر فيصلّي حيث هو.

قال الملا علي القاري: وههنا مسألة مهمة، معرفتها متعينة، وهو أنه لو أدرك العشاء ليلة النحر وخاف لو ذهب إلى عرفات تموت العشاء، وإن اشتغل بها فاته الوقوف فقيل: يشتغل بالعشاء ولو فاته الوقوف^(١)، لأنها وقت عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها معصية، بخلاف فوت الوقوف فإنه لا حرج على صاحبه إذا كان عن عذر ويمكنه التدارك، فوقت الحج متسع إلى آخر العمر مع أن حصول الوقوف أمر موهوم، وهذا محقق مقطوع، وليس في الشرع ترك القرص لقرص آخر لاسيما والصلاة أم العبادات، ولارمة في جميع الحالات، وهو مختار الراقعي، خلافاً للنووي.

وذكر الحدادي في «السراج»: أنه يذهب إلى عرفة ويدع الصلاة بناء على أن قضاء العشاء سهل بخلاف الحج من قابل، فإنه صعب الحصول خصوصاً لمن جاء من بلاد نائية ربما لا يقدر على رجوع، ولذا قال صاحب «الحجة»: يصلي المريض ماشياً مومياً على مذهبه من يرى ذلك ثم يقصيه بعد ذلك احتياطاً، قال. وهذا قول حسن، ويتعي أن يكون هذا في حج القرص والتفّل، فالتفّل يصير قرصاً بالشروع في إحرامه، انتهى.

ومن شروطه: وقت العشاء، فهو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لا يصلي

(١) «مرقاة المفاتيح» (٩ / ١٨٤).

٢٥١ - الحديث الثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ

الْحَسَنِ.....

المغرب حتى يدخل وقت العشاء، وهذا الجمع واجب بخلاف الجمع بعرفة فإنه سنة أو مستحب كما أعاده الشيخ على القاري.

• (الحديث الثلاثون: أبو حنيفة رحمته الله) تابعه سفيان عبد أبي داود^(١)، ومسعر عند ابن ماجه^(٢)، (عن سلمة) بن كهيل بن حصين الحضرمي، يكنى بأبي يحيى الكوفي الثَّعْبِي، وَتَنْعَة قرية فيها بطن من حضرموت، وحكى أبو عبيد عن ابن الكلبي أن تنعة قرية فيها بئر برهوت، دخل على ابن عمر، وعلى زيد بن أرقم^(٣)، وروى عن جندب بن عبدالله البجلي وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي والتميمي وجماعة.

وروى عنه الإمام وشعبة والأعمش والثوري وجماعة، قال البخاري عن علي بن المديني ' له مئتان وخمسون حديثاً، وكان من كبار التابعين وقال الثوري: كان ركناً من الأركان، وشد قصته. ولد سنة أربعين، ومات يوم عاشوراء سنة إحدى وعشرين ومئة^(٤).

(عن الحسن) بن عبدالله الكوفي، روى عن أشعث بن طلح الكوفي، وسعيد ابن جبير، وابن عباس، ونخلق.

وروى عنه الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، ويحيى بن ميمون العطار،

(١) «سنن أبي داود» (١٩٤٠)

(٢) «سنن ابن ماجه» (٣٠٢٥)

(٣) انظر 'سير أعلام النبلاء' (٩/ ٣٥٨)

(٤) انظر. 'تهذيب الكمال' للمري (١١/ ٣١٥ - ٣١٧).

الْعُرَيْيَّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ عَجَّلَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، ...
وغيرهم. قال يحيى بن معين: صدوق ليس به بأس، إنما يقال: إنه لم يسمع من
ابن عباس، ووثقه أبو زرعة^(١).

قلت وقد تابعه عكرمة عند الحارثي، وعبيد الله بن أبي يزيد عند الشيخين^(٢)،
وعطاء عند مسلم^(٣)، ومقسم عند الترمذي^(٤)، واللفظ الذي ساقه الإمام لفظ مقسم
إلا أن فيه: «قدم ضعفة أهله»، فزال بما قرناه ضعف الحديث من حيث الإرسال
الذي أشار إليه ابن معين.

(العري) بضم العين المهملة وفتح الراء بعدها نون نسبة إلى عرينة بن نذير
ابن قسر بن عبقر، وهو بجيلة بن أنمار بن أراش بطن من بجيلة.

(عن ابن عباس رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ: «أنه عجل» من التعجيل؛ أي: أمر
بذهابهم من المزدلفة بعد أن نزلوا بها قدراً من الليل إلى متى قبل مضي جميع الليل
عليهم بمزدلفة، (ضعفة أهله) بفتحين جمع ضعيف؛ أي: من النساء والصبيان،
ووقع عند الطحاوي من رواية إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصمراء، عن عطاء،
عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للعباس ليلة
المزدلفة: «اذهب بصعفائنا ونسائنا فليصلوا الصبح بمنى، ويرموا جمرة العقبة قبل
أن يصيبهم دفعة»، قال: فكان عطاء يفعله بعدما ضعف وكثر^(٥).

ولأبي داود من حديث خبيب، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «كان

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمري (٦/ ١٩٥).

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٥٦)، و«صحيح مسلم» (١٢٩٣).

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٩٤).

(٤) «سنن الترمذي» (٨٩٣).

(٥) «شرح معاني الآثار» (٣٦٧٩).

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقدم ضعفاء أهله بغلس»^(١).

ولأبي عوانة في «صحيحه» من طريق أبي الزبير، عن ابن عباس قال «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقدم العيال والضعفة إلى مي من المزدلفة»^(٢)

وقد وقع عند الشيخين من حديث ابن عباس . «أنه ممن قدمه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»^(٣) ومن حديث عائشة عندهما «أن سودة ممن تقدم»^(٤)، ومن حديث أم حبيبة عند مسلم . «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعث بها من جمع بليل»^(٥)، وهي حديث ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه قال : «قَدَّمَا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة المزدلفة أغيلمة بني عبد المطلب»^(٦)، ومن حديث عائشة عند أبي داود قالت : «أرسل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت، وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ تعني : عندها»^(٧)

وقد نال ابن القيم في إنكار هذا الحديث، وقال : هذا حديث منكر، أنكره الإمام أحمد وغيره، ومما يدل على إنكاره أن فيه . «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرها أن توافي صلاة الصبح يوم المحرم بمكة»، وفي رواية . «توافيه»

(١) «سنن أبي داود» (١٩٤١).

(٢) «مستخرج أبي عوانة» (٢٨٧٠).

(٣) «صحيح البخاري» (١٨٥٦)، و«صحيح مسلم» (١٢٩٣).

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٩٠)، و«صحيح البخاري» (٩٢٧).

(٥) «صحيح مسلم» (١٢٩٢).

(٦) «سنن أبي داود» (١٩٤٠)، و«سنن ابن ماجه» (٣٠٢٥).

(٧) «سنن أبي داود» (١٦٥٨).

.....

وكان يومها، فأحب أن توافيه»، قال: «وهذا من المحال قطعاً»^(١) ساء على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان صبح يوم الحر مشعولاً بالدفع من مزدلفة، ثم يرمي الجمرة، ثم بالدبح، واستدل بحديث عائشة عند الشيخين قالت: «استأذنت سودة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة المزدلفة أن تدفع قبله وقبل خطمة الناس، وكانت امرأة ثيبطة قال: فأذن لها فخرجت قبل دفعه وحسنا حتى أصبحنا فدفعنا بدفعه» الحديث^(٢)، وهذا لفظ مسلم.

فتبين أن أمهات المؤمنين ما دفعن معه غير سودة وأم حبيبة، انمرد بحديثها مسلم، فإن كان محفوظاً فهي إذاً من الضعفة التي قدمها، وأما حديث عائشة عند الدارقطني^(٣): «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر سائاً أن تخرج من جمع ليلة جمع، ويرمين الجمرة الحديث»، ففي إسناده محمد بن حميد، كذبه غير واحد، وقد خالف حديثها السابق في سودة.

فالحاصل أن الحديث دل على أن الوقوف بمزدلفة والمبيت بها ركن كعرفة، وهو مذهب ابن عباس وأبي الزبير، وإليه ذهب الحنفي والشمعي وعلقة والحسن والبصري والأوراعي وحماد بن أبي سليمان وداود الظاهري وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن جرير وابن خزيمة، وهو أحد الوجوه للشافعية

واحتج هؤلاء من هذا الحديث بأن حكم من [لم] يرخص له ليس كحكم من رخص له، قال ابن ابن المنذر: ومن رعم أنهما سواء لزمه أن يجيز ترك المبيت بمنى لسائر الناس؛ لكونه صلى الله تعالى عليه وسلم رخص لأصحاب السقاي

(١) «زاد المعاد» (٢/ ٢٢٩)

(٢) «صحيح مسلم» (١٢٩٠)، و«صحيح البخاري» (١٦٨١).

(٣) «سنن الدارقطني» (٢٧٠٧).

والرعاة أن لا يبيتوا بمنى؛ فإن قال قائل. لا تجاور الرخص مواضعها فليستعمل ذلك ههنا، ولا يأتى لأحد أن يتقدم من جمع إلا من رخص له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم^(١).

وكذلك احتجوا بقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المرة ١٩٨]، والأصل في الأمر الوجوب، وكذلك فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي خرج مخرج البيان لهذا الذكر المأمور به.

واحتجوا أيضاً بما أخرجه الترمذي^(٢) وغيره عن عروة بن مرسس الطائي قال: «أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالموقف - يعني - بجمع - قلت: حث يا رسول الله من جلي طمى، أكلت مطيتي، وأتعت نفسي، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه، فهل لي من حج؟ فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: من أدرك معنا هذه الصلاة، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو بهراً فقد تم حجه، وقضى نسجه». وهذا لفظ أبي داود، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقال الحاكم هذا حديث صحيح عند كافة أئمة الحديث، وهو قاعدة من قواعد الإسلام^(٣).

وقال أبو حنيفة: البيتوتة بها جراءة من الليل، والوقوف بها ولو ساعة بعد الفجر واجبان لا أركان على أصح الأقاويل.

(١) انظر «فتح الباري» (٣/٥٢٧).

(٢) «سنن أبي داود» (١٩٥٠)، و«مسند الترمذي» (٨٩١)، و«مسند النسائي» (٣٠٣٨)، و«مسند أحمد» (٢٦١/٤). قوله: «جبل» كذا في أبي داود، والترمذي، والنسائي، وفي مسند أحمد: «جبل» بالجمع المعجمة.

(٣) انظر «المستدرک علی الصحیحین» (١٧٠١).

ولا خلاف إلا في البيوتة، فقال بعضهم: إنها سنة لا واجبة، لكن يشكل على من قال ذلك القول لوجوب الجمع بين الصلاتين بها، ولا بد من استغراق جزء من الليل، ولازم اللزم لازم، وأما البيوتة إلى الفجر بها فسهة بالاتفاق عند الحنفية، وأما الوقوف بعد الفجر فواجب اتفاقاً.

واحتج الطحاوي أن الله تعالى لم يذكر الوقوف، وإنما قال ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾، وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام، فإذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج، فالموطن الذي يكون فيه الذكر أخرى أن لا يكون فرضاً، وأما حديث عروة بن مرسس فليس فيه حجة؛ لإجماعهم أنه لو بات بها ووقف وبام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام^(١).

وقد حكى ابن قدامة الإجماع على الإجراء كما حكاه الطحاوي إلا ما كان من ابن حزم فإنه ارتكب الشطط، فزعم أن من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام أن الحج يفوته التزاماً لما ألزمه به الطحاوي.

وقال ابن الهمام: حديث عروة بن مرسس إنما يصلح لإفادة الوجوب؛ لعدم القطعية، قال. ولو كان ركناً لما سقط بعذر، وقد أسقطه النبي صلى الله عليه وسلم عن الضعفة^(٢).

وأما الشافعية فلهم هي المبيت بمزدلفة قولان: أحدهما واجب، والآخر أنه سنة، والوقوف بها سنة عندهم فليس بركن، لكن خرجه بعض أصحابه وحجاً

(١) انظر. «فتح الباري» (٣/ ٥٢٩).

(٢) «فتح القدير» لابن الهمام (٥/ ١٩٦).

وَقَالَ لَهُمْ:

في مذهبه كما قدمناه، ولأحمد أيضاً قولان كالشافعية.

وعند مالك الوقوف واجب، والبيتوتة سنة، ويلزم من ترك البيتوتة والوقوف دم عنده.

ثم وقت الوقوف عند الحنفية طلوع الفجر الثاني من يوم النحر، وآخره طلوع الشمس منه، فمن وقف بها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به، وقدر الواجب منه ساعة لطيفة، وقدر الستة امتداد الوقوف إلى الإسماعيل جداً بحيث تكاد الشمس تطلع.

وشرطه أن يكون بمردلفة، سواء كان بفعل نفسه أو بفعل غيره؛ بأن يكون محمولاً بأمره أو بغير أمره، وهو نائم أو مغشى عليه أو سكران، نوى الوقوف أو لم ينو، علم بكونها بمردلفة أو لم يعلمها.

ولو ترك الوقوف بها ودفع ليلاً فعليه دم، إلا إذا كان لمرض أو ضعفٍ يسهل من كبر أو صغر، أو امرأة تخاف الرحام فلا شيء عليه، ولو مر بها في وقت الوقوف من غير أن يبيت بها جاز، ولا شيء عليه.

ومردلفة كلها موقف إلا وادي محسر، وحد المردلفة ما بين مأرمي عرفة وقربي محسر يميناً وشمالاً من تلك الشعاب والجبال، وليس المأزمان ولا وادي محسر من المردلفة، وطول المردلفة قبل ميل، وقيل ميلان، وأول محسر من القرن المشرق من الجبل الذي على يسار الداهب إلى منى.

(وقال لهم)؛ أي الضعفة المتقدمين، وعند أبي داود والسائي 'قدّمنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعيمة بني عبد المطلب على حمرات، فجعل يطلع أمخاد

«لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».



ويقول النبي^(١): «لا ترموا جمرة العقبة» وهي التي تلي مكة، وليس في يوم النحر رمي غير هذه.

ولا يجوز رميها قبل طلوع فجر يوم النحر عند الحنفية وأحمد والجمهور، وقالوا: إن رمي قبل طلوع الشمس وبعد طلوع المحر جاز، وإن رماها قبل المحر أعاد

وقال إسحاق والنخعي ومجاهد والثوري وأبو ثور: لا يرميها (حتى تطلع الشمس)؛ أي: شمس يوم النحر، وهو الوقت المسنون عند من أسلموا ذكرهم، ويمتد إلى الروال، ووقت الجوار بلا كراهة من الروال إلى الغروب، وقيل: مع الكراهة، ووقت الكراهة مع الجوار من الغروب إلى طلوع الفجر الثاني من غده، ولا كراهة في حق النساء ومن له عذر، ولو أخره إلى الغد لزمه الدم والقضاء في أيامه، كما حققه الشيخ علي القاري.

وأجاز عطاء وطاوس والشعبي والشافعي رميها قبل طلوع الفجر يوم الحر. واستدل الحنفية والجمهور بما أخرج البخاري عن ابن عمر: «أنه كان يقدم صعقة أهله، فيقفون عند المشعر الحرام بمردلفة ليل، فيذكرون الله تعالى ما بدا لهم، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام، وقبل أن يدفع، فمهم من يقدم [مسي] لصلاة الفجر، ومنهم من يقدم بعد ذلك، فإذا قدموا رموا الجمرة، وكان ابن عمر يقول أرخص في أولئك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم»^(٢).

(١) «سنن أبي داود» (١٨٤٠)، و«سنن السائي» (٢٨٩٤).

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٧٦).

قال ابن المنذر . السنة أن لا يرمي إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر ؛ لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رمى حيث لا إعادة عليه ، إذ لا أعلم أحداً قال . لا يجزئه ، انتهى^(١) ، ولعله يريد إذا رماها بعد طلوع الفجر ، وقبل طلوع الشمس وإلا فقد قدمها عند الحنفية وأحمد الإعادة .

احتج إسحاق بحديث الباب الذي ساقه الإمام ، وهو حديث صحيحه الترمذي وابن حبان ، وقد ذكرنا طرقة وهي تقوي بعضها بعضاً ، فقال إسحاق ومن وافقه . إذا كان من رخص له مع من الرمي قبل طلوع الشمس ، فمن لم يرحص له أولى ، واستدل الشافعي بما أخرج البخاري عن أسماء «أنها ارتحلت بعد غروب القمر ، فمضت حتى رمت الجمرة ، ثم رجعت فصلت الصبح هي منزلها ، قال عبدالله مولاها . فقلت لها . يا هتاه ! ما أرانا إلا قد غلَّسنا ، قالت . [يا] بي . إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أذن للظُّمْنِ^(٢) بضم الظاء المعجمة جمع ظمينة ، وهي المرأة في اليهود ، ثم أطلق على المرأة مطلقاً ، وحمل حديث ابن عباس على الدد ، بدليل ما أخرجه الطحاوي عنه قال . «عشي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع أهله ، وأمرني أن أرمي مع الفجر»^(٣) .

قلت ولا يتم ذلك دليلاً لهم ؛ لأن المدعى جوار الرمي قبل طلوع الفجر ، وحديث ابن عباس خال عن ذلك ، وكذلك حديث أسماء إنما هو هي حق النساء على سبيل الترخيص وما وافقها أحد من الصحابة ، فافهم .

(١) انظر «فتح الباري» (٣/ ٥٢٩)

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٧٩) .

(٣) «شرح معاني الآثار» (٣٦٧٨) .

٢٥٢ - الحديث الحادي والثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ لَهُمْ: «لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».



* (الحديث الحادي والثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَي قَدَمٍ مِنْ مَزْدَلَةَ بِدِيلٍ مِثْلِ النِّسَاءِ وَالصِّيَّانِ، (وَقَالَ لَهُمْ. لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ).

وَيَنْبَغِي لِمَنْ وَصَلَ مَيَّ أَنْ يَأْتِيَ رَمِي الْجَمْرَةِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ شَيْءَ آخَرَ بَعْدَ دَحْوِلٍ وَقْتِهِ الْمَسْنُونِ، وَيَقِفُ فِي بَطْنِ الْوَادِي وَيَجْعَلُ مَنًى عَنْ يَمِينِهِ، وَالْكُفَّةِ عَنْ يَسَارِهِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْجَمْرَةَ ثُمَّ يَرْمِيهَا سَبْعَ حَصِيَّاتٍ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَدْعُو وَيَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُ أَكْبَرُ، رَغْماً لِلشَّيْطَانِ وَحَزْزِهِ، وَرِضاً لِلرَّحْمَنِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجَّاً مَبْرُوراً، وَسَعياً مَشْكُوراً، وَدَباً مَعْفُوراً، وَيَضَعُ الْحَصَاةَ عَلَى طَهْرِ إِبْهَامِهِ الْيَمْنِيِّ وَيَسْتَمِينُ عَلَيْهَا بِالمَسْبُحَةِ، وَقِيلَ: يَأْخُذُ بِطَرَفِي إِبْهَامِهِ وَيَسْبَاهُنَهُ وَهُوَ الْأَصْحَحُ، وَهَذَا بَيَانُ الْأَوَّلِيَّةِ، وَإِلَّا فَلَا يَتَّقِدُ بَهَيْئَةً، بَلْ يَجُوزُ كَيْفَمَا كَانَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَضْعُ الْحَصَاةِ، وَيَجُوزُ طَرَحُهَا، لَكِنَّهُ خِلَافُ السَّنَةِ.

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَرْمِيَ حِمْرَةَ الْعَقَبَةِ رَاكِباً فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ، وَيَرْمِي غَيْرَهَا فِي الْيَوْمَيْنِ مَاشِياً، وَلَوْ رَمَى مِنْ فَوْقِ الْعَقَبَةِ جَارَ وَكْرَهُ، وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَمْرَةِ خَمْسَةُ أَذْرُعٍ أَوْ أَكْثَرُ، وَلَوْ سَبَّحَ أَوْ هَلَّلَ بَدَلَ التَّكْبِيرِ جَارَ، وَلَوْ بَدَلَ الذِّكْرِ مَطْلَقاً فَقَدْ أَسَاءَ.

وَيَسْتَحَبُّ الرَّمِي بِالْيَمْنِيِّ، وَيَرْفَعُ يَدَهُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ فَلَا يَقِفُ لِلدُّعَاءِ عِنْدَ هَذِهِ الْجَمْرَةِ، وَفِيمَا عَدَا يَوْمَ النَّحْرِ

كذلك، بل ينصرف داعياً، ولا يرمي يوم النحر غيرها.

ويستحب أن ترفع من مردلفة سبع حصيات مثل النواة أو الباقلا، وهو المختار، يرمي بها جمرة العقدة، وإن رفع من مزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق فهو جائز، وقبل^(١) مستحب، وكان ابن عمر يأخذ الحصى من جمع، ويجوز أخذها من كل موضع إلا من عند الجمرة والمسجد والمكان النجس، فإن أخذ من هذه المواضع جار، وكره، وندب غسلها.

وقد أخرج الطبراني في «الأوسط» والدارقطني والحاكم والبيهقي في «السنن» عن أبي سعيد قال: «قلنا يا رسول الله! هذه الجمار التي ترمى كل سنة فنحسب أنها تنقص؟ فقال: ما تقبل منها رُفع، ولولا ذلك رأيتموها مثل الجبال»^(٢)، وفي إسناده يريد بن سنان اليماني وهو ضعيف.

وله شاهد عند الديلمي من حديث ابن عمر مرفوعاً. «ما قبل حج امرئ إلا رفع حصاه»، وعند البيهقي من حديث ابن عباس موقوفاً قال: «ما تقبل منهم رفع، وما لم يتقبل منهم ترك، ولولا ذلك لسد ما بين الجيلين»^(٣).

وبقل ابن الهمام عن مجاهد قال. «لما سمعت عن ابن عباس جعلت على حصياتي علامة، ثم توسطت الجمرة فرميت من كل جانب ثم طلست فلم أحد بتلك العلامة شيئاً»^(٤).

(١) «سنن الدارقطني» (٢٨٢٢)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٩٣٢٨)، و«المستدرک علی الصحیحین» (١٧٥٢).

(٢) «السنن الكبرى» (٩٣٢٦).

(٣) انظر. «فتح القدير» (٥/٢١٣)، أصله عند الريلي في «نصب الراية» (٣/٧١) باختصار.

واشترطت الحنمية أن تكون الحصاة من أجزاء الأرض، فيجوز بالحجر ولو كبيراً، وفلق الآجر، والطين، والنورة، والمعرة، والملح الجبلي، لا البحري، ويجوز بالكحل، والكبريت، والررنج، والمرداسيح، وقبضة من تراب، والزرجد، والرمرد، والبلحش، والبلور، والعقيق، واحتلف في الياقوت والفيروزح. ولا يجوز بما ليس من جنس الأرض كالذهب، والفضة، والعنبر، واللؤلؤ، والمرجان، والبرمة، والخشب^(١).

والأفضل أن يرمي بنفسه، فلا يجوز البينة عند القدرة، ويجوز عند العذر، فلو رمى عن مريض بأمره، أو معمي عليه ولو بعير أمره، أو صبي غير مميز، أو مجنون جاز، والأفضل أن توضع الحصاة في أكفهم فيرموا بها، ويشترط أن تقع الحصى في الجمرة أو قريباً منها، فلو وقع بعيداً منها لم يجز، وقدر القريب ثلاثة أدرع، والمعبد ما فوقها، وقيل: القريب ما دون الثلاثة، ولو وقف الحصى على الشاحص أحزاه، ولو وقف على قبة الشاحص ولم يزل عنه، والظاهر أنه لا يجزئه، كما في «النجبة»، ولو سقطت حصاة من يده عند الجمرة يأخذ حصاة من غير حصى الجمرة، فيرميها مكانها، وإن أخذ من حصى الجمرة أجرأه وأساء، وهذا إذا لم يأخذ الساقطة بعينها، وإلا فلا إساءة.

ويشترط أيضاً وقوعها في المرمى بفعله، فلو وقعت على ظهر رجل أو محمل وثنت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز.

ولا يرميها حملة، وإن رمى السبع مرة واحدة أحزأت عن حصاة واحدة، ولو

(١) انظر: «رد المحتار على الدر المختار» (٣/ ٤٧٢) كتاب الحج مطلب في رمي حمرة

العقبة، وفتح القدير (٢/ ٥٠٠) كتاب الحج، نحوه.

رمى بحصاتين إحداهما عن نفسه والأخرى عن غيره جاز، ويكره.

وتسن الموالاة بين الرميات، ويكره تركها، ومن رمى ست حصيات أو أقل فعليه قضاءه في أيامه، فلو فاتته أيامه لزمه جزاؤه مع الصحة، ولكل حصاة صدقة ما لم تلغ أربعة، فإن بلغت أربعة فما فوقها ولو من جمرات مختلف أو ترك رمي يوم فعليه دم، وإن أخره إلى الليل فلا شيء عليه، وإن لم يرم حتى أصبح رماها من العد وعليه دم، وإن لم يرم حتى مضت أيام التشريق فعليه دم.

ولا يشترط كون الرامي قائماً أو قاعداً، طهراً أو غير طاهر، قريباً أو بعيداً، بل على أي حال رمى ومن أي مكان صح.

واشترط بعض العلماء الترتيب في رمي الجمار فيما عدا يوم النحر، فيبدأ التي تلي المسجد، ثم الوسطى، ثم العقبة، والأكثر على أنه سنة، فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى، ثم التي تلي المسجد، ثم تذكر ذلك هي يومه فإنه يعيد الوسطى والعقبة حتماً أو سنة، وكذا لو ترك الأولى ورمى الآخرين فإنه يرمي الأولى ويستقبل الباقية.

ولو رمى كل حمرة بثلاث أتم الأولى بأربع، ثم أعاد الوسطى بسبع، [ثم العقبة بسبع، ولو] رمى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يعيد، وإن استقبل فهو أفضل.

ولو رمى الجمار الثلاث فإذا هي يده أربع حصيات لا يدري من أيتهن هي، يرميهن على الأولى، ويستقبل الباقيتين، ولو كن ثلاثاً أعاد لكل جمرة واحدة واحدة^(١)، وهكذا لو كانت حصاة أو حصاتين؛ لأن للأكثر حكم الكل، ولو رمى

(١) انظر «فتح القدير» (٥/ ٢٣٦) باب الإحرام.

٢٥٣ - الحديث الثاني والثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله،

أكثر من سبع يكره.

ويرمي جمرة العقبة يوم النحر في الوقت الذي مر في الحديث السابق، وإذا كان اليوم الثاني رمى الجمار الثلاث بعد الزوال يقدم صلاة الظهر على الرمي استحباباً، ويبدأ بالنبي تلي المسجد، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة، والأولى أن يأتيها من أسفل منى، ويكون عند وصوله إلى الجمرة وما عن يساره أقل مما عن يمينه، ويستقل الكعبة ثم يرميها بيمينه، ثم إذا فرغ يتحدر أمامها فيقف بعد تمام الرمي مستقبل القبلة ويحمد الله ويكبر، ويهلل، ويسبح، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كما للدعاء نحو السماء على ما احتاره قاصيخان^(١)، وهي ظاهر الرواية حدو منكبيه، ويجعل باطن كفيه نحو القلة مع حضور وخشوع، وتصريح، واستغفار، ويمكث كذلك قدر سورة البقرة أو أقل نحو عشرين آية، ويستغفر لأنويه، وأقاربه، ومعارفه، وسائر المسلمين، ثم يأتي الجمرة الوسطى وصع عندها كما صاع بالأولى من الرمي والدعاء، إلا أن وقت الدعاء يتركها يمين ويميل إلى اليسار، ثم يأتي جمرة العقبة، ولا يقف عندها للدعاء، وإنما يقف عند كل رمي [بعده رمي] وليس بعد جمرة العقبة رمي.

فوقت الرمي في اليومين من بعد الزوال، فلا يجوز قبله، ويمتد من الزوال إلى غروب الشمس، ومن العروب إلى طلوع الفجر وقت مكروه، وإذا طلع الفجر فقد فات وقت الأداء، ومن رام النحر في ثاني أيام التشريق قبل الزوال، حار له الرمي قبل الزوال كما رواه الحسن عن أبي حنيفة.

• (الحديث الثاني والثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله) تابعه ابن جريج عند

(١) فتاوى قاصيخان (١/ ١٤٦)

عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما :

البحاري^(١)، وعند الملك بن سليمان عند النسائي^(٢) في رواية هذا الحديث، (عن عطاء) بن أبي رباح، وتابعه عبيد الله بن عبد الله عند البحاري^(٣)، وكريب، وأبو معبد مولى ابن عباس عند مسلم^(٤)، وسعيد بن جبير ومجاهد عند ابن ماجه^(٥)، كلهم يروون (عن) عبد الله (بن عباس رضي الله عنهما)، وقد رواه عن أخيه الفضل بن عباس كما هو صريح فيما عدا رواية سعيد بن جبير، والرواية الثالثة التي ساقها الإمام صريحة في ذلك، والرواية الثانية تؤيدها من جهة كونه رديفاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

ووقع في رواية عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن أسامة بن زيد كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المردلفة، ثم أردف الفضل من المردلفة إلى منى، فكلاهما قالاً: «لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة^(٦)»، فهذا يدل على أن ابن عباس استعاد هذا الحكم من أخيه وأسامة.

فإن قلت: كيف تصح الرواية في ذلك عن أسامة؟ وقد ثبت عند مسلم من حديث كريب عن أسامة قال: «فانطلقت أنا في سباق قريش على رجلي^(٧)»، فإن مقتضاه أن أسامة مع سقه يكون إحاراه بمثل ما أحضر به الفضل مرسلأ قلت: لا مانع أن يرجع مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى الجمرة أو

(١) «صحيح البخاري» (١٦٨٥)، و«صحيح مسلم» (١٢٨١)

(٢) «السنن الكبرى» للنسائي (٤٠٦١).

(٣) «صحيح البخاري» (١٦٨٦، ١٦٨٧).

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٨١)

(٥) «سنن ابن ماجه» (٣٠٣٩، ٣٠٤٠)

(٦) «صحيح البخاري» (١٥٤٣).

(٧) «صحيح مسلم» (١٢٨٠).

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ.

يقيم بها حتى يأتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد أخرج مسلم أيضاً من حديث أم الحصين قالت «فأريت بلالاً وأسامة بن زيد في حجة الوداع وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، والآخر رافع ثوبه، يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة»^(١)، فحيث لا إرسال في حديث أسامة.

(أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله تعالى عليه وسلم لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ)؛ أي. شرع في رميها فيقطعها بأول حصاة منها، وبه قال الجمهور.

ودهب أحمد وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يقطعها عند فراغه من الرمي؛ لما أخرج ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن ابن عباس، عن الفضل قال: «أفصت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من عرفات، فلم يرل يلبي حتى رمى جمرة العقبة، وكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة».

قال ابن خزيمة^(٢): هذا حديث صحيح مفسر لما يهمل في الروايات الأخرى.

قال البيهقي^(٣): «وكبر مع كل حصاة» دليل على قطعه بأول حصاة، وأما ما في رواية الفضل من الريادة فإنها عربية، أوردها ابن خزيمة واختارها، وليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس، انتهى^(٤).

قلت: وقد أخرج البيهقي عن ابن مسعود قال: «رمقت النبي صلى الله تعالى

(١) «صحيح مسلم» (١٢٩٨)

(٢) «صحيح ابن خزيمة» (٢٦٦٨).

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩٣٨٦)

عليه وسلم، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة^(١)، وهذا أصرح من حديث الفضل؛ فإن حديث الفضل يؤذن بالتكبير مع كل حصاة، ومتى لبى إذا اشتغل بالتكبير، فالعدول إلى قول الجمهور أولى، خصوصاً وقد روى ابن مسعود ما يؤيدهم.

وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول: «التلبية شعار الحج، فإذا كنت حاجاً قلبت حتى بدء حلك، وبدء حلك أن ترمي الجمرة».

وروى سعيد بن منصور عن ابن عباس قال: «حججت مع عمر إحدى عشرة حجة، وكان يلبي حتى يرمي الجمرة»^(٢).

وأحرج أحمد وأبو يعلى والبيهقي بإسناد جيد عن علي قال: «أفصت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فلم أرل أسمع يلبى حتى رمى جمرة العقبة»^(٣).

وبهذا قال أبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأتباعهم؛ يعني أنه يقطع التلبية عند الرمي مطلقاً، سواء كان في الحج الصحيح أو الفاسد، وسواء كان مفرداً أو قارناً أو متمتعاً.

ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها، وإن لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمي إلا أن تعيب شمس يوم الحر فيقطعها، ولو ذبح قبل الرمي فإن كان قارناً أو متمتعاً قطع، وإن كان مفرداً لا، كما أفاده

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩٣٨٥)

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٥٣٣)

(٣) «مسند أحمد» (١/ ١١٤)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٩٣٨٨)

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَ.....

الشيخ رحمة الله في «المنسك الأوسط».

وقالت طائفة من العلماء يقطع المحرم التلبية إذا دخل الحرم، وهو مذهب ابن عمر، إلا أنه كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة، وأخرج الطبراني في «الكبير» عن هلال بن يسار قال «حججت مع أسد بن مالك فرايته قطع التلبية حين رأى بيوت مكة»^(١)، وإسناده حسن^(٢).

وقالت طائفة يقطعها إذا راح إلى الموقف، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي رضي الله عنه، وبه قال مالك، وفيه برؤال شمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث، وعن الحسن البصري مثله، لكن قال: إذا صلى العداة يوم عرفة وهو بمعنى الأول^(٣).

وعند مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال لي عبدالله ونحن بجمع «سمعت النبي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المقام: ليك اللهم ليك»^(٤).

قال الطحاوي كل من روي عنه قطع التلبية من يوم عرفة، وإنما ذلك للاشتغال بغيرها من الذكر [لا لأنها لا تُشرع]، وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار^(٥).

(وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أردف) أي: أركب حمله على

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (٦٧٦).

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٢٥).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٥٣٣).

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٨٣).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٥٣٣).

الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَكَانَ غُلَامًا حَسَنًا، فَجَعَلَ يُلَاحِظُ النِّسَاءَ،
وَالنَّبِيَّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ،

ناقته من مزدلفة إلى مي كما أخبر به أسامة بن زيد فيما روى عنه مسلم وغيره،
(الفضل بن عباس) بن عبد المطلب وكان أكبر إحقته، وه كان يكنى والده، وعزا
مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة، وحنياً، وثنت معه يومئذ وشهد حجة
الوداع، وكان يكنى أبا العباس، وأبا عبدالله، قال الواقدي مات في طاعون
عمواس، وتعه الزبير وابن أبي حاتم، وقيل قتل يوم اليمامة في خلافة أبي بكر
سنة إحدى عشرة^(١).

(وكان غلاماً حسناً) وقع في بعض روايات البخاري: «وكان رجلاً وصيئاً»؛
أي: جميلاً^(٢) (فجعل يلاحظ النساء)؛ أي يتأمل في محاسنهن، والمراد من ذلك
المرأة الخنعمية، أشار إليه البخاري في روايته. «هجاءت امرأة من حنعم، فجعل
الفصل ينظر إليها وتنظر إليه، فجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفصل إلى الشق
الآخر، فقالت. إن فريضة الله [على عبده في الحج] أدركت أبي شيخاً كبيراً،
لا يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: نعم»^(٣)

(والنبي ﷺ يصرف وجهه)، وقع في رواية. «فالتفت النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم والفصل ينظر [إليها] فأخلف يده، فأخذ بذقن الفصل فعدل وجهه
عن النظر إليها»^(٤)، وهذا هو المراد مما جاء في بعض الأحاديث. «فلوى عنق

(١) انظر 'الإصابة في تمييز الصحابة' (٢/ ٤٤١).

(٢) انظر 'صحيح البخاري' (٦٢٢٨)

(٣) 'صحيح البخاري' (١٥١٣)

(٤) 'صحيح البخاري' (٦٢٢٨)

فَلَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

الفصل^(١).

ووقع في رواية الطبري من حديث علي عليه السلام . «وكان الفصل علاماً جميلاً، فإذا جاءت الجارية من هذا الشق، صرف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجهه الفضل إلى الشق الآخر، فإذا جاءت إلى الشق الآخر صرف وجهه عنها، وقال في آخره رأيت غلاماً حدثاً، وجارية حدثاً، فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان»^(٢)

وروى أحمد وأبو حنيفة من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للفضل حين غطى وجهه يوم عرفة: «هذا يومٌ من ملك فيه سمعه وبصره ولسانه غُفِرَ له»^(٣).

ومن هذه القصة تظهر منزلة الفصل عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وبيان ما ركب في الآدمية من الشهوة، وجلبت طماعه عليه من النظر إلى الصور المحسوسة، وفيه منع النظر إلى الأجنبية وعض البصر.

قال عياض . وزعم بعضهم أنه غير واجب إلا عند خشية الفتنة، قال: وعندني أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم إذ غطى وجهه الفصل أبلغ من القول، ثم قال لعل الفضل لم ينظر نظراً يكره، بل خشي عليه أنه يؤول إلى ذلك^(٤)

قلت: ويؤيده ما نقلناه من رواية الطبري.

(فلبى)؛ أي: النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (حتى رمى جمرة العقبة).

(١) انظر 'سنن الترمذي' (٨٨٥)، و'مسند أحمد' (١٥٦ / ١)، (٧٥ / ١).

(٢) انظر 'فتح الباري' (٤ / ٦٨).

(٣) 'مسند أحمد' (٣٢٩ / ١)، و'صحيح ابن حزيمة' (٢٦١٩).

(٤) انظر 'فتح الباري' (٤ / ٧٠).

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ الْفَضْلِ أَخِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

٢٥٤ - الحديث الثالث والثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رضي الله عنه، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: رَأَى رَجُلًا.....

(وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنه، عن الفضل أخيه. أن النبي ﷺ لم يزل يلبي)؛ أي. بعدما رده من مردلة، (حتى رمى جمرة العقبة) هذا صريح في الرد على مالك حيث قال: إنه يقطعها بعد زوال شمس يوم عرفة، وقد قدما من حديث ابن عباس ما يرده عليه.

• (الحديث الثالث والثلاثون: أبو حنيفة رضي الله عنه، عن عبد الكريم) بن أبي المخارق، وقد قلنا في الحديث الثامن من كتاب الإيمان قول أيوب فيما أنه ليس بثقة، لكن تابعه قتادة عند البخاري^(١)، وثابت ويكير بن الأحنس عند مسلم^(٢).

(عن أنس) وقد روى أبو هريرة عند الشيخين^(٣)، وجابر عند مسلم، وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه عند أحمد^(٤) بإسناد فيه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، وقد وثقه ابن حبان وضعفه جماعة^(٥) كلهم مثل حديث أنس: (أن النبي ﷺ رأى رجلاً) قال الحافظ

(١) «صحيح البخاري» (١٦٩٠).

(٢) «صحيح مسلم» (١٣٢٣).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٧٥٥)، و«صحيح مسلم» (١٣٢٢).

(٤) «مسند أحمد» (١/١٢١).

(٥) انظر. «مجمع الروائد» (٣/٢٢٧).

لم أقف على اسمه بعد طول البحث^(١) (يسوق بذنة) بفتح الموحدة والذال المهملة وتون والهاء فيها للوحدة كثرة وقمحة وبحوهما من أفراد الجنس، وليست للتأنيث، وهي الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام.

وتطلق البنية على الذكر والأنثى بالاتفاق كما نقله البوي وغيره^(٢٢)، ونقل ابن عبد البر قولاً باختصاصها بالأنثى، ورده، وهل تختص في أصل وصمها بالإبل، أم تستعمل فيها وفي البقر، أم فيهما وفي الغنم؟ فيه خلاف.

قال في «النهاية»^(٣)، إنها تطلق على الإبل والبقر، قال، وهي بالإبل أشبه.
ويقل النووي^(٤) عن جمهور أهل اللغة أنها تقع على الواحدة من الإبل والبقر
والغنم، قال: وحصها جماعة بالإبل، وإنما سميت بذلك لعظم بدنها؛ لأنهم كانوا
يسمون بها.

وأخرج عبد بن حميد عن مجاهد قال: «إبم سميت البدن من قبل السمانة»^(٥٠)، وقال في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُعْلِمْ شَفِيرَ اللَّهِ﴾ [الحج ٣٢]: «استعظام البدن: استحسابها واستسمائها»^(٥١).

وقد وقع عند مسلم في حديث أبي هريرة: «يا رجل يسوق بئنا مقلدة»^(٧).

(١) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٥٣٧).

(٢) انظر ، تهذيب الأسماء للتوري (٣/ ٢٩٨).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٢٦٩).

(٤) تهذيب الأسماء: للمؤلف (٢٩٨ / ٣)

(۵) انظر «فتح الباری» (۳/ ۵۳۶)

(٦) دفتر الري، (٣ / ٥٣٦).

(۷) صحیح مسلم (۱۳۲۲).

وعند البخاري في حديثه: «هلقد رأيته راكها يسير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والتعل في عنقه»^(١)، وفيه استحباب تقليد الهدي، وهو أن يجعل في عنقه ما يستدل به على أنه هدي، وهو متفق عليه في الإبل والبقر، وقد قلد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هديه في حجة الوداع، فإن كان المراد بالهدي في حديث حفصة من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إني لبدت رأسي»، وقلدت هديي^(٢) الإبل والنقر معاً، فلا كلام، وإن كان المراد الإبل خاصة فالبقر في معناها.

وأما العنم فاستحب الشافعي وأحمد والجمهور تقليدها لما أخرجه الشيخان عن عائشة قالت: «كنت أقتل القلائد للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيقلد العنم، ويقيم في أهله حلالاً»^(٣)، وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن ابن عباس: «لقد رأيت العنم يؤتى بها مقلدة»^(٤)، وعن أبي جعفر: «رأيت الكباش مقلدة»^(٥)، وعن عبدالله بن عيسى بن عمير: «أن الشاة كانت تقلد»^(٦)، وعن عطاء: «رأيت أناساً من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسوقون العنم مقلدة»^(٧)، وحكاها ابن المنذر عن إسحاق وأبي ثور قال: وبه أقول، وإليه ذهب ابن حبيب من المالكية.

وقال ابن عمر وسعيد بن جبير وأبو حنيفة ومالك: إنها لا تقلد، قال ابن

(١) «صحيح البخاري» (١٧٠٦).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (١٦٠٧)، و«صحيح مسلم» (١٢٢٩).

(٣) «صحيح البخاري» (١٧٠٢)، و«صحيح مسلم» (١٣٢١).

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (١٢٨٩٧).

(٥) «المصنف» لابن أبي شيبة (١٢٨٩٨).

(٦) «المصنف» لابن أبي شيبة (١٢٩٠٢).

(٧) «المصنف» لابن أبي شيبة (١٢٩٠٢).

المذر وكانهم لم يلعبهم الحديث، ولذلك قالوا: إنها تضعف عن التقليد، وهي حجة ضعيفة، وقالوا: إنه صلى الله تعالى عليه وسلم حج مرة واحدة، ولم يهد فيها عملاً، وهذا غير تام، وإنما أرسل بالعم المقلدة من المدينة وهو حلال بين أهله قبل حجة الوداع، ومجرد الترك لا يدل على مسح الجواز.

وأما ما قيل . بأن الأسود نفرد برواية تقليد الغنم عن عائشة، ولم يتابعه نقيه الرواة من أهل بيته وغيرهم، فقد قل المذري بأن ذلك لا يضره التمرّد؛ لأنه حافظ ثقة، وزيادة الثقة مقبولة، وكما لم يتابعه أحد من الرواة كذلك لم يرو عن أحد ما يخالف.

ثم التقليد إنما يراد به إظهار كونه هدياً، وتشهيره فيقلد هدي المتعة، والقران والتطوع إظهاراً للنسك، ولا يقلد هدي الإحصار والجنديات؛ لأن الستر أليق بها، وهذا عند أبي حنيفة.

ونقل ابن حرم عن مالك والشافعي تقليد كل هدي، قال العراقي^(١) ولم ير أصحابنا تعرضوا لذلك، فينبغي تحقيقه، فما أدري كيف صحة نقل ابن حرم؟.

ثم إنه يجوز الاكتفاء بالعل الواحدة في التقليد، وقال آخرون لا يتعين العل بل كل ما قام مقامها أجزأ حتى أذن الإداوة

واشترط النووي تقليد الهدي بالعلين؛ لأن الحكمة في التقليد أن العرب تعتد النعل مركوبة لكونها بقي عن صاحبها، وتحمل عنه وعن الطريق، وقد كنى بعض الشعراء عنها بالناق، فكان الذي أهدي خرج عن مركوبه لله تعالى حيواناً أو غيره، كما خرج حين أحرم عن ملبوسه، ومن ثم استحبت تقليده بعلين، وهذا هو

(١) «طرح الشريب» (٥ / ٤٨١)

فَقَالَ: ارْكَبْهَا.



الأصل في ندر المشي حافياً إلى مكة^(١)، فعلى هذا يتعين النعل في التقليد، والله أعلم.

(فقال. اركبها) وما قال له لذلك إلا بعدما وجد فيه احتياجه إلى ركوبها، هي حديث أنس عند السائي^(٢) والجوزقي^(٣) «وقد جهده المشي»، ولأبي يعلى من طريق الحسن عن أنس: «حافياً»^(٤)، لكنها ضعيفة، وقد اختصر الإمام رحمه الله رواية هذا الحديث.

وقد وقع عند الشيخين^(٥) أن الرجل قال للبي عليه السلام بعدما قال له: «اركبها» قال إنها بدنة، قال «اركبها»، قال: إنها بدنة، قال: «اركبها ويلك»، في الثانية أوفى الثالثة.

وأما جوار ركوب الهدي سواء كان واجباً أو تطوعاً؛ لكونه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يستحصل صاحب الهدي عن ذلك فدل على عدم اختلاف الحكم، قال في «البحر»: أطلقه فشمل ما يجوز له الأكل منه، وما لا يجوز منه^(٦).

ثم اختلف العلماء فأوجب الركوب بعضهم كما حكاه ابن عبد البر^(٧)

(١) انظر «فتح الباري» (٣/ ٥٤٩).

(٢) «سنن السائي» (٢٨٠٠).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٥٣٧).

(٤) «مسند أبي يعلى» (٢٧٦٣).

(٥) «صحيح البخاري» (١٦٨٩)، و«صحيح مسلم» (١٣٢٢).

(٦) «البحر الرائق» (٧/ ٤٣٧).

(٧) انظر. «طرح التثريب» (٥/ ٤٧٠).

والقاضي عياض من بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر، ومخالفة لما كان عليه أهل الجاهلية من التحيرة والسائية، ورد بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهدى ولم يركب هديه، ولم يأمر أحداً بذلك، يدل على الجواز دون الوجوب، وتعمق بما أخرجه أحمد من حديث علي رضي الله عنه: «أنه سئل هل يركب الرجل هديه؟ فقال: لا بأس، قد كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يمر بالرجال يمشون، فيأمرهم يركبون هديه هدي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»^(١).

قال الحافظ وإسناده صالح، وله شاهد مرسل عن سعيد بن منصور بإسناد صحيح^(٢)، رواه أبو داود في «المراسيل» عن عطاء: «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأمر بالبدة إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليها، ويركبها عبر منهكها»^(٣) الحديث، فالقول بالوجوب أولى إلى مفاد لفظ الأمر، لولا ما أخرجه مسلم عن حابر قال: سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: «اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً»^(٤)، فإن مفهومها أنه إذا وجد غيرها تركها.

وروى سعيد بن منصور، عن النخعي قال: «يركبها إذا أعيا قدر ما يستريح على ظهرها»، وهذا يدل على المنع إلا عند الاضطرار.

والأولى أن يقال: إن الحديث دل على جواز الركوب بشرط الاضطرار،

(١) «مسند أحمد» (١/ ١٢١).

(٢) انظر «فتح الباري» (٣/ ٥٣٨).

(٣) «مراسيل أبي داود» (١٤٢)، وقوله: «منهكها» كذا في الأصل، وفي «فتح الباري» (٣/ ٥٣٨)، وفي «مراسيل أبي داود»: «مهوكة».

(٤) «صحيح مسلم» (١٣٢٤).

وبه قالت الحنفية، وأطلق ابن عبد البر كراهية ركوبها بعير حاجة عند الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء، ولفظ الشافعي فيما نقله ابن المنذر: يركب إذا اضطر ركوباً غير قاذح^(١).

وقال ابن العربي عن مالك: يركب للضرورة فإذا استراح نزل^(٢)، وهو المنقول عن الشعبي عن عبد ابن أبي شبة^(٣)، ومقتضى من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها، إلا هي ضرورة أخرى لحديث جابر^(٤)، وأجاز بعضهم ركوبها عند مجرد الحاجة دون الاضطرار.

قال النووي في «شرح مسلم»: إنه مذهب الشافعي^(٥).

وبه قال ابن المنذر وابن تيمية وجماعة من أهل الظاهر، ورواه ابن أبي شبة عن الحسن المصري وعروة بن الربيع وعطاء بن أبي رباح ومجاهد، وحكاها الترمذي عن الشافعي، وأحمد وإسحاق^(٦).

قال ابن القاسم من المالكية: وإذا ركبها لم يلزمه أن يزل وإن استراح، انتهى قال العراقي وكأنه اعترى الحاجة في الابتداء دون الدوام^(٧) وأجاز بعضهم ركوبها مطلقاً، وحكاها ابن المنذر عن عروة، وأحمد،

(١) انظر «طرح الثريب» للعراقي (٤٦٨ / ٥)

(٢) انظر «فتح الباري» (٥٣٧ / ٣).

(٣) «مصنف ابن أبي شبة» (١٤٩٢٨)

(٤) انظر «طرح الثريب» للعراقي (٤٦٨ / ٥)

(٥) انظر «المجموع شرح المهذب» (٣٦٥ / ٨)، و«طرح الثريب» (٤٦٧ / ٥)

(٦) «طرح الثريب» (٤٦٧ / ٥).

(٧) انظر «طرح الثريب» (٤٥٨ / ٥).

.....
 وإسحاق، وحكه السوي عن مالك أيضاً، وجزم به الرافعي، والنووي في «الروضة» في «كتاب الضحايا».

ثم جواز الركوب عند الجميع مقيد بما لم يضر به الركوب، ومتى نقصت بالركوب صمن النقصان، إلا أن ابن العربي نقل عن مالك أنه لا يضمن.

ثم عند الحنفية والشافعية كما جاز الركوب عليها، جاز الحمل عليها، ورواه ابن أبي شيبة عن عطاء والشعبي، ومنع مالك الحمل عليها^(١)، وكذلك يحور عند الجمهور أن يحمل عليها غيره إذا وحد الاضطراب فيه إليها، ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤاخرها، ويبغي أن يرش صرعها بالماء البارد، لينقطع لبنها، وإن حلبها تصدق بلبنها، وإن شربه صمن قيمته عند الحنفية والشافعية، خلافاً لمالك

وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم له «ويلك» فيما نقلناه عن الشيخين، فإنما قالها له تأديباً؛ لأجل مراجعته له مع عدم حقاء الحال عليه، وبهذا حزم ابن عبد البر، وابن العربي، وبالفحى حتى قال: الويل لمن راجع بعد ذلك، ولولا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم اشترط على ربه تعالى أيما مؤمن شتمته، آديته، لعنته، جلده، فاجعلها له صلاة وركاة، تقربه بها إليك^(٢)، لَهْلَك ذلك الرجل لا محالة

قال القرطبي. ويحتمل أن يكون فهم عنه أن يترك ركوبها على عادة الجاهلية، فجره عن ذلك، فعلى الحالين هي إنشاء، ورجحه عياض وغيره، وقالوا: والأمر هنا وإن قلنا إنه للإرشاد، لكنه استحق الدم توقفه على امتثال الأمر، والذي يظهر أنه لم يترك الامتثال عادداً، ويحتمل أن يكون ظراً أنه يلزمه

(١) انظر «طرح التريب» (٥/ ٤٧٠).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٦٠١).

٢٥٥ - الحديث الرابع والثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الصَّبِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ،

غَرِّمَ بِرُكُوبِهَا أَوْ إِثْمَ، وَأَنَّ الْإِذْنَ الصَّادِرَ لَهُ بِرُكُوبِهَا إِسْمٌ هُوَ لِلشَّفَقَةِ عَلَيْهِ، فَتَوَقَّفَ، فَلَمَّا أَعْلَظَ لَهُ بِادِرٍ إِلَى الْإِمْتِنَالِ. وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَكَةِ مِنَ الْجَهْدِ، وَ«وَيْلٌ» كَلِمَةٌ تَقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ، فَالْمَعْنَى أَشْرَفَتْ عَلَى الْهَلَكَةِ فَارْكَبْ، فَعَلَى هَذَا هِيَ إِخْبَارٌ، وَقِيلَ: هِيَ كَلِمَةٌ تَدْعُمُ بِهَا الْعَرَبُ كَلَامَهُمْ وَلَا تَقْصِدُ مَعْنَاهَا، كَقَوْلِهِمْ لَا أُمَ لَكَ، أَوْ تَرَبْتَ يَمِينِكَ، أَوْ ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

• (الحديث الرابع والثلاثون). (أبو حنيفة رحمته الله) تابعه حماد بن سلمة فيما

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَمٍ فِي «الْمَحَلِيِّ»^(١) (عَنْ حَمَّادٍ) بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ الْكُوفِيِّ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخْعِيِّ، (عَنْ الصَّبِيِّ) بِنِصْبِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ وَتَشْدِيدِ النَّحْتِ، بِصِيغَةِ التَّصْغِيرِ (بَنِ مَعْبُدٍ) التَّغْلِيْبِي بِفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ لَامٍ مَكْسُورَةٍ، وَكَانَ مِنَ الْمَخْصَرَمِينَ، أَدْرَكَ أَيَّامَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْلِمًا، وَلَكِنْ لَمْ يَرَهُ حَتَّى تَوَفَّى صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالنَّخْعِيُّ لَمْ يَدْرِكِ الصَّبِيَّ، وَلِذَلِكَ قَالَ [ابن] التَّرْكَمَانِيُّ: وَالنَّخْعِيُّ وَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ عُمَرَ وَلَا الصَّبِيَّ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي أَوَائِلِ «التَّمْهِيدِ» مَا بَصَّه. وَكُلٌّ مِنْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، فَتَدْلِيْسُهُ وَمُرْسَلُهُ مَقْبُولٌ، فَمُرَاسِيلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَابْنِ سِيرِينَ وَالنَّخْعِيُّ عِنْدَهُمْ صَحَاحٌ، ثُمَّ أَسْنَدُ عَنْ الْأَعْمَشِ: قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ: إِذَا حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا فَأَسْنَدَهُ، فَقَالَ: إِذَا قُلْتَ. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؟ يَعْنِي. ابْنُ مَسْعُودٍ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، وَإِذَا سَمِيتَ لَكَ أَحَدًا فَهَذَا الَّذِي سَمِيتَ، ثُمَّ قَالَ: فَمِنْ هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَاسِيلَ النَّخْعِيِّ أَقْوَى مِنْ مَسَانِيدِهِ.

(١) «المحلى بالاثار» لابن حرم (٤/ ٦٩٩).

قَالَ: أَقْبَلْتُ مِنَ الْحَزِيرَةِ حَاجًّا،

وهو لعمرى كذلك، انتهى^(١).

قلت: وقد نقل السيوطي عن ابن معين أنه قال: مراسيل إبراهيم أحب إلي من مراسيل الشعبي، وعنه أيضاً أعجب إلي من مراسلات سالم بن عبدالله والقاسم وسعيد بن المسيب^(٢).

وقد روى عن الصبي قصته أبو وائل عند النسائي وأبي داود وابن ماجه وابن حبان^(٣)، وأخرجه ابن ماجه أيضاً من حديث سميان عن الصبي أيضاً، ولحديثه أسانيد جيدة.

(قال: أقبلت من الحزيرة) قال الشيخ علي القاري وهي أرض بالمصرة^(٤) (حاجاً) أي: مريداً لتحصيله، ووقع عند النسائي وأبي داود^(٥) قال: «كثرت رجلاً أعرابياً بصراًياً، فأسلمت، فأتيته رجلاً من عشيرتي يقال له هُذَيْم بن ثُرُمْلَةَ - بضم الهاء وفتح الذال المعجمة، واسم أبيه بضم المثلثة والميم بينهما راء ساكنة - فقلت: يا هناه! إني حريص على الجهاد، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبتين علي، كيف لي بأن أجمع بينهما؟ فقال: اجمعهما وادبح ما استيسر من الهدى، فأهللت بهما، فلما أتيت العذيب لقيني... إلخ».

(١) «الجواهر النقي» لابن التركماني، (٥/ ١٠٩)، و«التمهيد» لاسن عد ابن (١/ ٣٠ - ٣٧ - ٣٨)

(٢) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٠٤ - ٢٠٥).

(٣) انظر: «سنن أبي داود» (١٧٩٩)، و«سنن النسائي» (٢٧١٩)، و«سنن ابن ماجه» (٢٩٧٠)، و«صحيح ابن حبان» (٣٩٨٥)

(٤) انظر: «شرح مسند أبي حنيفة» لعلي القاري (١/ ١١١)

(٥) «سنن أبي داود» (١٧٩٩)، و«سنن النسائي» (٢٨١٩)

فَمَرَرْتُ بِسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ،

(فمررت بسلمان) بسكون اللام بعد المهملة المفتوحة (بن ربيعة) بن يزيد ابن عمرو بن سهم بن ثعلبة الباهلي مختلف في صحته، قال أبو حاتم له صحة، وقال ابن منده. ذكره البخاري في الصحابة، ولا يصح، ويقال له: سلمان الحيل، وقد روى عنه كبار التابعين، كأبي وائل، وأبي عثمان النهدي، وأبي مسرة، وشهد فتوح الشام، ثم سكن العراق، وولي عزو أرمينية في زمن عثمان، فاستشهد قبل الثلاثين أو بعدها، ويقال. إنه أول من فرق بين العتاق والهجين، فقليل له. سلمان الحيل، وكان يلي الخيول أيام عمر رضي الله عنه، وهو أول من استقضى على الكوفة، وكان رجلاً صالحاً يحج كل سنة^(١).

(وزيد بن صوحان) بن حجر بن الحارث، يكنى بأبي سليمان، وقيل: بأبي عائشة، وقيل بأبي عبدالله، وإنما كني بالأول؛ لأنه كان يحب سلمان، فمن شدة حبه له اكتفى به، وروى حنبل في «فوائده» قال: وطأ عمر لزيد بن صوحان راحلة، وقال: هكذا فاصنعوا بريد^(٢)، وذكر البلاذري^(٣): أن عثمان رضي الله عنه كان سيره فيمن سير من أهل الكوفة إلى الشام، فحجى بينهم وبين معاوية كلام، فقال زيد: لنس كما ظالمين فحس نتوب، وإن كنا مظلومين فحس نسأل الله العافية، فقال معاوية: يا زيد! إنك امرؤ صدق، وأذن له بالرجوع إلى الكوفة، وكتب إلى سعيد بن العاص يوصي به لما رأى من فضله، وهديه، وقصده، وأمره بإحسان جواره، وكف الأذى عنه.

وكان يومَ الجمل من الأمراء على عبد القيس.

(١) انظر «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (٢٧١٩)

(٢) انظر «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ٤٠٦)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٢/ ٥٥٥)

(٣) انظر «كتاب الجمل من أنساب الأشراف» (٦/ ١٥٥)

وَهُمَا شَيْخَانِ بِالْعُذْيَةِ،

قال ابن عبد البر: لا أعلم له صحبة، وإنما أدرك، وكان فاضلاً ديباً سيداً في قومه^(١) وقد حكى الرشاطي عن أبي عبيدة معمر بن المثنى: أن له وفادة^(٢)، وادعى ابن الكلبي أن له صحبة^(٣).

وأخرج أبو يعلى وابن منده عن علي بن مرفوعاً: «من سره أن يطر إلى من سبقه بعض أعضائه إلى الجنة، فليطر إلى ريد بن صوحان»^(٤)، وله شاهد من حديث بريدة عند ابن منده. «قطعت يده يوم القادسية، وقتل يوم الجمل، فقال: ادفنوني في ثيابي فأني مخاصم»، وفي رواية قال: «لا تغسلوا عنا ماءنا، فأني رجل محتاج»^(٥).

(وهما شيخان)؛ أي: كبيران مُسَنَّان، وأظنه وقع ذلك تصحيفاً، ولعله وهما مُنِيخان؛ أي: حاطان رحالهما (بالعذية)، قال في «القاموس». والعذيب والعديبة ماءان، انتهى^(٦).

قال في «مجمع بحار الأنوار»^(٧): العذيب اسم لماء لبني تميم، سعى بتصغير العذب، وقيل: من العذبة طرف الشيء؛ لأنه طرف أرض العرب. وقد وقع عند ابن ماجة: «فسمعي سلمان بن ربيعة، وريد بن صوحان وأنا

(١) انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٥٥٦/٢).

(٢) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤٠٦/١).

(٣) انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٥٥٦/٢).

(٤) «مسند أبي يعلى» (٥١١).

(٥) «معركة الصحابة» لأبي نعيم (٣٣١/٨)، و«الإصابة» (٤٠٦/١).

(٦) «القاموس المحيط» (ص ١١٨)، و«تاج العروس» (١/٧٣٨).

(٧) «مجمع بحار الأنوار» (٥٤٨/٣).

قال: فَسَمِعَانِي أَقُولُ: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: هَذَا الشَّخْصُ أَضَلُّ مِنْ بَعِيرِهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: هَذَا أَضَلُّ مِنْ كَذَا وَكَذَا.....

أَهْلُ بِهِمَا جَمِيعاً بِالْقَادِسِيَّةِ^(١)، وَهَكَذَا عِنْدَ ابْنِ حِبَّانٍ أَيْضاً^(٢)، وَهِيَ قَرْيَةٌ قَرِيبُ الْكُوفَةِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَدَ عَجُوزاً، فَعَسَلَتْ رَأْسَهُ، فَقَالَ: قَدْ سَتِ مِنْ أَرْضٍ سَمِيَتْ بِالْقَادِسِيَّةِ، وَدَعَا أَنْ تَكُونَ مُحَلَّةَ الْحَاحِ، كَمَا فِي «الْقَامُوسِ»^(٣).

قال: فَسَمِعَانِي أَقُولُ: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ؛ يَعْنِي: لَكُونَهُ أَحْرَمَ بِهِمَا وَقَرْنَ بَيْنَهُمَا، بِسَبَبِ مَا أَفْتَاهُ هَازِمُ بْنُ ثَرْمَلَةَ

(فَقَالَ أَحَدُهُمَا) لَمْ يَعْينِ الْقَائِلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ (هَذَا الشَّخْصُ أَضَلُّ مِنْ بَعِيرِهِ)؛ وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَعِيرَ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الطَّرِيقَ وَقَفَ فِي مَحَلِّ تَحْيِيرِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْحِمَالُ وَيَهْدِيهِ، وَكَانَ اللَّائِقُ بِهَذَا الْمَحْرَمِ أَنْ يَسْأَلَ الْعُلَمَاءَ فِي أَمْرِ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّسَكَيْنِ؛ فَلَنَّا مِنْهُمْ أَنَّهُ لَمْ يُفْتِهِ بِدَلِيلِ عَالِمٍ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِهِ.

(وَقَالَ الْآخَرُ: هَذَا أَضَلُّ مِنْ كَذَا وَكَذَا) وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ «فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ مَا هَذَا نَافِقُهُ مِنْ بَعِيرٍ»^(٤)، وَفِي رِوَايَةٍ «فَقَالَ أَحَدُهُمَا لَأَنْتَ أَضَلُّ مِنْ جِمْلِكَ»^(٥).

وَعِنْدَ ابْنِ حِبَّانٍ وَابْنِ مَاجَهٍ: «فَقَالَا: لِهَذَا أَضَلُّ مِنْ بَعِيرِهِ وَكَذَا وَكَذَا»^(٦)،

(١) «سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ» (٢٩٧٠).

(٢) «صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانٍ» (٣٩٨٥).

(٣) «الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ» (ص ٥٢٣)، وَ«مَعْجَمُ اللَّسَانِ» (٣/ ٣٥٣).

(٤) «سَنَنِ النَّسَائِيِّ» (٢٧١٩).

(٥) «سَنَنِ النَّسَائِيِّ» (٢٧٢١).

(٦) «سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ» (٢٩٧٠)، وَ«صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانٍ» (٣٩٨٥) بِحُجُوهٍ

قَالَ: فَمَضَيْتُ حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ نُسُكِي مَرَرْتُ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ،
فَأَخْبَرْتُهُ: كُنْتُ رَجُلًا بَعِيدَ الشُّقَّةِ، قَاصِي الدَّارِ.....

كناية عن الحيوانات التي توصف بالبلادة، كالحمار وغيره، والله أعلم وإنما قالوا ذلك لما سيأتي من استدلالهما عليه، بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم بهي عن المتعة وعمر كذلك^(١)، وستذكر هالك تمام السحت إن شاء الله تعالى.

(قال)؛ أي. صُبِّي. (فمضيت)؛ يعني. فما رلت على ما كنت عليه من التلبية بهما، حيث لا يمكن الخروج عن عهدة كل منهما دون إتمام أفعالهما، وعد ابن حبان وابن ماجه «وكانما حُمِل علي بكلامهما جبلٌ حتى قدمت مكة»^(٢)

(حتى إذا قضيت نسكِي)؛ يعني: بالمرأغ من أفعالهما كما سيوضحه لعمر ؓ (مررت بأمر المؤمنين عمر) ؓ وهو بمنى، كما عند ابن حبان^(٣) (فأخبرته)؛ أي. بابتداء أمري وما آل إليه من تعنيف سلمان وزيد.

وقلت: (كنت رجلاً بعيد الشقة) بضم المعجمة ويكسر وتشديد القاف، قال ابن قتيبة: الشقة. الغاية التي تقصد، وقال ابن فارس: الشقة: مصير إلى أرض بعيدة، تقول: شَقَّةٌ شاقَّةٌ.

قلت. ويقرب منه قول الطوسي أصل الشقة القطعة من الأرض التي يشق ركوبها على صاحبها لبعدها، والمراد هنا أنه قصد الحج من ناحية بعيدة ولذلك قال: (قاصي الدار)؛ أي. بعيدها.

وقدم هذا الكلام تمهيداً للاعتذار عن مخالفته لما ينبغي برغم المعنف،

(١) ميانتي تحريجه في بحثه

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٩٧٠)، و«صحيح ابن حبان» (٣٩٨٥)

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٩٧٠)، و«صحيح ابن حبان» (٣٩٨٥)

أَذِنَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْوَجْهِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجْمَعَ عُمْرَةً إِلَى حَجَّةٍ،
فَأَهْلَلْتُ بِهِمَا جَمِيعًا، وَلَمْ أَنْسَ،
.....

(أذن الله لي في هذا الوجه)؛ أي: يسر لي أسباب الارتحال لتحصيل الماسك
المشتملة على حصول المنافع، وصرف عني الشواغل عنها.

(فأحببت أن أجمع عمرة إلى حجة)؛ أي: لتحصيل النسكين، فإني لو
أحرمت بأحدهما فات عني تحصيل الآخر، ويسبب بعد داري ربما يتعسر وصولي
مرة أخرى.

(فأهللت)؛ أي: رفعت صوتي في التلبية (بهما جميعاً) بعد تلبس الإحرام
بهما، (ولم أنس)؛ أي: لم أفعل ذلك بغير قصد، بل جمعت بينهما لما رأيت فيه
من المصالح، ولعله كان يرى وجوب العمرة كما دلت عليه رواية النسائي فيما
أسلفناه^(١).

وقد اختلف العلماء في العمرة، فقال أحمد والشافعي في المشهور عنه
وعيرهما من أهل الأثر: إنها فريضة، وقال محمد بن الفضل من مشايخ بخارى:
إنها فرض كفاية، وقيل هي واجبة، ووجه من مال إلى ذلك. قول الصبي لعمرو
ابن الخطاب رضي الله عنه «إني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي»^(٢)

وما أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي عن أبي رزين: «أنه أتى النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: يا رسول الله! إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج،
ولا العمرة، ولا الظَّئِنَ - أي: الجهاد - فقال: حجَّ عن أبيك، واعتمر»^(٣)، قال

(١) انظر «سنن النسائي» (٢٧١٩)

(٢) انظر «سنن النسائي» (٢٧١٩)

(٣) «سنن أبي داود» (١٨١٠)، و«سنن النسائي» (٢٦٢١)، و«سنن الترمذي» (٩٣٠)

الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وما أخرجه الحاكم والدارقطني عن زيد بن ثابت مرفوعاً: «الحج والعمرة فريضة، لا يضرك بأيهما بدأت»^(١)، قال الحاكم: «والصحيح عن زيد بن ثابت من قوله، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي قال البخاري: منكر الحديث، ورواه البيهقي»^(٢) عن محمد بن سيرين موقوفاً، وهو الصحيح

وما أخرجه ابن حزيمة^(٣) في حديث عمر في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام فوقع فيه: «وأن تحج وأن تعتمر» وإسناده قد أخرجه مسلم^(٤) لكن لم يسق لفظه

وما أخرجه الحاكم عن ابن عمر: «ليس أحد من خلق الله إلا عليه حجة وعمرة واجبتان من استطاع إلى ذلك سبيلاً»^(٥)، وأخرج عن ابن عباس «الحج والعمرة فريضة على الناس كلهم، إلا أهل مكة فإن عمرتهم طوافهم، فليخرجوا إلى التنعيم، ثم ليدخلوها»^(٦) الحديث، وقال: على شرط مسلم واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة ١٩٦] أي: أقيموا.

وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور إنها سنة مؤكدة لما أخرجه الترمذي

(١) «المستدرک» للحاکم (١٦٨٣)، و«سنن الدارقطني» (٢٧٥٠).

(٢) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٥٠٤).

(٣) «صحيح ابن حزيمة» (١)، و«فتح الباري» (٣/ ٥٩٧).

(٤) انظر: «صحيح مسلم» (٨).

(٥) «المستدرک» للحاکم (١/ ٦٤٤، رقم: ١٧٣٢).

(٦) «المستدرک» للحاکم (١/ ٦٤٣، رقم: ١٧٢٩).

عن الحجاج بن أرطاة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: «سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن العمرة أواجبة هي؟ قال: لا، وأن تعتمروا فهو أفضل»^(١)، قال الترمذي. حديث حسن صحيح، والحجاج صدوق لكنه كثير الخطأ والتدليس، وقد رواه ابن جريح، عن محمد بن المنكدر، عن جابر موقوفاً وأخرج الطبراني في «معجمه الصغير»^(٢) بطريق آخر فيه يحيى بن أيوب وقد صُغِفَ.

وروى عبد الباقي بن القانع عن أبي هريرة مرفوعاً. «الحج جهاد، والعمرة تطوع»، وفي إسناده أبو صالح ماهدان الحنفي، وثقه ابن معين، وأقره الحفاظ، وقال: ثقة عابد، قال ابن دقيق العيد في «الإمام»: عبد الباقي بن قانع من كبار الحفاظ وأكثر عنه الدارقطني، وبقيّة الإسناد ثقات^(٣)، وله شاهد من حديث طلحة ابن عبيد الله عند ابن ماجه^(٤)، ومن حديث ابن عباس عند ابن قانع وليس في حديث الوجوب أنفع شيء إلا حديث أبي رزين، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم. «حج عن أبيك واعتمر»^(٥)، وقد قال أحمد^(٦): هذا الحديث لا يدل على وجوب العمرة؛ إذ الأمر فيه ليس للوجوب، فإنه لا يجب عليه أن يحج عن أبيه، وإنما يدل الحديث على جوار فعل الحج والعمرة عنه؛ لكونه غير مستطيع، واستصوبه

(١) «سنن الترمذي» (٩٣١).

(٢) «المعجم الصغير» للطبراني (١٠١١).

(٣) انظر «نصب الراية» (٣/ ١٥١).

(٤) انظر «سنن ابن ماجه» (٢٩٨٩).

(٥) تقدم تخريجه

(٦) انظر «نصب الراية» (٣/ ١٤٨).

فَمَرَرْتُ بِسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ، فَسَمِعَانِي أَقُولُ: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحُجَّةٍ مَعًا،

اس دقيق العيد في «الإمام»، وحديث جبريل قوي لولا الشذوذ، وقول الصبي من معبد، وسكوت عمر لا يدلان على الوجوب؛ فإنه إنما استنبط من الآية وقد اختلف في تفسيرها على أقوال.

منها. أن المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا﴾ أن تحرّم من ديرة أهلك، وهو قول علي، وقد أخرجه البيهقي عن أبي هريرة حديثاً مرهوعاً في ذلك.

ومها. ما قال مجاهد تمامهما ما أمر الله تعالى فيهما^(١)، وأخرج البيهقي، وابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن الشعبي^(٢). أنه قرأها. وأتموا الحج ثم قطعها، ثم قال: والعمرة لله، يعني: رفع الثاء، وقال: هي تطلع، وهناك قول بوجوبها أيضاً، وقد قدمناه، وعلى كل حال قام الاحتمال فسقط الاستدلال.

(فمررت بسلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان فسمعاني أقول: لبيك بعمره وحجة معاً) ومن هنا ذكر الشيخ رحمة الله وغيره أن القارن يقدم العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء استحباباً.

قال الشيخ علي فيكون بمنزلة السنة القلبية في الصبح؛ فإن قدم الحج في الذكر جار، وإن أحرم بحج أولاً، ثم أدخل عليه إحرام العمرة كره، ولو اكتفى بالنية ولم يذكرهما في التلبية جاز، ويستحب ذكرهما في التلبية والدعاء ولو مرة، انتهى

(١) انظر «تفسير الثوري» (١/ ٦٠)

(٢) «السنن الكبرى» لبيهقي (٨٥٣٦)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٣٦٤٩)

فَقَالَ أَحَدُهُمَا: هَذَا أَضَلُّ مِنْ بَعِيرِهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: هَذَا أَضَلُّ مِنْ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَصَنَعْتَ مَاذَا؟ قَالَ: مَضَيْتُ، فَطَفْتُ طَوَافاً لِعُمْرَتِي، وَسَعَيْتُ سَعِيّاً لِعُمْرَتِي، فَصَنَعْتُ، ثُمَّ عُدْتُ، فَفَعَلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ بَقِيتُ حَرَاماً أَصْنَعُ كَمَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ آخِرَ نُسْكِى

(فقال أحدهما: هذا أضل من بعيره، وقال الآخر: هذا أضل من كذا وكذا، قال: أي عمر بن الخطاب: (فصنعت) ناه الخطاب (ماذا؟) أي: إد أحرمت بهما، فهل أكملت أعمالهما، أم اكتفيت بأفعال أحدهما وأهملت الآخر؟

(قال: أي: صُبَّيْ بن معبد. (مضيت، فطفت طوافاً لعمرتي)؛ أي. بالبيت، (وسعيت)؛ أي: بين الصفا والمروة (سعيّاً لعمرتي)؛ لأن أفعال العمرة إنما هي الطواف والسعي، وهذا شأن القارن أنه بمجرد وصوله يبادر بأفعال العمرة، ثم يطوف طواف القدوم، ثم يطوف ويسعى للحج، وهذا هو المراد من قوله (ثم عدت) إلى الطواف والسعي مرة أخرى، (ففعلت مثل ذلك)؛ أي: من الطواف والسعي للحج، ويشترط الاصطباح والرمل على سبيل السنة في كل من الطوافين؛ لأنه يعقب كلاهما السعي إلا إذا أحر سعي أحدهما فلا يسن.

ومن هنا قال أبو حنيفة وأحمد في رواية عنه: إن القارن لا بد له من طوافين وسعين، وحالف في ذلك مالك والشافعي، وأحمد في رواية عنه فقالوا. يجرته طواف واحد، وسعي واحد، وسندكر إن شاء الله تعالى أدلة كل من الفريقين.

(ثم بقيت حراماً أصنع كما يصنع الحاج)؛ يعني من ملارمته للتلبية والتلبس بالإحرام واجتناب المحظورات (حتى إذا قضيت)؛ أي: أتممت (آخر نسكي) من الوقوف بعرفة، والبيتوته بمزدلفة، والوقوف بها، ورمي جمرة العقبة، والذبح، والحلق، وطواف الزيارة

قَالَ: هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ،

(قال): أي: عمر بن الخطاب . (هُدَيْتَ) على بناء المفعول (لسنة)؛ أي: طريقة (نبيك محمد ﷺ)؛ يعني: وافق فعلك فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هي حجة الوداع، وهذا صريح في أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان في حجته قارماً، وإلى ذلك جرح كثير من أرباب التحقيق، واحتجوا بأحاديث كثيرة .
مها . حديث الصبي وتقرير عمر له وإخباره بأن ذلك فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .

ومنها: ما رواه البخاري في «صحيحه» عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: «أتاني الليلة آت من ربي ﷻ، فقال: صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة»^(١).

ومها: ما أخرج أيضاً عن مروان بن الحكم قال: شهدت عياً وعثمان، وعثمانُ ينهى عن المتعة، وأن يُجَمَعَ بينهما، فلما رأى ذلك عليّ أهل بهما، لييك عمرة وحجة، ما كت لأدع سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقول أحد^(٢).

وعند النسائي عن مروان قال: «كت جالساً عند عثمان، فسمع علياً يلبي عمرة وحجة، فقال: ألم تكن نهى عن هذا؟ قال: بلى، ولكنني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يلبي بهما جميعاً، فلم أدع قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقولك»^(٣).

فهذا يبين أن عثمان لم يكر فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه لما

(١) «صحيح البخاري» (٢٣٣٧)

(٢) «صحيح البخاري» (١٥٦٣)

(٣) «سنن النسائي» (٢٧٢٢)

قال له في بعض الروايات. «ما تريد إلى أمرٍ فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه؟»^(١)، كان من شأن عثمان رضي الله عنه لو أنكر ما ادعاه علي رضي الله عنه أن يكذبه فيما يرويه، وإسما بهي عثمان متأولاً، وسبائي لذلك إيضاح إن شاء الله تعالى

ومنها ما أخرجه البخاري عن ابن عمر قال: «تمتع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وأهدى، فساق معه الهدى من ذي الحليفة، وبدأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج»، وذكر الحديث^(٢).

ومنها ما أخرجه الشيخان عن عروة عن عائشة أنها أحبرته عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مثل حديث ابن عمر سواء^(٣)

ومنها ما أخرجه عن ابن عمر «أنه قرن الحج إلى العمرة وطاف لهما طوافاً واحداً، وقال: كذلك فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم»^(٤)

ومنها ما أخرجه أبو داود عن البراء بن عازب وذكر قصة مجيء علي رضي الله عنه من اليمن، ووجد فاطمة قد لبست ثياباً صبيحاً، فجاء إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له كيف صنعت؟ قال: قلت: أهملت بإهلال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: فإنني قد سقت الهدى، وقرنت، وذكر الحديث^(٥).

(١) «صحيح مسلم» (١٢٢٣).

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٩١).

(٣) «صحيح البخاري» (١٦٩٢)، و«صحيح مسلم» (١٢٢٨).

(٤) «صحيح البخاري» (١٦٩٣)، و«صحيح مسلم» (١٢٣٠).

(٥) «سنن أبي داود» (١٧٩٧).

ومنها . ما أخرجه مسلم عن عمران بن حصين : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : «جمع بين حجة وعمره» ثم لم يته عنه حتى مات ، ولم يزل فيه قرآن يحرمه»^(١) .

ومنها . ما أخرجه الشيخان واللفظ لمسلم عن حفصة قالت : «قلت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم : ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك؟ قال إني قلدت هديي ، ولبدت رأسي ، فلا أحل حتى أحل من الحج»^(٢) .

فهذا يدل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان في عمرة معها حج ، وأنه لا يحل من العمرة حتى يحل من الحج ، وهذا على أصل مالك والشافعي ألزم ؛ لأن المحرم بعمرة مفردة لا يمهه الهدي عن التحلل منها عندهما ، وإنما يمنع عندهما في عمرة القران فقط ، فالحديث على أصلهما نص .

ومنها . ما أخرجه الترمذي والنسائي عن محمد بن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب . «أنه سمع سعد بن أبي وقاص ، والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكرا أن التمتع بالعمرة إلى الحج ، فقال الضحاك : لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله تعالى ، فقال سعد : بشما قلت يا ابن أخي ، قال الضحاك : فإن عمر بن الخطاب ؓ نهى عن ذلك ، قال سعد : قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه»^(٣) . قال الترمذي . حديث حسن صحيح^(٤) ،

(١) «صحيح مسلم» (١٢٢٦)

(٢) «صحيح البخاري» (١٦٩٧) ، و«صحيح مسلم» (١٢٢٩)

(٣) «سنن النسائي» (٢٧٣٤) ، و«سنن الترمذي» (٨٢٣)

(٤) قوله «حسن صحيح» كذا في الأصل ، وفي نسخة أحمد شاكر (رقم ٨٢٣) والهندية (١٦٩ / ١) «صحيح» فقط .

والصحابة تستعمل لفظ التمتع في القرآن غالباً

ومنها: ما أخرجه أحمد عن سراقه بن مالك قال: سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»، قال: وقرن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع^(١)، وفي إسناده داود بن يزيد الأودي، وهو ضعيف^(٢).

ومنها: ما أخرجه عبد الله في «زياداته»، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» عن الهرماس قال: كنت ردف أبي، فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على بعير وهو يقول: «ليكن بحجة وعمرة معاً»^(٣).

ومنها ما أخرجه عن أم سلمة مرفوعاً: «أهلوا يا آل محمد بعمرة في حج»^(٤)، ووثق الهيثمي^(٥) رجال كل من الحديثين.

ومنها: ما أخرجه البزار عن ابن أبي أوفى قال: «إنما جمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الحج والعمرة؛ لأنه علم أنه لا يحج بعد ذلك»^(٦)، وفي إسناده يزيد بن عطاء وثقه أحمد وغيره^(٧).

ومنها: ما أخرجه أحمد والترمذي عن حابر: «أن رسول الله صلى الله تعالى

(١) «مسند أحمد» (٤ / ١٧٥).

(٢) انظر: «مجمع الروائد» (٣ / ٢٣٥).

(٣) «المعجم الكبير» للطبراني (٥٣٤)، و«الأوسط له» (٤٣٢٧).

(٤) «المعجم الكبير» للطبراني (٧٩٢).

(٥) انظر: «مجمع الزوائد» (٣ / ٢٣٥)، و«مسند أحمد» (٦ / ٢٩٧).

(٦) انظر: «مجمع الزوائد» (٣ / ٢٣٦).

(٧) «مجمع الروائد» (٣ / ٢٣٦).

عليه وسلم قرن الحج والعمرة، فطاف لهما طوافاً واحداً^(١)، وعي إسناده الحجاج ابن أرقطة، وقد تكلم فيه.

ومها^١ ما أخرجه سميان الثوري عن جاسر^٢ «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حج ثلاث حجج قبل أن يهاجر، وحج بعدما هاجر معها عمرة»، رواه الترمذي وغيره^(٣).

ومها^١ ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال: «اعتمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أربع عمر»^(٤)، وعد الرابعة التي قرن مع حجته.

ومها^١ ما أخرجه أيضاً، عن عائشة قالت «لقد علم ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اعتمر ثلاثاً سوى التي قرن لحجته»^(٥).

ومها^١ ما أخرجه البخاري عنها قالت «خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع فأهلنا بعمرة، ثم قال. من كان معه هدي فليهل بالحج والعمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما»^(٦) الحديث.

ولا شك أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ساق معه الهدي، ولذلك ذهب جماعة من السلف والحلف إلى إيجاب القران على من ساق الهدي، والتمتع بالعمرة المفردة لمن لم يسق الهدي منهم عبدالله بن عباس وجماعة، فعندهم

(١) «سنن الترمذي» (٩٤٧)، و«مسند أحمد» (٣/٣٦٦).

(٢) انظر «سنن الترمذي» (٨١٥)، و«صحيح ابن حزيمة» (٣٠٥٦).

(٣) «سنن أبي داود» (١٩٩٣).

(٤) «سنن أبي داود» (١٩٩٣).

(٥) «صحيح البخاري» (١٥٥٦، ١٦٣٨).

لا يجوز العدول عما فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر به أصحابه .
ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي طلحة الأنصاري : «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة»^(١).

ومنها ما أخرجه مسلم عن بكر بن عبد الله المزني ، عن أنس قال «سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعاً قال بكر . فحدثت بذلك ابن عمر ، فقال أنس ما تعدونا إلا صيانتاً ، سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : «ليكن حجاً وعمرة»^(٢).

وقد رواه عن أنس يحيى بن إسحاق وعبد العزيز بن صهيب وحميد عند مسلم^(٣) ، والحسن البصري وأبو أسماء عند النسائي^(٤) ، وريد بن أسلم وأبو قتادة وسليمان التيمي عند الزار .

وروى أبو يوسف القاضي ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول «ليكن بحجة وعمرة معاً» وذكر وكيع حدثنا مصعب بن سليم سمعت أنساً مثله ، وروي أيضاً عن ثات الثاني عن أنس .

وفي «صحيح البخاري» عن قتادة عن أنس «اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر ، فذكرها فقال : وعمرة مع حجة»^(٥) ، وقد روى أبو قلابة عن أنس عند عبد الرزاق

(١) «مسند أحمد» (٢٨ / ٤) .

(٢) «صحيح مسلم» (١٢٣٢) .

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٥١) .

(٤) «سنن النسائي» (٢٧٣٠) ، (٢٩٣١) .

(٥) «صحيح البخاري» (٤١٤٨) .

فهؤلاء كلهم يروون عن أنس التلبية بالنسكين حتى إن في بعض طرقه .
«كنت أخذاً نزام ناقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهي تقصع بجزتها،
ولعابها يسيل على يدي، وهو يقول . لييك بحجة وعمرة معاً» ، كذا نقله ابن
الهمام^(١) .

وأخرج ابن عساكر عن ريد بن أسلم قال : أتى ابن عمر رجل فقال بم أهل
البي صلى الله تعالى عليه وسلم؟ قال : بالحج، قال . إن أنس بن مالك يقول .
قرون، قال . إن أس بن مالك كان يتولج على النساء، وهن مكشفات الرؤوس؛
يعني لصعره، وأنا تحت ناقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصيسي لعابها،
سمعتة يلي بالحج^(٢)، قال السيوطي : ورجاله ثقات .

قلت . وهذا مشكل جداً لأنه قد صح عن رواية أنس عند البخاري هي قصة
تزويجه صلى الله تعالى عليه وسلم بزينة بن ححش ونزول آية الحجاب قال .
«أرختي الحجاب بيبي وبيته»^(٣)، ولا شك أنها كانت قبل حجة الوداع، فمتى يتم
قول ابن عمر كان يتولج على النساء، على أنا قد قدمنا عن ابن عمر حديثه في قرانه
صلى الله تعالى عليه وسلم عند الشيخين، فلا عرة بما أخرج ابن عساكر .

وأما قول ابن الجوزي . إن أساً إذ ذاك صياً لقصد تقديم رواية ابن عمر
عليه، فقولٌ ينبي عن عدم التحقيق، بل كان سن أنس في حجة الوداع عشرين
سنة^(٤)، وذلك لأنه قد ثبت عنه عند البخاري . «أنه خدم النبي صلى الله تعالى عليه

(١) انظر . «فتح القدير» (٥ / ٣٠٠) .

(٢) «تاريخ دمشق» (١٦ / ٤٤٧) .

(٣) انظر «صحيح البخاري» (٤٧٩١، ٦٢٧١) .

(٤) انظر : «فتح القدير» (٥ / ٢٩٩) .

.....

وسلم عشر سنين^(١)، وقد صح عنه أنه قال: قدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشر سنين^(٢).

أما عبدالله بن عمر فسنة يوم الخندق خمس عشرة سنة كما ثبت عنه في الصحيح^(٣)، وكان عزوة الخندق في ستة خمس من الهجرة في ذي القعدة منها، فعمره يوم توفي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عشرون سنة، وإدأ هما متساويان في السن ﷺ.

ومنها: ما أخرجه الدارقطني عن أبي قتادة: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه طافوا لحجهم وعمرتهم طوافاً واحداً»^(٤).

ومنها: ما أخرجه أيضاً عن أبي سعيد: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة، فطاف لهما بالبيت طوافاً واحداً»^(٥) الحديث

فهذه الأحاديث كلها تدل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان قارباً، وأجاب الدارقطني عن كل حديث بأجوبة لا يحفى ما فيها من التعسف على أحد كما قرره الحافظ ابن حجر^(٦)، ولذلك قال النووي: الصواب الذي يعتقده أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان قارباً، ويؤيده أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يعتمر

(١) «صحيح البخاري» (٥١٦٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٥١٦٦).

(٣) انظر: «صحيح مسلم» (١٨٦٨).

(٤) «سنن الدارقطني» (٢٦٤٨).

(٥) «سنن الدارقطني» (٢٦٤٩).

(٦) انظر «فتح الباري» (٣/ ٤٢٨).

في تلك السنة بعد الحج، ولا شك أن القرآن أفضل من الأفراد الذي لا يعتمر في سنته عدنا، ولم يقل أحد إن الحج وحده أفضل من القرآن، كذا قال^(١)

ومال عياض وابن الصلر وابن حزم إلى الجمع بين الأحاديث الواردة في إحرامه صلى الله تعالى عليه وسلم على سبيل التعارض بأن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره، ويترجح رواية من روى عنه القرآن بأمور.

منها: أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره.

ومنها أن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك، فأشهر من روى عنه الأفراد عائشة فيما أخرجه الشيخان عنها قالت: «أهل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالحج»، وفيما أخرجه مسلم عنها قالت: «أفرد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالحج»، وفي رواية: «أهل بالحج مفرداً» وقد قدمنا عنها ثلاثة أحاديث دالة على أنه قرن بينهما.

ومن أشهر من روى الأفراد ابن عمر فيما أخرجه البخاري قال: «لبى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالحج وحده». وقد قدمنا عنه قوله. «إنه صلى الله تعالى عليه وسلم بدأ بالعمرة، ثم أهل بالحج»، وثبت أنه اعتمر مع حجته كما روينا عنه، ثم حدث أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعل ذلك.

وممن روى الأفراد جابر فيما رواه ابن ماجه عنه قال: «إن رسول الله ﷺ أفرد الحج»، وعند مسلم في حديثه الطويل ما يوافق، وقد قدمنا عنه مرفوعاً: «أنه

(١) انظر «شرح المهدب» (٧/ ١٦٠)، و«فتح الباري» (٣/ ٤٢٨)

.....

قرن الحج والعمرة، فطاف لهما طوافاً واحداً، وقد مر حديثه الآخر أيضاً في ذلك.

وممن روى الأفراد أيضاً ابن عباس فيما أخرجه مسلم عنه: «أهل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالحج»، وقد أسلفنا عنه أنه عد العمرة النبي قرن مع حجته.

فكل واحد ممن روى الأفراد روى القرآن أيضاً بخلاف من روى القرآن وهم جماعة من الصحابة، ولم يختلف عليهم فيه^(١)

ومنها: أنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: أفردت، ولا تمتعت، بل صح عنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: قرئت، وصح عنه أنه قال: لولا أن معي الهدي لأحلت، وأيضاً فإن من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا تنعسف، بخلاف من روى الأفراد؛ فإنه محمول على أول الحال، وينتفي التعارض^(٢)

وقد ذكرنا أن من روى الأفراد روى القرآن أيضاً، ومن روى عنه التمتع؛ فإنه محمول على الاقتصار على سفر واحد للسكينة، ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصمه بصورة القرآن؛ لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج، وهذه إحدى صور القرآن.

وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جيدة، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع، وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك، والمصير إلى أنه كان

(١) انظر: «فتح الباري» (٣/٤٢٩).

(٢) «فتح الباري» (٣/٤٢٩).

قارياً صلى الله تعالى عليه وسلم، ومقتضى ذلك أن يكون القران أفضل من الأفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، ومن اختاره [من] الشافعية المزني وابن المنذر ونقي الدين السكي، وبحث مع النووي في اختياره أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان قارياً، وأن الأفراد أفضل مع ذلك مستنداً إلى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم احتار الأفراد أولاً، ثم أدخل عليه العمرة لبيان جوار الاعتماد في أشهر الحج؛ لكونهم كانوا يعتقدونه من أفجر الفجور.

وقد تعقب بأن اليبان قد سبق منه صلى الله تعالى عليه وسلم في عُمره الثلاثة الساقطة على حجة الوداع، فإنه أحرم بكل منها في ذي القعدة عمرة الحديبية، وعمرة القضاء، وعمرة الجعرانة، ولو كان المراد باعتباره في حجته بيان الجوار فقط، مع أن الأفضل الأفراد لاكتفى في ذلك بأمره صلى الله تعالى عليه وسلم أصحابه أن يمسحوا حجهم إلى العمرة^(١)، والعجب ممن رجع الأفراد متمسكاً بروايات متعارضة كيف ساع له ذلك، ولو تفكر من له أدنى عقل في الركب الذين وصلوا مع المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يجدهم إلا متمتعين، أو قارين، ولم ينقل عن أحد منهم أنه أحرم بالحج من الميقات، وبقي على إحرامه ذلك حتى حل من حجه فقط يوم النحر.

والخلاف ثابت قديماً وحديثاً

أما قديماً فلثابت عن عمر أنه قال: «أتم شيء لحجكم وعمرتكم أن تنشؤا لكل منهما سقراً»، وعن ابن مسعود نحوه،

(١) انظر «فتح الباري» (٣/ ٤٢٩)

أخرجه ابن أبي شيبة وغيره^(١)، لكن قد مر لك من حديث عمر في القرآن، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «قل: عمرة في حجة»، فما أرى ذلك إلا رأياً رآه من نفسه لا عبرة به

وأما حديثاً. فقد صرح القاضي حسين والمتولي من الشافعية بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة، قال في «الهداية»: «والحلاف بيننا وبين الشافعي مبني على أن القارن يطوف طوافاً واحداً، وسعيّاً واحداً، فهذا قال: الأفراد أفضل، ونحن عندنا أن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين، وهو أفضل لكونه أكثر عملاً، انتهى^(٢)».

وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل؛ لكونه صلى الله تعالى عليه وسلم تسماء فقال «لولا أبي سقت الهدي لأحلت»، ولا يتمنى إلا الأفضل، وهو قول أحمد بن حنبل في المشهور عنه، وأجيب بأنه إنما تسماء تطيباً لقلوب أصحابه، وإلا فالأفضل ما اختاره الله تعالى له، واستمر عليه، ورجح ابن قدامة التمتع بناء على أن المفرد إن اعتمر بعد الحج فهي عمرة مختلف في إحزائها عن عمرة الإسلام، بخلاف عمرة التمتع فإنها مجرّة بلا خلاف، وهذا ترجيح بلا مرجح في الحقيقة^(٣).

وحكى عياض عن بعض العلماء أن الأفراد والقران والتمتع في الفصل سواء، وهو مقتضى ابن حزيمة في «صحيحه»، وعن أبي يوسف: أن القران والتمتع في الفصل سواء، وهما أفضل من الأفراد

(١) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٢٨).

(٢) «الهداية» (١/ ١٥٠)، و«فتح الباري» (٣/ ٤٢٨).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٢٩).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الصُّبِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، قَالَ: كُنْتُ حَدِيثَ عَهْدٍ.....

وعن أحمد: من ساق الهدى فالقران في حقه أفضل ليوافق فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له؛ ليوافق ما تمناه وأمر به أصحابه، راد بعض أتباعه. ومن أراد أن ينشئ لعمرته سفراً من بلده فالإفراد أفضل له، قال: وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة، فمن قال: الإفراد أفضل فإنما هو بالنظر إلى إنشاء السفر لكل من السكين، فيكثر الأجر بكثرة المشقة^(١).

وقد جمعوا بين الأحاديث المختلفة بوجوه متعددة، وأحسنها ما ذكره الحافظ قال. والذي يظهر لي أنه من أنكر القران من الصحابة نفى أن يكون أهل بهما جميعاً هي أول الأمر، ولا ينفي أن يكون أهل بالحج مفرداً، فأدخل عليه العمرة^(٢).

وأما ما قدمنا في حديث ابن عمر من لفظه «وبدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج» مخالفاً لما عليه أكثر الأحاديث فهو مرجوح، ويمكن أن يقال بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم كانت حالاته هي التلبية مختلفة، فأحياناً كان يلبي بالحج والعمرة معاً، فحصرها أنس ومن روى القران، وأحياناً يلبي بالعمرة، وأحياناً يلبي بالحج وحده، فلعل ابن عمر ؓ لم يسمع منه صلى الله تعالى عليه وسلم إلا التلبية بالعمرة، ثم سمع التلبية بالحج فقال لذلك ما روينا عنه، ولم يصح في ما كان قبل ذلك من التلبية بالحج وحده أو الحج والعمرة، وهذا أحسن ما تؤول به عبارته ؓ، وليكن هذا آخر كلاما في ترجيح القران، والله المستعان

(وفي رواية) بالسند السابق (عن الصبي بن معبد قال. كنت حديث عهد

(١) انظر. «فتح الباري» (٣/ ٤٣٠).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٤٣٠).

بِالنَّصْرَانِيَّةِ، فَقَدِمْتُ الْكُوفَةَ أُرِيدُ الْحَجَّ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، . .

بالنصرانية)؛ يعني بذلك: أنه كان نصرانياً، ثم هداه الله تعالى للإسلام، ولم تمض هناك مدة تحتمل استفادة العلوم التي توجب الأخذ بأحسن المذاهب، وهذا بسط عذر منه قبل الكلام ليعذر فيما كان من أمره، وما كان أمره إلا رشداً.

(فقدمت الكوفة)، أي: من الجزيرة كما مر في الرواية السابقة، (أريد الحج في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه)؛ أي: في أيام خلافته، قام بالخلافة من ليلة الأربعاء بعد المعرب لسبع بقين من جمادى الآخرة، عام ثلاث عشرة من الهجرة باستحلاف من أبي بكر على المسلمين، وذلك أن أبا بكر رضي الله عنه كان يغتم كثيراً من أهل من يستحلفه على الناس، وكان يقع قلبه على عمر رضي الله عنه، فلما مرض دعا عبد الرحمن بن عوف، فقال: ما تقول في استخلافي عمر؟ قال: حسن إلا أنه غليظ، فقال أبو بكر: إن غلظته اليوم أرفق بالناس، فإذا كان الأمر له يليق، ثم قال: لا تخبر بهذا أحداً، ثم جمع الناس فقال لهم: إني أسلم الأمر إلى من ليس بيني وبينه قرابة، أترضونه؟ قالوا: نعم، قال: إني أستخلف عليكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما علمته خيركم، قالوا: سمعنا وأطعنا، إلا ما كان من طلحة بن عبيد الله فإنه قال لأبي بكر: إنك علمت كون الناس في أيام خلافتك في بلاء عمر من خشونته، فما حجتك عند الله في استخلافك اليوم أياه، فقال: إني أقول: إني أستخلفت على عبادك خيرهم فسكت، وخرج، فجعل عمر رضي الله عنه يصلي بالناس قبل وفاة أبي بكر وهو مريض، وكان عمر رضي الله عنه لأبي بكر بمنزلة الوكيل في أيام خلافته جميعاً، ثم استقل بالخلافة رضي الله عنه واستمر إلى سلخ ذي الحجة، فتوفي ليلة الأحد عام ثلاث وعشرين، ودفن يوم الأحد لعدة المعمر من عام أربع وعشرين من الهجرة^(١)

(١) انظر: «تاريخ الطبري» (٢/ ٦١٨).

فَأَهْلَ سَلْمَانَ وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ بِالْحَجِّ وَحَدَّهٖ، وَأَهْلَ الصَّبِيِّ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَقَالَا: وَيْحَكَ تَمَتَّعْتَ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتَّعَةِ، . . .

(فأهل سلمان) بن ربيعة (وزيد بن صوحان بالحج وحده، وأهل الصبي) بن معد (بالحج والعمرة)؛ أي في تلييته، وهذا يهمهم منه على أن الصبي أشأ السفر إلى الحج من الكوفة، وقد رافقه، وهذا بخلاف ما مر عنه في الرواية الأولى من قوله: «أقلت من الجزيرة حاجاً» فمررت بسلمان، وزيد بن صوحان بالعذبة، فسمعاني أقول: «ليك عمرة وحجة . إلخ»، ويمكن أن يقال الرواية الأولى هي المعتمدة لتبين الموضع، وعدم قيام الاحتمال، وهذه الرواية والرواية الثالثة يحتمل أنه لم يقلها إلا لمجرد حكاية ما جرى منه ومهما، والله أعلم

(فقالا: ويحك) إشفاقاً على الصبي في تلبية الإحرام بالنسكين جميعاً، ظناً منهما أن ذلك مما لا يجوز فعله، وقد مر في الحديث الحادي عشر من كتاب الطهارة ما جاء في ذكر كلمة «ويح»، و«ويل»، و«ويس» من الفرق، وما جاء من الأحاديث في ذلك

(تمتعت)؛ أي . ارتفعت بالجمع بين النسكين في سفر واحد، والتمتع في عرف الصحابة يدخل فيه القران، ويدخل فيه التمتع الخاص، وهو أن يحرم بعمرة في أشهر الحج، ويأتي بأفعالها، ثم يتحلل منها، ثم يحرم بالحج، ولا شك أنهما سمعا صبيّاً يلبي بالحج والعمرة، وهذه صفة القران .

(وقد نهى رسول الله ﷺ عن المتعة) وذلك يستمد مما أحرجه أبو داود عن سعيد بن المسيب^{١٠} «أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب^{١١}، فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في مرضه الذي قبض فيه

ينهى عن العمرة قبل الحج^(١)، وهي إسناده أحمد بن صالح، وقد تكلم فيه النسائي، ونقل عن ابن معين: أنه كذاب.

وعنده أيضاً^(٢) عن قتادة، عن أبي شيخ الهنائي حيوان بن خلد، ممن قرأ على أبي موسى الأشعري من أهل البصرة «أن معاوية بن أبي سفيان قال لأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل تعلمون أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن كذا وكذا، وركوب جلود السمور؟ قالوا: نعم، قال: فتعلمون أنه بهي أن يُقرن بين الحج والعمرة؟ فقالوا: أما هذا فلا، فقال: أما إنها معهن ولكنكم سيئتم»، وكتادة مدلس، فكل من الحديثين في إسنادهما مقال، ولم يوافق الصحابة معاوية فيما رواه.

قال الخطابي وأشبّه أن يكون ذهب في ذلك إلى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لو استقلت من أمري ما استدرت، ما سقت الهدى»، ولم يقل ذلك إلا لما يشق عليهم، فحمل معاوية هذا الكلام على الهي^(٣)، والله أعلم.

وأما ما أخرجه مسلم عن أبي در قال: «كانت المنعة في الحج لأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة»^(٤)، وعند النسائي قال في متعة الحج: «ليست لكم، ولستم منها في شيء، إنما كانت رحمة لنا أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم»^(٥)، فإنما يريد به نسخ الحج الذي كان من الصحابة في حجة

(١) «سنن أبي داود» (١٧٩٣).

(٢) «سنن أبي داود» (١٧٩٤).

(٣) «معالم السنن» للطحاوي (١٦٧/٢).

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٢٤).

(٥) «سنن النسائي» (٢٨١٠).

فَقَالَا لَهُ: وَاللَّهِ لَأَنْتَ أَضَلُّ مِنْ بَعِيرِكَ، قَالَ: نَقْدُمُ عَلَى عُمَرَ وَتَقْدُمُونَ، فَلَمَّا قَدِمَ الصَّبِيُّ مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِعُمْرَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ حَرَامًا لَمْ يَخْلُلْ مِنْ شَيْءٍ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِحَجَّتِهِ، ثُمَّ أَقَامَ حَرَامًا لَمْ يَخْلُلْ مِنْهُ حَتَّى أَتَى عِرْقَاتٍ،

الوداع، وقد مر الكلام فيه في الحديث التاسع، وسنذكر في الرواية الثالثة من حديث الصبي من نهى من المتعة من الصحابة، ولعل سلمان وزيدا كانا يرويان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في النهي عن المتعة شيئاً، فلذلك أنكرا على الصبي، والله أعلم.

(قالا له. والله لأنت أضل من بعيرك، قال)؛ أي صبي (نقدم) بصم الدال من باب نصر يصر، كقوله تعالى: ﴿وَقَدَّمُوا قَرْمَةً﴾ [هود ٩٨]، فهو يفتح العين في الماضي، وصمها في المضارع، وذكر الشيخ علي القاري أنه يفتح الدال؛ أي: نزل نحن ومن وافقنا^(١) (على عمر وتقدمون)؛ يعني: فنذكر إنكاركم علي، (فلما قدم الصبي مكة) فيه التفات وأصله: فلما قدمت، (طاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة لعمرة، ثم رجع)؛ أي: بقي (حراماً لم يحل من شيء)؛ أي: لم يتلصص شيء من محظورات الإحرام من لبس المخيط، والتطيب فضلاً عن النساء

(ثم طاف بالبيت و) سعى (بين الصفا والمروة لحجته) وهذا يشير إلى أن تقديم الآفاقي السعي على وقوف عرفة حائز، ولم أر في هذه المسألة خلافاً لأحد من العلماء، بخلاف الحلق فلم يجوز الشافعي له تقديم السعي، كما ذكره الشيخ علي القاري.

(ثم أقام حراماً لم يحلل منه)؛ أي: من إحرامه (حتى أتى عرقات)؛ أي:

(١) «شرح مستند أبي حيفة» لعلي القاري، (١/ ١١٥).

وَفَرَّغَ مِنْ حَجَّتِهِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ حَلَّ فَأَهْرَقَ دَمًا لِمُنْتَعَتِهِ.....

ووقف بها (وفرغ من حجته)؛ أي ياتمام أفعاله من الوقوف بمزدلفة، ورمي جمرة العقبة، ولذلك قال: (فلما كان يوم النحر حل) بمزدلفة من إحرامه بالحلل بعد رمي جمرة العقبة، (فأهرق دمًا لمنتعته).

وهذا يفهم أنه بمجرد ما رمى الجمرة حلق ثم ذبح، وهو خلاف الترتيب المسنون عند الشافعي، والواجب عند أصحابنا، وذلك بأن وظائف يوم النحر أربعة أشياء بالاتفاق: رمي جمرة العقبة، ثم نحر الهدي أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة.

وفي حديث أنس في «الصحيحين»^(١) «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أتى منى، فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى فنحر، وقال للحلق: خذ»^(٢)، ولأبي داود: «رمي، ثم نحر، ثم حلق»^(٣).

وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب إلا ابن جهم المالكي استثنى القارن، فقال له يحلق حتى يطوف كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة، والعمرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف، ورد عليه النووي بالإجماع.

واحتلما في جوار تقديم بعضها على بعض، وأجمعوا على الأخرى في ذلك كما قال ابن قدامة في «المعني»، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع، هل حلق المفرد أو غيره قبل الرمي فعليه دم، وكذا لو حلق القارن أو المتمتع دون المفرد قبل الذبح، أو ذبح قبل الرمي فعليه دم أيضاً، ولو طاف قبل الحلق والرمي لا شيء عليه، ولكن يكره لترك السنة، وهذا عند أبي حنيفة.

(١) «صحيح البخاري» (١٧١) نحوه، و«صحيح مسلم» (١٣٠٥).

(٢) انظر «مراسل أبي داود» (١٤٨) نحوه.

وقال الأوزاعي: إن أفاض قبل الرمي أهراق دمًا، وقال عياص. اختلف فيه مالك في تقديم الطواف على الرمي، وروى ابن عبد الحكم عن مالك وجوب إعادة الطواف، فإن توجه إلى بلاده بلا إعادة، وجب عليه دم.

قال ابن دقيق العيد^(١) مسح أبو حيفة ومالك تقديم الحلق على الرمي والذبح؛ لأنه حينئذ يكون حلقاً قبل وجود التحليلين، ولدشافي قول مثله، وقد سي القولان له على أن الحلق بسك أو استباحة محظور؛ فإن قلنا: إنه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره؛ لأنه يكون من أسباب التحلل، وإن قلنا: إنه استباحة محظور فلا، قال: وفي هذا البناء نظر؛ لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكاً أن يكون من أسباب التحلل؛ لأن السك ما يثبت عليه، وهذا مالك يرى أن الحلق بسك، ويرى أنه لا يقدم على الرمي مع ذلك، واحتج الشافعي في وجوب الترتيب بين ما ذكر بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِلُّوا أَنْ تُرْمُوا سَكًّا حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، قال: فمن حلق قبل الذبح أهراق دمًا، رواه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح^(٢)

واحتج الطحاوي أيضاً بما أخرجه عن ابن عباس رضي الله عنه. من قدم شيئاً من نسكه أو أخره فليهرق [لذلك] دمًا^(٣)، وأخرجه ابن أبي شيبة عنه أيضاً^(٤)

وأما ما قيل: إن في إسناده إبراهيم بن مهاجر ضعيف، فنقول: إن الطحاوي قد أخرجه من طريق آخر أيضاً قال: نا ابن مروق، نا الحبيب، نا وهيب، عن

(١) انظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٣٣١)، و«فتح الباري» (٣/ ٥٧٢)

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٤٩٦٠)

(٣) «شرح معاني الآثار» (٣٧٨٠).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٤٩٥٨)

أيوب، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس مثله^(١).

وإن قلت: قد روى ابن عباس فيما أخرجه الشيخان وغيرهما عنه: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قيل له في الذبح، والحلق، والرمي، والتقديم، والتأخير، فقال: لا حرج»^(٢)، وفي رواية قال «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يُسأل يوم النحر بمى فيقول: لا حرج، فقال له رجل: حلفت قبل أن أدبح، فقال ادبح ولا حرج، قال: رميت بعدما أمسيت، فقال: لا حرج»^(٣).

وقد روى عبد الله بن عمرو بن العاص عندهما أيضاً مثل حديثه^(٤)، وقد وقع في حديثه السؤال عن أربعة أشياء: الحلق قبل الذبح، والحلق قبل الرمي، والحر قبل الرمي، والإفاضة قبل الرمي، وفي حديث علي عليه السلام عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الحلق^(٥)، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الإفاضة قبل الدبح^(٦)، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعي قبل الطواف^(٧)،

(١) «شرح معاني الآثار» (٣٧٨١)

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (١٧٢٢)، و«صحيح مسلم» (١٣٠٧)

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (١٧٣٥).

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (١٧٣٥)، و«صحيح مسلم» (١٣٠٦).

(٥) انظر: «مسند أحمد» (٧٥ / ١)، (١٥٦ / ١).

(٦) انظر: «شرح معاني الآثار» (٢٧٦٨) قوله «الإفاضة قبل الدبح» كذا في الأصل قلت والذي يظهر من رواية الطحاوي أن السؤال وقع عن الإفاضة قبل الحلق دون الدبح، إليك نصه «إني أقصت قبل أن أحلقه قال: أحلقه ولا حرج» «شرح معاني الآثار» (رقم: ٣٧٦٨).

(٧) انظر: «سنن أبي داود» (٢٠١٥).

وقد أخرج الطحاوي لأبي سعيد حديثاً في هذا المعنى^(١)، وكل هؤلاء متمقون على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أجاب عن السائلين في ذلك بقوله: «افعل ولا حرج»؛ أي: لا ضيق عليك.

ولذلك ذهب الشافعي وأبو موسى ومحمد وجمهور العلماء والفقهاء وأهل الحديث إلى الجواز، وعدم وجوب الدم، وأن قوله «لا حرج» ظاهر في رفع الإثم والعذبة معاً؛ لأن اسم الضيق يشملهما، ووجوب العذبة يحتاج إلى الدليل، ولو كان واجباً لبيته النبي ﷺ حيث؛ لأنه وقت الحاجة فلا يجوز تأخيرها، قال الطبري: لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل؛ إذ لو لم يحزى لأمره بالإعادة، والجهل والسيان لم يسقطا في الحرج الحكم الذي يلزم في الحرج، كما لو ترك الرمي ناسياً أو جاهلاً، فإنه تعجب عليه الإعادة مع أنه لا يائمه^(٢).

ثم تخصيص إيجاب الفدية فيما عدا من طاف قبل الرمي والحلق مما يتأفي عموم قول ابن عباس: «من قدم شيئاً من سكه أو أخره، فليهرق لذلك دماً»، ولذلك لما سئل أنس بن مالك عن قوم حلقوا من قبل أن يدبحوا، قال: «أخطأتم السنة، ولا شيء عليكم»، أخرجه البيهقي عن مقاتل^(٣)، وقد عمم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نفي الحرج بكل الصور، انتهى.

وقد ذكر غيره أن قول السائل للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «لم أشعر فحلقت قبل أن أدبح»، يفيد أنه طهرت له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله

(١) انظر: «شرح معاني الآثار» (٥٢٥١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٥٧١).

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩٩١٢).

.....

تعالى عليه وسلم، فظن أن ذلك الترتيب متعين، ويؤيده ما وقع في بعض روايات مسلم. «لم أشعر أن الرمي قبل البحر فنحرت قبل أن أرمي، وقال آخر. لم أشعر أن النحر قبل الحلق فحلقت قبل أن أنحر»^(١)، فقدم ذلك الاعتذار، وسأل عما يلزمه به، فبين صلى الله تعالى عليه وسلم بالجواب عدم تعيين الترتيب عليه بنفي الحرج، وأن ذلك الترتيب مسنون لا واجب؟.

فالجواب عن ذلك كله بأن ابن عباس أحد من روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم: «افعل ولا حرج»، وهو الذي ذكر بلزوم الدم، فدل ذلك على أنه فهم من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم نفي الإثم فقط، لا رفع العدية، هكذا قرره الحنفية، قال صاحب «المغني»: قال الأثرم عن أحمد: إن كان جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه، وإن كان عالماً فلا؛ لقوله في الحديث: «لم أشعر»، وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجباً لما سقط بالسهو، كالترتيب بين السعي والطواف؛ فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجبت إعادة السعي

وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الإفاضة، فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف؛ أي: طواف الركز، ولم يقل بظاهر حديث أسامة أحد إلا عطاء فقال: لو لم يطف للقدوم ولا لغيره وقدم السعي قبل طواف الإفاضة أجره، أخرجه عبد الرزاق، عن ابن جريج عنه.

وقال ابن دقيق العيد^(٢): ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على

(١) انظر: «صحيح مسلم» (١٣٠٦)

(٢) انظر: «إحكام الأحكام» (١/ ٣٣١)

فَلَمَّا صَدَرُوا مِنْ حَجِّهِمْ مَرُّوا بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ،

وجوب اتباع الرسول في الحج؛ لقوله: «خذوا عني ماسككم»، وهذه الأحاديث المرحضة هي تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قربت بقول السائل: «لم أشعر»، فيختص الحكم بهذه الحالة، وتبقى حالة العمد على أصله وهو وجوب الاتباع في الحج. وأيضاً فالحكم إذا رتب على وصف مناسب لعدم المؤاخذه، وقد علق به الحكم فلا يمكن اطراحه بإلحاق العمد به؛ إذ لا يساويه.

وأما التمسك بقول الراوي: «فما سئل عن شيء». إلخ، حيث يشعر عدم مراعاة الترتيب مطلقاً، فجوابه أن هذا الإخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه، وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل، والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه، فلا يبقى حجة في حال العمد، انتهى^(١).

(فلما صدروا)؛ أي: الصبي وريد وسلمان (من حجهم)؛ أي إذا فرغوا من أكثر أعماله، فإنهم إما لقوا عمر ممي، وقد بقي من أعمال الحج رمي اليومين، وطواف الزيارة.

(مروا بعمر بن الخطاب رضي الله عنه)، فقال له زيد بن صوحان: يا أمير المؤمنين وكان عمر أول من تلقى من الخلفاء بأمير المؤمنين، وكان يقول لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

وأخرج الطبراني عن أس شهاب قال: قال عمر بن عبد العزيز لأبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة: من أول من كتب من عبد الله أمير المؤمنين؟ فقال: أجبرني الشفاء بنت عبد الله، وكانت من المهاجرات الأول. «أن لبيد بن ربيعة، وعدي بن

(١) انظر «فتح الباري» (٣/ ٥٧٢)

إِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الْمُتَعَةِ،

حاتم قدام المدينة، فأثيا المسجد، فوجدا عمرو بن العاص فقالا: يا ابن العاص! استأذن لنا على أمير المؤمنين، فقال: أنتما والله أصبتما اسمه، فهو الأمير، ونحن المؤمنون، فدخل عمرو على عمر بن الخطاب فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقال عمر: ما هذا؟ فقال: أستاذ الأمير، ونحن المؤمنون فجرى الكتاب من يومئذ^(١)، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح^(٢).

وقد تلقب في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عبدالله بن جحش بأمر المؤمنين كما ذكره ابن سعد، والقطب، وكان أول أمير أمره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إدبعه إلى بطن بحلة، فمرت به غير قرش تحمل زيباً وأدماً وتجارة من تجارة قرش جاؤوا بها من الطائف فأخذها كلها وأسر عثمان بن المغيرة، والحكم بن كيسان، فكان ذلك أول غنيمة، وأول أسير، هاهم^(٣).

(إنك نهيت عن المتعة) أراد به متعة الحج، وهو الارتفاق بكل من السكين في أشهر الحج بإحرام واحد، أو ينشئ لكل منهما إحراماً، والآخر هو التمتع الحقيقي، والأول مجاري، وكانت الصحابة تستعمل لفظ التمتع في كل من المتعتين

ومع عمر رضي الله عنه عن ذلك قد رواه عمران بن حصين فيما أحرجه الشيخان عنه قال: «أنزلت آية المتعة هي كتاب الله ففعلناها مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يزل قرآن يُحرّمه فلم يَنْهَ عنها حتى مات، قال رجل برأيه ما شاء»^(٤)

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (١/ ٦٤، رقم: ٤٨)

(٢) انظر «معجم الزوائد» للهيتمي (٩/ ٦١)

(٣) انظر «طبقات ابن سعد» (٢/ ١٠) نحوه.

(٤) «صحيح البخاري» (٤٥١٨)، «صحيح مسلم» (١٢٢٦).

وحكى الحميدي^(١) أنه وقع في البخاري في رواية أبي رجاء، عن عمران، قال البخاري يقال: إنه عمر؛ أي: الرجل الذي عاه عمران بن الحصين، وقد نقله الإسماعيلي عن البخاري كذلك وبهذا جزم القرطبي والسيوطي وغيرهما^(٢).

وروى المنع عن عمر أيضاً أبو موسى الأشعري فيما أخرجه الشيخان عنه قال: «قدمت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو بالبطحاء، فقال: بيم أهللت؟ قلت: أهللت بإهلال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: هل سقت من هدي؟ قلت: لا، قال: فطف بالبيت، وبالصفا والمروة، ثم أتيت امرأة من قومي فمشطتني، وعسلت رأسي، وكنت أفتي الناس بذلك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر رضي الله عنهما، فإني لقائم بالموسم إذ جاءني رجل فقال: إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن السك، فقلت: أيها الناس من كنا أفتيناه بشيء فليشد فهذا أمير المؤمنين قادم عليكم فيه فأتتوا، فلما قدم قلت: يا أمير المؤمنين! ما هذا الذي أحدثت في شأن السك؟ قال: إن أخذ بكتاب الله ﷻ وإن الله تعالى قال: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْقُرْآنَ﴾ [البقرة: ١٩٦] الآية، وإن أخذ بسنة نبينا عليه الصلاة والسلام، فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحل حتى نحر الهدى^(٣).

وفي رواية لمسلم «حتى لقيه بعد، فسأله، فقال عمر: قد علمت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن يطلوا معرسين بهن في الأراك، ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم^(٤)، وهذه ألفاظ مسلم

(١) «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٣٤٩، رقم ٥٤٨)

(٢) انظر «فتح الباري» (٣/ ٤٣٣)

(٣) «صحيح البخاري» (١٧٢٤)، «صحيح مسلم» (١٢٢١) والنقط لمسلم.

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٢٢).

وعنده أيضاً أن اس الزبير كان يهني عنها، واس عباس كان يأمر بها فسألوا جابراً فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر^(١).

وعنده أيضاً من حديث جابر: أن عمر رضي الله عنه قال: «افصلوا ححكم من عمرتكم، فإنه أتم لححكم، وأتم لعمرتكم»^(٢).

فمحصل ما يفهم من كلام عمر رضي الله عنه أنه إنما نهى عن المتعة لأمور منها أنه كان يكره الترفه للحجاج بكل طريق، فكره له قرب عهده بالنساء؛ لئلا يستمر الميل إلى ذلك، بخلاف من بعد عهده به ومن يعظم يعظم ومنها أنه كان يكره المتعة تزيهاً للترغيب في الأفراد، وإليه يشير قوله: «افصلوا لححكم» إلخ، فكان ينهى عن الاعتماد في أشهر الحج سداً للدريعة، وترغيباً لإنشاء السفر لكل منهما.

وقال المارري^(٣): إن المتعة التي كان يهني عنها عمر إنما [هي] فسخ الحج إلى العمرة، قال القاضي عياض^(٤): وهو الظاهر، ولهذا كان يصرب الناس عليها كما رواه مسلم؛ لأنه كان يعتقد أن الفسخ كان حاصلاً تلك السنة لإبطال اعتقاد الجاهلية؛ لأن العمرة لا تصح في أشهر الحج، وبين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالإتمام، وقد جرم عياض أيضاً بأن يهني عثمان رضي الله عنه عن المتعة إنما هو بهذا المعنى، ويعكر على القاضي ما قدمنا من الأحاديث في إثبات قرانه رضي الله عنه،

(١) «صحيح مسلم» (١٢١٧).

(٢) «صحيح مسلم» (١٢١٧).

(٣) «المعلم» (٥٧ / ٢)، وانظر: «فتح الباري» (٣ / ٤١٨).

(٤) انظر. «الإكمال» (٤ / ٢٩٤).

وَأَنَّ الصَّبِيَّ بْنَ مَعْبِدٍ قَدْ تَمَنَعَ، قَالَ: صَنَعْتَ مَاذَا يَا صَبِيٍّ؟ قَالَ: أَهْلَلْتُ
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ مَكَّةَ طُفْتُ بِالْبَيْتِ، وَطُفْتُ
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.....

فإن فيه: أن عثمان أكر على علي عليه السلام لما أهل بالعمرة والحج جميعاً، وهذا غير
الفسخ.

وكذلك يعكر عليه في بهي عمر ما أخرج مسلم عن عمران قال «جمع
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الحج والعمرة»^(١)، «وتمتع بي الله وتمتعنا
معه»^(٢)، و«أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد أعمر طائفة من أهله في
العشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك، ولم يه عنه حتى مضى لوجهه»^(٣)، وما قال ذلك
إلا إنكاراً لإنكار عمر، وهذا صريح في غير الفسخ أيضاً

(وإن الصبي بن معبد قد تمنع، قال: صنعت ماذا يا صبي؟) استهم حتى
يحبر بما فعل في نفس الأمر ليصدقهم فيما نقلوا عنه ويكذبهم

(قال: أهللت يا أمير المؤمنين بالحج والعمرة، فلما قدمت مكة طفت
بالبيت، وطفيت بين الصفا والمروة) وهما حبلان بمكة، والصفا يدعى جبل أبي
قيس، وأخرج سعيد بن منصور^(٤) وعبد بن حميد عن الشعبي قال: «كان وثر يدعى
إسافاً بالصفا، ووثر آخر يدعى نائلة بالمروة، فكان أهل الجاهلية إذا طافوا بالبيت
سعوا بينهما، ومسحوا الوثنيين، فلما قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه

(١) «صحيح مسلم» (١٢٢٦).

(٢) «صحيح مسلم» (١٢٢٦).

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٢٦).

(٤) «التفسير من مس سعيد بن منصور» (١/ ٢٧٥) (٢٣٢).

وسلم قالوا: يا رسول الله! إنما كان يظاف بالصفا والمروة من أجل الوثنيين، ولذلك أنشئت المروة من أجل الوثن الذي كان عليه مؤثلاً، وقالت الأنصار: وإنما السعي بينهما من أمر الجاهلية.

وعند البخاري من حديث أنس: «كنا نرى أنهما من أمر الجاهلية، فلما جاء بالإسلام أمسكنا عنهما فأمر الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]»^(١)

فتبين من هذا أن السعي بينهما إنما هو من أيام الجاهلية، وإنما رجع الشيطان بصب الأصنام عندهما والتمسح بهما، وإلا فالأصل أن ذلك عندهم من شرائع إبراهيم عليه السلام

وأخرج وكيع وابن حزيمة عن أبي الطوفيل عامر بن واثلة قال: «سألت ابن عباس عن السعي بين الصفا والمروة قال: لما بعث الله جبريل إلى إبراهيم ليريه المناسك، عرض له الشيطان بين الصفا والمروة فأمره الله أن يجيز الوادي»^(٢)، وفي رواية: «اعترض عليه الشيطان عند السعي فسأقه، فسقه إبراهيم»^(٣) قال ابن عباس: فكانت سنة.

وهذا وإن كان علة للسعي بين الميليس الأحصريين، لكن يصلح أن يكون علة لأصل السعي من الصفا والمروة، وأخرج الحاكم عن ابن عباس: «أنه رأىهم يطوفون بين الصفا والمروة، فقال: هذا مما أورثتكم أم إسماعيل»^(٤)

(١) «صحيح البخاري» (٤٤٩٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥٠٣/٣).

(٣) انظر: «مسند أحمد» (٢٩٧/١).

(٤) «المستدرک علی الصحیحین» (٣٠٧٢).

ووقع عند البخاري عن ابن عباس قال «أول ما اتخذ النساء المنطق من قبل أم إسماعيل، اتخذت منطقاً لتعفي أثرها على سارة، ثم جاء بها إبراهيم، وبانتهى إسماعيل وهي ترصعه، حتى وضعهما عند البيت عند دوحه فوق رمرم هي أعلى المسجد، وليس بمكة يومئذ أحد، وليس بها ماء، فوضعهما هنالك، ووضع عندهما جراباً فيه تمر، وسقاء فيه ماء، ثم قفى إبراهيم مطلقاً فتبعته أم إسماعيل، فقالت. يا إبراهيم! أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي ليس فيه إسم ولا شيء؟ فقالت له ذلك مراراً، وجعل لا يلتفت إليها فقالت له: الله الذي أمرك بهذا؟ قال: نعم، قالت. إذاً لا يصيغُنَا، ثم رجعت، فانطلق إبراهيم حتى إذا كان عند الثنية حيث لا يرونه استقبل بوجهه البيت، ثم دعا بهؤلاء الكلمات، ورفع يديه، فقال ﴿رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي رِجِّ عِنْدَ بِئْتِكَ الْمُعَرَّمِ﴾ [إبراهيم. ٣٧]، حتى بلغ ﴿تَشْكُرُونَ﴾، وجعلت أم إسماعيل ترصع إسماعيل، وتشرب من ذلك الماء، حتى إذا نفذ ما في السقاء عطشت وعطش ابنها، وجعلت تنظر إليه يتلو، أو قال. يتلبط، فانطلقت كراهية أن تنظر إليه، فوجدت الصفا أقرب جبل في الأرض يليها، فقامت عليه، ثم استقبلت الوادي تنظر هل ترى أحداً؟ فلم تر أحداً، فهبطت من الصفا، حتى إذا بلغت الوادي رفعت طرف درعها، ثم سعت سعي الإنسان المجهود، حتى جاورت الوادي، ثم أتت المروة، فقامت عليها ونظرت هل ترى أحداً؟ فلم تر أحداً، ففعلت ذلك سبع مرات»^(١).

وأخرج أبو داود والترمذي عن عائشة مرفوعاً: «إما جعل الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله، لا لعبه»^(٢).

(١) «صحيح البخاري» (٣٣٦٤)

(٢) «سير أبي داود» (١٨٨٨)، و«سير الترمذي» (٩٠٢) أما زياده فوله «لا لعبه» فلم =

قلت . ولذلك قال الله تعالى . ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ
أَعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة ١٥٨] ، وقال : ﴿وَمَنْ بَطَّئَ شَعَائِرَ اللَّهِ
فَأَنَّهُمَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج ٣٢]

وأخرج الشيخان عن عروة أنه قال . سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها .
أرأيت قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ أَعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة ، قالت .
نسما قلت يا ابن أخي ! إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن
لا يتطوف بهما ، ولكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة
الطاغية التي كانوا يعدونها عند المشلل ، فكان من أهل يتحرج أن يطوف بالصفا
والمروة ، فلما أسلموا سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن ذلك قالوا .
يا رسول الله ! إن كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى ﴿إِنَّ
الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية

قالت عائشة رضي الله عنها . وقد سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما .

ثم أحبرت أبا بكر بن عبد الرحمن ، فقال . إن هذا لعلم ما كنت سمعته ،
ولقد سمعت رجلاً من أهل العلم يذكرون أن الناس إلا من ذكرت عائشة ممن كان
يهل بمناة كانوا يطوفون كلهم بالصفا والمروة ، فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت ،
ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن قالوا . يا رسول الله ! كنا نطوف بالصفا والمروة ،
وإن الله تعالى أمر الطواف بالبيت ، فلم يذكر الصفا ، فهل علي من حرج أن أطوف

بالصفا والمروة؟ فأُنزل الله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية .

قال أبو بكر : فاسمع هذه الآية برئت في العريقين كليهما في الدين كانوا يتحرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفا والمروة، والدين يطوفون ثم تحرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا حتى ذكر ذلك بعدما ذكر الطواف بالبيت^(١).

فسؤال عروة عن عائشة إما كان عن وجوب السعي أو بديته، ومحصل جوابها أن الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه، مصرحة برفع الإثم عن الفاعل، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين؛ لأنهم توهّموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية، وأنه لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقاً لسؤالهم.

وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر، ولا مانع أن يكون المفعول واحداً، ويعتقد إنسان امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة، فيقال له لا جناح عليك في ذلك، ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم من التارك^(٢).

وقد وقع في قراءة ابن مسعود: «فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما» كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن عطاء، وكذلك وقع عند الطبري^(٣)، وابن أبي داود في «المصاحف»^(٤)، وابن المنذر فيما رواه حماد قال : وجدت في مصحف

(١) انظر «صحيح البخاري» (١٦٤٣)، و«صحيح مسلم» (١٢٧٧).

(٢) انظر «فتح الباري» (٤٩٩/٣).

(٣) انظر «تفسير الطبري» (٢٣٥٦)، (٢٣٥٨).

(٤) «كتاب المصاحف» لاس أبي داود (١٥٥).

أبي. «فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما»، وهذه القراءة يبحث فيها بأنها شواد، ولا حجة فيها إذا خالفت المشهور، وأنها محمولة على القراءة المشهورة، وتكون «لا» رائدة كما ذكره الطبري، وإلا فهذه القراءة بما تمسك بها عطاء فيما روي عنه: أنه سنة لا يجب بتركه شيء، وقد قال بذلك من قبله كابن عباس فيما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عنه^(١)، وأُس فيما أخرجه عبد بن حميد، ومسلم عنه^(٢)، وقد روي عن أحمد أيضاً كذلك، وله قول آخر وافق فيه مالكا والشافعي أنه ركن من أركان الحج، لا يتم الحج بدونه.

واستدلوا لذلك بما أخرجه الشافعي والبيهقي عن حبيسة بنت أبي تجرة قالت: «رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم، وهو يسعى، حتى أرى ركبتيه من شدة ما يسعى، وهو يقول: اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي»^(٣).

وقد حصل في إسناده اختلاف كثير، لكن قال ابن الهمام^(٤) إن ذلك لا يصح بمتن الحديث، وقد ثبت من طرق عديدة، ولذلك قال صاحب «التنقيح». إسناده صحيح، وقال أبو حيفة: إنه واحد يجبر بالدم، وبه قال الثوري في الناسي لا في العامد، وبه قال عطاء، وهو قول ثالث لأحمد أيضاً.

ومحصل ما قال أصحابنا أن حديث حبيسة لا شك أنه ظني، وهو لا يعيد إلا للوحوب، والهرسية إنما تثبت بدليل قطعي، وأما قوله: «فإن الله كتب عليكم

(١) «المعجم الأوسط» للطبراني (٤٦٣٨).

(٢) «صحيح مسلم» (١٢٧٨)، و«مسند عبد بن حميد» (١٢٣١).

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩١٤٩)، و«مسند الشافعي» (١٧٤٩).

(٤) انظر: «فتح القدير» (١٤٥ / ٥).

السعي، فهو بمنزلة قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠] الآية

وقد نازع الشيخ أبو الحسن السدي ابن الهمام في هذه المسألة، فإنه قال: أما الركن فإما يثبت عندما بدليل مقطوع به، فإثباته في هذا الحديث إثبات بعير دليل، وكون الشيء في أصله قطعاً يستلزم القطع في ثبوت أركانه؛ لأن ثبوتها هو ثبوتها، وإذا فرض القطع به كان القطع بمقتضاه أنه يلزم من قطعية كل منهما قطعية الآخر؛ لأنهما شيء واحد، ولا يمكن اختلاف الشيء الواحد طناً وقطعاً، وهذه خلاصة عبارة ابن الهمام^(١).

قال الشيخ أبو الحسن: قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] مما يدل على فرضية الحج مجعلاً، فجار أن يلحق حبر الواحد بياناً لفرضية القعدة الأخيرة بخبر الواحد المبين للأمر بالصلاة، ثم لا شك أن قطعية قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ تبين الدليل الدال على ركية الوقوف بعرفة، فليست قطعية أحدهما من قطعية الآخر، بل هما حكمان كل منهما دائر على دليل، فإن كان دليلاً قطعيين كالأخر، وإن كانا ظنيين فظنيين، وإن اختلفا كان أحدهما قطعياً، والآخر ظنياً، ولو كان ثبوت أحدهما عين ثبوت الآخر لما كانت ركية الوقوف بعرفة مفتقرة إلى دليل آخر، فافهم.

وبارح ابن الهمام في تأويل قوله ﷺ: «إن الله كتب عليكم السعي» بحمله على معنى الاستحباب، بأن لو صرفناه إلى ذلك لم يبق لنا دليل في إثبات وجوب السعي، والآية مع اختلاف القراءات فيها لا تفيد الوجوب أصلاً، والفرقان متمسكهم

(١) انظر «فتح القدير» (٥/ ١٤٥ - ١٤٦)

الحديث المذكور، وعند حصول التأويل بما قالوا يؤول الأمر إلى أن ليس هذا دليل يستلزم مطلوباً، ولا مطلوب الحصر، فلا يجوز أن يصرف عن الوجوب مع أن حقيقته إلى ما ليس معناه بلا موجب^(١)، انتهى.

فالحاصل مما حررناه أن الدليل قام على وجوب السعي عند الحنفية، وفرضيته عند الآخرين، وهو الظاهر من لفظ: «اسعوا».

وأما حديث عائشة عند مسلم^(٢) أنها قالت «طاف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وطاف المسلمون» يعني بين الصفا والمروة، فكانت سنة، فلمعري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة»، وقولها هذا ليس إلا رأياً استنبطته من فعله ﷺ، لا يقوم دليلاً على الوجوب أصلاً.

لكننا تأملنا من حيث التحقيق فرأينا قول الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾ مجملاً بلا مرية، مفتقراً إلى بيان الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم، فوجدنا بياناً فعلياً، وبياناً قولياً

فأما البيان الفعلي: فهو ما نقلته الصحابة من سعيه صلى الله تعالى عليه وسلم وسعي غيره من الصحابة، فلو لم يكن من البيان إلا ذلك لما كان يسعنا إلا القول بركنية السعي مع انضمام قوله «اسعوا»، ولا عدول لنا عنه، لكننا وجدنا بياناً قولياً مما لا يحتمل التأويل أصلاً، فرجحناه، وذلك ما ذكرناه من حديث عروة بن مضر عن الطائي قال: «أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالموقف» يعني بجمع، قلت: جئت يا رسول الله! من حبل طيء، أكلت مطيبي، وأتعبت نفسي، والله

(١) انظر «فتح القدير» (٥/١٤٦)

(٢) انظر «صحيح مسلم» (١٢٧٧)

لِعُمْرَتِي، ثُمَّ رَجَعْتُ حَرَاماً لَمْ أَحُلْ مِنْ شَيْءٍ، ثُمَّ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ لِحَجَّتِي، ثُمَّ أَقَمْتُ حَرَاماً حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ،

ما تركت من حبل إلا وقتت عليه، فهل لي من حج؟ فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من أدرك معنا هذه الصلاة، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو بهاراً، فقد تم حجه وقضى نفثه^(١)، والحديث صحيح فلم يذكر صلى الله تعالى عليه وسلم له غير الوقوف بعرفة، والوقوف بمزدلفة، لو كان هناك مما يتوقف صحة الحج عليه لأوضحه؛ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فلذلك كان قول بوجوب السعي دون ركنيته إعمالاً للأدلة كلها، فافهم.

وهذا شيء من الله تعالى به على راقم الأحرف حال اشتعاله بها.

إذا علمت هذا فاعلم أن الصَّيَّ من معد قال: وطفت بين الصفا والمروة (لعمري) والسعي بها واجب كالسعي للحج؛ لأنه ركن من أركانها عند الحنفية، (ثم رجعت)؛ أي. بقيت (حراماً)؛ أي: محرماً (لم أحل من شيء) من محظورات الإحرام.

(ثم طفت بالبيت وبين الصفا والمروة لِحَجَّتِي) وقد أشار الشيخ علي القاري إلى استحباب تقديم القارن طواف الحج وسعيه على طواف الزيارة، ولم يختلف أحد في الإجزاء إذا أخرهما

(ثم أقمت) بمكة (حراماً يوم النحر) وهو العاشر من ذي الحجة، وهو

(١) انظر «سنن أبي داود» (١٩٥٠)، و«سنن السائي» (٣٠٤١)، و«سنن الترمذي» (٨٩١)، و«مسند أحمد» (١٥ / ٤). قوله: «من حل» نالهاء المهملة كذا في رواية أبي داود والسائي، وفي رواية أحمد «من حل» بالحيم المعجمة، فالحل بالحاء ما ارتفع وطال من الرمل، انظر: «بدل المجهود» (٤٢٠ / ٧)

فَأَهْرَقْتُ دَمًا لِمُتْعَتِي،

اليوم الأول من أيام النحر الثلاثة، وهي العاشر والحادي عشر والثاني عشر، وأيام التشريق ثلاثة أيضاً. الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، والعاشر نحر خالص كتشريق خالص، وما بينهما نحر وتشريق.

(فأهرقت دماً لمتعتي) وهو دم شكر يحل له الأكل منه، ويطعم من شاء غنياً أو فقيراً، ولا يجب عليه التصديق بشيء منه، وإنما الأفضل أن يأكل ثلثه، ويهدي ثلثه، ويتصدق ثلثه، وإنما سمي دم شكر إشعاراً بأن الله تعالى قد تعضل عليه في هذه الأشهر بنعمتين من أداء مناسك الحج والعمرة، وهذا الدم واجب على القارن والمتمتع، ولا يجب على المفرد، ويختص بالحرم، فلو ذبحه حارج الحرم لم يسقط عنه، وعليه ذبح آخر في الحرم.

ويجب عليه أن يذبح هذا الدم في أيام النحر، فلو أخره عنها وجب عليه دم آخر، وهذا كله عند الحنفية، ويجب عندهم تقديم الرمي عليه، وتأخير الحلق عنه، وقد مرت أدلتهم في ذلك.

والأفضل أن يذبح بنفسه إن كان يحسن ذلك، وإلا يستحب له الحضور عند الذبح^(١)، ويدعو قبل الذبح ويقله فيقول: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا﴾ [الأعام ٧٩]، إلى قوله: ﴿وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يوس ٩٠]، اللهم تقبل مني هذا النسك، واجعلها قرباناً لوجهك، وعظم أجري عليها.

ويكره الدعاء بين التسمية والذبح، ولا يحتاج إلى الية عند الذبح، وتكفيه النية السابقة، وكلما كان الهدي أعظم وأسمن فهو أفضل، والأولى أن ينفرد بالذبح بغير يتقرب به، فلو لم يجد فبقرة، وإن تعسرت فشاة، واستحبوا كونها بيضاء،

(١) انظر 'فتح الباري' (١٨/١٠).

..... ثُمَّ أَحَلَّتْ،

وقيل: قوائمه ورأسها أسود، وسائرهما أبيض، وأن يكون منحرفاً مستقبل القبلة، وحدة الشفرة، وأن يحفر حفرة لدمها، ويشد ثلاث قوائمها يديها، وإحدى رجليها، ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة إحرام الصلاة، ويقول ما تقدم، ويأخذ مقدمة الهدي بيده اليسرى، ويغطي عينها التي تنظر بها إلى الدابح، ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى، ويضعها على مذبح، ويمر الشفرة سريعاً، ويسمي الله تعالى حالة وضع الشفرة والإمرار ويقول باسم الله والله أكبر، ويقطع العروق الأربعة والأكثر منها، فإذا قطع حل قوائمها، ثم يقوم ويدعو بالقول له ولكافة المسلمين

(ثم أحللت): أي: خرجت من إحرامي بحلق أو تقصير، وقد أجمعوا على أن الحلق أفضل

وذلك لما أخرجه البخاري^(١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: وللمقصرين، قال: اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: وللمقصرين قالها ثلاثاً، قال: وللمقصرين»، وقد روى معنى هذا الحديث ابن عمر وابن عباس وأبو سعيد وجبشي بن جنادة وحريث ابن عمر عند البخاري، وحديث أبي سعيد عند أحمد وابن أبي شيبة والطحاوي، وحديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه، وحديث جبشي عند ابن أبي شيبة، وقد وقع في حديث ابن عباس وأبي سفيان ذلك كان بالحديثة، وكذلك في حديث جابر [ابن] عند أبي فروة في السنن والطبراني في الأوسط.

وفي حديث المسور بن مخرمة عند ابن إسحاق في «معاريه»، وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولي عند أحمد وابن أبي شيبة، ومن حديث

(١) «صحيح البخاري» (١٧٢٨)

أم الحصين عند مسلم، ومن حديث قارب بن الأسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبة، ومن حديث أم عمارة عند الحارث.

وأما حديث أبي هريرة فلم يقع في شيء من طرقه سماعه من بعد الحديثية، والأقرب أن يكون في الموضوعين كما قاله عياض، والسنوي، وابن دقيق العيد، إلا أن السبب في الموضوعين مختلف، فالذي في الحديثية كان بسبب من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن، لكونهم مُبْعَوًا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك فخالف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وصالح قريشاً على أنه يرجع من العام المقبل، والقصة عند أهل السيرة مشهورة، فلما توقفوا عن الإحلال أشارت أم سلمة أن يحل هو صلى الله تعالى عليه وسلم قبلهم، فتبعوه فحلل بعضهم وقصر بعض، فكان من بادر إلى الحل أسرع إلى الامتنال ممن اقتصر على التقصير، وقد وقع عند ابن ماجه^(١) في حديث ابن عباس أنهم قالوا: يا رسول الله! ما نال المحلقين ظهرت لهم بالترحم، قال: لأنهم لم يشكوا.

وأما الذي كان في حجة الوداع فلأن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعور والتزين بها، وكان الحلل فيهم قليلاً، وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن ري الأعاجم فلذلك كرهوا الحلل واقتصروا على التقصير^(٢).

إذا علمت هذا فاعلم أن الأئمة قد اختلفوا في الحلل هل هو سك أو استباحة محظورة؟ فقال الجمهور بالأول إلا رواية مصنفه عن الشافعي أنه استباحة محظورة،

(١) سنن ابن ماجه (٣٠٤٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٥٤٦).

وحكى عن عطاء وعن أبي يوسف، وهي رواية عن أحمد، وعن بعض المالكية. ودليل الجمهور دعاؤه ﷺ لفاعله، والدعاء يشعر بالثواب، والثواب لا يكون إلا على العبادات لا على المباحات، وكذلك تفضيله الحلق على التقصير يشعر بذلك؛ لأن المباحات لا تتفاضل، وحكى ابن المنذر عن الحسن أن الحلق يتعين في أول حجة، قال ابن أبي شيبة: «عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن في الذي لم يحج قط: إن شاء حلق وإن شاء قصر»^(١) وهذا خلاف ما حكاه ابن المنذر، نعم روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال: «إذا حج الرجل أول حجة حلق، فإن حج أخرى؛ فإن شاء حلق، وإن شاء قصر»^(٢)، ثم روى عنه أنه قال: «كانوا يحبون أن يحلقوا في أول حجة، وأول عمرة»^(٣)، هذا يدل أنه للاستحباب، ولا شك أن الحلق أفضل من التقصير لأمرين:

مهما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قد ثبت عنه أنه حلق في الحديبية، وفي عمرة القصاء وفي حجة الوداع، والذي حلق [النبي صلى الله تعالى عليه وسلم] معمر بن عبد الله بن نضلة كما أخرج ابن خزيمة^(٤)، وقيل: حراش بن أمية بن ربيعة الكلبي منسوب إلى كلب بن حنيفة، ذكره الواقدي

ومنها. دعاؤه صلى الله تعالى عليه وسلم للمحلقين، وتكراره لهم.

ومنها أن الحلق أبلغ في العبادة، وأبين في الخضوع والذلة، وأدل على

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٣٦٠٧)

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٣٦٠٥)

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٣٦٠٩)

(٤) انظر. «صحيح ابن خزيمة» (٢٩٣٠).

ترك ذلك لله تعالى، وفيه إشارة إلى التجرد، ومن ثم استحب الصلحاء إلقاء الشعور عند التوبة، وقد وقع في حديث مرفوع: «ألق عنك شعر الكفر»^(١).

وينبغي أن يحلق جميع الرأس، وهو واجب عند مالك وأحمد، ومال إليه ابن الهمام، وعند الحنفية إنما يجب حلق ريعه إلا أبا يوسف فقال النصف، وقال الشافعي: أقل ما يجب ثلاث شعرات، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة، وكلهم قاسوا الحلق على مسح الرأس في الوضوء، وشتان بين المقيس والمقيس عليه؛ فإن المقيس عليه إما لم يوجبوا كله إعمالاً للباء [في] قوله «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» [البائدة: ٦]، فإنها تدل على التعريض، وهما لم توجد الباء، في قوله تعالى «مُحَلِّقِينَ» [التح ٢٧]، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «خذوا عني مناسككم»^(٢)، وقد حلق كله ولم يأمر أحداً بما سوى ذلك، والتقصير كالحلق.

فالأفضل أن يقص من جميع شعر رأسه، والواجب عند الحنفية أن يقصر مقدار الأنملة من ريع رأسه، هذا كله في حق الرجال.

وأما النساء فلمشروع في حقهن التقصير بالإجماع، وفيه حديث لابن عباس مرفوعاً عند أبي داود ولعظه: «ليس على النساء الحلق، وإنما على النساء التقصير»^(٣)، وإسناده حسن، وقواه أبو حاتم في «العلل»^(٤)، والبخاري في «التاريخ»^(٥)، وأعله ابن القطان، ورد عليه ابن الملقن فأصاب، وللترمذي من

(١) انظر: «سنن أبي داود» (٣٠٢)، و«مسند أحمد» (٤١٥ / ٣).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (١٢٩٧)، و«سنن أبي داود» (١٩٧٠)، و«السنن الكبرى» (٩٣٠٧).

(٣) «سنن أبي داود» (١٩٨٤).

(٤) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢٨١ / ١).

(٥) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤٦ / ٦).

حديث علي قال: «بهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تحلق المرأة رأسها»^(١)، قال الترمذي حديث علي فيه اضطراب، ورؤي هذا الحديث عن حماد ابن سلمة، عن قتادة، عن عائشة. «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى أن تحلق المرأة رأسها»، والعمل على هذا عند أهل العلم، لا يرون على المرأة حلقاً، ويرون عليها التقصير^(٢)، ولو حلقت أجزأها ويكره.

قال القاضي أبو الطيب، وحسين من الشافعية: لا يجوز، وينهي أن يستقبل المتحلل القبلة حال حلقه، ويسأ بالجنب الأيمن من رأس المحلق، وهو المختار

ثم إذا أراد يستحب له أن يفيض الماء على ناصيته ويقول الحمد لله على ما هدانا، وأنعم علينا، وقضى عنا نسكنا، اللهم هذه ناصيتي بيدك، فاجعل لي بكل شعرة بوراً يوم القيامة، وامح عني بها سيئة، وارفع لي درجة في الجنة العالية، اللهم بارك لي في نفسي وتقبل مني، اللهم اغفر لي والمحلقيين والمقصرين، يا واسع المغفرة، آمين.

ويكره عند الحلق ويكره، ويدعو له ولوالديه ولمشايخه، ويدهن ما حلق وما قصر، وهو مستحب، ولا يأخذ من شعر لحيته ولا من شاربه وظفره قبل الحلق، وإنما يستحب له ذلك بعد الحلق، ولو قص أظفاره أو شاربه أو لحيته قبل الحلق فعليه دم أو موح حناية، ومن لا شعر على رأسه يجري الموصى على رأسه وجوباً، وهو المختار، وقيل: استحساناً، وقيل. استئناً، قال الملا علي. وهو الأظهر.

(١) «سنن الترمذي» (٩١٤)

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٩١٥).

ولو أزال الشعر بورة، أو حرق، أو تنف بمعله، أو فعل غيره أجزأ عن الحلق، ولو تعدد الحلق والتقصير جميعاً لعله في رأسه سقطاً عنه، وحلّ بلا شيء، والأحسن أن يؤخر الإحلال من هذا حاله إلى آخر أيام المحرم إن كان يرجو روال العذر، وإن لم يؤخره فلا شيء عليه.

ولو حرق إلى البادية فلم يجد الحائق أو آلة فليس ذلك بعذر، ولا بد من الحلق والتقصير، وإذا حلق المحرم رأس غيره أو رأس نفسه عند جواز التحلل لم يلزمهما شيء، ويختص حلق الحاح بالزمان والمكان، وحلق المعتمر بالمكان فقط عند أبي حنيفة ومحمد، فالزمان أيام النحر، والمكان المحرم.

وأول وقت الحلق في الحج طلوع فجر النحر، ووقت حوازه بلا جابر بعد رمي جمرة العقبة، فإن ما قبله موجب للدم عند أبي حنيفة، وآخره غروب شمس أيام المحرم، وأول وقت صحته في العمرة بعد أكثر طوافها، فإذا فرع من حلقه حل له كل شيء إلا النساء، فإنهن لم يحلن قبل طواف الزيارة، وخالف مالك فلم يحلن التطيب ولا التصيد حتى يطوف طواف الإفاضة

وروي عن عمر وابن عمر أيضاً، وذلك لما أخرجهم الحاكم في «المستدرک» (١) عن عبدالله بن الزبير قال: «من سنة الحج أن من رمى الجمرة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يزور البيت» وقال علي شرطهما، وقول الصحابي: من السنة له حكم الرفع.

ودليل الجمهور ما أخرج النسائي وابن ماجه عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن الحسن العرني، عن ابن عباس قال: «إذا رميت الجمرة فقد حل لكم

(١) انظر «المستدرک علی الصحيحین» (١٦٣٨)

قَالَ: فَضَرَبَ عُمَرُ عَلَى ظَهْرِهِ، وَقَالَ: هُدَيْتَ لِسُنَّةَ نَبِيِّكَ ﷺ.

كل شيء إلا النساء، فقال رجل: والطيب؟ فقال: أما أب فقد رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يُضَمِّخُ رَأْسَهُ بِالْمَسْكِ، أَطْيِبَ هُوَ أَمْ لَا؟^(١)
وعند ابن أبي شيبه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «إذا رمى أحدكم جمرة العقبة، فقد حل له كل شيء إلا النساء»^(٢).

وعند الحارثي عنها قالت: «طابت رسول الله ﷺ يديَّ هاتين حين أحرم، ولحله حين أحل قبل أن يطوف، وبسطت يديها»^(٣).

هذه أحاديث قوية صريحة الرفع تُقدِّم على حديث ابن الزبير، فافهم.

(قال. فضرِبَ عمر على ظهره) فيه التثنية، وإلا فأصل الكلام: على ظهري (وقال: هُدَيْتَ لِسُنَّةَ نَبِيِّكَ صلى الله تعالى عليه وسلم) وهذا صريح في أنه صلى الله تعالى عليه وسلم طاف في حجة الوداع طوافين، وسعى سعيين، أحدهما لعمرته، والآخر لحجته؛ لأنه كان قارناً لما ثبت من الأحاديث التي قدمناها في ذلك، وبهذا قال أبو حنيفة.

واستدل بحديث الضُّبِّيِّ، وما أخرجه النسائي في «سننه الكبرى»^(٤) عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري، عن إبراهيم، عن محمد بن الحنفية قال: «طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة، فطاف لهما طوافين، وسعى سعيين، وحدثني: أن علياً عليه السلام فعل ذلك، وحدثه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعل ذلك»،

(١) «سنن النسائي» (٣٠٨٤)، و«سنن ابن ماجه» (٣٠٤١).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبه» (١٣٨٠٨).

(٣) «صحيح الحارثي» (١٧٥٤).

(٤) انظر. «نصب الرأية» (١١٠/٣).

وحماد بن عبد الرحمن ذكره ابن حبان في «الثقات»^(١)، وقال فيه الحافظ في «التقريب»^(٢) : مقبول، فلا التفات إلى تضعيف الأزدي

وقد أخرج محمد بن الحسن في «كتاب الآثار» نا أبو حنيفة، نا منصور ابن المعتمر، عن النخعي، عن أبي نصر السلمي، عن علي عليه السلام قال: «إذا أهللت بالحج والعمرة، فطف لهما طوافين، واسع لهما سعيين بالصف والمروة، قال منصور فلفيت مجاهداً وهو يفتي بطواف واحد لمن قرن، فحدثته بهذا الحديث، فقال: لو كنت سمعته لم أفت إلا بطوافين، وأما بعده فلا أفتي إلا بهما»^(٣).

وهذا وإن كان موقوفاً على علي عليه السلام، لكنه في حكم الرفع، لما قرروا في قول الصحابي بما لا مجال فيه للاجتهاد من حكم الرفع.

وقال الدارقطني عن محمد بن يحيى الأزدي نا عبدالله بن داود، عن شعبة، عن حميد بن هلال، عن مطرف، عن عمران بن حصين: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم طاف طوافين، وسعى سعيين»^(٤).

ومحمد بن يحيى وثقه ابن حبان والدارقطني والحافظ

وأما قول الدارقطني: إن محمد بن يحيى حدث به من حفظه فوهم، والصواب بهذا الإسناد أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قرن الحج والعمرة وليس منه ذكر الطواف ولا السعي، ويقال: إنه رجع عن ذكر الطواف والسعي وحدث به على

(١) انظر 'تهذيب التهذيب' (١٦/٣).

(٢) 'تقريب التهذيب' (رقم ١٥٠٩).

(٣) 'كتاب الآثار' للإمام محمد، (ص ٦٦٠، ٦٧) مطبوعة باكستان.

(٤) 'سنن الدارقطني' (٢٦٦٣).

الصواب، ثم أسند عنه به أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قرن، وقد حالفه غيره فلم يذكر فيه الطواف، ثم أسند إلى عبدالله بن داود بذلك الإسناد^(١) أيضاً؛ لأنه قرن، انتهى.

فقد أجاب عنه ابن الهمام^(٢): أن غاية ما هناك أنه كان يختصر أحياناً، وتارة يشط فيذكر الحديث تاماً، وزيادة الثقة مقبولة ما لم تقع متافية، ولا منافاة هنا؛ لأنه بمنزلة حديث آخر يرويه.

وقال ابن أبي شيبة: نا هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن زيادة ابن مالك. أن علياً وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا في القرآن: «يطوف طوافين، ويسمى سعين»^(٣).

وقد أخرج الدارقطني^(٤) لابن مسعود حديثاً مرفوعاً بمعنى ما روينا عنه موقوفاً، ولكن لم يورده لأن في إسناده أبا بردة عمرو بن يريد، وهو متروك، فاكْتَفِيَا بالموقوف؛ لأن له حكم الرفع كما قدمناه.

وقد روى عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ معنى ما رواه علي وعمران، وإنما أسابده ضعيفة، فلذلك لم نشغل بذكره، وأصح ما رُوِيَ عنه ما أخرجه الشيخان^(٥) «أنه أراد الحج عام برل الحجاج بابن الربيع، فقبل له. إن الناس كائن

(١) «سنن الدارقطني» (٢٦٦٤).

(٢) انظر: «فتح القدير» (٣١٢ / ٥).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٤٣١٣).

(٤) انظر: «سنن الدارقطني» (٢٦٦٢).

(٥) «صحيح البخاري» (١٦٤٠)، و«صحيح مسلم» (١٢٣٠)، واللفظ لمسلم.

بينهم قتالٌ، وإنّا نخاف أن يصدوك، فقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحراب ٢١]، إذا أصنع كما صنع رسول الله ﷺ، فجمع بين الحج والعمرة، وأهدى هدياً فلم ينحر ولم يحل من شيء حُرِّمَ منه، حتى كان يوم النحر، فنحر وحلق، ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول، وقال: كذلك فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

وعندهما عن عائشة من قولها: «وأما الدين جمعوا بين الحج والعمرة وإنما طافوا طوافاً واحداً»^(١).

وعند ابن ماجه عن جابر وابن عمر وابن عباس: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يطف هو وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً لعمرتهم وحجتهم»^(٢)، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، كان يسأل عطاءً وطاوساً [ومجاهداً] عن شيء فيختلفون فيروي عنهم شيئاً واحداً من غير تعمد لذلك كما قال ابن سعد في «الطبقات»^(٣).

وأخرج الدارقطني عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ «طاف طوافاً واحداً لحجته وعمرة»^(٤)، قال في «التنقيح»: إسناده صحيح.

وقد أخرج الترمذي عن جابر مثل ذلك، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة^(٥).

(١) «صحيح البخاري» (١٦٣٨)، و«صحيح مسلم» (١٢١١).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٩٧٢).

(٣) «طبقات ابن سعد» (٣٤٩/٦).

(٤) «سنن الدارقطني» (١٢٠).

(٥) انظر «سنن الترمذي» (٩٤٧).

وأحرج الدارقطني أيضاً^(١)، وفي إسناده الربيع بن صبيح، وهو ضعيف.
وأحرج أيضاً من حديث أبي قتادة^(٢)، وفيه علي بن عاصم وهو ضعيف.
قال في «التنقيح» هكذا وجدته في سخين صحيحتين، والصواب عاصم
ابن علي، والله أعلم.

قلت: وعاصم بن علي كان كثير الأوهام.

وأحرجه الدارقطني^(٣) أيضاً من حديث أبي سعيد، وفي إسناده محمد بن
عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعطية العوفي، وكلاهما ضعيفان.

تمسك الشافعي ومالك وأحمد في أطهر روايته بهذه الأحاديث، وقالوا.
يجزى القارن طواف واحد وسعي واحد، واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ: «دخلت العمرة
هي الحج إلى يوم القيامة»^(٤)، وإن أحدوا نظاهرها كان لهم أن يقولوا: إن من نوى
الحج لرمه القران ولو لم ينوه، ولم يقولوا بذلك، فتبين حمله على دخول الوقت،
وذلك أن أشهر الحج جعلها صلى الله تعالى عليه وسلم وقتاً للعمرة، خلافاً لما كان
عليه أهل الجاهلية، فإنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور

ثم حديث ابن عمر وعائشة وإن وافقهما في الطواف الواحد مشكل جداً؛ لأن
قول عائشة «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإما طافوا لهما طوافاً واحداً»
يقنضي أنهم اكتفوا بالطواف الذي طافوا عند قدومهم، أو لم يطوفوه وإما اكتفوا

(١) انظر «سنن الدارقطني» (٢٦٣١).

(٢) انظر «سنن الدارقطني» (٢٦٤٨).

(٣) انظر «سنن الدارقطني» (٢٦٤٩).

(٤) انظر «مس أبي داود» (١٧٩٠)، و«مس السائي» (٢٨١٤)، و«مس الترمذي» (٩٣٢).

.....

بطواف الإفاضة، ولا شك أنه صلى الله تعالى عليه وسلم طاف أولاً حين قَدِمَ، وطاف ثانياً طواف الإفاضة حين رجع، ولم يثبت عن أحد منهم أنه ترك أحد الطوافين المذكورين.

وأول الشيخ أبو الحسن السدي في «حاشيته على البخاري» فقال: أي ما طافوا طواف المَرَصِ إلا طوافاً واحداً، وهو طواف الإفاضة، والذي طافوا أولاً كان طواف القدوم الذي هو من السنن لا من المرائض، بحلاف الذين حلوا، فإنهم طافوا أولاً فرض العمرة، ثم فرض الحج، فطافوا طوافين للمَرَصِ، فلا فرق بين الطائفتين إلا بصفة الافتراض، فطواف مَنْ فسخ إحرام الحج كان مرتين فرصاً، وطواف من لم يحل كان مرة فرصاً، انتهى^(١)

قلت. وهذا لا يفهم إلا ممن أحبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم؛ أي. طفت أولاً نية كداء، وأخرى نية كذا

ومنها لم ينقل لنا الراوي إلا مجرد الفعل ليس لنا العمل إلا بعمله صلى الله تعالى عليه وسلم وجوباً؛ لقوله. «خذوا عني مناسككم»^(٢)، ولكونه فعلاً بياناً لمحمل قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران ٩٧]، فمجرد الاحتمالات العقلية أئى يسوع لنا أن يحمل بعضها على الوجوب، وبعضها على البدنية، فليتأمل المصنف، وكذلك قول دفع في حديث ابن عمر «فرأى أن قد قصى طواف الحج والعمره بطوافه الأول»^(٣)، يقتضي أن الطواف الذي يجري عنهما هو الذي حين

(١) «حاشية السدي على صحيح البخاري» (١/ ٢٧١)

(٢) انظر «صحيح مسلم» (٦٠٢)، و«سنن السائي» (٣٠٦٢)

(٣) انظر «صحيح البخاري» (١٥٤٠)، و«صحيح مسلم» (١٢٣٠)

القدوم، ويؤيده ما وقع في بعض روايات البخاري: «ثم قدم طواف لهما طوافاً واحداً، فلم يحل حتى حل منهما جميعاً»^(١)، وفي رواية أخرى: «وكان يقول: أي ابن عمر: «لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة»^(٢).

وفي بعض روايات مسلم: «فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به سبعا، وبين الصفا والمروة سبعا، لم يزد عليه، ورأى أنه مجرى عنه، وأهدى»^(٣)

وفي أخرى^(٤): «ثم طاف لهما طوافاً واحداً بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم لم يحل منهما حتى أحل منهما لحجة يوم النحر».

وفي أخرى: «ثم انطلق يهمل بهما جميعاً، حتى قدم مكة، فطاف بالبيت وبالصفا والمروة، ولم يزد على ذلك، ولم ينحر، ولم يحلق حتى كان يوم النحر، فنحر، وحلق، ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول»^(٥)

فالنظر في هذه الروايات يقضي بأن ما كان يرى على القارن إلا طوافه عند القدوم، وعند التأمل وحدها ابن عمر ممن روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أقاص يوم النحر، ثم رجع فصلى الظهر بمنى، قال نافع: «وكان ابن عمر يقيص يوم النحر، ثم يرجع فيصلّي الظهر بمنى، ويذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله» كما أخرجه مسلم^(٦)

(١) «صحيح البخاري» (١٦٩٣).

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٠٧).

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٣٠).

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٣٠).

(٥) «صحيح مسلم» (١٢٣٠).

(٦) «صحيح مسلم» (١٣٠٨).

.....

وعند البحاري: «فطاف بالصفاء والمروة سبعة أطواف، ثم لم يحلل من شيء حَرَّمَ منه، حتى قضى حجه، وبحر هديه يوم البحر، وأفاض فطاف بالبيت، ثم حل من كل شيء حَرَّمَ منه» الحديث^(١)

وقد روي أيضاً طوافه صلى الله تعالى عليه وسلم عند القدوم، فالقول بأنه ما كان يرى أحد الطوافين، أو ما كان يرى ركنية واحد منهما بعيد جداً؛ لأن مدار ذلك إما على إخباره صلى الله تعالى عليه وسلم بالنية في كل من الطوافين، ولم ينقل ذلك، فحديث ابن عمر ومن نحا نحوه مشكل جداً، ومن اطلع على حل ما استشكله على وجه الإنصاف فليقد، جزاء الله خيراً.

ومع ما ذكرنا كيف يتم التمسك بحديثه، وأنى يسوغ لنا إهمال حديث علي ومن نحا نحوه من الطوافين والسعين، مع عدم تشكيك فيه، فتنبه.

نعم لقائل أن يقول: أما طوافه صلى الله تعالى عليه وسلم مرتين سلمه وهو ظاهر حديث ابن عمر ومن وافقه، ومن أين أخذتم تعدد السعي؟ فإن حديث ابن عمر وعيره ساكت عن ذلك؟.

والجواب: أن حديث علي ومن وافقه صريح في تعدد السعي، وغاية ما في حديث ابن عمر وقول أحد السعيتين والسكوت عن السعي الآخر، على أن ابن عمر لو نفاه ما كان لنا إلا قبول حديث علي عليه السلام والإغماص عن حديث ابن عمر؛ لأن علياً عليه السلام لم يتوصل إلى فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمشاهدة، فإنه كان غائياً إذ ذاك، ولم يعد حتى حل من حل وبقي من بقي على إحرامه بسبب الهدى، فلم يكن له طريق هي رواية فعله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا أنه صلى الله تعالى عليه

(١) «صحيح البحاري» (١٦٩١)

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ، قَالَ: خَرَجَ هُوَ وَسَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ يُرِيدُونَ الْحَجَّ، قَالَ: فَأَمَّا الصَّبِيُّ فَقَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ جَمِيعاً، وَأَمَّا سَلْمَانُ وَزَيْدٌ فَأَفْرَدَا الْحَجَّ، ثُمَّ أَقْبَلَا عَلَى الصَّبِيِّ يُلُومَانِهِ.....

وسلم أحبره حتى يفعل كفعله فإنه علق إحرامه بإحرام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فتوجهت عليه المطابقة لأفعاله صلى الله تعالى عليه وسلم، فهذا الاعتبار لا يسعنا إلا تقديم حديث علي عليه السلام على حديث ابن عمر، فضلاً عن حديث عائشة فإنها رضي الله عنها لا احتجائها لا يتيسر لها الاطلاع على الأمور التي كان يفعلها صلى الله تعالى عليه وسلم في الرجال، وهذا كقولها «من حدثك أن محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم بال قائماً، فلا تصدقه»^(١)، وقد أجبر حديفة وغيره. «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم بال قائماً» فلا عَزَوْا عليها في ذلك؛ لأنها تحرم بما علمت، فافهم.

هذا غاية ما تيسر لي من التوفيق بين الأحاديث المتعارضة، وأراها فتحاً من الملك الوهاب تعالى وتقدس

(وفي رواية: عن الصبي قال: خرج هو وسلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان يريدون الحج، قال: أي: الصبي (فأما الصبي) فيه التمام، وأصل الكلام. فأما أنا (فقرن الحج والعمرة جميعاً) بأن نواهما جميعاً في إحرامه، وتلفظ بهما في تلييته.

(وأما سلمان) بن ربيعة (وزيد) بن صوحان (فأفردا الحج)؛ أي: نَوَيْاهُ في إحرامهما من غير ذكرٍ لغيره في التلية

ثم أقبلَا على الصبي يلومانه)؛ أي: ينكران عليه.....

(١) انظر «سنن ابن ماجه» (٣٠٧)، و«سنن النسائي» (٢٩)

فِيمَا صَنَعَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَنْتَ أَضَلُّ مِنْ بَعِيرِكَ، تَقْرُنُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَقَدْ نَهَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، قَالَ: تَقْدُمُونَ عَلَى عُمْرٍ وَأَقْدَمُ، فَمَضَوْا حَتَّى دَخَلُوا مَكَّةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ لِعُمْرَتِهِ،

(فيما صنع) من القران (ثم قال له . أنت أضل من بعيرك، تقرن بين الحج والعمرة وقد نهى أمير المؤمنين) أراد به عمر رضي الله عنه، وقد كان عثمان رضي الله عنه نهى عن ذلك أيضاً، لكن لإيرادهما هنا لما مر أن ذلك في خلافة عمر رضي الله عنه، وسيأتي في ألفاظ هذه الرواية شيء من ذلك.

(عن) الجمع بين (العمرة والحج، قال)؛ أي: الصبي (تقدمون على عمر وأقدم) معناه. إنا نخبره بما صنع كل ما، وبما أنكرتم علي به، وأحبره بما استندت إليه، وذلك أنه إنما أقدم على ذلك بعدما استمعى رجلاً من عشيرته يقال له. هذيم بن ثرملة، فقال اجمعهما، واذبح ما استيسر من الهدى، كما قدمناه في الرواية الأولى.

(قال)؛ أي الصبي (فمضوا)؛ أي عن الإنكار وسكتوا عنه (حتى دخلوا مكة، فطاف بالبيت لعمرته) هذه المأاء الواقعة هي قوله ' «طاف» يقتضي لتعقيها أن القادم لا ينبغي له التشاغل بما عدا أمر الطواف بعد حط أنقاله، وقوله أفضل، وإن كانوا جماعة اشتغل بعضهم بحط الأثقال، وبعضهم بأداء الأفعال.

وينبغي للمحرم إذا وصل أول الحرم فعليه بالسكينة والوقار والدعاء نقضاء الأوطار والإكثار من الاستغفار لحط الأورار، والأفضل أن يدخله حافياً راجلاً

وروي عن ابن عباس. «أن الأنبياء كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة»^(١)، وعن ابن الزبير قال: «حج ألف نبي من بني إسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقلوا أنعامهم

.....

بدي طوى^١، وإما دخل صلى الله تعالى عليه وسلم راكباً دفعاً للحرع عن أمته، وإن مقامه يفوق مقاماتهم.

ويقول: اللهم إن هذا حرمك، وحرم رسولك، فحرم لحمي ودمي وعظمي على النار، اللهم آمي من عذابك يوم تبعث عبادك، ثم يلي ويشي على الله تعالى بالتسبيح والتحميد والتقديس والتهليل، ويصلي على بيته صلى الله تعالى عليه وسلم، ويدعو لنفسه وللمن شاء إلا أن يصل بذى طوى، وهي المعروفة اليوم بآبار الزاهر، بها صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة الأحد لأربع خلون من ذي الحجة، وصلى بها الصبح.

ثم اغتسل من يومه وهذا الغسل مستحب حتى للمحائض والنقساء، ومهما لم يشق عليه البيوتة بذي طوى ودحول مكة نهراً، فعليه بذلك، وإلا فيدخلها متى شاء، ودخل صلى الله تعالى عليه وسلم مكة من أعلاها من الشية التي تشرف على الحجون، فمن لم يكن الشية المذكورة في طريقه عرج عليها، وذلك لأن باب البيت مثل الوجه، والوجه يقصد، ولقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْأَيْمُوتَ مِنْ أَوْبَهِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]

وكان صلى الله تعالى عليه وسلم في العمرة يدخل من أسفلها، وفي الحج من أعلاها، وكان ذلك هو الآخر من أمره صلى الله تعالى عليه وسلم، وكانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم، فيعم الآن قصد المسجد من الشية المذكورة مطلقاً في حج أو عمرة.

ويدعو إذا رأى مكة ويقول اللهم اجعل لي بها قراراً، وارزقني بها رزقاً حسناً حلالاً، ويدعو بذلك إذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة، وهو المسمى بالمدعى، فهناك يقف ويدعو بما شاء من الدعاء، وأحسن ما يقال فيه وهي غيره:

ربما أتت في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقتنا عذاب النار، اللهم إني أسألك من خير ما سألك نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وأعود بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، ويكون في دخوله ملياً داعياً إلى أن يصل إلى باب السلام فيبدأ بالمسجد، إلا إذا كان له عذر أو كانت امرأة تبرز إلى الرجال فيستحب لها أن توحّر الطواف إلى الليل، لأنه أستر لها، والدخول من باب السلام رخصه الفقهاء.

وذكر الطبراني عن عبد الله بن عمر قال «دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودخلنا معه على باب بني عبد مناف، وهو الذي يسميه الناس باب بني شيبه، وخرجنا معه إلى المدينة من باب الخزوة، وهو باب الخياطين»^(١)، وفي إسناده عبد الله بن نافع وقد ضعفه.

قال البيهقي. وروناه عن ابن جريج، عن عطاء قال. «يدخل الحرم من حيث شاء، ودخل صلى الله تعالى عليه وسلم من باب بني شيبه، وخرج من باب بني مخزوم إلى الصفا»، ثم قال البيهقي ' هذا مرسل جيد^(٢)

وكان صلى الله تعالى عليه وسلم إذا رأى البيت رفع يديه، وقال «اللهم رد هذا البيت تشريعاً وتعظيماً، وتكريماً ومهابةً، ورد من شرفه وعظمه، ممن حجه أو اعتمره تشريعاً وتكريماً وتعظيماً، ويرأ»^(٣).

وروي عنه: «أه كان عند رؤيته يرفع يديه ويكبر ويقول: اللهم أنت السلام،

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (٢١١)

(٢) «السنن الكبرى» لبيهقي (٨٩٩١).

(٣) «السنن الكبرى» لبيهقي (٨٩٩٥)

ومنك السلام، فحينئذ رينا دار السلام»^(١).

ويستحب له أن يهلل ويكبر ثلاثاً، ويصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ويدعو بما أحب، ومن أهم الأدعية اللهم أدخلني الجنة بلا حساب، ولا سق عذاب، وأنا قد رجعت، اللهم ارض عني رضى لا تسخط بعدة ثم يتوجه نحو الركن الأسود، وقد مر فيما سبق ما يتعلق بتقبيله وغير ذلك، ولا يشتغل بتحية المسحود؛ فإن تحية هذا المسجد إنما هي الطواف، فلا يشتغل بصلاة إلا إذا كانت عليه فائتة، أو صاق عليه وقت الوقتية، أو حاف فوت الجماعة أو الوتر أو السنة الراتبية، فيقدم ذلك على الطواف، فإذا أراد أن يقدم السعي طاف مصطحباً، ورمل ثلاثة أشواط منه، وقد مر الكلام في الرمل والاضطباع مستوفى ويكون في طوافه ذاكراً فيما قدمناه في أحاديث الطواف، فإذا فرغ من طوافه أتى حلف المقام فقرأ قوله تعالى ﴿وَأَتَيْدُوا مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [النفر. ١٢٥]، فيصلي ركعتين والمقام بينه وبين البيت، يقرأ في الأولى «الكافرون»، وفي الثانية «الإخلاص».

وخلف المقام أفصل الأماكن لأداء الركعتين، وكان ابن عمر إذا أراد أن يركع حلف المقام جعل بينه وبين المقام صفاً، أو صهي، رواه عبد الرزاق^(٢). وإن تعسرت الصلاة هنالك ففي الحجر تحت الميزاب، ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت، ثم باقي الحجر، ثم ما قرب من البيت، ثم المسجد، ثم الحرم، ثم لا فضيلة بعد الحرم، بل الإساءة.

(١) «السنن الكبرى» لبيهقي (٨٩٩٥).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (٨٩٦٠) نحوه

وهاتان الركعتان واجتنب أن يحد أي حيفة عقيب كل طواف فرضاً كان أو
بطلاً، ولا تختص برمان ولا مكان، ولا تعوت فلو تركها لم تنجز بدم، ولو صلاها
حارج الحرم أو في وطنه حاز، ويكره، والسنة الموالاة بينها وبين الطواف،
ويستحب أن يدعو بعدها لنفسه، ولمن أحب من المسلمين.

وقد أخرج الطبراني في «الأوسط» والبيهقي في «الدعوات» وابن عساكر
والأزرقي عن بريدة قال: «لما أهبط الله آدم إلى الأرض طاف بالبيت سعاءً، وصلى
خلف المقام ركعتين، ثم قال: اللهم إني أعلم سرّي وعلايتي، فأقبل معذرتي،
وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي، وتعلم ما عندي فاعف عني ذنوبي، أسألك إيماناً
يباشر قلبي، ويقيناً صادقاً حتى أعلم أنه لن يُصيّبني إلا ما كتبت لي، ورضني
بقصائك، فأوحى الله إليه: يا آدم! إنك قد دعوتني بدعاء استجبت لك فيه، وغفرت
ذنوبك، وفرجت همومك، وغمومك، ولن يدعو به أحد من ذريتك من بعدك إلا
فعلت ذلك، ونزعت فقره من بين عينيه، واتجرت له من وراء كل تاجر، وأنته
الدنيا وهي كارهة، وإن لم يردّها»^(١).

ثم يأتي الملتزم بعد أداء الركعتين أو قبله، قال الملا علي: ومن عليه السعي
يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام إذا لم يكن وقت كراهة فيتشبه به: أي.
بالملتزم، أو بأستار البيت بقرب الحجر، ويضع صدره وبطنه وخده الأيمن عليه
تارة، والأيسر أخرى، والوجه بكماله مرة كالساجد، رافعاً يديه فوق رأسه مبسوطتين
على الجدار، ويسط يده اليمنى مما يلي الباب، والأيسر مما يلي المسجد.

(١) «المعجم الأوسط للطبراني» (٥٩٧١)، و«الدعوات الكبير» للبيهقي (٢١٨)، و«تاريخ
دمشق» (٤٢٨/٧).

وقد أخرج ابن ماجة والبيهقي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه قال: «طفت مع عبد الله فلما جئنا ذُبُر الكعبة قلت له ألا تتعود؟ قال أعود بالله من النار، ثم مضى حتى استلم الحجر، قام بين الركن والباب، فوضع صدره، ووجهه، وذراعيه، وكفيه، وسطحهما سطاً، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يفعل»^(١).

وأخرج البيهقي عن عبد الرحمن بن صفوان قال: «لما فتح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكة قلت لأبسر ثيابي، وكانت داري على الطريق، فلا أنظر كيف يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فانطلقت فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد خرج من الكعبة هو وأصحابه قد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم، وقد وضعوا حدودهم على البيت ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسطهم»^(٢).

فلم أجد رواية صريحة تدل على ذلك، قال الملا علي: ومن المأثور أن يدعو عند الملتزم: يا واجد، يا ماجد، لا ترل عني نعمة أنعمت بها علي^(٣). ومن المستحب: إلهي وقفت ببابك، وألزمت بأعتابك، أرجو رحمتك، وأخشى عذابك، اللهم حرم شعري وجسدي على النار، اللهم كما صنت وجهي عن سجود غيرك، فصر وجهي عن مسألة غيرك، اللهم يا رب البيت العتيق أعتق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار، يا كريم، يا عفار، يا حار، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم.

(١) «سنن ابن ماجة» (٢٩٦٢)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٩١١٦) واللمط للبيهقي

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩١١٤).

(٣) «مرقاة المفاتيح» (١٠٣ / ٨)

وليكن في تلك الحالة متضرعاً متهالاً خاضعاً منكسراً، مصلياً على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أولاً وآخرأ بعد الحمد والثناء وسائر الأدكار

قال الماوردي من الشافعية: ومن الوارد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «اللهم هذا بلدك الحرام، والمسجد الحرام، وبيتك الحرام، وأنا عبدك ابن عبدك ابن أمك أتيتك بدروب كثيرة، وخطايا جمّة، وأعمال سيئة، وهذا مقام العائذ بك من النار، واعفر لي، إنك أنت العفو الرحيم، اللهم إنك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام، وقد جئت طالباً رحمتك، مبتغياً مرضاتك، وأنت مننت عليّ بذلك، واعفر لي، وارحمي، إنك على كل شيء قدير»^(١)، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد ظهر من الأحاديث التي أسلفناها أن الملتزم هو: ما بين الركن والباب، وقدره أربعة أذرع على الصحيح المشهور عند الجمهور.

وقد أخرج البزار والطبراني في «الكبير» عن ابن عباس مرفوعاً «ما بين الركن والمقام ملترم، ما يدعو به صاحب عاهة إلا برا»^(٢)، وفي إسناده عباد بن كثير الثقفي وهو متروك^(٣)

وعن بعض السلف أن الملتزم: ما بين الركن اليماني، والباب المستور في ظهر البيت المسمى بالمستجار، ويقال له ملترم عجائر قريش، ومقداره نحو أربعة أذرع، وعن معاوية رضي الله عنه مرفوعاً «من دعا فيه، استحيب له، وخرج من ذنوبه

(١) «الحاوي في فقه الشافعي» للماوردي (٤ / ١٥٤)

(٢) «المعجم الكبير» (١٨٧٣)

(٣) انظر «مجمع الزوائد» (٣ / ٤٦)

.....

كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ. قال المحب الطبري. ومثل هذا لا يقول إلا عن لسان النبوة. وقد أخرج الطبراني في «الكبير» بإسناد جيد عن عبدالله بن سعد بن خيثمة. «أنه أنكر على من التزم الملتزم، وقال: هذا ما أحدثتم، لم تكن تعمله»^(١)، فلعنه لم يطلع على ما رواه عبد الرحمن بن صفوان، وعبدالله بن عمرو بن العاص، ولا يضر ذلك فإن من علم حجة على من لم يعلم.

ثم يأتي زمزم فيستحب أن يزرع دلواً بنفسه إن قدر ويشرب منه، وقد أخرج أحمد والطبراني عن ابن عباس قال: «جاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فزرعنا دلواً فشربه ثم مَجَّ، ثم أمر غناها في زمزم، ثم قال. لولا أن تغلبوا عليها لنزعت بيدي»^(٢).

وأخرج ابن سعد في «الطبقات» قال: أنا عبد الوهاب، عن ابن جريج، عن عطاء: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أفاض نزح [لنفسه] بالدلو؛ يعني: من زمزم، ثم يتزع معه أحد، فشرب ثم أفرغ باقي الدلو في الشر» الحديث^(٣). وأما صب سوره في الشر فلعنه إما كان للتبرك، ومقامه صلى الله تعالى عليه وسلم يؤيد ذلك، والله أعلم.

ويتعي أن يتصلع من رمرم، فإن المنافقين لا يتصلعون، وأخرج مسلم عن أبي ذر مرفوعاً: «ماء زمزم طعام طعم، وشفاء سقم»^(٤).

(١) انظر: «معجم الزوائد» (٣/ ٢٤٧).

(٢) «مسند أحمد» (١/ ٣٢٧)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١١١٦٥).

(٣) «طبقات ابن سعد» (٢/ ١٨٣).

(٤) «صحيح مسلم» (٢٤٧٣).

وأخرج الطبراني في «الكبير» بإسناد جيد عن ابن عباس مرفوعاً. خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم، فيه طعام طعم، وشفاء سقم» الحديث^(١)، وعده بإسناد جيد عن ابن عباس: «كنا نسميها شبة؛ يعني. زمزم، وكنا نجدها نغم العون على العيال»^(٢).

وقد أخرج الدارقطني عن ابن عباس مرفوعاً: «ماء زمزم لما شرب له» الحديث^(٣)، وفيه عمر بن حسن الأشناني صحفه الدارقطني، وله بلايا، وقد رواه الحاكم في «المستدرک»^(٤)، وفي إسناده محمد بن هشام، وثقة الحافظ، وله شاهد عند ابن ماجه وأحمد من حديث جابر^(٥)، وفي إسناده الوليد بن مسلم، وهو يدلّس وقد عنعنه، وفيه عبدالله بن المؤمل وهو سيء الحفظ، قاله ابن عبد البر، وقال. ما علمنا فيه ما يسقط عدالته، فهو حيثئذ ممن يعتبر بحديثه، وإذا جاء حديثه من غير طريق كان حسناً

وذكر ابن الجزري في «حصن الحصين»: أنه لما أتى الإمام الحجة عبدالله بن المبارك زمزم واستقى منه شربة، ثم استقبل القبلة قال: اللهم إن أبي الموال حدثنا عن محمد بن المكنز، عن حابر بن عبدالله: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: ماء زمزم لما شرب»، وهذا أشربه لعطش يوم القيامة ثم شربه قال [ابن] الجزري. قلت: هذا سند صحيح، فالراوي: عن ابن المبارك

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (١١١٦٧)

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني (١٠٦٣٧)

(٣) «سنن الدارقطني» (٢٧٧٢)

(٤) «المستدرک على الصحيحين» (١٧٣٩).

(٥) «سنن ابن ماجه» (٣٠٦٢)، و«مسند أحمد» (٣/٣٥٧)

.....
 ذلك سويد بن سعيد ثقة، روى له مسلم في «صحيحه»، وابن أبي الموال ثقة،
 روى له البخاري في «صحيحه» فصح الحديث والحمد لله، انتهى.

ونقل ابن الهمام عن فوائد ابن أبي بكر المقرئ من طريق سويد بن سعيد
 المذكور قال: «رأيت ابن المبارك دخل زمزم فقال: اللهم إن ابن المؤمل حدثني،
 عن ابن الزبير، عن جابر: أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «ماء زمزم
 لما شرب له»، اللهم فإني أشربه لعطش يوم القيامة، قال: وما روي عن سويد،
 عن ابن المبارك في هذه القصة أنه قال: اللهم إن ابن المؤمل با عن محمد بن
 المنكدر، عن جابر محكوم بانقلابه على سويد في هذه المرة، بل المعروف في
 السند الأول.

وعن جماعة من العلماء أنهم شربوه لمقاصد فحصلت، فعن الشافعي: أنه
 شربه لرمي فكان يصيب في كل عشرة تسعة، وشربه الحاكم لحسن التصنيف وغير
 ذلك فكان أحسن أهل عصره تصنيفاً.

قال الحافظ: وأب شربته في بداية طلب الحديث أن يردفي حالة الذهبي
 في حفظ الحديث، ثم حججت بعد مرة تقرب من عشرين سنة وأنا أجد في نفسي
 المزيد على تلك الرتبة، فسألت رتبة أعلى منها، وأرجو الله تعالى أن أنال ذلك
 منه^(١)، انتهى.

قلت: وحديث: «ماء زمزم لما شرب له» صححه النووي، وصححه الديماطي
 والمنذري والحاكم، وقد روي من حديث صفية وابن عمر، والقول بصحته
 أقرب.

وَسَمَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِعُمْرَتِهِ،

وأخرج ابن ماجه عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: «كنت عند ابن عباس جالساً فجاء رجل، فقال: من أين جئت؟ قال: من زمزم، قال: فشربت منها كما ينبغي؟ قال: وكيف؟ قال: إذا شربت منها فاستقبل الكعبة، واذكر اسم الله وتنمّس ثلاثاً، وتضع منها، فإذا فرغت فاحمد الله تعالى، فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: إن آية ما بيننا وبين المنافقين [أنهم] لا يتصلحون من زمزم»^(١)، وقد وثق الحافظ رجال إسناده في «التقريب»

ونقل [ابن] الجزري عن ابن عباس: «أنه كان إذا شرب ماء زمزم قال: اللهم إني أسألك علماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، وشفاءً من كل داء» وعزاه إلى «مستدرک الحاكم»^(٢).

(وسمى بين الصفا والمروة لعمرة) والسنة أن يخرج للسعي على فوره، فإن أحره عن الطواف لعذر أو ليستريح فلا بأس، ولو لعير عذر فقد أساء، ولا شيء عليه، ويخرج من باب الصفا، ويقدم رجله اليسرى عند الحروح من المسجد، فإذا دنا من الصفا قرأ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] الآية، ويبدأ بما بدأ الله به، ويصعد عليه حتى يرى البيت من الباب، ويستقبل البيت، ويرفع يديه حذو منكبيه جاعلاً نطهما نحو السماء كما للدعاء ويقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ويوحّد الله ويكبره، ثم يدعو بين ذلك، ويقول مثل ذلك ثلاث مرات.

(١) «سنن ابن ماجه» (٣٠٦١).

(٢) انظر. «المستدرک على الصحيحين» (١٧٣٩).

قال ابن الهمام^(١): ومن المأثور أن يقول: لا إله إلا الله، ولا تعد إلا إياه، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، ويصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

واستحسن العلماء طول القيام عليه قدر ما يقرأ خمساً وعشرين آية من البقرة، ثم يهبط نحو المروة داعياً ذاكراً ماشياً على هينته، وذكر ابن الهمام أنه يقول هي هبوطه: اللهم استعمني ستة نبيك صلى الله تعالى عليه وسلم، وتوفي على ملته، وأعذني من مضلات الفتن، برحمتك يا أرحم الراحمين.

فإذا كان دون الميل المعلق في ركن المسجد - قيل - بنحو ستة أذرع - سعى سعياً شديداً حتى يجاور الميلين، وكان عمر إذا مر بالوادي بين الصفا والمروة سعى فيه حتى يجاوره، ويقول: «رب اغفر وارحم، وأنت الأعز الأكرم» أخرج ابن أبي شيبة^(٢)، وأخرج الملا في «سيرته» من حديث صفية بنت شيبة عن امرأة من بني نوفل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول بين الصفا والمروة: «رب اغفر وارحم، إنك أنت الأعز الأكرم».

وعن أم سلمة مرفوعاً «رب اغفر وارحم، واهدني السبيل الأقوم»^(٣). وروى الطبراني في «كتاب الدعاء» عن ابن مسعود مرفوعاً: اللهم اغفر وارحم، وأنت الأعز الأكرم»^(٤).

(١) انظر: «فتح القدير» (٢/ ٢٨٧)

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٩٦٤٦)

(٣) انظر: «مسند أحمد» (٦/ ٣١٥)

(٤) «كتاب الدعاء» للطبراني (رقم ٨٦٩)

وادعى إمام الحرمين في «نهایته» أنه صح أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في سعيه : «اللهم اغفر وارحم، واعف عما تعلم، وأنت الأكرم، ربنا آتانا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقها عذاب النار»^(١).

ثم إذا جاوز الميلين مشى على هيبته حتى يأتي المروة فيقف على أول درجاتها ويستقبل البيت، ويفعل هناك ما فعل على الصفا، ثم يتزل منها داعياً ذاكراً، ويمشي على هيبته حتى إذا كان عند الميلين سعى كما مر، ويفعل كذلك سبعة أشواط، يبدأ بالصفا ويختم بالمروة، وهذا شوط، وعوده من المروة إلى الصفا شوط آخر، والمحرم بالحج إن شاء لبي في سعيه، فلو مشى في سعيه جميعاً أو هرول كذلك فقد أساء ولا شيء عليه، وإن وحد زحاً صبر حتى يجد فرجةً فيسعى بين الميلين، فإنه سنة، وإلا تشبه بالساعي في حركته، وإن كان على دابة حركها من غير أن يؤذي أحداً.

ومن شرائط السعي:

كيونته بين الصفا والمروة، سواء كان بفعل نفسه أو بفعل غيره بأن كان معمى عليه ولو بغير أمره، أو مريضاً أو صحيحاً بأمره، فسعى به محمولاً وراكباً يصح سعيه؛ لحصوله كائناً بين الصفا والمروة.

ولا تجوز له النيابة إلا للمعمى عليه قبل الإحرام إذا دام على إعمائه إلى حال سعيه، أو أفاق حينئذ، بخلاف إذا أحرم صحيحاً ثم أغمى عليه، فإنه يسعى به محمولاً، ولا حاجة إلى النيابة.

ومن شرائطه: كونه بعد طواف أو أكثره، فلو سعى قبل الطواف أو بعد أقله

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩٠٧٠)

ثُمَّ عَادَ وَطَافَ بِالْبَيْتِ لِحَجَّتِهِ، ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ،
لم يصح، وإن بعد أربعة صح.

ومنها: تقديم الإحرام عليه، فلو سعى قبل الإحرام ولو بعد الطواف، لم
يجز.

وأما وجود الإحرام حالة السعي فإن كان سعى للحج قبل الوقوف فيشترط
وجوده، وإن كان بعد الوقوف فلا، ولا يسن، ويجب حال سعيه في العمرة.
ومنها: البداية بالصف، والختم بالمروة، فلو بدأ بالمروة لم يمتد بذلك
الشوط، فإذا عاد إلى الصفا كان هذا أول سعيه.

ومنها: كونه بعد طواف كائن على طهارة من الجنابة والحیض، وإن كان
جنباً أو حائضاً وقت الطواف لم يجز سعيه رأساً، وأما الطهارة عن الحدث الأصغر
في الطواف فليست بشرط لصحة السعي.

ومنها: الوقت وهي أشهر الحج لسعي الحج، فلو أحرم بالحج وسعى له قبل
أشهر الحج لم يصح سعيه، ولو سعى فيها أو بعد مضيتها صح.

ومنها: إتيان أكثره، فلو سعى أقله فكأنه لم يسع، فإن ترك أقله صح سعيه،
وعليه صدقة لترك ما بقي، وأما الموالاة بينه وبين الطواف، والصعود على الصفا
والمروة، والموالاة بين أشواطه، والهرولة بين الميلين، وستر العورة فسهة، كما
أنه يستحب الذكر والدعاء، والطهارة عن النجاسة، والنية، والخشوع وطول
القيام عليهما، وتكرار الذكر، واستنائه لو فرقه، وأداء ركعتين بعد الفراع منه في
المسجد، وقالوا: لو سعى بين الصفا والمروة هرباً أو نائعاً ولم يدرك أنه سعى حاز
سعيه، هكذا حققه الشيخ علي القاري في «مناسكه»

(ثم عاد فطاف بالبيت لحجته، ثم سعى بين الصفا والمروة) مرة أخرى

ثُمَّ أَقَامَ كَمَا هُوَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ شَيْءٌ حَرَامٌ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ ذَبَحَ
مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةً،

لحجته (ثم أقام)؛ أي: بمكة (حراماً كما هو)؛ أي: لم يلبس شيئاً من محظورات الإحرام (لم يحل له شيء حرم عليه) من لبس محيط وحسين فضلاً عن الجماع (حتى إذا كان يوم النحر) وقد طوى الصبي عبارته في هذا المقام؛ لأنه لم يذكر وقوفه بعرفة ومردفة والجمع بهما بين الصلاتين وغير ذلك من الأمور التي تلزم الحاح، وإنما فعل ذلك؛ لأنه معلوم بالضرورة، ولا يفرق في تلك الأفعال بين القارن والمتمتع والمفرد، وإنما نه على الأمور التي لا بد للقارن منها، وذلك أنه (ذبح ما استيسر من الهدي شاة)؛ أي: ما سهل عليه تحصيله من الإبل والبقر والغنم، فیدبح بعيراً أو بقرة أو شاة، وأخرج عبد الرزاق، وعبد بن حميد عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، قال: قد يستيسر على الرجل الجزور والجزوران^(١)، وهذا يشير إلى أنه ينبغي للمحرم ما قدر عليه، وسهل له تحصيله، وقد ذبح النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع مئة بدنة، وكل ذلك راجع إلى قوله صلى الله عليه وسلم: «أفضل الحج العج والنج»^(٢).

وأما من حيث الواجب فما استيسر من الهدي: شاة، وبص بها الصبي إشارة منه إلى أنها أقل ما يجب فيه من حيث الامتثال بقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ سَعَى بِالْعِمَّةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقد قال بذلك ابن عباس فيما أخرجه ابن المنذر وعبد بن حميد، وعندهما من قول علي عليه السلام: أيضاً.

(١) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٤٧٢)

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٨٢٧)، «سنن ابن ماجه» (٢٨٩٦)

وأحرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبدالله بن عبيد^(١) بن عمير قال «قال ابن عباس الهدي شاة، فليل له في ذلك، فقال: أنا أقرأ عليكم من كتاب الله تعالى ما تقوون به، ما هي الطهي؟ قالوا. الهدي شاة، قال. فإن الله تعالى يقول. ﴿هَذَا بَلِغُ الْكَلْبَةِ﴾».

وروى الطبري وابن أبي حاتم بإسناد قوي عن القاسم بن محمد عن عائشة وابن عمر: أنهما كانا لا يريان ما استيسر من الهدي إلا من الإبل والبقر، ووافقهما القاسم وطائفة، والجمهور على ما نقلناه عن علي وابن عباس

وقد روى الطبري وابن أبي حاتم ذلك عن الجمهور بأسانيد صحيحة^(٢)

وقد أحرج البخاري عن أبي جمرة الضبي قال: «سألت ابن عباس عن المتعة، فأمرني بها، وسألت عن الهدي، فقال: فيها حرور، أو بقرة، أو شاة، أو شرك في دم^(٣)».

والجزور بفتح الجيم وصم الراي هو البعير ذكراً كان أو أنثى، وهو مأخوذ من الجزر، وهو القطع ونفذهما مونث، تقول: هذه الجزور.

وأراد بقوله: «أو شرك في دم» بكسر الشين المعجمة وسكون الراء مشاركة في دم بأن يجزئ الشيء الواحد من البعير أو البقرة عن جماعة.

وفي حديث حابر عند مسلم: «فأمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقر،.....

(١) في الأصل: (حميد)، وهو خطأ

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٥٣٥)

(٣) «صحيح البخاري» (١٦٨٨)

كل سبعة منا في بدنة»^(١).

وأيضاً يشترط في الاشتراك عند أبي حنيفة رحمه الله أن يكونوا كلهم متقربين بالهدي، فلو شاركهم أحد السعة وهو يريد الأكل ولم يرد القرنة أصلاً لم يصح، وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة، فلو شاركهم أحد السعة وعليه ذبح الإحصار أو جناية من الجنائيات لم يصح ذلك عنده.

وأطلق الشافعي جوار ذلك فيما إذا أراد بعضهم التقرب وبعضهم يريد اللحم، وإليه مال أكثر العلماء، وقد وافق الشافعي الإمام رحمه الله في حواز أصل الاشتراك مطلقاً، سواء كان الهدي تطوعاً أم لا، وعن داود وبعض المالكية. يجوز في هدي التطوع دون الواجب، وعن مالك: لا يجوز الاشتراك مطلقاً

واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان في الحديبية حيث كانوا محصرين، ويرد عليه قوله عند مسلم: «خرجت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مهلين بالحج»^(٢)، ولم يحرموا عام الحديبية إلا بالعمرة

وأما ما روي عن ابن عباس قال: «ما كنت أرى أن ذماً واحداً يقضي عن أكثر من واحد»^(٣)، فإنما قال ذلك اجتهداً، فلما صح عنده النقل بصحة الاشتراك أفتى به أبا حمزة كما نقله البخاري، وبهذا تجتمع الأخبار.

وقد روي عن ابن عمر: أنه كان لا يرى التشريك ثم رجع عن ذلك لما بلغته السنة، قال أحمد: ما عند الواحد، ما مجالد، عن الشعبي قال: «سألت ابن عمر،

(١) «صحيح مسلم» (١٢١٣)

(٢) انظر «صحيح مسلم» (١٢١٣)

(٣) انظر «التعليق للمعجم» (٢/ ٢٨٦)

فَلَمَّا قَضَوْا نُسُكَهُمْ.....

قلت: الجرور والبقرة تجزى عن سبعة؟ قال: يا شعبي! ولها سبعة أنفس، قال.
قلت: وإن أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم يزعمون أن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم سن الجرور عن سبعة، والبقرة عن سبعة، قال. فقال
ابن عمر لرجل أكذلك يا فلان؟ قال: نعم، قال ما شعرت بهذا^(١)

واتفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة إلا إحدى
الروایتين عن ابن المسيب فقال: يجزى عن عشرة، وبه قال: إسحاق ابن راهويه،
وابن خزيمة من الشافعية، واحتج لذلك في «صحيحه» وقواه.

واحتج له ابن حريمة بحديث رافع بن خديج: «أن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قسم، فعدل عشرًا من العنم بغير»، وهو في «الصحيحين»^(٢)، وأجمعوا
على أن الشاة لا يجوز الاشتراك فيها^(٣).

(فلما قضاوا): أي: الضَّيِّ وسَلَمَانُ وريدُ (نُسُكَهُمْ) بضم النون والمهملة،
والسك في الأصل: عاية العبادة، وشاع في الحج لما فيه من الكلفة والبعد عن
العادة، قاله البيضاوي^(٤).

وقال ابن الأثير: والنسك: الطاعة والعبادة، وكل ما يُتَقَرَّب به إلى الله تعالى،
والسك: ما أمرت به الشريعة، والورع: ما نهت عنه، والناسك العابد، وقيل:
هو مأخوذ من السبكة، وهي شبكة الغنم المصفاة فكأنه صفى نفسه لله تعالى^(٥)

(١) انظر: «مسند أحمد» (٤٠٩/٥).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٤٨٨)، و«صحيح مسلم» (١٩٦٨).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٥٣٥/٣).

(٤) انظر: «تفسير البيضاوي» (١٦٦/١).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (١١٧/٥).

.....مَرُّوا بِالْمَدِينَةِ،

والمراد هنا ما أشار إليه البيضاوي من أنهم لما أكملوا مقيداتهم في الحج من الرمي، وطواف الزيارة، والبيتونة بمنى، وطواف الوداع (مرثوا بالمدينة) وهذا مخالف لما رويته عن ابن حبان: أن ذلك كان بمنى، وقد بهت على ذلك هي الرواية الأولى، ويمكن أن يجمع بينهما بأن سؤاله عن عمر رضي الله عنه كان بالموصعين معاً، فسأله أولاً بمنى، ثم بالمدينة مرة أخرى، ولعل ذلك لكثرة ما كان يسمع من صاحبه من التعنيف، والله أعلم.

ويعلم من هذا الموضع أنه يسغي تأخير زيارة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحج، وهذا يوافق ما أخرجه الدارقطني والطبراني بإسناد فيه حفص بن [أبي] داود القاري، عن الليث، عن مجاهد، عن ابن عمر مرفوعاً: «من حج فرار قبري بعد وفاتي كان كمن زارني في حياتي»^(١).

وحقق هذا وثقه أحمد في أرجح الروايات عنه، وصغفه جماعة، وهو لم ينفرد بهذا الحديث، فقد رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» من طريق عائشة بنت يونس امرأة الليث، عن الليث، عن مجاهد، عن ابن عمر مرفوعاً: «من رار فبري» الحديث^(٢). ورواه بعض الحفاظ المعاصرين لابن مده من طريق حمص بلفظ: «من حج فرازني في مسجدتي بعد وفاتي، كان كمن رازني في حياتي وصحبتني»^(٣).

ونقل ابن الجوزي في «مثير العرام» بلفظ: «من حج قرار قبري بعد موتي كان كمن رآني في حياتي»^(٤١)، قال أبو اليمن ابن عساكر: «تفرد بقوله: «وصحبتني»

(١) «المعجم الكبير» (١٣٤٩٧)، و«لسان الدارقطني» (٢٧٢٥).

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني (١٣٤٩٦)، و«المعجم الأوسط» للطبراني (٢٩٢)

(٣) «الكامل في صيغاء الرجال» لابن عدي (٣٨٢ / ٢)

(٤) «منير العروم الساكن إلى أشرف الأماكن» لابن الجوزي (ص: ٤٨٤).

فَدَخَلُوا عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ سَلَمَانُ وَزَيْدٌ: إِنَّ الصَّبِيَّ قَرَنَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، قَالَ: ثُمَّ صَنَعْتَ مَاذَا؟ قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ مَكَّةَ طَفْتُ طَوَافًا لِعُمْرَتِي، ثُمَّ سَعَيْتُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِعُمْرَتِي، ثُمَّ عُدْتُ فَطَفْتُ بِالْبَيْتِ لِحَجَّتِي، ثُمَّ سَعَيْتُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِحَجَّتِي، قَالَ:

الحسن بن الطيب، وفيه نظر، وهي زيادة منكرة، قال السبكي: لم يتورد بها ابن الطيب، فقد رواه ابن عدي كذلك في «كامله»^(١) من طريق الحسن بن سفيان بدل ابن الطيب.

قال السهودي^(٢): وذلك لا يقتضي التشبيه ممن صحبه من كل وجه، حتى يعارض: «لو أنفق أحدكم مثل أحد» الحديث، كما رعمه بعضهم، قال ابن الهمام: والحج إن كان مرضاً فالأحس أن يبدأ به، ثم يُتْبَى بالزيارة، وإن كان نقلاً كان بالخيار^(٣).

وذكر الشيخ رحمة الله: أن البداءة بالحج إنما هي إذا لم تكن المدينة في طريقه، وإن مر بها بدأ بالزيارة لا محالة.

(فدخلوا على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال له)؛ أي: لعمر بن الخطاب (سلمان) بن ربيعة (وزيد) بن صوحان: يا أمير المؤمنين! (إن الصبي قرن)؛ أي جمع (بالحج والعمرة) في إحرام واحد، (قال)؛ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ثم صنعت ماذا؟ قال) الصبي: (لما قدمت مكة طفت طوافاً لعمرتي، ثم سعت بين الصفا والمروة لعمرتي، ثم عدت فطفت بالبيت لحجتي، ثم سعت بين الصفا والمروة لحجتي، قال) عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(١) «الكامل» لابن عدي (٢/ ٣٨٢)

(٢) «وفاء الوفاء» (٥/ ١٦)

(٣) «فتح القدير» (٥/ ٢٤٦)

ثُمَّ صَنَعْتَ مَاذَا؟ قَالَ: أَقَمْتُ حَرَاماً لَمْ يَحِلَّ لِي شَيْءٌ حُرِّمَ عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ ذَبَحْتُ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةً، قَالَ: فَضَرَبَ عُمَرُ عَلَى كَتِفِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ.

٢٥٦ - الحديث الخامس والثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً.

(ثم صنعت) بناء الخطاط (ماذا؟ قال) الصبي: (أقمت) بمكة (حراماً لم يحل لي شيء حرم علي) معناه أنه ما رآه محرماً (حتى إذا كان يوم النحر) يعني بعدما رمى جمرة العقبة (ذبحت ما استيسر من الهدي شاة) بالنصب بدل عن «ما استيسر» وهو في محل المفعول.

(قال) الصبي: (فضرب عمر على كتفه) فيه التفات، وأصل الكلام: على كتفي إعجاباً بصبي، (ثم قال): أي: عمر: (هَدَيْتَ) بصيغة الخطاب من الماضي المجهول (لسنة نبيك ﷺ)؛ أي: هديه وطريقته التي فعلها في حجة الوداع صلى الله تعالى عليه وسلم.

* (الحديث الخامس والثلاثون: أبو حنيفة رحمته الله) تابعه ابن حريج، وحبيب المعلم عند الشيخين في روايته لهذا الحديث^(١)، (ص عطاء) بن أبي رباح، (عن) عبدالله (بن عباس رحمته الله)، عن النبي ﷺ قال: عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً.

(١) انظر «صحيح البخاري» (١٧٨٢، ١٨٦٣)، و«صحيح مسلم» (١٢٥٦).

وهذا الحديث أخرجه الطبراني في «الكبير»^(١) بإسناد رجاله ثقات من حديث
عبدالله بن الزبير، وأخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي من حديث أم معقل^(٢)
وأخرجه مالك في «الموطأ»^(٣) مراسلاً من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن، وأسنده
أبو داود^(٤)، وأخرجه البراء^(٥) من حديث علي، وهي إسنادة حرب بن سريج
مجهول، وأخرجه أبو علي بن السكن، وابن منده في «الصحابة»، والدولابي في
«الكنى»^(٦)، والطبراني في «الكبير»^(٧) بإسناد رجاله رجال الصحيح من حديث أبي
طلق، قال الحميدي إن البخاري أخرجه من حديث جابر تعليقاً، انتهى
وأخرجه الطبراني في «الكبير»^(٨) من حديث أنس، وهي إسنادة هلال مولى
أنس، وهو ضعيف، وأخرجه أيضاً من حديث عروة النارقى^(٩)، وفي إسنادة جابر
الجعفي، وفيه كلام، وقد وثقه شعبة.

- (١) «المعجم الكبير» للطبراني (٣٨) من القطعة المفقودة.
- (٢) «سنن أبي داود» (١٩٨٨)، و«سنن النسائي الكبير» (٤٢٢٧)، و«سنن الترمذي» (٩٣٩).
- (٣) «موطأ مالك» (١٢٥٨)
- (٤) انظر «سنن أبي داود» (١٩٨٨)
- (٥) انظر «مسند البراء» (٦٣٦) وقوله «حرب بن سريج» كذا في الأصل، وفي «المعجم»
(٢٨٠ / ٣): «حرب بن علي»
- (٦) انظر «كتاب الكنى والأسماء» للدولابي (٢٢٢).
- (٧) «المعجم الكبير» للطبراني (٢٠٩٣٢) قوله «أبي طلق» كذا في الأصل، ووقع في «الكنى»
للدولابي (٢٢٢)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٢٠٨٣٢) «أبي طلق»، وكلاهما صحيحان،
كما صرح به الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (١٨٢ / ٣)
- (٨) «المعجم الكبير» للطبراني (٧٢١).
- (٩) «المعجم الكبير» للطبراني (١٣٨٤٥)

وأخرجه ابن ماجه، والبيهقي^(١) من حديث وهب بن خنيس، وأشار الترمذي إلى أن ممن روى ذلك أبو هريرة أيضاً، ولم أجد لحديثه مخرجاً.

ثم لهذا الحديث قصة أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لامرأة من الأنصار يقال لها: أم سنان ما منعك أن تكوني ححيت معنا؟ قالت: ناضحان كانا لأبي فلان روجها، حج هو وانه على أحدهما، وكان الآخر يسقي أرضاً لنا، قال: فعمرة في رمضان تقضي حجة أو حجة معي»^(٢).

وللإسماعيلي في «معجمه» وابن أبي شيبة في «مصنفه»^(٣) عن ابن عباس قال: «جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت حج أبو طلحة وابنه وتركاني، فقال: يا أم سليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي»، ووقعت هذه القصة لأم معقل أيضاً، فإنها قالت في حديثها «لما حج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة الوداع، وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله قالت: وأصابت مرض، وهلك أبو معقل، قالت: فلما فصل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حجته حيثئذ فقال: يا أم معقل! ما منعك أن تخرجي معنا؟ قالت: لقد تهيأت هلك أبو معقل، وكان لنا جمل هو الذي نحج عليه، فأوصى به أبو معقل في سبيل الله، قال: فهلا خرجت عليه فإن الحج في سبيل الله،

(١) «سنن ابن ماجه» (٢٩٩١)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٨٥٢٦). قوله «وهب بن خنيس» في الأصل، «عبد الرحمن بن حنيس» وهو تحريف.

(٢) انظر «صحيح مسلم» (١٢٥٦)، و«صحيح البخاري» (١٨٦٣)، واللفظ لمسلم.

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٣٠٢٨) نحوه.

فأما إذا فاتتك هذه الحجة معاً فاعتمري في رمضان؛ فإنها كحجة»^(١)

وقعت لأم طليق قصة مثل هذه، وقد رواها زوجها أبو طليق أن امرأة قالت له وله جمل وناقعة أعطني جملك أحج عليه، قال: جملي حيس في سبيل الله ﷻ، قالت إنه في سبيل الله أن أحج عليه، فذكر الحديث، وفيه: فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «صدقت أم طليق»، وفيه: «ما يعدل الحج؟ قال: عمرة في رمضان»^(٢)، ونقل المحب في «أحكامه» عن أم الهيثم مثل هذه القصة أيضاً.

ورغم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كنيستان، قال الحافظ ابن حجر: فيه نظر؛ لأن أبا معقل مات في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب، وهو من صغار التابعين، فدل على تعابر المرأتين، ويدل عليه تغاير السياقين أيضاً^(٣)

وقال ابن حزيمة في هذا الحديث: إن الشيء يشبه الشيء، ويجعل عدله إذا أشبهه في بعض المعاني لا في جميعها؛ لأن العمرة لا يُقضى بها فرض الحج ولا التلذذ^(٤).

وقال ابن بطال: فيه دليل على أن الحج الذي ندبها إليه كان تطوعاً؛ لإجماع

(١) انظر: «سنن أبي داود» (١٩٨٩)

(٢) انظر: «المعجم الكبير» للطبراني (١٨٢٦١).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦٠٤ / ٣)

(٤) انظر: «صحيح ابن حزيمة» باب فصل العمرة في رمضان، إصح، (رقم ٣٠٧٧)، و«فتح الباري» (٦٠٤ / ٣).

.....

الأمة على أن العمرة لا تجزئ^(١) عن فريضة الحجة^(٢)، وأيده الحافظ وقال: لا مانع أن تكون حجت مع أبي بكر وسقط عنها الفرض بذلك^(٣)

فالحاصل أنه أعلمها أن العمرة في رمضان تعدل الحجة في الثواب، لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض؛ للإجماع الذي أسلفناه.

ونقل الترمذي عن إسحاق بن راهويه. أن معنى الحديث نظير ما جاء أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن.

وقال ابن العربي. حديث العمرة هدا صحيح، وهو فصل من الله تعالى ونعمة، فقد أدركت العمرة منزلة الحج باضمم رمضان إليها.

وقال ابن الجوزي^(٤): فيه أن ثواب العمل يريد بزيادة شرف الوقت، كما يريد بحضور القلب وخلوص القصد.

وقال غيره. يحتمل أن يكون المراد أن عمرة فريضة في رمضان كحجة فريضة، وعمرة نافلة في رمضان كحجة نافلة.

وقال ابن التين. قوله: (كحجة) يحتمل أن يكون على بابه، ويحتمل أن يكون [البركة] رمضان، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بهذه المرأة، قال الحافظ. وقد قال بالثالث بعض المتقدمين، ففي رواية أحمد بن ميع. قال سعيد بن جبير. ولا تعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها، ووقع عند أبي داود من حديث يوسف بن عبد السلام، عن أم معقل في آخر حديثها. «قال. فكانت تقول. الحج حجة،

(١) انظر. «فتح الباري» (٣/ ٦٠٤)

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٦٠٤)

(٣) «كشف المشكل» (٢/ ٣٥٢)

والعمرة عمرة، وقد قال بهذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لي، فما أدري ألي خاصة، أو للناس عامة؟^(١)، قال: والظاهر حمله على العموم؛ لأنه لم يقع لامرأة واحدة بل وقع متعدداً كما قدمناه، والسبب في التوقف استشكل طاهره، وقد صح جوابه، والله أعلم^(٢).

ثم لما انتهى الكلام إلى هذا المقام فاعلم أن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان قط، وأما ما أخرجه الدارقطني من حديث عائشة قالت: «خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة رمضان، فأفطر وصمت، وقصر وأتممت» الحديث^(٣)، فقال ابن القيم في «الهدى»: «إنه غلط؛ لأن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان»^(٤).

قلت: ويمكن حمله على أن قولها: «(في رمضان) متعلق بقولها:» (خرجت) ويكون المراد سفر فتح مكة، فإنه كان في رمضان، واعتمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذي القعدة في تلك السنة لكن من الجعراة^(٥)، قلت: وإنما أوجههم ذلك لأنه روي عن عائشة رضي الله عنها فيما أخرجه البخاري: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعتمر أربع عمر، كلهن في ذي القعدة»^(٦).

قلت: فالأولى عمرة الحديبية سنة ست، فصده المشركون عن البيت، فنحر البدن حيث صد بالحديبية، وحلق هو وأصحابه رؤوسهم، ورجعوا من عامهم إلى المدينة.

(١) انظر «فتح الباري» (٣/ ٦٠٤).

(٢) «سنن الدارقطني» (٢٣١٧).

(٣) انظر: «رد المعاد» لأب القيم (٢/ ٨٦).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٦٠٣).

(٥) «صحيح البخاري» (٤١٤٨).

والثانية. عمرة القضية في العام المقبل دخلها فأقام بها ثلاثاً، ثم رجع، ومذهب أبي حنيفة رحمه الله أنها كانت قضاء عن عمرة الحديبية؛ لأنها سميت عمرة القضاء فهذا الاسم تابع للحكم، قال مالك: إنها لم تكن قضاء، وإنما هي عمرة مستأنفة، بدليل أنه لم يأمر من كان معه بالقضاء، وقد تحلف عنه بعض من حصر عمرة الحديبية، ولو كانت قضاء لم يتخلفوا، وإنما سميت قضاء من المقاضاة؛ لأنه قاصي أهل مكة عليها، لا أنه من قضى يقضي

والثالثة: عمرة من الجعرانة لما حرج إلى حنين، ثم رجع إلى مكة اعتمر من الجعرانة داخل إليها، وهي التي أشارت إليها عائشة رضي الله عنها فيما أخرج أبو داود. «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعتمر في شوال»^(١)، وهذا إما هو ساء منها إلى أن خروجه صلى الله تعالى عليه وسلم كان في شوال، وإحرامه بها في ذي القعدة

والرابعة. عمرة التي قربها مع حجته، فإنه كان قارناً على ما هو المرجح من المذاهب في ذلك، فلم يعتمر في رمضان أصلاً.

وقد قال الحافظ ابن حجر. إن العمرة في رمضان لعير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل، وأما في حقه فما صعبه هو أفضل؛ لأنه فعله لبيان حواز ما كان أهل الجاهلية يمنعونه، فأراد الرد عليهم بالقول والمعل، وهو لو كان مكروهاً لغيره لكان في حقه أفضل، والله أعلم^(٢).

وقال ابن القيم: يحتمل أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يشتغل في رمضان

(١) «سنن أبي داود» (١٩٩١)

(٢) انظر «فتح الباري» (٣/ ٦٠٥)

٢٥٧ - الحديث السادس والثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رحمته الله قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ.....

بما هو أهم من العمرة من أقسام العبادات، ولم يكر له الجمع بين تلك العبادات، وبين العمرة، وحشي من المشقة على أمته في الجمع بين العمرة والصوم، وقد كان صلى الله عليه وسلم يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته، وحوفاً من المشقة عليهم، انتهى^(١)

* (الحديث السادس والثلاثون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (بْنِ عُمَرَ رحمته الله قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ) وَكَانَتْ سِتَّةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ أَنْ قَرِيشًا نَقَضُوا الْعَهْدَ الَّذِي وَقَعَ بِالْحَدِيثِيَّةِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَرَّاهُمْ.

قال ابن إسحاق: ثني الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة أنه كان في الشرط: من أحب أن يدخل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وعقده فليدخل، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم فليدخل، فدخلت بنو بكر، أي: ابن عبد مناة بن كنانة في عهد قريش، ودخلت خزاعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم.

قال ابن إسحاق: وكان بين بني بكر وخزاعة حروب وقتلى في الجاهلية، فتشغلوا عن ذلك لما ظهر الإسلام، فلما كانت الهدنة خرج نوفل بن معاوية الديلي من بني بكر في بني الدليل، حتى بيئت خزاعة وهم على ماء لهم يقال له الوثير فأصاب منهم رجلاً يقال له 'سه'، واستيقظت لهم خزاعة، فاقتتلوا إلى أن دخلوا الحرم ولم يتركوا القتال، وأمدت قريش بني بكر بالسلاح، وقاتل بعضهم معهم

(١) انظر «إراد المعاد» لابن القيم (٢/ ٩٠)

ليلاً هي خفية، فلما انقضت الحرب حرح عمرو بن سالم الخزاعي حتى قدم على رسول الله ﷺ وهو جالس في المسجد فقال:

يا رب إني ناشد محمداً حلف أيها وأبيه الأثداً
فانصر هداك الله نصراً أيدياً وادع عباد الله يأتوا مدداً
إن قريشاً أخلفوك الموعداً ونقصوا ميثاقك المؤكداً
هم يتوبوا بالوتير هجداً وقتلوا رُكعاً ومسجداً
وزعموا أن لست أدعو أحداً وهم أذل وأقل عدداً
فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «نصرت يا عمرو بن سالم»، فكان ذلك أول ما هاج فتح مكة^(١).

وأحرج الطبراني^(٢) من حديث ميمونة بنت الحارث مطولاً وفيه: «أنها سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ليلاً وهو في متوضئه، نصرت نصرت، فسألته، فقال: هذا راجر بني كعب يستصرحي، ورعم أن قريشاً أعانت عليهم بني بكر، قالت: فأقمنا ثلاثاً ثم صلى الصبح بالناس فسمعت الراجر يشده»، فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاستعداد للجهاد، ولم يبين المقصد.

فخرج من المدينة في عشرة آلاف رجل يوم العاشر من رمضان من المهاجرين والأنصار، والأحزاب الذين حول المدينة في أسلحة شاقة، واستخلف في المدينة

(١) انظر «فتح الباري» (٧/ ٥١٩، ٥٢٠)

(٢) انظر «المعجم الكبير» للطبراني (١٩٤٨٢)، «فتح الباري» (٧/ ٥٢٠)

.....

أبا رهم العفاري، ومنع الجيش من التقدم كيلا يذهب الخبر إلى أهل مكة، فيستعد أهلها للحرب أو يهربوا، وأمر أن لا يلبسوا الدروع، ويحملوا الأسلحة على الإبل، كيلا يعلم أحد، إذ أقبل عيبة بن حصن وأقرع بن حابس فقالا: يا محمد إلى أين تذهب؟ فليس معك أثر الحرب، ولا أثر الإحرام، فقال: إلى حيث يريد الله، وأمر الصحابة بالفطر ليتقوا في جهادهم.

وكانت قريش تحاف قدوم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسبب نقضهم العهد، فكانوا يتجسسون خبره دائماً، فلما لم يجدوا شيئاً من الأخبار لما أخذ عليهم من الطريق ضاقت صدورهم، وخرج أبو سميان مع حكيم بن حزام ويذيل بن ورقاء الخزاعي ليلاً إلى عسفان، فرأوا نيران العسكر من بعيد، فقال: من هؤلاء؟ فقال صاحبه قوم من العرب قد نزلوا، قال: لا، هذا عسكر ولكن لا يكون لمحمد ﷺ هذا العدد عسكراً بعد، فلا أدري ما ذاك؟

وكان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بغلة شهباء تسمى بيضاء، فركبها عباس ﷺ يكبر حول العسكر من المسلمين، وعمر بن الخطاب ﷺ تلك الليلة من الطلائع خارج العسكر، فسمع عباس صوت أبي سفيان وكانت بينهما صداقة فتصافحا، فقال عباس هو ذا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عشرة آلاف، وإن عمر الليلة طليعة؛ وإن وجدك قتلك فاركب خلفي حتى أحملك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأطلب لك الأمان، وإلا فم رآك قتلك، وكانت بين أبي سفيان وبين عمر ﷺ عداوة بسبب هند روجة أبي سميان، وكان بينها وبين شبان قريش اختلاط، وكانت أولاً حبيبة لعمر ﷺ ثم عمرو بن العاص، ثم عمارة ابن الوليد، وكانت زوجة العاكف بن المعيرة فاتهمها برحل، فطلقها، ثم سأل عنها كاهن اليمس فبرأها، فخطبها فأبت، وتزوجت أبا سفيان فاتهمها مع عمر ﷺ،

فركب أبو سفيان ردف عباس حتى رآه عمر، فقال: يا عدو الله الحمد لله الذي قبض عليك بلا أمان، فقال العباس: إني قد أمنتته حتى أوصله عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وكبر على النبي ﷺ تأمين العباس، فقال له: يا عم! أعطيته الأمان فاحمظه الليلة حتى تقدمه إلي غداً، فلما أصبح قدمه العباس، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: يا أبا سفيان! ألم يأن لك أن تعلم أن لا إله إلا الله؟ فقال: بأبي أنت وأمي، ما أحلمك وما أكرمك، والله لو كان مع الله إله غيره لقد أعى شيئاً، قال: ألم يأن لك أن تعلم أنني رسول الله؟ قال: أما هذه فإن في النفس منها شيئاً حتى الآن، فقال العباس: ويحك أسلم قبل أن تُقتل فأسلم.

فصرفه إلى مكة، فقال العباس: يا رسول الله! إن أبا سفيان رئيس، فاجعل له شيئاً من الر حتى تبقى له رئاسته، قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، فقال العباس لأبي سفيان: قل بهذا القول لأهل مكة ليعرفوا رئاستك، وأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عباساً أن يقف بأبي سفيان على الممر في مكان صيق حتى يرى الجيوش فكأنه يسأل العباس كلما مرت قبيلة حتى مضت حمسة آلاف، فجاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في خمسة آلاف من المهاجرين والأنصار في دروع ومعاير تلوح في الشمس لا ترى إلا أنصافهم، فقال أبو سفيان: لقد عظم ملك ابن أخيك لا طاقة لأحد بهؤلاء، قال العباس: إنه نبوة، لا ملك، قال أبو سفيان: هب إنه نبوة، فدخل أبو سفيان مكة، وقال لأهلها: قد جاءكم حمد محمد ﷺ ولا طاقة لأحد بهم، قالوا: ما يصنع؟ قال لهم: من دخل دار أبي سفيان فهو آمن قالوا: من يسع دارك، فقامت إليه هدى وأخذت بشاريه فقالت: اقتلوا الخبيث^(١) فإنك من طليعة قوم، قال: ويحكم لا تغرنكم

(١) كذا في الأصل، وفي «الروض الأنف» (٤/ ١٥٨)، «الحميت»، معناه: الرق.

هذه من أنفسكم، فقد جاءكم ما لا قبل لكم به، ولا طاقة لأحدهم، فها هم السيِّدُ أَنَّهُمْ يُقَاتِلُوهُ فَيَقْتُلُهُمْ، وظن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أَنَّهُمْ يُقَاتِلُونَهُمْ.

فلما أراد أن يدخل مكة سأل أن أهلها ما يصنعون؟ وماذا يقولون؟ قال: إنهم جمعوا السودان وبني بكر معهم الأسلحة فأقاموا جميعاً أسفل مكة من قبل المعرب واليمن الذي يخرج منه إلى جبال عرفة، وهم قعدوا بمكة بغير سلاح على أبواب دورهم، وفي المسجد فقالوا: إن لم يحاربنا محمد ﷺ لا نحاربه، وإن حارب دعوا السودان وبني بكر وقاتلوه وحارب، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوهُمْ عِدَّةَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة ١٩١].

وكان على المقدمة الربير بن العوام في ألفي رجل، وفي الساقة خالد بن الوليد في مثلها، وأمر الربير أن يدخل مكة في خيله من قبل المشرق فيقف عند باب مكة، ويضرب اللواء على رأس الجبل، وأمر سعد بن عباد أن يدخل مكة بالجيش من ناحية كذا، ويضرب اللواء على رأس جبل آخر، فقال سعد: اليوم تستحل الكعبة، اليوم يوم الملحمة، فبلغ النبي ﷺ فأخذت الراية منه ودفعت لابنه قيس بن سعد بن عباد، وقيل: أعطاهما علياً، وقيل: أعطاهما الربير، والصحيح الأول، وقال لخالد: اذهب مع حيلك إلى أسفل مكة الذي به السودان مكة، وبنو بكر، فلا تقاتلوهم حتى يقاتلوكم، فصعد الربير رأس الجبل، ودخل باب مكة وضرب اللواء وقد بقي ثمة رحلان من أهل مكة، فقتلوهما بالحجارة من غير علم الربير، وحاربت السودان وبنو بكر خالدًا فهزمهم خالدٌ، وقتل منهم ثلاثة عشر رجلاً، وقتل من خيله ثلاثة نفر، وقد كان قُتل رحلان من خيل الربير، فلم يقتل من المسلمين يومئذ غير الخمسة، فضرب خالد لواءه على رأس الجبل، فوقف والنبي ﷺ على ناقته ندى

.....
 طوى واصع رأسه حتى لحيته تلي فربوس سرجه تواصعاً لله تعالى لما أكرمه به
 من الفتوح، فلما رأى اللوامين علم أنه حرب فعاً الجيش فدخل مكة، وبأدى من
 دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن دخل الكعبة فهو آمن.

وأمر الجيش أن لا يقاتلوا أحداً حتى يقاتلهم إلا عشرة نفر فإنهم يُقتلون ولو
 كانوا في الكعبة، ستة من الرجال، وأربعة من النساء، فمن الرجال: عبدالله بن
 سعد بن [أبي] سرح، وكان أحاً لعثمان بن عفان من الرصاعة، وكان يكتب الوحي
 بالمدينة فارتد فرجع إلى مكة، فاستشفع له عثمان فقبلت شفاعته.

ومهم عبدالله بن خطل الشاعر كان مسلماً فبعثه النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ليأخذ الصدقات من قوم فأحدها فارتد، وقتل رجلاً ولحق بمكة فهجا النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم بشعره، فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه
 متعلق بأستار الكعبة، فأمر بقتله فقتل.

ومهم الحويرث بن نقيذ بن وهب، وكان يشتم النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ويعدبه بمكة، وهو الذي ألقى على رأسه التراب بمكة بعد موت أبي طالب،
 وكان قد اختفى يومئذ فوجده علي عليه السلام فقتله.

ومهم مقيس بن صبابه كان أسلم ثم ارتد، فلحق بمكة بعدما قتل رجلاً،
 فقتله يومئذ نميلة والحوثر الليثي.

ومهم عكرمة بن أبي جهل هرب إلى اليمن يومئذ وأسلمت زوجته وطلبت
 له الأمان، فأجابها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقدم وأسلم.

ومهم صفوان بن أمية، وهو الذي جمع الجند يوم الخندق هرب يومئذ إلى
 جدّة، فاستأمن له عمير بن وهب، فأمه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قدم ثم أسلم.

عَلَى بَعِيرٍ أَوْرَقٍ إِلَى سَوَادٍ، وَهُوَ.....

ومن النسوة. هند روجة أبي سفيان، وهي التي شقت بطن حمرة يوم أحد ومضغت كبده فرغبت في الإسلام وأسلمت.

ومهن. سارة مولاة بني المطلب، وهي الحاملة لكتاب حاطب بن أبي بلتعة فقتلها المسلمون، وقيل: إنها بقيت حتى أسلمت ثم أوطأها رجل من مزينة بالأبطح في زمن عثمان فقتلها

ومنهن. قُريّة بصم القاف مصغراً، وهرثى بفاء مفتوحة وسكون راء مهملة وفوقية وبون، وهما جاريتا عبدالله بن حطل، [كانتا] تغنيان عبد مولاهما بلذم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد قتل المسلمون قريّة، ولم يجدوا هرثى فعاشت إلى وقت عثمان ثم ماتت.

وكاد من جملة من أمر بقتلهم الهار بن الأسود وهو الذي عرص ريب بنت رسول الله ﷺ حتى سقطت عن حملها وأسقطت جنينها رضي الله تعالى عنها، ومنهم كعب بن زهير أيضاً، وقد أسلما.

مدحل مكة عام الفتح (على بعير أورق) بفتح الهمزة والراء بينهما واو ساكة؛ يعني أسمر كما في «النهاية»^(١)، (إلى سواد)؛ يعني: أنه كان يخالط سمرتها سواد، ولسيت هناك سمرة خالصة.

(وهو)؛ أي. البعير الذي ركب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، ويطلق البعير في الأصل على الجمل السازل أو الجدع، وقد يكون للأشئ كما في «القاموس»^(٢).

(١) انظر «النهاية في غريب الأثر» (٥ / ٣٨٦).

(٢) انظر «القاموس المحيط» (ص ٣٣١).

نَاقَتُهُ الْقَصْوَاءُ، مُتَقَلِّدًا بِقَوْسٍ، مُتَعَمِّمًا بِعِمَامَةٍ سَوْدَاءَ مِنْ وَبَرٍ.



(ناقته القصواء) وهي كما رواه محمد بن سعد عن محمد بن إبراهيم التيمي من نعم بني الحريش ابتاعها أبو بكر وأحرى معها ثمان مئة درهم، فأخذها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بأربع مئة ليلة الغار، وكانت عنده حتى نفقت وهي التي هاجر عليها، وكانت حين قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة رباعية، وكان اسمها القصواء، والجدعاء، والعضباء، انتهى^(١)

قال الحافظ^(٢): والقصواء مفتح القاف بعدها مهملة ومد: اسم ناقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وقيل: كان طرف أذننها مقطوعاً، والقصو: قطع طرف الأذن، يقال: يعير أقصى، وناقة قصوى، وكان القياس أن يكون بالقصر، ورعم الداوودي أنها كانت لا تسبق فصيل لها القصواء؛ لأنها بلغت من السبق أقصاه، انتهى.

(متقلداً بقوس) أي: جاعلاً في عنقه، والعرب كانت تقلد بقرسيها، لئلا تبقى اليد مشغولة بحملها.

(متعمماً بعمامة سوداء من وبر) أي: من صوف، وقد وقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم^(٣) قال «كأنني أنظر إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم [عليه] عمامة سوداء، قد أرخى طرفيها بين كتفيه».

وقد وقع عنده أيضاً

(١) انظر «طبقات ابن سعد» (١/ ٤٩٢)

(٢) انظر «فتح الباري» (٥/ ٣٣٥)

(٣) «صحيح مسلم» (١٣٥٩)

في حديث جابر^(١) ذكر العمامة السوداء فقط ، وهذا مشكل بما أخرج به البخاري عن أنس رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دخل عام الفتح وعلى رأسه المعفر ، فلما نزعه جاء رجل فقال [إن] ابن حنظل متعلق بأستار الكعبة فقال : اقتلوه »^(٢).

والمعفر بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء : زرد يُسح من الدروع على قدر الرأس ، وقيل : هو زهرف البيصه ، وقيل : هو ما يجعل من فصل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة .

وقد جمع بين الحديثين بأن أول دخوله كان على رأسه المعفر ، ثم أزاله ولبس العمامة بعد ذلك ، فحكى كل منهما ما رآه ، وهذا وإن كان موافقا لحديث عمرو بن حريث عند مسلم ' « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خطب الناس وعليه عمامة سوداء ، وكانت الحطة عند تمام الدحول على باب الكعبة » ، لكنه يشكل على رواية حديث الباب بأن ابن عمر رآه صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه عمامة سوداء فوق ناقته ، وذلك يدل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يستقر بعد .

والأولى أن يقال في الجمع بينهما ' بأن العمامة كانت ملفوفة فوق المعفر ، وكانت تحته وقاية لرأسه صلى الله تعالى عليه وسلم من برد الحديد وصدئه ، فأراد أنس رضي الله عنه بذكر المعفر كونه دخل متأهبا للحرب وأراد ابن عمر ، وجابر ، وعمرو بن حريث بذكر العمامة كونه دخل غير محرم ، وقد وقع عند مسلم من حديث جابر

(١) انظر ' صحيح مسلم ' (١٣٥٨)

(٢) ' صحيح البخاري ' (١٨٤٦)

بلفظ «دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام»^(١)، وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن طاوس قال: «لم يدخل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة إلا محرماً، إلا يوم فتح مكة»^(٢)، فمن هنا قال بعض الشافعية: إنه صلى الله تعالى عليه وسلم إنما لم يحرم، لأنه كان متأهباً للحرب، ومن كان كذلك جاز له الدخول بغير إحرام، وقال ابن القاص: إنما كان ذلك من خصوصياته صلى الله تعالى عليه وسلم، لكن المخصص لا تثبت إلا بدليل.

وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لم تحل لي إلا ساعة من نهار» وذلك إنما يراد به الساعة التي أبيح له القتال فيها لا في دخول مكة بغير إحرام، وذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث أبي شريح: «إن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقولوا له: إن الله قد أذن لرسوله، ولم يأذن لكم، وإنما أحلت لي ساعة من نهار»^(٣)، ولذلك قال النووي^(٤): في هذا الحديث دلالة على أن مكة تبقى دار السلام إلى يوم القيامة، وبهي المترخص إذا قاتل في رئاسة ديوية، وأما قول الطحاوي: فإن المراد بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنها لم تحل لي إلا ساعة من نهار» وهو جوار دخولها بلا إحرام لا تحريم القتال فيها، لأنهم أجمعوا على أن المشركين لو عدوا - العباد بالله - على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها - إلخ = ففي دعواه الإجماع نظر، فقد حكى القفال والماوردي وغيرهما القول بعدم حل القتال أصلاً في مكة، ونقلوا في ذلك

(١) «صحيح مسلم» (١٣٥٨)

(٢) «مصنف ابن أبي شبة» (١٣٥٢٣)

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (١٠٤).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٦٢).

عن محققي الشافعية والمالكية^(١).

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في المتردد إلى مكة لغير قصد الحج والعمرة، فالمشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقاً، سواء كان من أهل الآفاق، أو داخل المواقيت يكثر تردده كالخطابين أو يقل تمسكاً بهذا الحديث، وحديث ابن عباس في المواقيت، فإن فيه: «ممن أراد الحج والعمرة»^(٢)، أخرجه مالك في «الموطأ» عن نافع «أن ابن عمر أقبل من مكة حتى إذا كان بقديد جاءه خبر من المدينة، فرجع فدحل مكة بغير إحرام»^(٣).

وفي قول عن الشافعية: يجب مطلقاً، وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب، والأولى عدم الوجوب عندهم.

والمشهور عن الحنفية والمالكية والحنابلة الوجوب، وفي رواية عن كل منهم: لا يجب، هكذا نقله الحافظ، قال^(٤): وهو قول ابن عمر، والزهري، والحسن، وأهل الظاهر، وجرم الحنابلة باستثناء ذوي الحاجات المتكررة، واستثنت الحنفية من داخل الميقات، ورغم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب، فافهم، واستدل بحديث الباب على أن مكة فتحت عبوة، قال النووي: وقد كان صلى الله تعالى عليه وسلم صالحهم لكن لم يأمن غدرهم فدحل متأهباً، قال الحافظ^(٥): وهذا حواب قوي، لو وحدنا إلى ثبوته سيلاً؛ فإنه لا يعرف

(١) انظر: «فتح الباري» (٤/ ٦٢) مع تعبير يسير.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (١٥٢٤)، و«صحيح مسلم» (١١٨١).

(٣) «الموطأ» للإمام مالك (١٦٠٠).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٤/ ٥٩).

(٥) «فتح الباري» (٤/ ٦٢).

٢٥٨ - الحديث السابع والثلاثون: أبو حنيفة رحمته الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: **مِنَ السَّنَةِ أَنْ تَأْتِيَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ.....**
في شيء من الأخبار صريحاً، فافهم.

* (الحديث السابع والثلاثون: أبو حنيفة رحمته الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: من السنة) قد قدما في الحديث الثامن بعد المئة أن قول الصحابي «من السنة» [له] حكم الرفع، وأيد ذلك هنالك، فكان ابن عمر استمداد ذلك من زيارته صلى الله تعالى عليه وسلم لأهل البقيع وغيره، ويؤيد مما أخرجه الترمذي عن ابن عباس قال «مر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بقبور بالمدينة، فأقبل عليهم بوجهه فقال السلام عليكم . إلخ»^(١)، فلا يتم استقبال الموتى بالوجه إلا باستدبار القلة، ويحتمل أن يكون ابن عمر سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما يقتضي استدبار القلة عند زيارة الأموات مطلقاً، وزيارته صلى الله تعالى عليه وسلم بعد وفاته خصوصاً، فافهم

(أن تأتي قبر النبي ﷺ)؟ يعني بعدما تصلي في الروضة المقدسة الوارد فيها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما بين بيتي ومسرى روضة من رياض الجنة»، أخرجه البخاري من حديث عبدالله بن زيد^(٢)، وراد في حديث أبي هريرة «ومسرى على حوضي»^(٣).

فتصلي هناك أولاً تحية المسجد ركعتين حقيقتين، تقرأ في الأولى «قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، وهي الثانية «الإخلاص»، والأفضل أن يكون ذلك

(١) «سنن الترمذي» (١٠٥٣)

(٢) «صحيح البخاري» (١١٩٥)

(٣) «صحيح البخاري» (١١٩٦)

بمصلاه الذي ما زال صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي فيه حتى توفي، وحُجِّل الآن عليه علامة المحراب الذي يصلي فيه إمام الشافعية، لكن فيه انحراف عنه، فليتحر الواقف الطرف الغربي من ذلك الموقف المرحم، وهذا إن تيسر له، وإلا فصيما قرب منه

وإنما قدمت التحية على زيارته صلى الله تعالى عليه وسلم لما رواه مالك عن جابر رضي الله عنه قال: «قدمت من سفر فجنث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو بماء المسجد، فقال أدخلت المسجد فصليت فيه؟ قلت: لا، قال فادهب فادخل المسجد صل فيه، ثم انت فسلم علي».

ومن هنا يعلم رد قول من قال: إن محل البداءة بالتحية إن لم يمر أمام الوجه الشريف بل الأكمل البداءة بالتحية مطلقاً، وعند المرور بالوجه الشريف يسعي أن يقف وقفة لطيفة، ثم يسلم ثم يتحنى ويصلي، ثم يأتي للزيارة الكاملة، هذا ما دل عليه الحديث المذكور، بخلافه لا يعول عليه، وإنما كانت التحية بالموقف الشريف أفضل مطلقاً، اتباعاً له ﷺ؛ فإنه لم يردده بالقصد من بين سائر بقاع المسجد مع استمراره على ذلك إلى أن توفاه الله تعالى إلا لسر عظيم.

ومن ثمة كان أحب المواضع لكل صلاة في ذلك المسجد ما لم تعارضه فصيلة الصف الأول، وما يليه فالتقدم إليه أفضل خلافاً لما أشار إليه الزركشي، وإنما يشتغل بالتحية إذا لم تكن هناك صلاة قد أقيمت أو لم يخش فوت المكتوبة وإلا قام بالمكتوبة جماعة أو وحده إن لم تكن جماعة، وتدخل التحية تحته صمماً، فإذا فرغ من الصلاة ينبغي له أن يشكر الله تعالى على هذه النعمة العظيمة، وهذا الشكر يكون باللسان أو الجتان فقط عند الشافعية، ومنعوا أن يسجد الشاكر، وقد بالغ ابن حجر المكي في ذلك فحرمه.

مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ، وَتَجْعَلَ ظَهْرَكَ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَتَسْتَقْبِلَ الْقَبْرَ لِوَجْهِكَ، . . .

وأما عبد الحنفية فقال ابن الهمام^(١) وغيره: يسجد لله شكراً على هذه النعمة، ويسأل الله تمامها، وهي «التشويق» للجمال أن المحب الطري موافقتهم، فيستهل في سجوده ويسأله الرضا والقبول والتوفيق، وكفاية كل منهم في الدارين، ورسماً لا مسخطة بعده.

ثم يأتي القبر الكريم (من قِبَلِ القِبلة) هذا لا يتم اليوم فإنه لم يكن باب قبلي يدخل منه الائر، فلذلك رجح بعض العلماء أن يأتي القبر الشريف من جهة أرحل الشيعين ﷺ؛ لأنه ألع في الأدب من الإتيان من جهة رأسه، قال ابن حجر المكي: وهذا يحتمل إن سلمت له علته هذه أن ذلك ألع في الأدب، قال: والظاهر خلافه، فقد روي عن بعض الأكابر من أهل البيت ما يدل على أن قصد رأسه الشريف بالبداة أولى.

ولا يقال: إن المجيء من جهة أرحل الشيعين فيه استشباع بهما إليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وتوسل بهما إلى قبول زيارته؛ لأننا نقول: ليس في مجرد الإتيان من تلك الجهة حصول ما ذكر ما لم ينو قبل المرور بذلك الموضع على أن في البدااة بالرأس المكرم إثار الأشراف فالأشرف، فكان هو الأحق بالمراعاة، والأليق بالأدب.

(وتجعل ظهرك إلى القِبلة، وتستقبل القبر) الشريف (لوجهك)؛ أي: تجعل وجهه صلى الله تعالى عليه وسلم في وجهك، وكان لذلك علامات ذكرتها الأئمة في كتبهم وانمحت مع كثرة تعبير البناء، وبقيت العلامة الآن مسماراً من فضة مموها ذهب في رحامة حمراء وهو أمام الوجه الشريف، فمن استقبل ذلك المسمار

استقبل الوجه الشريف، واستدبر القبلة واستقبال الوجه الشريف مذهبا ومذهب جمهور العلماء، قال ابن الهمام^(١) وما رُوي عن أبي الليث بقف مستقبل القبلة فمردود بحديث الباب، وسبقه ابن جماعة، وما يدل على أن استقبال الوجه مطلوب لاتفاق العلماء على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم حي في قبره، يعلم برأيه وهو صلى الله تعالى عليه وسلم لو كان حياً لم يأت رآيه إلا لاستقباله.

وقد سأل المنصور مالكا فقال: أستقبل القبلة وأدعو، أم أستقبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؟ فقال مالكا: ولم تصرف وجهك عنه، وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله يوم القيامة؟

ونقل المحب الطبري عن السلف أنهم كانوا قبل إدخال الحجرة في المسجد يقفون في الروضة مستقبلين رأسه الشريف، وصح أنهم كانوا يقفون على باب البيت يسلمون؟ أي: لاستقبال الوجه الشريف، ثم لما أدخلت حجر أرواحه في المسجد اتسع أمام الوجه الشريف وقفوا فيه مستقبلين له مستدبرين للقبلة، ويسغي له إذا استقبل الوجه الشريف أن يكون واقفاً بخضوع ووقار، وذلة وانكسار، وواضعا يمينه على شماله كما في الصلاة، قال الكرماني: والقيام أفضل من الجلوس، وهو المأثور والأدب وإن شق عليه جلس، ويكون في قيامه ناظرا إلى أسفل ما يستقبله من جدار القبر خاصا طريقه عما أحدث ثمة من الرتبة، وعمن وقف ثمة، فارغ القلب من علائق الدنيا، مستحضرا لقلبه جلالة موقفه، ومرلة من هو بحضرته، وأنه حي في قبره ناظر إليه ومطلع عليه، وأنه ربما أطلعه الله تعالى على قلبه وما فيه، ومن استحضر ذلك بحق تحلى عند الوقوف بكل كمال.

ثُمَّ تَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.



ثم احتلوا في القرب من القبر الشريف أفضل، أم البعد عنه للزائر؟ بعد المالكية القرب أولى، والمعتمد عندنا وعند الشافعية البعد أولى، وذكر النووي أن هذا من جملة الصواب الذي أطلق عليه العلماء، ولذلك قيل: بقرب زائر الميت منه كفره منه وهو حي، ولذلك قال الغرالي: يقف على نحو أربعة أذرع تأدباً.

قال ابن حجر: وقول بعضهم: إن البعد بأربعة أذرع كما قال العراقي، وثلاثة أذرع على ما عربه ابن عبد السلام إنما هو باعتبار ما كان من عدم الحيلولة بين الزائر والقبر الشريف، وأما الآن فقد فعلت مقصورة بعيدة عنه منعت الناس عن الوصول إليه، وإلى قريب منه، وخلف ذلك قد اتُّخذَ شباك حديد، فلا بأس إذا زاره صلى الله تعالى عليه وسلم ما بين المقصورة والشباك فضلاً عما إذا رآه من خارج الشباك متصلاً به فهذا القول مردود من أن البعد كلما ازداد كان أليق بالأدب.

(ثم تقول) غير رافع صوتك ولا خفي جداً بل متوسطاً بينهما بحياء ووقار.
(السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته).

واستحب العلماء زيادة على ذلك فيقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا نبي الله، السلام عليك يا حيرة الله، السلام عليك يا حبيب الله، السلام عليك يا نبي الرحمة، السلام عليك يا هادي الأمة، السلام عليك يا بشير يا نذير، السلام عليك يا ماحي، يا عاقب، يا رؤوف، يا رحيم، يا حاشر، السلام عليك يا رسول رب العالمين، السلام عليك يا حير الحلائق أجمعين، السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين، السلام عليك يا إمام المتقين، السلام عليك يا قائد العر المحجلين، السلام عليك أيها المبعوث رحمة للعالمين، السلام عليك يا شفيع

المدينين، السلام عليك يا صفوة الله، السلام عليك أيها الهادي إلى صراط مستقيم، السلام عليك يا من وصفه الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَمَلَكٌ مَّخْفُوعٌ عَظِيمٌ﴾، وبقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾، السلام عليك يا من سبّح الحصى في يديه، وحن الجذع إليه، السلام عليك يا من أمرنا الله بطاعته والصلاة والسلام عليه، السلام عليك وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، وعبد الله الصالحين، وملائكة الله المقربين، وعلى آلك وأرواحك الطاهرين، أمهات المؤمنين، وأصحابك أجمعين، كثيراً دائماً أبداً كما يحب ربنا ويرضى، جراك الله تعالى عما أفصل ما جزى به رسولا عن أمته، وصلى [الله] عليك أفضل وأكمل وأزكى وأسمى صلاة صلاحها على أحد من خلقه

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته من خلقه، أشهد أنك بلغت الرسالة وأديت الأمانة، وبصحت الأمة وكشفت الغمة، وأقمت الحجة، وأوصحت المحجة، وجاهدت في الله حق جهاده، وكنت كما بعثك الله في كتابه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة ١٢٨]، وصلوات الله وملائكته وجميع خلقه، في سماواته وأرضه عليك يا رسول الله، اللهم آت الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته، وآت بهاية ما يسعي أن يسأله السائلون، ﴿رَبَّنَا آمِنَّا بِمَا أَرْسَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾^(١)

أمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، اللهم فشتني على ذلك، ولا تردنا على أعقابنا، ولا ترع قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب، اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي

(١) انظر «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» (١/ ٥٦)

.....

الأمي، وعلى آل محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، ومن عجز عن حفظ ذلك أو ضاق وقته اقتصر على بعضه، وأقله ما جاء في حديث الباب: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، وكان مالك يقتصر على ذلك^(١)

قال ابن عساكر. الذي يلما عن ابن عمر وغيره من السلف الاقتصار، ومال إليه المحب الطبري حيث قال: وإن قال الرائر من التطويل المار فلا بأس، إلا أن الاتباع أولى من الابتداع، واستدل بقول الحلبي. لولا قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. «لا تطروني» لوجدنا فيما يثنى عليه ما كُتِّ الألسن عن بلوغ مداه، لكن اجتناب منهيه خصوصاً بحضرته أولى، فليعدل عن التوسع في ذلك إلى الدعاء والصلاة والسلام عليه، انتهى.

قلت. هذا غير مسلم فإنه ليس مجرد الإطراء مهياً عنه، بل إطراء كإطراء الصاري من دعوى الألوهية ومشاركته في الربوبية، وذلك لقوله: «لا تطروني كما أطري عيسى ابن مريم»^(٢)، ولذا وقع التنصيص به من بين سائر الأنبياء، وإلا فقد مدحه الله تعالى بصفات عديدة في سور كثيرة، وأماكن متعددة، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم بنفسه: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر يوم القيامة»^(٣)، وأي الاتع الذي ذكره حتى نتجنب عن محالته، وإنما هو فعل صحابي لا تقوم به حجة، وهلا يكون الأولى بنا موافقة إرادة الله تعالى في مدح رسول الله صلى الله

(١) «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» (١/ ٥٦)

(٢) انظر. «صحيح البخاري» (٦٨٣٠)

(٣) انظر. «صحيح مسلم» (٢٢٧٨)، و«مسند الترمذي» (٣١٤٨).

تعالى عليه وسلم بما ثبت من مناقه في الآيات والأحاديث الصحيحة؛ إذ لو كان مدحه ممنوعاً لكان ربنا غير ممدح له، ومن المحال أن يمنعنا عن شيء ويفعل ذلك بنفسه، وليس كلامنا إلا في مدح الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بما ثبت، لا بكل مدح، وهلا يكون ذلك من قبيل من لا يشكر الناس لا يشكر الله، بل عدي أن مدحه صلى الله تعالى عليه وسلم عين مدحنا لحالقه؛ فإنه تعالى هو المتفضل عليه بتلك الخصال الحميدة والفضائل والمنقب، ومن هنا قال ﷺ: «والله لو لا الله ما اهتدينا» فهمم، فالأولى ما قاله النووي وغيره من استحباب التطويل، وهذا تفصيل لا بد منه وهو أن القلب ما دام حاصراً مستحصراً للجلال والهيبة، صادق الاستمداد والدلة والانكسار، فالتطويل أولى، ومتى فقد ذلك فالإسراع أفضل.

ثم إن أوصى أحد الزائر بالسلام على رسول الله فليقل: السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان، أو فلان بن فلان يسلم عليك يا رسول الله^(١)

ثم إذا فرغ من السلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع، للسلام على خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبي بكر الصديق ﷺ؛ لأن رأسه عند منكب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الأصح، فيقول: السلام عليك يا أبا بكر صفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وخليفته، وثانيه في العار، جراك الله عن أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم خيراً.

ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع للسلام على عمر ﷺ، فإن رأسه عند منكب أبي بكر ﷺ، فيقول: السلام عليك يا عمر الذي أعز الله تعالى به الإسلام،

(١) انظر «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» (١/ ٥٦)

جزاك الله تعالى عن أمة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم خيراً

فإذا فرغ من السلام على الشيخين وقف بينهما فيقول: السلام عليكما يا صاحبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، يا أبا بكر، يا عمر؛ جزاكم الله عن الإسلام وأهله أفضل ما جرى وزيرني نبي عن وزارته في حياته، وعلى حسن خلافته إياه في أمته بعد وفاته، لقد كنتم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وزيرني صدق في حياته، وخلفتماه بالعدل والإحسان في أمته بعد وفاته، فجزاكم الله تعالى عن ذلك مرافقته في جنته وإيانا معكم برحمته^(١).

ثم يرجع الزائر إلى موقفه قبالة وجه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فيتوسل به ويستشفع إلى ربه.

ومن أحسن ما يقول ما حكاه بعض العلماء عن العُثَيِّ مستحسين له قال: كنت جالساً عند قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾ [الباء ٦٤]، وقد حثتك مستعزراً من ذنبي، مستشفعاً بك إلى ربي، ثم أشأ يقول:

يا حير من دعت بالقاع أعظمه وطاب من طيبهن القاع والأكرم
نفسى الفداء لقر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال: ثم انصرف فحملتني عيناى، فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في النوم فقال: يا عُثَيِّ! الحق الأعرابي ببشره أن الله قد عفر له^(٢).

(١) انظر «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» (١/ ٥٦).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٤٨)، و«المجموع» (٨/ ٢٧٤).

قال ابن أبي فديك: بلغنا أن من وقف عند قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، صلى الله وسلم عليك يا محمد، يقولها سبعين مرة ناداه ملك صلى الله عليك يا فلان، لم تسقط لك اليوم حاجة، قال بعضهم: الأولى أن يقول: صلى الله عليك يا رسول الله؛ إذ من خصائصه أن لا ينادى باسمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ﴾ [النور: ٦٣] الآية.

قال السهمودي والذي يظهر أن ذلك في السداء الذي لا تقترن به الصلاة والسلام.

ثم يحدد التوبة عقب ذلك، ويكثر من الاستغفار والتضرع إلى الله تعالى، ويستشفع بالنبي ﷺ في جعلها توبة نصوحاً، ثم يقول: يا رسول الله! إن الله تعالى قال فيما أنزل إليك: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ٦٤] الآية، وقد ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، وأتيت بجهلي وغفلي أمراً كبيراً، وقد وعدت عليك زائراً، وبك متسجيراً، وحتتك مستعصراً من ذنبي، سائلاً منك أن تشفع لي إلى ربي، وأنت شفيع المذنبين المقبول الوجيه عند رب العالمين، وها أنا معترف بخطايي، مقترئ بدنبي متوسل بك إلى الله تعالى، مستشفع بك إليه، وأسأل الله البر الرحيم بك أن يعفّر لي، وأن يميتني على ستك ومحنتك، ويحشري في زمرك، ويوردي وأحبائي حوضك، غير حرايب ولا بادمين، فاشفع لي يا رسول رب العالمين، وشفيع المذنبين، فها أنا في حصرتك وجوارك، ونزير بابك، وعلقت بكرم ربي الرجاء، لعله يرحم عبده وإن أساء، ويعفو عما جنى، ويعصمه ما بقي في الدنيا ببركاتك وشفاعتك يا خاتم النبيين، وشفيع المذنبين:

أنت الشفيع وأما لي معلقة وقد رجوتك يا د المفضل تشفع لي

.....

ضعيف ضعيف غريب قد أناخ بكم ومستجير بكم يا سادة العرب
يا مكرم الضيف يا غوث الزمان وب غوث الفقير ومرمى القصد والطلب
هذا مقام الذي صاقت مذاهبه وأنتم هي الرجا من أعظم السبب^(١)

وعن الأصمعي: وقف أعرابي مقابل القبر الشريف فقال: اللهم هذا حيييك، وأنا عدوك، والشيطان عدوك، فإذا غفرت [لي] سرَّ حيييك، وفاز عبدك، وغضب عدوك، وإن لم تغفر لي غضب حيييك - والأولى أن يقول: حرَّ حيييك - ورصي عدوك، وهلك عدك، وأنت أكرم من أن تغضب حيييك - والأولى أن يقول: أن تحرَّ حيييك - وترصي عدوك، وتهلك عبدك، اللهم إن العرب الكرام إذا مات فيهم سيد اعتقوا على قبره، وإن هذا سيد العالمين، فأعتقني على قبره، قال الأصمعي: قلت: يا أخا العرب! إن الله تعالى قد عفر لك، وأعتقك بحس هذا السؤال^(٢).

فإذا فرغ من الدعاء لنفسه، ووالديه ومشايحه، ومن أوصاء نبي الدنيا والآخرة تقدم إلى رأس القبر المكرم فيقف بين القبر والأسطوانة التي هي علم على جهة الرأس الشريف فيجعلها عن يساره، وتكون الأسطوانة المقابلة له الملاصقة للمقصورة المستديرة بالحجرة الشريفة على عيه، ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويمجده بأبلغ ما يمكن، ثم يصلي ويسلم على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم يدعو لنفسه بما أهم وأحب من خير الدنيا والآخرة، وكذا لوالديه وأقاربه ومن أوصاء، وسائر المسلمين ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم يدعو

(١) «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» (١/ ٥٦ - ٥٧)

(٢) «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» للسهمودي (١/ ٥٨).

كذلك، ثم يصلي ويسلم عليه صلى الله تعالى عليه وسلم عند استقبال القبلة في هذه الحالة، [وهو] مذهب الجمهور، ومشى عليه بعض المالكية، وحالف فيه مالك عليه السلام فقال: لا ينبغي للزائر أن يتوجه إلى غير وجهه صلى الله تعالى عليه وسلم في الدعاء وغيره، ولمالك قول آخر أنه لا يقف للدعاء أمام الوجه الشريف، وإنما يقف للسلام.

ولا يطوف الرائر بقبره صلى الله تعالى عليه وسلم؛ لإجماعهم أن الطواف بالقبر محرم كتحريم الصلاة إلى قبره الشريف، ويكره الصاق البطن والظهر بجدار القبر الشريف؛ لأنه خلاف الأدب، ولأنه لم يؤد فيه، ويكره مسح جدار القبر باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد عنه كما يبعد عنه لو كان صلى الله تعالى عليه وسلم حياً، ولا يعتر بفعل العوام وإنما يحسن الاقتداء بالعلماء، ولا بركة إلا في اتباعهم، لكن قد جاء عن أحمد بن حنبل في تقبيل القبر ومسه أنه لا بأس به، ولذلك قال المحب الطبري وابن أبي الصيف بجوار تقبيل القبر ومسه، وعليه عمل الصالحين

وقال السبكي: إن عدم التمسح بالقبر ليس مما قام عليه الإجماع، ثم ذكر ما أخرجه أحمد بسند حسن عن المطلب بن عبد الله بن حنبل قال: أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر، فأخذ مروان برقبته، ثم قال: هل تدري ما تصنع؟ فأقبل عليه فقال: نعم، إني لم آت الحجر، إنما جئت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: «لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله، ولكن انكروا عليه إذا وليه غير أهله»، ثم قال المطلب: وذلك الرجل أبو أيوب الأنصاري^(١)

(١) انظر «مسند أحمد» (٥/ ٤٢٢)، و«خلاصة الوفاء» للسهمودي (ص: ٥٩)

وروى ابن عساكر بسند جيد عن أبي الدرداء قصة برول بلال بن أبي رباح بعد فتح عمر لبيت المقدس، قال: ثم إن بلالاً رأى [في منامه] النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يقول ما هذه الجفوة يا بلال، أما أن لك أن تزوري يا بلال، فانتبه حائماً حريباً فركب راحلته، وقصد المدينة، فأتى قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فجعل يكي عده، ويمرغ وجهه عليه^(١)

وذكر الخطيب. أن ابن عمر كان يصع يده اليمنى عليه، ثم قال. لا شك أن الاستعراق هي المحبة يحمل على الإذن في ذلك، والقصد به التعظيم، والدس تختلف مراتبهم، فمنهم من لا يملك نفسه، بل يبادر إليه، ومنهم من فيه أناة فيتأخر^(٢).

ونقل ابن أبي الصيف والمحب الطبري جوار تقبيل قبور الصالحين، وعن إسماعيل التيمي قال: كان ابن المنكدر يصيبه [الصمات] فكان يقوم فيصع خده على قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فعوتب في ذلك فقال: إنه يستشهي بقبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وقال: اتفقوا على كراهة الانحناء للقبر عند التسليم، وليس ذلك من شعار التعظيم، وأقبح منه تقبيل الأرض للقبر، أو السجود إليه، فليحذر من ذلك^(٣).

وحسن الآداب التي لا بد للزائر من مراعاته.

أن لا يستدبر القبر الشريف في صلاة، ولا في غيرها، ولا يصلي إليه، قال

(١) تاريخ دمشق (٧/ ١٣٧)

(٢) انظر «خلاصة الوفاء» للسهمودي (ص: ٥٩).

(٣) «خلاصة الوفاء» للسهمودي (ص: ٥٩)

ابن عبد السلام: وذلك لأن الأدب معه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد وفاته كالأدب في حياته^(١).

وقد حرم غير واحد من الحنفية والشافعية مههم النووي، والأوزاعي الصلاة إلى قبور الأنبياء والأولياء ولو تبركا وإعظاماً.

ومنها أن لا يمر بالقبور الشريف ولو من خارج المسجد حتى يقف ويسلم، حدث أبو حارم. أن رجلاً أنه فحده أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لأبي حازم: أنت الماربي معرضاً لا تقف تسلم علي؟ فلم يدع ذلك أبو حازم منذ بلغته هذه الرؤيا^(٢).

وفي «جامع البيان» لابن رشد ومثله يعني مالكاً - عن المار بقبر النبي ﷺ أترى أن يسلم كلما مر؟ قال نعم أرى ذلك عليه كلما مر به، وقد أكثر الناس من ذلك، فأما إذا لم يمر به فلا أرى ذلك، وذكر حديث «اللهم لا تجعل قبري وثناً»، فإذا لم يمر عليه فهو في سعة من ذلك، ومثله عن العريب يأتي قبر النبي ﷺ كل يوم، فقال: ما هذا من الأمر، ولكن إذا أراد الخروج.

قال ابن رشد: معناه أن يلزمه أن يسلم كلما مر به، وليس عليه أن يمر به ليسلم عليه إلا للوداع عند الخروج، ويكره له أن يكثر المرور به، والسلام عليه، والإتيان كل يوم إليه، وقال مالك في «المسوط»: وليس يلزم من دخل المسجد وخرج منه من أهل المدينة الوقوف بقبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وإنما ذلك للعرباء، وقال فيه. لا بأس لمن قدم من سفر، أو خرج إلى سفر أن يقف

(١) انظر «إخلاصة الوفاء» للسمهودي (ص: ٥٩).

(٢) «إخلاصة الوفاء» للسمهودي (ص: ٥٩).

.....
 بالقبر الشريف، فيصلّي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويدعو له، ولأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما.

فقيل له: إن ناساً من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك في اليوم مرتين أو أكثر، أو في الجمعة، أو في الأيام، فقال لم يبلغني هذا عن أحد من أهل الفقه بلدياً، وتركه واسع، ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، ولم يبلغني عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون ذلك، ويكره إلا لمن جاء من سفر أو أراد^(١).

قال الباجي فرق بين أهل المدينة والعرباء؛ لأن الغراء قصدوا لذلك، وأهل المدينة مقيمون بها لم يقصدوها من أجل القبر والتسليم عليه^(٢).

قال السبكي الملخص من مذهب مالك أن الزيارة قربة، ولكنه على عادته في سد الذرائع يكره منها الإكثار الذي قد يقضي إلى المحذور، والمذاهب الثلاثة يقولون باستحباب الإكثار.

وأما قول مالك: لم يبلغني هذا عن أحد... إلخ، فلا حجة فيه، وإلا فقد أخرج ابن ربيعة، عن عبد العزيز بن محمد قال. رأيت رجلاً من أهل المدينة يقال له: محمد بن كيسان، يأتي إذا صلى العصر من يوم الجمعة، ونحن جلوس مع ربيعة فيقوم عند القبر، فيسلم ويدعو حتى يمسي، فيقول جلساء ربيعة انظروا إلى ما يصنع هذا؟ فيقول: دعوه فإنما للمرء ما نوى^(٣).

(١) «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» (١/ ٦٠)

(٢) «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» (١/ ٦٠)

(٣) «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» (١/ ٦٠)

وقال الشافعي: قال ابن عجلان لبعض الأمراء: إنك تطيل ثيابك، وتطيل الحطة، وتكثر المحجيء إلى قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال: أما ثيابي فأني أكسها، وأما الحطبة فأني أتعلمها، وأما كثرة المحجيء إلى قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلو كان فيه العجلان ما أتيته^(١).

ولما كانت أحاديث الباب مشتملة على آداب الزيارة فقط من غير تعرض لبيان فصلها وهوائها، والأحاديث العظيمة الواردة في الترغيب فيها، ما وسعني إلا الاختصار على ما ذكرت روماً للاختصار، وإحالة على ما صُتِفَ في هذا الشأن من التأليف الكبار كـ «الوما» و«خلاصة السهودي» و«الجوهر المظم» للشيخ ابن حجر الهيتمي، و«جذب القلوب إلى ديار المحبوب» للشيخ عبد الحق الدهلوي، وغيرها من الأسفار.

والله تعالى أسأله أن يعجل ارتحالي إلى مدينة سيه المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم، ويرزقي الإقامة هالك مع أهلي، وكانت من أحاطت عليه شفتي من الجمعية الثامة، وعدم احتياح إلى أحد من الحلق، إلا إلى ذاته الشريفة، ويجعلني حادماً لشريعته الغراء، مقيماً لمار سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم، محباً له ولربه تعالى وتقدس، آمين.

وكان هذا آخر كلامنا في كتاب الحج، وكمل بهذا النصف الأول من شرح «المسند»، وسيأتي في النصف الثاني (كتاب النكاح)، وقد تم ذلك النسخ يوم السبت رابع عشر من رمضان المعظم سنة ١٣٢٦هـ، بحظ أفقر الورى الراجع في سيره القهقري إسماعيل بن محمد، غفر الله له ولوالديه والمسلمين، آمين آمين

(١) «خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى» (١/ ٦٠)

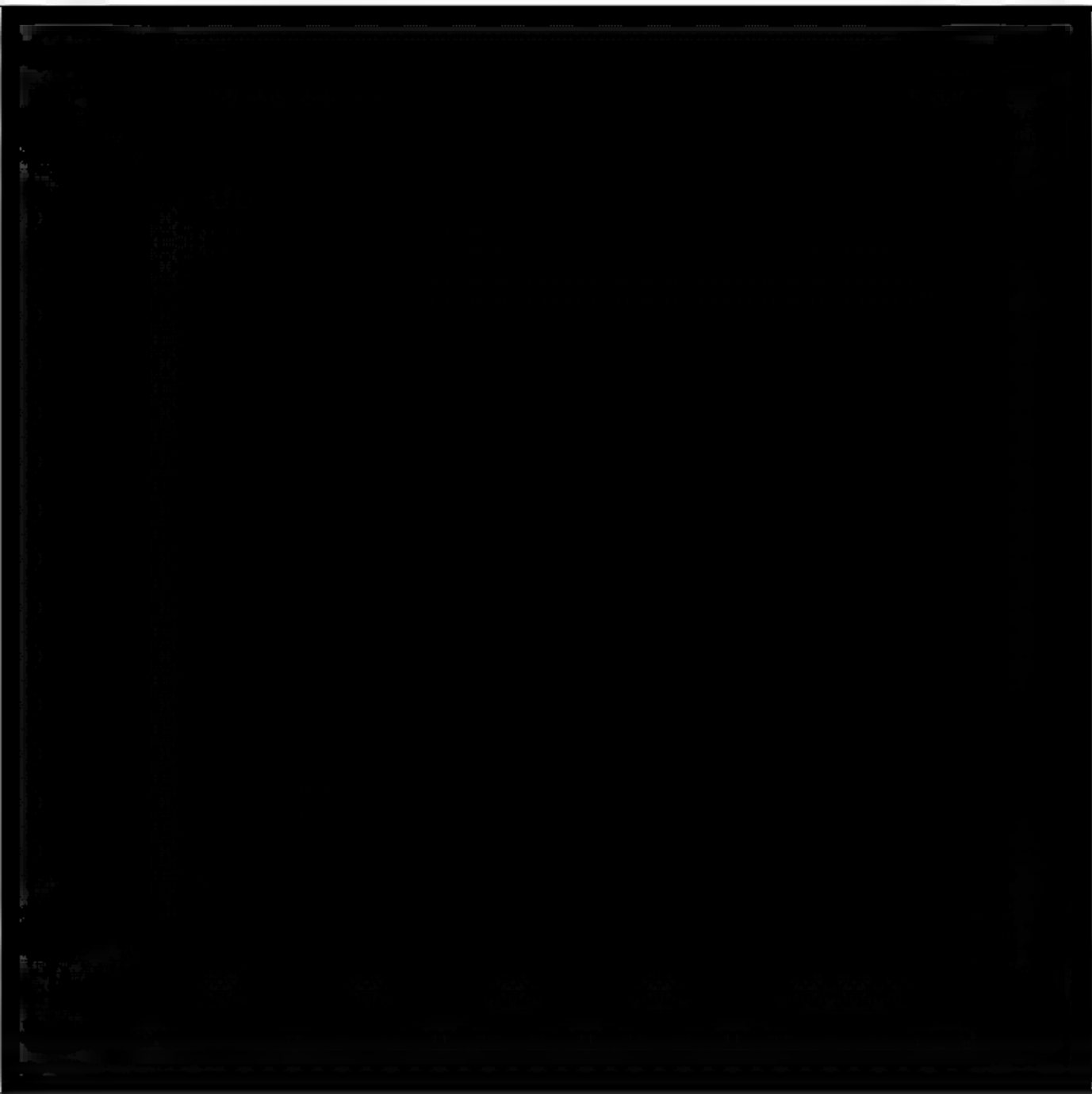
.....

* تبييه وإيقاط لمن نظر في هذا الكتاب لمطالعة أو غير ذلك : فليعلم أن بعض الكلمات التي لم تسخ إيضاحاً كاملاً قد وضحت وبيّنت بالهامش ، فليكن المعلوم ، واعذر الناسخ له ، واصفح وسامح ، وما كل عنه يقال .



(۸)

کتاب النکاح



كِتَابُ النِّكَاحِ

٢٥٩- الحديث الأول: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، ...

رب يسر وتمم بالخير، بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين في أمور الدنيا والدين.

• (الحديث الأول. أبو حنيفة رحمته الله، عن القاسم) بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود المسعودي الكوفي، يكنى بأبي عبد الرحمن، تولى القضاء بالكوفة، وكان عادلاً صالحاً، وثقه ابن معين وغيره، مات سنة عشرين ومئة أو بعدها، (عن أبيه) عبد الرحمن، قال يعقوب بن شيبة. ثقة مقل، تكلموا فيه من حيث روايته عن أبيه لصغره، وقال ابن معين. سمع من أبيه، وقال مرة. لم يسمع منه، وقال الحافظ ابن حجر. سمع من أبيه شيئاً يسيراً، وتوفي سنة تسع وسعين، وقد تابعه في هذا الحديث أبو الأحوص^(١) عند أصحاب السنن، وأبو عبيدة^(٢) عند أبي داود والسنائي، وأبو عياض^(٣) عند أبي داود، وإسرائيل بن يونس^(٤) وشقيق^(٥) عند

(١) «سنن أبي داود» (٢١٨١)، و«سنن الترمذي» (١١٠٥)، و«سنن النسائي» (٣٢٧٧)، و«سنن ابن ماجه» (١٨٩٢).

(٢) «سنن أبي داود» (٢١٢٠)، و«سنن النسائي» (١٠١٤).

(٣) «سنن أبي داود» (١٠٩٩).

(٤) «السنن الكبرى» لبيهقي (١٣٦٠٥).

(٥) «السنن الكبرى» لبيهقي (١٣٦٠٩).

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةَ الْحَاجَةِ؛ يَعْنِي: النِّكَاحَ:
«إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ.....»

البيهقي، كلهم يروونه (عن عبدالله) بن مسعود، ولحديثه شاهد من حديث ابن عباس عند ابن ماجه والنسائي^(١). (قال)؛ أي: ابن مسعود: (علّمنا)؛ أي: معشر الصحابة (رسول الله ﷺ خطبة الحاجة)، وهي لفظ النسائي. «علّمنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم التشهد في الحاجة»، ولما كانت الحاجة عامة، فسرها بعض الرواة بقوله: (يعني النكاح)، وقد وقع عند البيهقي. «قال شعبة: قلت لأبي إسحاق. هذا في خطبة النكاح وغيره؟ قال. في كل حاجة»^(٢)، (أن الحمد لله بكسر النون وتخفيفه وفتح الهمزة السابقة، فهي (أن) المخففة من المثقلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يوسف ١٠]، وأصله أنه الحمد لله، فحذف ضمير الشأن وخفف النون وكسر، ويروى بتشديد النون وفتح دال الحمد، وأما على الرواية الأولى، فإنما هو بصم الدال، والمعنى فيهما واحد كما أشار إليه الجزري، وقال في «شرح المصاييح»: ويجوز تخفيف (أن) وتشديدها، ومع التخفيف يجوز رفع الحمد وبصيه، والألف واللام للاستغراق؛ ليميد أن كل نعمة من النعم الدنيوية والأخروية ليست إلا منه، ولذلك انحصر الحمد له تعالى، والحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري، سواء كان في مقابلة نعمة أو لا، وإنما تراعى مقابلة النعمة في الشكر؛ فإنه فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام، وإنما لا يشترط فيه كونه باللسان؛ لأنه يحصل مؤداه بالأركان واللسان والقلب، بخلاف الحمد؛ فإنه يشترط فيه اللسان والجميل الاختياري، فلو لم يكن

(١) «سنن النسائي» (٣٢٧٨)، و«سنن ابن ماجه» (١٨٩٣).

(٢) «السنن الكبرى» لبيهقي (١٤١٩٩).

نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ،

الجميل اختيارياً؛ كحسن زيد، وقلت: ما أحسن زيد، كان مدحاً لا حمداً، فافهم.

وقوله. (نحمده) تكرير للحمد؛ إشعاراً بأن الأولى جملة اسمية خبرية دالة على الدوام والاستمرار؛ كما في قول القائل.

لا يَأْلَفُ الدرهم المضروب ضُرَّتْ لكن يمر عليها وهو متطلق

فالانطلاق مستمر على صُورته دائماً، فكذلك الحمد دائم مستمر لله تعالى وتقدس، سواء حمد أو لم يحمد؛ لأنه مستحق للحمد، والجملة الثانية فعلية إنشائية دالة على التجدد والحدوث، فمعناه أنه تعالى حيث هو مستحق للحمد محمود على آلائه التي لا تنفك عن عبادته، لا يسعنا إلا أنا نحمده، (ونستعينه)؛ أي. نطلب المعونة منه، وهي إما ضرورية أو غير ضرورية، والضرورية ما لا يتأتى الفعل دونه؛ كافتقار الفاعل وتصوره، وحصول آلة ومادة يفعل بها، وعد استجماعها يوصف الرجل بالاستطاعة، ويصح أن يُكَلَّفَ بالفعل.

وغير الضرورية: تحصيل ما ييسر به الفعل ويسهل؛ كالراحلة في السفر للقادر على المشي، أو يقرب الفاعل إلى الفعل ويحثه عليه، وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف، والمراد بطلب المعونة في المهمات كلها من توفيق الحمد أولاً، وحصول الألفة ودوامها بين الزوجين وباقي الأمور المطلوبة.

(ونستغفره)؛ أي: نطلب منه معفرة لدنونا من التقصير في حمده واستعانت، (ونستهديه)؛ أي: نطلب منه الهداية، وهي دلالة بلطف؛ لأنها في اللغة بمعنى الإرشاد، وهو عين دلالته تعالى باللفظ، قال ابن عطية الهداية في اللغة الإرشاد، لكنها يتصرف فيها على وجوه كثيرة، يعبر عنها المفسرون بغير لفظ الإرشاد، وكلها

مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،

إذا تأملت رجعت إليه، ولذلك لا تستعمل في الشر، وأما قوله تعالى: ﴿فَأَمْدُوهُمْ إِلَىٰ مِرَاطٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات ٢٣]، وإنما هو على التهكم، وهداية الله تعالى تنوع أنواعاً لا يحصوها عدداً، ولكنها تنحصر في أجناس مترتبة.

الأول: إفادة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء إلى مصلحته؛ كالقوة العقلية، والحواس الباطنة والظاهرة.

والثاني: نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل، والصالح والفساد، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ لِحَجَّتَيْهِ﴾ [البعد ١٠]، وقوله: ﴿وَهَدَيْتَهُمْ فَأَسْتَحْوُوا آلَمَعْنَى عَلَى الْهَدَى﴾ [نصبت: ١٧].

والثالث: بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وهي المعنية في قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَكُم بِأَمْرِكَا﴾ [الأنبياء ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء ٩].

والرابع: أن يكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الأشياء كما هي بالوحي والإلهام، أو المسمات الصادقة، وهي المرادة في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ أَلَدِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْتَدِي﴾ [الأنعام ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ خَنَهِدُوا مِنَّا لَهْدِيهِمْ سُبُلًا﴾ [المكوت. ٦٩]، وهذا قسم يحتص بيله بالأنبياء والأولياء؛ لأن المطلوب إما زيادة ما محوه من الهدى، أو الثبات عليه، أو حصول المراتب المترتبة عليه، ولعلها هي المرادة في حديث الباب، لكن قوله: (من يهد الله) يقتضي إرادة ما هو أعم منها؛ يعني: من يوفقه الله تعالى للهداية حتى آمن به وتوكل عليه، (فلا مضل له)؛ أي: من شيطان ونفس وغيرهما، (ومن يضل)؛ بأن يستر عنه مسالك الهداية ويحس له مسالك الشر حتى يتسلط الشيطان عليه ويتمكن النفس الأمارة منه = (فلا هادي له)؛ لأنه قد حتم على قلبه وسمعه، وحمل على بصره عشاوة، فمن

وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ﴿كِتَابُهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ.....

يهديه من بعد الله، فلا يرى إلا الضلال، ولا يسمع إلا ما فيه الفساد، ولا يمر بقده
إلا ما فيه الطغيان، نسأل الله تعالى العافية.

(ونشهد أن لا إله إلا الله)؛ أي: المتعبد بصفات الكمال، المنزه عن أن
يكون له شيء أو مثال، المقدس من أن تضرب له الأمثال، المتخصص بالحلال
والجمال، وزاد في بعض الروايات: «وحده لا شريك له».

(ونشهد أن محمداً عبده ورسوله) إلى الخلق جميعاً، بشيراً للمؤمنين،
ونذيراً للعصاة الملحدين، وفي تصريح العبدية إشارة إلى أنه المقام الأفخر؛ فإنه
صلى الله تعالى عليه وسلم حيره ربه تعالى بين أن يكون نبياً ملكاً أو يكون نبياً عبداً،
فاختار الأخير، وإليه الإشارة في قول من قال:

لَا تَدْعُنِي إِلَّا بِمَا عَمَدَهَا فَإِنَّهُ مِنْ أَشْرَفِ أَسْمَائِي

وزاد في رواية أبي داود: «أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، من
يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله
شيئاً»^(١)، وزاد في رواية له أيضاً: «وسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن يطيعه ويطيع
رسوله، ويتبع رضوانه ويجتنب سخطه، فإنما نحن به وله»^(٢)

(﴿كِتَابُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران ١٠٢]؛ بَأَن تَوْمَنُوا بِالْغَيْبِ، وَتَقِيمُوا
الصَّلَاةَ، وَتَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْتُمْ، وَتُؤْمِنُوا بِالْكِتَابِ الْمُنزَلِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى كُلِّهَا، وَتُؤْمِنُوا
بِمَا فِي الْآخِرَةِ مِنَ النِّعَمِ وَالْجَحِيمِ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ

(١) «سنن أبي داود» (١٠٩٧)

(٢) «سنن أبي داود» (١٠٩٨)

حَقُّ تَقَاتِيهِ.....

الْحَكِيمُ لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى يَتَّبِعِينَ ﴿١٠٠﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴿البقرة ٢-٣﴾ الآية، وتفسير كتاب الله بكتابه أشرح من التفسير المنتزعة من الأفكار البشرية، فافهم.

(﴿حَقُّ تَقَاتِيهِ﴾) [آل عمران ١٠٢]؛ بـ «أن يطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى»^(١)، كما أخرجه الحاكم وصححه من حديث عبدالله بن مسعود مرفوعاً، ورواه من حديث ابن عباس موقوفاً: «ويشكر فلا يكفر»، وهو قول الحسن وعكرمة وقتادة ومقاتل.

وقد اختلف العلماء في هذه الآية، فهم من قال: إنها مسبوخة بديل ما أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن حبيب وابن مردويه، عن ابن عباس قال: «لما نزلت هذه الآية، اشتد على القوم، فقاموا حتى ورمت أعقابهم، وتفرحت جباههم، فأنزل الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾» [التغابن ١٦] فنسخت الآية الأولى^(٢)، وادعى بعضهم أنها محكمة بديل ما أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحساس في «ناسخه» من حديث ابن عباس في قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِيهِ﴾، قال: «لم ينسخ، ولكن حق تقاته أن تجاهدوا في الله حق جهاده، ولا تأخذكم في الله لومة لائم، وتقوموا لله بالقسط ولو على أنفسكم وآبائكم وأمهاتكم»^(٣)، ولما أخرجه الخطيب عن أنس مرفوعاً: «لا يتقي الله عبد حق تقاته حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه»^(٤)، ولما أخرجه الثعلبي عن أنس

(١) «المستدرک» (٢/ ٣٢٣، رقم ٣١٥٩)

(٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (التغابن ١٦)

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (آل عمران: ١٠٢).

(٤) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٦٢).

وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾

قال: «لا ينبغي الله عبد حق ثقافته حتى يحرق لسانه»^(١)، وقال الزجاج معنى الآية: اتقوه فيما يحق عليكم أن تتقوه فيه، ونقل ابن الجوزي عن شيخه علي بن عبد الله. والاختلاف في نسخها وأحكامها يرجع إلى اختلاف المعنى المراد بها، فالمعتقد نسخها يرى أن حق ثقافته الوقوف مع جميع ما يجب له ويستحقه، وهذا يعجز الكل عن الوفاء به، فحصوله من الواحد ممتنع ضرورة، والمعتقد لأحكامها يرى أن حق ثقافته هو ما يلزم العبد على قدر طاقته، وكان قوله: ﴿مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ مفسراً له ﴿حَقَّ قُتَابِهِ﴾ لا ماسخاً ولا مخصصاً، وقيل: حق ثقافته. أن تنزه الطاعة عن الالتفات إليها، وعن توقع المجازاة عليها.

(﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾) (آل عمران ١٠٢): أي: محلصون بهوسكم لله تعالى، ولا تجعلون فيها شركاء لما سواه أصلاً؛ كما هي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ دِينِ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ (الباء ١٢٥)، وهو استثناء مفرغ من أعم الأحوال؛ أي: لا تموتن على حال من الأحوال إلا حال تحقيق إسلامكم وثباتكم عليه، كما تنبئ عه الجملة الاسمية، ولو قيل: إلا مسلمين، لم يقد فائدتها، والعامل في الحال ما قبل ﴿إِلَّا﴾، وظاهر النظم الكريم وإن كان يقتضي بقي الموت على غير حالة الإسلام، لكن المقصود هو الثبات على الإسلام، حيث لا يدري أحد متى يموت، واليهي المقيد بحال أو غيرها قد يتوجه بالذات؛ نحو الفعل تارة والقيد أخرى، وقد يتوجه نحو المجموع دون الفعل والقيد؛ نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللس؛ فإنه المنهي عنه إنما هو الجمع بينهما، وليس أكل السمك وحده ممنوع، ولا شرب اللس كذلك، فالآية إنما هي من قبيل من يقول لمن يستعين به على لقاء

(١) «الكشف والبيان» للعليني (آل عمران ١٠٢)

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾

العدو: لا تأتي إلا وأنت على فرس، فلا ينهائهم عن الإتيان، وإنما ينهائهم أن يوجد على خلاف الحال التي شرطت عليه في وقت الإتيان، وقال الشيخ علي القاري في «شرح المشكاة» في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ١٥٢]. وقيل: معناه وأنتم متزوجون؛ لأن التزويج بالحلال من كمال الإسلام وتتمام الأحوال، انتهى. ولم أجد ذلك فيما حضرني من التفسير

(﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ﴾) [النساء. ١]، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والرجمي عن أبي بكر عن عاصم، واليزيدي وشجاع والجعفي وعبد الوارث عن أبي عمرو: تساءلون بالتشديد، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وكثير من أصحاب أبي عمرو عنه بالتحفيف، قال الزجاج: الأصل تتساءلون، حذفت إحدى التائين تحفيفاً، فمس قرأ بالتشديد أدغم تاء التفاعل في السين؛ لتقاربهم في الهمس، ومعناه: تطلبون حقوقكم (﴿بِهِ﴾) كما قاله الزجاج، أو تعاقدون وتعاهدون به كما قاله الصحاك، أو تعاطفون به كما قاله ابن عباس؛ فإن سؤال بعضهم بعضاً بالله تعالى بأن يقولوا: أسألك بالله، وأنشدك الله على سبيل الاستعطاف، تقتضي الاتقاء من مخالفة أوامره وبواهيه، وتعليق الاتقاء بالاسم الجليل لمزيد التأكيد في أنه لا يسأل إلا به لا بغيره من أسمائه تعالى وصفاته، وقرئ: تسألون من الثلاثي سأل يسأل سؤالاً؛ أي: تسألون به غيركم، (﴿وَالْأَرْحَامَ﴾) منصوب عطفاً على الجلالة؛ أي: اتقوا الأرحام أن تقتطعوها، ومسرهما هكنا ابن عباس ومجاهد وعكرمة والسدي، وقرأ الحسن وقتادة والأعمش وحمزة بخفض الميم على معنى تسألون به وبالأرحام، ومسرهما هكنا الحسن وعطاء والنخعي، فإن العرب كانت تسأل بالرحم في الجاهلية وتقول: أنشدك الله والرحم، فكانوا يقربون بينهما في السؤال، وقال الزجاج: الخفض في الأرحام خطأ في العربية لا يجوز إلا في اصطرار الشعر، وخطأ في

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، ﴿وَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَسُوا أَنْتَقُوا اللَّهَ وَفُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٢) . . .

الدين؛ فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «لا تحلفوا بآبائكم»^(١)، وذهب إلى نحو هذا القراء، وقال أبو علي من جرَّ عَطَفَ على الضمير المجرور بالياء، وهو صعب في القياس، قليل في الاستعمال، فترك الأحدث به أحسن.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]؛ أي: مراقباً، وفسره ابن عباس ومجاهد: بالحافظ، وقال الخطابي^(٢). هو الحافظ الذي لا يعيب عنه شيء، وهو هي نعمت الآدميين الموكل بحفظ الشيء، المترصد له، المتحرر عن العفلة، من رقت الشيء رقياً ورقوباً ورقباناً إذا أخذ النظر لأمر يريد تحقيقه، حافظاً مطلعاً على جميع ما يصدر عنكم من الأقوال والأفعال، وعلى ما هي صماثركم من النيات، مريداً لمجازاتكم بذلك، وقد وقعت هذه الآية عند أصحاب السنن من أول سورة النساء، وأما في «المسند» ومصنف ابن أبي شيبة، فلم أجد إلا هذا القدر منه، والله أعلم.

﴿وَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَسُوا أَنْتَقُوا اللَّهَ﴾؛ أي: في كل ما تأتون وما تذررون، لا سيما في ارتكاب ما يكرهه

﴿وَفُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب ٧٠]، وقد سأل نافع بن الأزرق ابن عباس عن معنى قوله سديداً؟ قال ابن عباس: قولاً عدلاً حقاً، قال نافع وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول حمزة بن عبد المطلب:

أمير على ما استودع الله قلبه
 فإن قال قولاً كان فيه مسدداً
 وقال الحسن قولاً صدقاً، وقال مجاهد: سداداً، وقال عكرمة عن ابن

(١) أخرجه البخاري (٣٨٣٦)، ومسلم (١٦٤٦)

(٢) في الأصل «قال الخطابي»، والصواب «قال الخطابي»، (إيراد المسير) (٣/٢)

يُصْلِحَ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿١﴾.

٢٦٠ - الحديث الثاني: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي مُوسَى رحمته الله

عباس: قولوا. لا إله إلا الله، ﴿يُصْلِحَ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾؛ يعني يوفقكم للأعمال الصالحة، ويقبلها ويثبت عليها، ﴿وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾، أي . ويجعلها مكفرة باستقامتكم على القول والعمل الصالح، ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في الأوامر والنواهي، ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١]، لا يقادر قدره، ولا تحصى غايته، وراد في رواية: «ثم يتكلم بحاجته»، وذلك كأن يقول. إن فلاناً قد حطب فلانة ست فلان وتراضيا على مهر كذا وكذا، ويقول وليها لمن يتزوجها روجتك فلانة ست فلان على ما تراضيتم من المهر، فيقول الزوج . قلت، وستأتي حطة أخرى إن شاء الله تعالى في الحديث السابع

* (الحديث الثامن: أبو حنيفة، عن زياد) بن علاقة، (عن عبدالله بن الحارث)، ويقال فيه . يزيد بن الحارث، وهو الأشهر، وهو الذي روى عنه زياد، وروى عن أبي موسى الأشعري، وهو تابعي كبير، دخل على عثمان، وذكره البخاري في «تاريخه»، ولم يذكر فيه جرحاً، هكذا أشار إليه الحافظ في «تعجيل المتعمدة».

(عن أبي موسى) الأشعري، ولحديثه هذا شاهد عند الطبراني في «الأوسط» من حديث سهل بن حنيف^(١) مرعوعاً موافقاً في اللفظ، لكن في إسناده موسى بن عبيدة، وهو ضعيف، ومن حديث أسد^(٢) عند أحمد في «مسنده» وابن حبان في

(١) «المعجم الأوسط» (٥٧٤٦)

(٢) «مسند أحمد» (٢/ ٢٤٥)، و«صحيح ابن حبان» (٤٠٢٨).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجُوا،»

«صحيحه». «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمر بالبلاء وينهى عن التثقل نهياً شديداً، ويقول: «تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثركم بالأيام يوم القيامة»، ومن حديث عياض بن عزم الأشعري مرفوعاً: «لا تروجن عاقراً ولا عجوزاً؛ فإني مكاثركم بكم»، أخرجه الحاكم^(١) وصححه، واعترض عليه ابن الملقن وذكر أن في إسناده معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف، ومن حديث ابن عمرو عند أحمد^(٢) مرفوعاً: «انكحوا أمهات الأولاد، فإني أباهي بكم يوم القيامة»، وفي إسناده حي بن عبد الله المعافري، وقد وثق، وفيه ضعف، وابن لهيعة أيضاً، وقد تكلم فيه، ومن حديث أبي أمامة مرفوعاً عند البيهقي: «تزوجوا؛ فإني مكاثركم الأمم، ولا تكونوا كرهبانية النصاري»، ومن حديث سعيد بن أبي هلال مرسلاً عند البيهقي في «شعبه»: «تناكحوا تكثرُوا؛ فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة»، ومن حديث عمر بن الخطاب عند الحطيب سند جيد «تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثركم بكم يوم القيامة»^(٣).

(قال. قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: تزوجوا) هذا صريح في الأمر بالنكاح، والأصل في الأمر بالودود، وقد نقل ذلك القاضي أبو سعيد الهروي من الشافعية عن بعض أصحابه بالعراق إلى أن النكاح فرض كفاية، حتى لو امتنع أهل قطر، أُجبروا عليه.

وعند الحنفية إنما يفترض النكاح عند تيقن الوقوع في الرضا، وهذه الفرعية غير ما نقله القاضي؛ فإن ذلك إنما هو لرعاية مصلحة الشرع وشيوع الأمور الشرعية؛

(١) «المستدرک» (٣/ ٣٢٩، رقم ٥٢٧٠)

(٢) «مسند أحمد» (٢/ ١٧١).

(٣) «تاریخ بغداد» (٥/ ٤٠١) عن ابن عمر.

لثلا بتساهل في شأنها، وهذه المرضية إنما هي لصيانة وقوع الساكح في المحرم، وأما إذا حاف العنت، فيجب عند الحنفية، وهو وجه في مذهب الشافعي، حكاه الرافعي في «شرح مختصر الجويني»، ورواية في مذهب أحمد أيضاً، وبذلك قال أبو عوانة من الشافعية، وصرح به في «صحيحه»، وهو قول داود وأتباعه، وردّ عليهم عياض ومن تبعه بوجهين:

أحدهما: أن الآية التي احتجوا بها حيرت بين النكاح والتسري؛ يعني قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [النساء: ٣]، قالوا: والتسري ليس بواجب اتفاقاً، فليكن الترويع كذلك؛ إذ لا يقع التخيير بين واجب ومندوب، وردّ بأن الوجوب مفيد بما إذا لم تدفع المشقة بغير الترويع، وقد صرح بذلك ابن حزم فقال: «وفرص على كل قادر على الوطء وجد ما يتروح به أو يتسرى أن يفعل أحدهما، فإن عجز عن ذلك، فليكثر من الصوم، وهو قول جماعة من السلف.

وثانيهما: أن الواجب عندهم العقد لا الوطء، ولا تدفع الحاجة إلا بالوطء، هما تناول الحديث لم يذهبوا إليه، كذا قال، وردّ بأن أكثر المخالفين صرح بوجوب الوطء، وقال ابن بطال: احتج من لم يوحيه بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «فمن لم يستطع، فعليه بالصوم؛ فإنه له وحاء»^(١)، قال: فلما كان الصوم الذي هو بدله ليس بواجب فمدله مثله، وتعقب بأن الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة، ولا استحالة أن يقول القائل: أوحيت عليك كذا، فإن لم تستطع، فأبدلك إلى كذا، والمشهور عن أحمد أنه لا يجب على القادر التائق إلا إذا حشي العنت، وعند الحنفية كذلك كما قدمناه، لكن بمعنى الفرض، وأما الوجوب بمعنى

(١) «صحيح البخاري» (١٩٠٥)، و«صحيح مسلم» (١٤٠٠)

.....

أنه لا يكفر جاحده؛ لأنه ثبت دليل طبي فيه شهوة، فقد صرحت به متوبهم، قال في «الكنز»^١ وعند التوقاد واجب، وقال المازري: الذي نطق به مذهب مالك أنه مندوب، وقد يجب عندما هي حق من لا ينكف عن الرنا إلا به، وقال القرطبي. المستطيع الذي يحاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزويج، لا يختلف في وحبب التزويج عليه، فالأولى أن يقال: إن النكاح تجري فيه الأحكام الخمسة عند غير الحنفية، وأما عندهم، فتجري فيه الأحكام الستة كما أشار إليه في «الدر المختار»، فالمرص قد تيسر أمره، وكذلك الواجب كما قدمناه

ويسن في حالة الاعتدال من الشهوة، ويستحب فيما إذا حصل به معنى مقصود من كسر شهوة، وإعفاء نفس، وتحصين فرج، وبحو ذلك، وهي الحقيقة هذا قريب من السنة، فلذلك لم يعد منفرداً، والإباحة، وهي فيما إذا انتفت الدواعي والموانع.

ومهم من استمر بدعوى الاستحباب فيمن هذه صفة للظواهر الواردة هي الترغيب فيه، قال عياض: هو مندوب في حق كل من يرحى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة؛ لظواهر الحصص على النكاح والأمر به، وكذا في حق كل من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء، فأما من كان عقيماً ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع، فهذا مباح في حقه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت به

وقد يقال له ' مندوب أيضاً؛ لعموم قوله ' «لا رهبانية في الإسلام»، قال الحافظ^(١) وأما حديث: «لا رهبانية في الإسلام»، فلم أره بهذا اللفظ، لكنه في

حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني^(١). «أن الله تعالى أبدلنا بالرهبانية الحنيفية السمحة»

قلت: وهي إسناده إبراهيم بن ركريا، وهو ضعيف، وقد مر من حديث أبي أمامة: «ولا تكونوا كرهبانية النصارى».

وفي الباب أحاديث السهي عن الثبتل، وحديث «من كان موسراً فلم ينكح فليس منّا»، أخرجه الدارمي والطبراني^(٢)، وحزم البيهقي والهيثمي^(٣) بأنه مرسل حسن.

وحديث: «النكاح من ستي»^(٤)، فمن يربح عن ستي، فليس مني^(٥)، قال العراقي في «الإحياء»^(٦). من اجتمعت له فوائد النكاح وانتفت عنه آفاته، فالمستحب في حقه التزويج، ومن لا، فالترك له أفضل، ومن تعارض الأمران في حقه، فليجتهد ويعمل بالراجع، انتهى.

وأما التحريم، ففي حق من يخل بالروحة والوطء والإفراق مع عدم القدرة عليه ونوقانه إليه، والكراهة في حق مثل هذا حيث لا إصرار بالزوجة، فإن انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو اشتغال بعلم، اشتدت الكراهة، وقيل. الكراهة فيما إذا كان في حال العروبة أجمع منه في حال التزويج.

(١) «المعجم الكبير» (٥٥١٩).

(٢) «سنن الدارمي» (٢١٦٤)، و«المعجم الكبير» (٣٦٦ / ٢٢)، رقم: (٩٢٠).

(٣) «شعب الإيمان» (٥٤٨١)، و«مجمع الروائد» (٢٥٢ / ٤).

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٨٤٦).

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١).

(٦) انظر: «فتح الباري» (١١١ / ٩).

فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ.

٢٦١ - الحديث الثالث: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رحمته الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْكِحُوا.....»

(فإني مكائر؛ أي. معالب ومفاخر (بكم الأمم)؛ أي. السابقة، والمراد منه أن الأنبياء إذا عرست أممهم على الله تعالى وعرضت أمته صلى الله تعالى عليه وسلم، كانت أمته أكثر الأمم بسبب كثرة النسل منهم، فيكون ذلك بسبب غلبة أمته على سائر الأمم، ويتم بذلك فخره على سائر الأنبياء، والله أعلم.

*) (الحديث الثالث: أبو حنيفة رحمته الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رحمته الله قال: قال رسول الله ﷺ: «انكحوا»، قال الشيخ علي القاري: بهمة الوصل وكسر الكاف؛ أي: تزوجوا، انتهى.

قلت: لعله لحظ إلى اشتقاقه من باب الأفعال الثلاثي المريد فيه، من قبيل قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، لكن بشكل عليه قوله. أي. تزوجوا، فالأولى أن يقال: إنه صيغة أمر من نكح ينكح؛ كضرب يضرب، مفتوح العين في الماضي وكسرها في المضارع، أو كمنع يمنع بفتح العين فيهما، والأصل في الأمر أنه يبنى من صيغة المخاطب من المضارع بعد حذف حرف المضارعة، وينظر إلى عين الكلمة، فإن وجد مكسوراً أو مفتوحاً، أتى بهمة مكسورة في أوله، وإن وجد مضموماً؛ ككتب يكتب، أتى بمضمومة، ثم تبقى الصيغة على حالها الأصلي، فيقال في ضرب يضرب. اصرب بكسر الهمزة والراء، وفي منع يمنع امع بكسر الهمزة وفتح النون، فإن كان نكح من حد صرب، فكلامه متوجه، وإن كان من باب منع، فلا بد من فتح الكاف، وقد جعله في «الف موس» من الهائيس

..... الْجَوَارِي الشَّبَابُ ؛

جميعاً، فتأمل .

(الجواري) جمع جارية، وتطلق على البنت بمقابلة العلام، والمراد تزوجوا البسات، (الشباب) بشين معجمة وموحدتين بينهما ألف، وهذه العلة إما احتراز عن النساء الكبار الآيات، أو المراد بها الأبقار، فعلى الأول يعم الترغيب فيما إذا كانت المرأة ثية أو بكراً ما لم تكن آيسة؛ فإنها حلية المنافع كثيرة المضار؛ فإن الأطباء قد ذكروا في الجماع بالعجوز نهياً شديداً، فإنها تمصّ قوى الرجل بسبب شدة يسها، فتضعفه عاية الضعف، وعلى الثاني فإنما يحترز به من الثيات، وذلك كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم لجابر «فهلأ بكراً تلاعها وتلاعك»^(١)، وورد في رواية: «وتصاحكها وتصاحكك»^(٢).

ووقع في حديث كعب بن عجرة عند الطبراني^(٣) أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لرجل، فذكر نحو حديث جابر وقل: 'تعضها وتعصك'، وهي رواية لأبي عبيدة: 'تداعها وتداعبك' بالذال المعجمة، وقد جاء في التزوج بالأنكار أحاديث، منها حديث الباب، وله شواهد:

منها حديث ابن مسعود عند الطبراني^(٤) مرفوعاً: «تزوجوا الأبقار؛ فإنهن أعذب أفواهاً، وأنتق أرحاماً، وأرصاهن باليسير»، وفي إسناده أبو بلال الأشعري، صعبه الدارقطني

(١) أخرجه البخاري (٥٢٤٧)، ومسلم (٧١٥)

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٦٧)، ومسلم (٧١٥)

(٣) «المعجم الكبير» (١٩/١٤٩، رقم ٣٢٨)

(٤) «المعجم الكبير» (١٠٢٤٤)

فَإِنَّهِنَّ أَنْتَجُ أَرْحَامًا، وَأَطْيَبُ أَفْوَاهًا،

ومنها. حديث جابر عنده هي «الأوسط»^(١). «عليكم بالأبكار... إلخ»،
وراد فيه: «وأقل خساءً بكسر الخاء المعجمة وتشديد الموحدة» أي: حداً.

ومنها. حديث عويم بن ساعدة عند ابن ماجه^(٢) بلفظ حديث ابن مسعود
ومنها. حديث ابن عمر عند أبي نعيم وابن السنّي^(٣): «عليكم بالأبكار؛
فإنهن... إلخ»، ولعل ذلك الحديث غير حديث الباب؛ لزيادة ونقصان في كل
منهما، والله أعلم.

وقد قالت عائشة رضي الله عنها: «يا رسول الله! أرايت لو نزلت وادياً وفيه
شجر قد أكل منها، ووجدت شجرة لم يؤكل منها، في أيها كنت ترتع بعيرك؟ قال
في الذي لم يرتع منها؛ تعني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتزوج
بكرًا غيرها»، أخرجه البخاري^(٤).

(فإنهن)؛ أي. الأنكار الشواب (انتج أرحاماً)؛ يعني أبهن كثيرة النسل؛
لأنها مظنة ذلك، بخلاف الآيسة.

(وأطيب أفواهاً)؛ أي: أحلى ريقاً، وهذا [يشير] إلى أن الانبساط الكلبي
إذا حصل بين الزوجين ربما استدعى مص اللسان وابتلاع الريق، وإليه يشير قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم لجابر: «ما لك وللعداري ولعابها؟»^(٥)، فقد قيل فيه

(١) «المعجم الأوسط» (٧٦٧٧).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٨٦١).

(٣) «معرفة الصحابة» (٤٧٥٦).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٠٧٧).

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٨٠)، ومسلم (٧١٥).

وَأَعَزُّ أَخْلَاقًا.

٢٦٢ - الحديث الرابع : أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه : أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ : «هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قَالَ : لَا»، قَالَ : «تَزَوَّجْ تَسْتَعِفَّ...»

بكسر اللام من التلاعب، وقيل بضمها من اللعاب، كما وقع عبد البحاري في رواية المستملي، والمراد به الريق، وفيه إشارة إلى مصّر لسانها ورشف شفيتها، وذلك يقع عند التلاعب غالباً، «وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل عائشة وهو صائم ويحضّر لسانها»، أخرجه أبو داود^(١)، وقد أخرت أيضاً أن الله تعالى جمع بين ريقه صلى الله تعالى عليه وسلم وبين ريقها عند موته صلى الله تعالى عليه وسلم، ويحتمل أن يراد بقوله «أطيب أفواهها» طيب كلامهن، ويؤيده قوله : (وَأَعَزُّ أَخْلَاقًا)؛ أي : في أمور المعاشرة، فلا تجدها ملحة فيما تسأل ولا عاصية فيما أمرتها، بل إذا رأيتها سرّتك، وإذا غبت عنها حفظتْك في نفسها وما تحت يدها، والله أعلم.

* (الحديث الرابع : أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله، عَنْ حَمَّادٍ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : أَخْبَرَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ)، وعزاه السيوطي في «الإكمال» إلى زيد بن حارثة، وأخرج حديثه أيضاً الديلمي، وكلاهما صحابيان حليان لو لم يكن المجهول في الإسناد، (أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال له : هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قَالَ : لَا، قَالَ)؛ أي : النبي صلى الله تعالى عليه وسلم. (تزوج تستعف

(١) «سُرَّ أَبِي دَاوُدَ» (٢٣٨٦).

مَعَ عِفْتِكَ، وَلَا تَزَوِّجَنَّ خَمْسًا: شَهْبَرَةً، وَلَا نَهْبَرَةً، وَلَا لَهْبَرَةً، وَلَا هَيْدَرَةً، وَلَا لَفُوتًا، قَالَ زَيْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا قُلْتَ، قَالَ: أَمَّا الشَّهْبَرَةُ، فَالزَّرْقَاءُ الْبَدِينَةُ، وَأَمَّا النَّهْبَرَةُ، فَالطَّوِيلَةُ الْمَهْزُولَةُ، . . .

مع عفتك)، وهي رواية الديلمي: «تردد عفة إلى عفتك»، وفيه إشارة إلى أن ريداً إنما لم يتروح لعدم وجود الموجب فيه، فكان ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ مصون النظر عن الوقوع في المحارم، وذلك لإثبات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له العفة، (ولا تزوجن خمسا) أي من النساء؛ لسوء عشرتهن وأحلاقهن، قل زيد: ما هن؟ قال: تزوجن (شهبرة) بشين معجمة مفتوحة، ثم هاء ساكنة وموحدة مفتوحة وراء مهملة، (ولا نهبرة) بون بدل الشين، (ولا لهبرة) بلام بدل الون، (ولا هبيرة) بهاء مفتوحة وموحدة ساكنة ودال مهملة وراء، (ولا لفوتا) بلام مفتوحة وفاء مضمومة وواو ساكنة وفوقية، (قال زيد: يا رسول الله! لا أعرف شيئاً مما قلت؟ قال) النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: بلى ستعرفها بإيضاحي لك معانيها، وعند الديلمي قال: «ألستم عرباً؟» (أما الشهبرة، فالزرقاء البدينة) بموحدة مفتوحة ودال مهملة مكسورة، على زنة فعيلة؛ أي السمينة؛ فإنها مع كثرة سمها وشحمها يكون الغالب عليها العقم، وهو خلاف المقصود من التزوح من حيث التماس، ووقع عند الديلمي: أما الشهبرة، فالطويلة المهزولة، وهذا هو المقارب لما في «النهاية»؛ فإن فيها: الشهبرة. العجورة الكبيرة، وفي «مجمع البحار». الكبيرة الفانية، وفي «القاموس»: امرأة شهرة مُسِنَّة، وفيها بقية قوة.

(وأما النهبرة، فالطويلة المهزولة)، وقيل: ما أشرفت على الهلاك من النهر، وهي المهالك، وأصلها جبال من رمل صعبة المرتقى كما في «المجمع»، وقع عند الديلمي: وأما النهرة، فالقصيرة الذميمة.

وَأَمَّا اللَّهْبَرَةُ، فَالْعَجُوزُ الْمُدْبِرَةُ، وَأَمَّا الْهَبْدَرَةُ، فَالْقَصِيرَةُ الذَّمِيمَةُ، وَأَمَّا
الْلَّفُوتُ، فَذَاتُ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِكَ،

(وَأَمَّا اللَّهْبَرَةُ، فَالْعَجُوزُ الْمُدْبِرَةُ)، والمراد من العجوز ما إذا كثر سنّها،
وأيسر عن الحمل بسبب انقطاع حيضها، وأشرفت على ذلك، وهذا هو المعنى
من المدبرة، وإلا فالعجوز يطلق في اللغة على المرأة شائخة كانت أو شيخخة كما
هي «القاموس»، ووقع عند الديلمي. وأما الهبرة، فالرقاء البديسة، وعسرها هي
«النهاية» بأنها الطويلة المهرولة، وقال في «القاموس»: الهبرة: المرأة القصيرة
الذميمة، أو مقلوب الرحلة، وهي التي لا تفهم جللتها، أو التي تمشي مشيا ثقيلاً،
انتهى.

(وَأَمَّا الْهَبْدَرَةُ، فَالْقَصِيرَةُ الذَّمِيمَةُ) في الخلق والخلق ففتح المعجمة وضمها،
ووقع عند الديلمي. وأما الهبدرة، فالعجوز المدبرة، ونقل الشيخ علي القاري أن
الهبدرة بالمهملة. العجوز، وبالمعجمة الكثيرية الكلام، انتهى.

وقد فُتشت «النهاية» و«القاموس» فلم أجد فيهما هذه المادة أصلاً، ولعله
رحمه الله إنما وجد ذلك في «مختصر النهاية» للسيوطي، ومن العجائب أنه
رحمه الله ذكر في الهبرة أن مادتها لم يذكرها صاحب «القاموس» ولا صاحب
«النهاية» مع أبي وحدتها فيهما كما تقدم، وهذه المادة عراها إلى صاحب «النهاية»
ولم أجدّها فيها.

(وَأَمَّا اللَّفُوتُ، فَذَاتُ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِكَ)، فهي مع اشتغالها بولدها عن زوجها
لا ترال تذكر زوجها السابق، فيقل بذلك التفات زوجها إليها، وربما يعدم التوادد
بينهما، فكان أسرع للافتراق، وهذا هو الغالب في أمر النساء، وإلا فقد تروح النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم أم سلمة وكان لها أولاد من أبي سلمة، وكانت قد
اعتذرت بهم لما خطبها صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت: إني امرأة مصيبة،

قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: ضَحِكَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ طَوِيلًا.



فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ مُصِيبَةٌ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَكْفِيكَ صِيبَاتِكَ»

(قَالَ الشَّيْبَانِيُّ)، لَعَلَّه الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مَرْقَدٍ الشَّيْبَانِيُّ، صَاحِبُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَبَسْتَهُ إِلَى شَيْبَانَ - بَقِيَّةِ الْمَعْمُومَةِ وَبُكَوْنِ التَّحْتِيَّةِ - ابْنُ دُهْلٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عُكَّابَةَ بْنِ صَعْبٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ بْنِ هَنْبٍ بْنِ أَقْصَى بْنِ دُعَيْبٍ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي «الْجَوَاهِرِ الْمُضِيَّةِ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَفِيَّةِ» (١)، وَكَانَ مُحَمَّدٌ أَصْلُهُ مِنْ دِمَشْقٍ مِنْ قَرْيَةِ حَرَسْتَا، قَدِمَ أَبُوهُ مِنَ الْعِرَاقِ، فَوُلِدَ مُحَمَّدٌ بِوَسْطِ، وَصَحَّبَ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَحْزَنَ الْفَقْهَ عَنْهُ، ثُمَّ عَنْ أَبِي يُونُسَ، وَشَرَعَ عِلْمَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَوَى الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ وَدُونِ «مَوْطَأٍ»، وَحَدَّثَ بِهِ عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ ابْنُ أُحْتٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، وَرَوَى عَنْ مُسْعَرٍ وَالثَّوْرِيِّ وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ فِي آخِرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَالْأَرْمَاقُ وَانْتَمَعَ بِهِ، وَلِيَ الْقَضَاءَ لِلرَّشِيدِ بِالرَّقَّةِ، فَأَقَامَ بِهَا مَدَّةً، ثُمَّ عَزَلَ عَنْهَا، ثُمَّ سَارَ مَعَهُ إِلَى الرِّيِّ، وَوَلَّاهُ الْقَضَاءَ بِهَا، فَتَوَفَّى بِهَا سِتَّةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ.

(ضَحِكَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ طَوِيلًا)؛ أَيُّ مَدَّةٍ كَبِيرَةٍ فِي مَجَالِسٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَوَجْهُ الضَّحِكِ: أَنَّ الشَّهْبَةَ وَالنَّهْبَةَ وَغَيْرَهُمَا أَلْفَاظٌ مُتَقَارِبَةٌ مَعَ تَفَاوُتِ الْمَعْنَى، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ إِنَّهُ ضَحِكَ الْإِمَامُ اسْتِلْزَادًا بِخُطْبِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَادِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالْمُرَادِ.

٢٦٣ - الحديث الخامس: أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَجُلٍ شَامِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَنَا رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَزَوِّجُ فُلَانَةً؟

• (الحديث الخامس: أبو حنيفة رحمه الله، عن عبد الملك) بن عمير بن سويد اللخمي القرشي الكوفي، (عن رجل شامي) لا أدري من هو، وقد تبعت الحديث في «جامع المسابيد» فلم أجده، وإنما أخرج أبو داود والنسائي وابن حبان^(١) من طريق يزيد بن هارون، عن المستلم بن سعيد، عن منصور بن زاذان، عن معاوية بن قُزَّة، عن مَعْقِل بن يسار «أن رجلاً جاء إلى رسول الله فقال يا رسول الله! إني أصبت امرأة ذات جمال وإبها لا تلد، قال: أفأتزوجها؟ فتهاه، ثم أتاه الثانية فهاه، ثم أتاه الثالثة فنهاه، فقال: تزوجوا الودود الولود؛ إني مكائركم». ومَعْقِل بن يسار من سكان البصرة، وإليه يسب بهر مَعْقِل الذي بالبصرة كما أشار إليه ابن الأثير في «جامع الأصول»، فالرجل الشامي إما أن يكون صحابياً، فهو غير مَعْقِل ابن يسار، وإما أن يكون تابعياً، فالحديث فيه جهالة وإرسال.

(عن النبي ﷺ قال): أي. النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فيكون قوله. (أتاه) من باب الالتفات للمعدول من صيغة المتكلم إلى الغيبة، وإلا فحق الكلام أتاني (رجل)، ويحتمل أن يكون الشامي أو غيره هو القائل كما لمح إليه الشيخ علي القاري، (فقال: يا رسول الله! أتزوج فلانة)، يفهم منه جوار استشارة الرعية في التروح من الإمام، ولا يعد ذلك من سوء الأدب، وقد أخرج النسائي^(٢) وغيره عن أبي هريرة: «أن رجلاً من الأنصار قال: إني تزوجت امرأة، فقال النبي صلى الله

(١) «سنن أبي داود» (٢٠٥٠)، و«سنن النسائي» (٣٢٢٧)، و«صحيح ابن حبان» (٤٠٥٦).

(٢) «سنن النسائي» (٣٢٤٦).

فَنَهَاهُ عَنْهَا، ثُمَّ أَنَاهُ أَيْضاً فَنَهَاهُ عَنْهَا، ثُمَّ أَنَاهُ فَنَهَاهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَالَ: «سَوْدَاءُ وَلَوْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَسَنَاءَ عَاقِرٍ».

٢٦٤ - الحديث السادس: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ عَلْقَمَةَ بِنِ مَرْثَدٍ،

عَنْ.....

تعالى عليه وسلم: ألا بطرت إليها؟ فإن في أعين الأنصار شيئاً، وقد استشارت فاطمة بنت قيس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين خطبها معاوية وأبو جهم.

(فنهأ عنها)؛ لأنه لم يترجح له صلى الله تعالى عليه وسلم ما ترجح للمخاطب، ولعله إما رغب فيها لحسبها أو لحسبها أو مالها، ولعلها اشتهرت بالعقم لما سق لها من الأزواج، وإلا فلا يدرك العقم أصلاً.

(ثم أناه أيضاً) أي: واستشاره صلى الله تعالى عليه وسلم في التروح بها مرة أخرى (فنهأ عنها، ثم أناه)؛ أي مرة ثالثة ليستشير في التروح بها، (فنهأ عنها، ثم قال)؛ أي: صلى الله تعالى عليه وسلم بياناً لسبب النهي: (سوداء)؛ يعني لا تتزوج هذه التي تسأل عنها، وتزوج سوداء؛ أي: التي لونها أسود؛ فإنه قلما يرغب الرجال في مثلها، لكنها إذا كانت (ولود)؛ أي: موصوفة بأنها تلد كثيراً (أحب إلي من حسناء عاقرة)؛ أي: التي لا تلد، فكأن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم نبه على علة النكاح وبين ما يراعى فيه من النية الصالحة، وهي إرادة التناسل وكثرة من يخرج من صلبه من الموحدين، فيكون له أجر ما عمله وأجر ما عملوه من دريته من بعده؛ ليتم بذلك فخر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم القيامة بأنه أكثر الأمم من حيث العدد ومن حيث الفضل، والله أعلم

*) (الحديث السادس: أبو حنيفة رحمته الله، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان

ابن بُرَيْدَةَ قَالَ: تَذَاكُرُوا الشُّؤْمَ.....

(ابن بُرَيْدَةَ) بن الحُصَيْب الأسلمي، (قال): أي: سليمان، فيكون الحديث مرسلًا؛ لكونه من التابعين، وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جماعة من الصحابة، منهم انس عمر وسهل بن سعد كلاهما عند الشيخين^(١)، وجابر عند مسلم^(٢)، وسعد بن أبي وقاص عند أبي داود^(٣)، وحكيم بن معاوية عند الترمذي^(٤)، وهي صحة حكيم تردد البخاري، وجرم بها أبو حاتم، وعبد ابن ماجه^(٥) عن حكيم بن معاوية، عن عمه ميخمر بن معاوية، وأم سلمة عند ابن ماجه^(٦)، وعمر عند أبي يعلى^(٧)، ورجاله رجال الصحيح خلا عبدالله بن يُذَيْل بن ورقاء وهو ثقة، ولكن قال أبو هشام الرافعي: إنه خطأ، وهو شيخ أبي يعلى فيه، وأبو هريرة عند الزار والطبراني في «الأوسط»^(٨)، لكن في إسناده داود بن يزيد الأودي، وهو ضعيف، وأسماء بنت عميس عند الطبراني^(٩)، وفي إسناده من لا يعرف.

(تذاكروا الشؤم) يضم الشين المعجمة وسكون الهمزة، وقد تسهل فتصير

(١) «صحيح البخاري» (٢٨٥٨، ٢٨٥٩)، و«صحيح مسلم» (٢٢٢٥، ٢٢٢٦).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٢٢٧).

(٣) «سنن أبي داود» (٣٩٢١) عن سعد بن مالك.

(٤) «سنن الترمذي» (٢٨٢٤).

(٥) «سنن ابن ماجه» (١٩٩٣).

(٦) «سنن ابن ماجه» (١٩٩٥).

(٧) «مسند أبي يعلى» (٢٢٩).

(٨) انظر: «مجمع الزوائد» (١٠٤ / ٥)، و«المعجم الأوسط» (٧٤٩٧).

(٩) «المعجم الكبير» (١٥٣ / ٢١)، رقم: ٣٩٥.

ذَاتَ يَوْمٍ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «الشُّؤْمُ.....»

واوَأَ، (ذات يوم عند رسول الله ﷺ، فقال) رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: (الشُّؤْمُ)، وفي رواية لابن عمر^(١) «إنما الشُّؤْمُ في ثلاث»، وفي أخرى له ولسهل^(٢). «إن كان الشُّؤْمُ في شيء، ففي... إلخ»، وهكذا في حديث جابر^(٣)، وفي حديث أسماء^(٤): «إن من شقاء المرء في الدنيا ثلاثة: سوء الدار، وسوء المرأة، وسوء الدابة» الحديث، وفي حديث سعد^(٥) «وإن تكن الطيرة في شيء»، والطيرة والشُّؤْمُ بمعنى واحد، فإن أصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير، فإذا حرج أحدهم ينظر إلى الطير، إن طار يمتة تيامس به، وإن طار عن شماله تشاءم به ورجع، وربما كان أحدهم يهيج الطير ليطير فيعتمد، فنهى الشرع عن ذلك، وكانوا يسمون ما طار يمتة. سانحاً، بسين مهملة وبون، وما طار يسرة بارحاً، بموحدة وحاء مهملة فيهما، وإنما كانوا يتشاءمون بالبارح؛ لأنه لا يمكن رميه إلا بأن ينحرف إليه، وليس في سنوح الطير وبُروحه ما يعتمد إليه، وإنما هو تكلف لتعاطي ما لا أصل له؛ إذ لا نطق للطير ولا تمييز، وطلب العلم من غير مظانه جهل، فكان أهل الجاهلية يتشاءمون بأشياء كثيرة جداً ويتطيرون منها، ومن جملة ذلك أنهم كانوا يقولون الطيرة هي الدار والمرأة والدابة كما نقلته عائشة عند أحمد^(٦)، ورجاله رجال الصحيح، وقد اختلفت الألفاظ الواردة من الشارع

(١) «صحيح البخاري» (٢٨٥٨)، و«صحيح مسلم» (٢٢٢٥)

(٢) «صحيح البخاري» (٥٠٩٤، ٥٠٩٥)، و«صحيح مسلم» (٢٢٢٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٢٧)

(٤) «المعجم الكبير» (٢٤/١٥٣، رقم: ٣٩٥).

(٥) «سنن أبي داود» (٣٩٢١)

(٦) «مسند أحمد» (٦/٢٤٦).

فِي: الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ،

صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي غالبها إثبات الشؤم.

(في الدار، والفرس، والمرأة)، قال القرطبي: ولا يظن به صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقده ساء على أن ذلك يضر وينفع بداته؛ فإن ذلك خطأ، وإنما عني أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطير به الناس، فمس وقع في نفسه منها شيء أبيح له أن يتركه ويستبدل به غيره، وقال ابن قتيبة: ووجهه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهاهم عن الطيرة فأبوا أن يتهوا، فبقيت فيها، وقيل: معنى الحديث أن هذه الأشياء يطول تعذيب القلب بها مع كراهة أمرها؛ لملازمة أمرها بالسكى والصحة ولو لم يعتقد الإنسان الشؤم فيها، فأشار الحديث إلى الأمر بفراقها؛ ليبرول التعذيب، وقال ابن العربي: معناه إن كان خلق الله الشؤم في شيء فيما جرى من بعض العادة، فإنما يخلقه في هذه الأشياء، وقال الماروي: إن يكر الشؤم حقاً، فهذه الثلاث أحق به، بمعنى أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها، وقد جاءت عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكرت هذا الحديث فيما أخرجه أحمد بإسناد جيد عن أبي حسان قال: «دخل رجلان من بني عامر على عائشة رضي الله عنها فأحراها أن أأمريرة يحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: الطيرة في الدار، والمرأة، والفرس، فعصبت، فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض، وقالت: والذي أنزل القرآن على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، ما قالها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قط، إنما قال: كان أهل الجاهلية يتطيرون من ذلك، ثم قرأت: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾^(١) [المعبد. ٢٢]، ولا معنى لإنكار ذلك على أبي هريرة مع موافقة من ذكرنا من الصحابة له في ذلك، ويفهم من كلامها

(١) «مسند أحمد» (٦/٢٤٦).

أنه ليس ذلك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إخبار بثبوت ذلك، وإنما هو نقل لما هو عليه أهل الجاهلية، وسياق الأحاديث الصحيحة المقدم ذكرها يعد هذا التأويل.

قال ابن العربي: هذا جواب ساقط؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبعث ليخسر الناس عن معتقداتهم المأصية أو الحاصلة، وإنما بعث ليعلمهم ما يلزمهم أن يعتقدوه، انتهى.

وقيل: كان قوله ذلك هي أول الأمر، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ﴾ الآية، حكاه ابن عبد البر، والنسخ لا يشت بالاحتمال، لا سيما مع احتمال الجمع، لا سيما وقد ورد في حديث ابن عمر: «لا طيرة، وإنما الشؤم في ثلاث»، فنفى ثم أثبت، وقيل: يحمل الشؤم على معنى قلة الموافقة وسوء الطبع، وهو كحديث سعد بن أبي وقاص رفعه: «من سعادة المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الهنيء، ومن شقاوة المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء»، أخرجه أحمد^(١)، وهذا يخص بعض الأشخاص دون بعض، وبه صرح ابن عبد البر، فقال: يكون لقوم دون قوم، وذلك كله بقدر الله تعالى، وأما ما وقع في حديث حكيم بن معاوية عبد الترمذي وابن ماجه^(٢) مرفوعاً: «لا شؤم، وقد يكون اليمس في المرأة والدار والفرس»، فقد قال الحافظ^(٣): إن في إسناده ضعفاً مع مخالفته للأحاديث الصحيحة، وروى أبو داود^(٤) في الطب عن

(١) «مسند أحمد» (١/١٦٨)

(٢) «سنن الترمذي» (٢٨٢٤)، و«سنن ابن ماجه» (١٩٩٣).

(٣) «فتح الباري» (٦/٦٢)

(٤) «سنن أبي داود» (٣٩٢٢)

ابن القاسم، عن مالك أنه سئل عنه فقال: «كم من دار سكنها ناس فهلکوا»، قال المازري: فيحمله مالك على ظاهره، والمعنى أن قدر الله تعالى ربما أوجب ما يكره عند سكنى الدار، فيصير ذلك كالسبب، فيتسامح في إضافة الشيء إليه اتساعاً

وقال ابن العربي لم يرد مالك إضافة الشؤم إلى الدار، وإنما هو عبارة عن جري العادة فيها، أو أشار إلى أنه يسمي للمرء الخروج عنها؛ صيانة لاعتقاده عن التعلق بالباطل، قال الحافظ: وهو نظير الأمر بالمرار من المجدوم مع صحة نفي العدوى، والمراد بذلك حسم المادة وسد الذريعة؛ لئلا يوافق شيئاً من ذلك القدر، فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة، فيقع في اعتقاد ما نهى عن اعتقاده، فأشير إلى احتساب مثل ذلك، والطريق فيمضى وقع له مثل ذلك في الدار مثلاً أن يبادر إلى التحول عنها؛ لأنه متى استمر فيها ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم.

وأما ما رواه أبو داود وصححه الحاكم^(١) عن أنس «قال رجل: يا رسول الله! إننا كنا في دار كثير فيها عدداً وأموالنا فتحولنا إلى أخرى فقل فيها ذلك، فقال دروها ذميمة»، وأخرج من حديث فروة بن مسيك - بالمهمة مصعراً - ما يدل على أنه هو السائل، وله شاهد من حديث عبدالله بن شداد بن الهاد أحد كبار التابعين، وله رواية بإسناد صحيح إليه عند عبد الرزاق.

قال ابن العربي: ورواه مالك عن يحيى بن سعيد متقطعاً، قال: والدار المذكورة في حديثه كانت دار مكمل بصم الميم وسكون الكاف وكسر الميم بعدها لام، وهو ابن عوف أخو عبد الرحمن بن عوف، قال: وإنما أمرهم بالخروج منها

(١) «سنن أبي داود» (٣٩٢٤)

فَشُؤْمُ الدَّارِ : أَنْ تَكُونَ ضَيِّقَةً لَهَا جِيرَانٌ سَوْءٌ،

لاعتقادهم أن ذلك منها وليس كما طنوا، لكن الخالق تعالى جعل ذلك وقتاً لظهور قضائه، وأمرهم بالخروج لنلا يقع لهم بعد ذلك شيء فيستمر اعتقادهم

قال ابن العربي وأفاد وصفها بأنها دميعة جواز ذلك، وأن تفتيح ما وقع فيها سائق من غير أن يعتقد أن ذلك كان منها؛ كما يدم العاصي على معصيته وإن كان ذلك بقضاء الله تعالى، وقال المهلب: إن الشؤم في هذه الثلاثة إنما يتوجه لمن يقول بالتطير ولم يستطع صرفه عن نفسه، فمن كان كذلك أمر برفعها والتوجه إلى غيرها لإراحة لنفسه، واستدل لذلك بما أخرجه ابن حبان^(١) عن أس رفعه: «لا طيرة، والطيرة على من تطير، وإن يكن في شيء، ففي المرأة» الحديث

قال الحافظ: وفي صحة الحديث نظر؛ لأنه من رواية عتبة بن حميد عن عبيد الله بن أبي بكر، عن أنس، وعُتْبَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ^(٢).

(فَشُؤْمُ الدَّارِ . أَنْ تَكُونَ ضَيِّقَةً) لا تقوم بسكانها حيث كانوا كثيرين أو كان ما معهم كثير، وهي مع صغرها وقلة أماكنها عجزت عن اتساعها لهم، (لها جيران سوء)، وهذا أمر آخر في شؤمها؛ فإنها لو كانت متسعة جداً وكان لها جيران سوء، كانت في حيز البطالة لا محالة، ولذلك قيل: قدم الجار قبل الدار، وقد كان من دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم: «اللهم إني أعوذ بك من حار سوء في دار المقامة؛ فإن جار البادية يتحول»^(٣)، وراد في الطبراني^(٤) قال «الجار السيء في دار الإقامة قاصمة الظهر»

(١) «صحيح ابن حبان» (٦١٢٣)

(٢) «فتح الباري» (٦٣ / ٦)

(٣) انظر: «صحيح ابن حبان» (١٠٣٣).

(٤) «المعجم الأوسط» (٦١٨٠).

وَشَوْمُ الْفَرَسِ أَنْ تَكُونَ جَمُوحاً، وَشَوْمُ الْمَرْأَةِ أَنْ تَكُونَ عَاقِراً، زَادَ الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ: «سَيِّئَةُ الْخُلُقِ عَاقِراً».

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنْ يَكُنْ.....»

ويحكى أن رجلاً عليه دين أحوجه إلى بيع بيته ولم يجد عن ذلك محيصاً، فساومه إسمان فأغلى قيمته، فأكر عليه المشتري، فقال: إنما أبيع عليك الجار؛ فإنه كذا وكذا، وذكر أوصافه الحسة، فرعب المشتري واشترى منه، ثم بلغ الخبر إلى الجار بأنه قال: إنما أبيع عليك الجار لا الدار، فطلبه وسأله عن ما أحوجه إلى بيع داره، فأخبره بالدين، فقال: أقل البيع وخُذ الدراهم متاً والبيتُ لك، عمراة الجار مقدمة على كل الأشياء.

(وشوم الفرس: أن تكون جموحاً) بجيم مصمومة وميم، في آخره حاء مهملة؛ أي: غالباً على فارسه، مانعاً ظهره عنه، وفي حديث أسماء. قيل: فما سوء الدانة؟ قال: منعها ظهرها وسوء خلقها^(١).

قال الحافظ. وقيل: شوم الفرس أن لا يغزى عليه.

وقيل. المعنى ما جاء بإسناد ضعيف رواء الدمياطي في الخيل^(٢) «إذا كان الفرس ضروباً، فهو مشؤوم، وإذا حنت المرأة إلى نعلها، فهي مشؤومة، وإذا كانت الدار بعيدة من المسجد فلا يسمع منها الأذان، فهي مشؤومة».

(وشوم المرأة: أن تكون عاقراً)؛ أي. لا تلد، عقيماً فرجها، وقد مرت الأحاديث المرغبة في تزويج الولود.

(زاد الحسن بن سفيان: سيئة الخلق) بصمتين (عاقراً، وفي رواية. إن يكن

(١) «المعجم الكبير» (٢٤/١٥٣، رقم ٣٩٥)

(٢) انظر «فتح الباري» (٦/٦٢)

الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ، فَفِي الدَّارِ وَالْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ، فَأَمَّا الدَّارُ، فَشُّؤْمُهَا ضَبِيقُهَا، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ، فَشُّؤْمُهَا سُوءُ خُلُقِهَا وَعُقُرُ رَحِمِهَا، وَأَمَّا شُّؤْمُ الْفَرَسِ، فَإِنْ يَكُونُ جَمُوحًا.



الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ، فَفِي الدَّارِ، وَالْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، فَأَمَّا الدَّارُ، فَشُّؤْمُهَا ضَبِيقُهَا، وكذلك ما مر من بُعْدِهَا مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعَدَمُ سَمَاعِ الْأَذَانِ فِيهَا، وَعَدَمُ اتِّسَاعِهَا، وَسُوءُ جَارِهَا.

(وَأَمَّا الْمَرْأَةُ، فَشُّؤْمُهَا سُوءُ خُلُقِهَا) بضم الحاء المعجمة واللام، وذلك بأن تكون حقودة بدية اللسان، غير صبابة على أدنى العيش، وتروم الخروج في كل آونة، وتكثر من ريادة أهلها، وتذلل من مال زوجها فيما يكرهه، وتمتنع من فراشه، وتكثر الهجر، إذا كانت ثيبية، تحنُّ إلى زوجها الأول، وتوجب الشحاء بين الزوج وأقاربه، وتنقل إليه مساوؤهم، فتوجب قطيعة الرحم، (وعقر رحمها)؛ بأن كانت موصوفة بذلك، أو أنها قد مصت لها عد زوجها مدة مما حملت له، وهو لو تروح أخرى أو تسرى ما كان له عن التناسل مانع، وأما إذا عرف زوجها بالعقم وهي قد ولدت لزوجها الأول، أو تزوجت بكراً لكنها بنت أناس يكثر التناسل فيهم = فلا مأخذ عليها، وهكذا كاتب الأحرف محمد عابد السدي، قد تروح وتسرى شيئاً كثيراً ولم تلد له إلا حارية ابناً، ومات في صغره، أو حرة تتأ وماتت كذلك في صغرها، وقد طلق بعض نسائه فتروجت بزوج آخر، فولدت له ما شاء الله، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما مع، سبحانه وتعالى، ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَنْحَاءِ الْعَالَمِينَ وَلَدَيْنَا مَزْجَةً﴾ [الفرقان: ٢٤] آمين.

(وَأَمَّا شُّؤْمُ الْفَرَسِ، فَإِنْ يَكُونُ جَمُوحًا)؛ أي: شديد التمر عن الركوب على

٢٦٥ - الحديث السابع: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله: أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله وسلاماته عليه ذَكَرَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّ عَلِيًّا يَذْكُرُكَ».

ظهره، والله أعلم.

• (الحديث السابع: أبو حنيفة رحمته الله، عن عطاء) بن أبي رباح، (عن) عبد الله (بن عباس رحمته الله): أن النبي صلوات الله وسلاماته عليه ذكر لفاطمة رضي الله عنها؛ أي: استأمرها هي تزويجها؛ ليظهر هل هي راضية أو كارهة؟ فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: (إن علياً يذكرك)، وكان لذكر علي رحمته الله وحطته إياها قصة أخرجه الطبراني وابن أبي خيثمة وابن حبان^(١) في «صحيحه» من طريق يحيى بن يعلى الأسلمي، والبراء^(٢) من طريق محمد بن ثابت بن أسلم - وهما ضعيفان - عن أس، وابن أبي خيثمة والطبراني^(٣) عن ابن عباس رحمته الله، قال ابن ثابت. إن عمر بن الخطاب رحمته الله أتى أبا بكر فقال: ما يسمعك أن تتزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؟ قال: لا يزوجني، قال: إذا لم يزوجك فمن يزوح؟ إنك من أكرم الناس عليه وأقدمهم في الإسلام، فانطلق أبو بكر إلى بيت عائشة فقال: يا عائشة! إذا رأيت من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم طيب نفس وإقبالاً عليك فاذكري له أني ذكرت فاطمة، فلعل الله تعالى أن يسرها لي، قال: فجاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرأت منه طيب نفس وإقبالاً، فقالت: يا رسول الله! إن أبا بكر ذكر فاطمة وأمرني أن أذكرها، فقال: حتى ينزل القضاء، فرجع إليها أبو بكر، فقالت:

(١) «المعجم الكبير» (٢٢/٤٠٢، رقم: ١٠٢١)، و«صحيح ابن حبان» (٦٩٤٤)

(٢) «كشف الأستار» (٢/١٥٣، رقم: ١٤٠٩)

(٣) «المعجم الكبير» (٢٢/٤١٠، رقم: ١٠٢٢)

يا أبتاه! وددت أبي لم أذكر له الذي ذكرت، وقال يحيى إن أبا بكر رضي الله عنه جاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله! قد عرفت مناصحتي وقدمي في الإسلام وأني وأني، قال: وما ذاك؟ قال: تزوجني فاطمة؟ فسكت عنه، أو قال فاعرض عنه، فرجع أبو بكر إلى عمر فقال هلكتُ وأهلكْتُ، قال: وما ذاك؟ قال: حطبت فاطمة إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاعرض عني، قال عمر: مكانك، فانطلق إلى حفصة فقال لها: إذا رأيت من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إقبالا عليك فادكري له أبي ذكرتُ فاطمة، لعل الله أن يسرها لي، فلما جاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى حفصة وحدث منه إقبالا وطيب نفس فذكرت له فاطمة رضي الله عنها، فقال: حتى ينزل القضاء، وقال ابن ثابت: فأني عمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقعد بين يديه فقال: يا رسول الله! قد علمت مناصحتي وقدمي في الإسلام وأني وأني، قال: وما ذاك؟ قال: تزوجني فاطمة؟ فاعرض عنه، فرجع عمر إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال: إنه ينتظر أمر الله فيها، فقالا: انطلق بنا إلى علي حتى يأمره أن يطلب مثل الذي طلبنا، قال: فأتيتني وأنا في سبيل، فقالا: ابنة عمك تخطب، فنهاني لأمر، فممت أجرُّ ردائي طرفاً على عاتقي وطرفاً آخر في الأرض حتى أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، قال ثابت: ولم يكن لعلي رضي الله عنه مثل عائشة وحفصة.

وفي حديث ابن عباس عند الطبراني من طريق يحيى بن العلاء قال: كانت فاطمة تذكر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يذكرها أحد إلا صد عنه حتى يشوا منها، فلقي سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه علياً رضي الله تعالى عنه فقال: إني والله ما أرى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يحسبها إلا عليك، فقال له علي: هل ترى ذلك؟ ما أنا بأحد الرجلين، وما لي صمراء ولا بيضاء، ولا أنا بالكافر الذي يتألف بها، إني لأول من أسلم، فقال سعد: إني لأعزم عليك

أن تذكرها، قال. وماذا أقول؟ قال: تقول: جئت خاطباً إلى الله تعالى وإلى رسوله فاطمة بنت محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، فانطلق عليّ ﷺ فعرص للنبي ﷺ وهو ثقل حصر، فقال له رسول الله ﷺ: كأنّ لك حاجة يا علي؟ قال: أجل، جئت خاطباً إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ فاطمة بنت محمد ﷺ، فقال له. مرحباً بك كلمة ضعيفة، فرجع إلى سعد فقال له: قد فعلت الذي أمرتني فلم يرد عليّ أن رحّب بي كلمة ضعيفة، فقال سعد. أنكحك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم^(١).

وفي حديث بريدة عند الرار والطرائي برجال ثقات: «إن نمرأ من الأنصار أكثروا على علي ﷺ في خطبته لماطمة رصي الله عنها، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: مرحباً وأهلاً، لم يزد عليها، فخرج على أولئك الرهط من الأنصار وهم ينتظرون، فقالوا: ما وراءك؟ فقال: ما أدري غير أنه قال: مرحباً وأهلاً، قالوا: يكفيك من رسول الله ﷺ إحداهما، أعطاك الأهل والمرحب^(٢).

وفي حديث ابن عباس فقال سعد. «أعزم عليك لتأتينه غداً فتقول. يا نبي الله! متى تبينني بأهلي؟ فقال علي ﷺ: هذه أشد عليّ من الأولى، أولاً أقول يا رسول الله حاجتي؟ قال. قل كما أمرتك، فانطلق علي فقال. يا رسول الله! متى تبينني بأهلي؟ قال الليلة إن شاء الله تعالى، وقال يحيى فقال رسول الله ﷺ. ما عندك يا علي؟ فقلت يا رسول الله! فرسي وبدني؛ يعني درعي الحطمية، قال. أما فرسك، فلا بد لك منها، وأما بدك، فبعها، فبعتها بأربع مئة وثمانين درهماً، فأتيت بها رسول الله ﷺ فوضعها في حجره، فقبض منها قبضة، فقال يا بلال!

(١) «المعجم الكبير» (١٦/٢٦٤، رقم: ١٨٤٥٥)

(٢) «المعجم الكبير» (١٦/٤٩٥، رقم: ١١٣٨)

ابعدنا بها طيباً، وقال ابن ثابت . فقبض ثلاث قبضات فدفعها إلى أم أيمن، فقال . اجعلي منها قبضة في الطيب، أحسب قال . والباقي فيما يصلح المرأة، وهي روايات أخر: أنه جعل ثلثه في الطيب، والثلث في الثياب، وروّجه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم^(١).

وفي حديث بُريدة : «فلما كان بعدما زوّجه، قال: يا علي! إنه لا بد للعروس من وليمة، فقال سعد: عندي كبش، وجمع له من الأنصار أصواعاً من ذرة، وفي حديث يحيى فأمرهم أن يجهّزوها، فجعل لها سريراً مشروطاً بالشريط ووسادة من آدم حشوها ليف، وملاً البيت كثيباً؟ يعني رملاً» .

وعند أحمد^(٢) بسند جيد عن علي ؓ . «أن رسول الله ﷺ لما زوّجه فاطمة بعث معها بخميلة، ووسادة من آدم حشوها ليف، ورحلين، وسقاء، وجرتين» .

وروى البلاذري عن علي ؓ قال : «ما كان لنا إلا إهاب كبش سام علي ناحية منه، وتعجن فاطمة علي ناحية، وروى أبو بكر بن فارس عن جابر قال: كان فراش علي وفاطمة ؓ ليلة عرسها إهاب كبش، وروى ابن أبي شيبة^(٣) عن ضمرة بن حبيب قال : قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم علي فاطمة بخدمة البيت، وقضى علي ؓ بما كان من خارج البيت» .

وروى أحمد بن منيع بسند ضعيف عن أسماء بنت عميس قالت : «دخلت فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على درع ممشق بمعة، ونصف

(١) «المعجم الكبير» (١٦/٢٦٤، رقم - ١٨٤٥٥)

(٢) «مسند أحمد» (١/١٠٦)

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٩٠٦٩)

قطيفة بيضاء وقدح، وإن كانت تستر بكم درعها وما لها خمار، وقالت: أعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أصعاً من تمر ومن شعير، فقال: إذا دخلن عليك نساء الأنصار، فاطعميهن منه^(١).

وفي حديث يحيى عن علي عليه السلام: «قال لي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: إذا أتتك، فلا تحدث شيئاً حتى آتيك، فجاءت مع أم أيمن حتى قعدت في جانب البيت وأنا في جانب، وجاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: هاها أخي، فقالت أم أيمن: أخوك، أو أخوك وقد زوجته بتك؟ قال: نعم، فدخل فقال لماطمة: اتيني بماء، فقامت إلى قعب في البيت فجعلت فيه ماء فأتت، به فأحذه فمخ فيه ثم قال لها: قومي، فضح بين نديها وعلى رأسها وقال: اللهم إني أعيدها بك وذريتها من الشيطان الرجيم، وقال لها: أدبري، فأدبرت، فضح بين كتفيها ثم قال: اللهم إني أعيدها بك وذريتها من الشيطان الرجيم، ثم قال لي: اتيني بماء، فعلمت الذي يريد، فقمتم فملأت القعب ماء فأتيته به، فأحذ منه بفيه ثم محه فيه، ثم صب على رأسي وبين ندي ثم قال: اللهم إني أعيده بك وذريته من الشيطان الرجيم، ثم قال: أدبري، فأدبرت، فصب بين كتفي وقال: اللهم إني أعيده بك وذريته من الشيطان الرجيم، ثم قال لي: ادخل بأهلك بسم الله والركة^(٢).

وأحرج الضياء المقدسي في «صحيحه» عن أسماء بنت عميس قالت: «ثم رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سواداً من وراء الستر أو من وراء الباب، فقال: من هذا؟ قالت: أسماء بنت عميس، وفي رواية: أنا التي أحرس استك،

(١) انظر: «إتحاف الحيرة المهرة» (٤ / ٤٠).

(٢) «المعجم الكبير» (٢٢ / ٤٠٨، رقم: ١٠٢١).

٢٦٦ - الحديث الثامن: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، ..

قال نعم، إن الفتاة يبى بها الليلة، ولا بد لها من امرأة تكون قريباً منها، إن عرضت لها حاجة، أفضت بذلك إليها، قالت: فدعا لي بدعاه إنه لأوثق عملي عندي» وأخرج أبو يعلى عن علي قال: «لما تزوجت فاطمة، قلت يا رسول الله! ما أبيع فرسي أو درعي، قل ببع درعك، فبعثها بشنتي عشرة أوقية، وكان ذلك مهر فاطمة»^(١).

وأخرج أبو يعلى والضياء عن علماء بن أحمر قال قال علي بن أبي طالب رحمته الله: «خطبتُ إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابنته فاطمة، قال فباع علي رحمته الله درعاً له وبعض ما باع من متاعه، فباع أربع مئة درهم وثمانين درهماً»^(٢)، الحديث قال في «السيرة الشامية» تزوجها علي رحمته الله وهي بنت خمس عشرة سنة وخمس أشهر، أو ستة وبصفاً، في السنة الثانية من الهجرة في رمضان، وبني بها في ذي الحجة، وقيل: تزوجها في رجب، وقيل: في صفر، وسه رحمته الله يومئذ إحدى وعشرون سنة وخمسة أشهر، ولم يتروح عليها حتى ماتت، قال جعفر بن محمد: تزوج علي رحمته الله فاطمة رضي الله عنها في شهر صفر في السنة الثانية من الهجرة، وبني بها في ذي الحجة على رأس اثنين وعشرين شهراً من الهجرة، قال أبو عمر بعد وفاة بدر، وقال غيره: بعد بنائه بعائشة رضي الله عنها بأربعة أشهر ونصف، وبني بها بعد تزويجها بسبعة أشهر، والله أعلم.

• (الحديث الثامن: أبو حنيفة رحمته الله، عن شيبان) بن عبد الرحمن التميمي مولاهم، السحوي، وثقة ابن معين وابن سعد، (عن يحيى) بن أبي كثير الطائي

(١) «مسند أبي يعلى» (٤٧٠).

(٢) «مسند أبي يعلى» (٣٥٣).

[عن المهاجر]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ إِحْدَى بَنَاتِهِ،

مولاهم، أحد الأعلام، [(عن المهاجر)] بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام المخزومي، وهو مقبول كما في «التقريب»^(١)، (عن أبي هريرة رضي الله عنه)، وقد أخرج حديثه هذا البزار^(٢) بإسناد رجاله ثقات كما قاله الهيثمي في «مجمع الزوائد»^(٣)، وقد وجدنا لحديثه شواهد منها. حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى^(٤) بإسناد فيه أيوب بن عتبة، وهو ضعيف، وقد وثق، وأنس عند الطبراني في «الأوسط»^(٥) بإسناد فيه عبد العزيز بن حصين، وهو ضعيف، وابن عباس^(٦) عنده بإسناد فيه يحيى بن عبد الحميد الحماني، وقد وثق، وفيه ضعف، وعمر^(٧) عنه، وفي إسناده يزيد بن عبد الملك، وهو متروك، وقد وثقه ابن معين في رواية، (قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يزوج إحدى بناته)، وهو أربع إحداهن فاطمة رضي الله عنها، وقد مر في الحديث السابق ذكرها، وهي أصغر بناته، وثانيتها زينب وهي أكبر بناته، ووجهها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من أبي العاص ابن الربيع قبل البعثة، وكان ابن حالتها، وثالثتها رقية روجه من عتبة بن أبي لهب، ورابعته أم كلثوم، روجه من عتبة بن أبي لهب، فلما نزلت ﴿كَتَبَ يَدَ أَيِّ

(١) «تقريب التهذيب» (رقم ٦٩٧٠)

(٢) انظر: «كشف الأستار» (٢/ ١٦٠، رقم ١٤٢١).

(٣) «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٧٨)

(٤) «مسند أحمد» (٦/ ٧٨)

(٥) «المعجم الأوسط» (٧١١٣)

(٦) «المعجم الكبير» (١١٩٩٩).

(٧) «المعجم الكبير» (٨٨).

يَقُولُ: «إِنَّ فُلَانًا يَذْكُرُ فُلَانَةً، ثُمَّ يَزَوِّجُهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا زَوَّجَ إِحْدَى بَنَاتِهِ، أَتَى خِدْرَهَا فَيَقُولُ: «إِنَّ فُلَانًا يَذْكُرُ فُلَانَةً، ثُمَّ يَزَوِّجُهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خُطِبَتْ إِلَيْهِ ابْنَةٌ مِنْ بَنَاتِهِ، أَتَى خِدْرَهَا فَقَالَ: «إِنَّ فُلَانًا يَذْكُرُ فُلَانَةً،».

لَهَبٍ [المسد: ١٠]، سَأَلَهُمَا أَبُو لَهَبٍ أَنْ يَطْلُقَا زَوْجَتَهُمَا، وَلَمْ يَكُونَا قَدْ دَخَلَا بِهِمَا، فَفَارَقَاهُمَا، فَتَرَوَّحَ رُقِيَّةُ عَثْمَانَ بْنِ عَفْصَانَ، وَهَاجَرَ بِهَا الْهَجْرَتَيْنِ، إِلَى أَرْضِ الْحِشَّةِ، ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَدَكَرَ الدُّوَلَابِيُّ أَنْ تَرْوَحَ عَثْمَانَ إِيَّاهَا إِنَّمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَالَ آخَرُ: إِنَّهُ كَانَ بَعْدَ إِسْلَامٍ، ثُمَّ تُوَفِّيَتْ عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ عَشَرَ شَهْرًا مِنْ مِهَاجَرَةٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ رَوَّجَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَمِّ كَلثُومٍ بُوْحَيٍّ مِنَ اللَّهِ ﷻ، حَتَّى تُوَفِّيَتْ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ.

(يَقُولُ: إِنْ فُلَانًا)؛ يَعْنِي وَيُسَمِّيهِ حَتَّى تَزُولَ الْجَهَالَةُ، (يَذْكُرُ فُلَانَةً)؛ أَيِ يَخْطُبُهَا وَيُرِيدُ التَّزْوِجَ بِهَا، وَالذِّكْرُ كِنَايَةٌ عَنْ ذَلِكَ، فَلِذَا سَكَتَتْ أَوْ صَحَّكَتْ، فَذَلِكَ دَلِيلُ رِضَاهَا بِهِ، (ثُمَّ يَزَوِّجُهَا)؛ أَيِ يَمْنُ ذَكَرَ

(وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا زَوَّجَ إِحْدَى بَنَاتِهِ)؛ أَيِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْوِّجَهَا، (أَتَى خِدْرَهَا) - بَكْسَرُ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونُ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ - أَيِ بَيْتِهَا الَّتِي تَكُونُ وَتَخْتَصُّ بِهِ، وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «جَلَسَ إِلَى خِدْرَهَا»، وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ: «يَأْتِيهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ»، (فَيَقُولُ: إِنْ فُلَانًا يَذْكُرُ فُلَانَةً، ثُمَّ يَزَوِّجُهَا) بعدما يعلم رِضَاهَا بِهِ، (وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خُطِبَتْ إِلَيْهِ) - بِالْبَاءِ لِلْمَعْمُولِ - (ابْنَةٌ مِنْ بَنَاتِهِ، أَتَى خِدْرَهَا فَقَالَ: إِنْ فُلَانًا يَذْكُرُ فُلَانَةً)، رَادٍ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «هِيَ هِيَ سَكَتَتْ، كَانَ سَكُوتُهَا رِضَاهَا،

ثُمَّ ذَهَبَ فَأَنْكَحَ.



وإن هي كرهت، طعنت في الحجاب، وكان ذلك منها كراهية^(١)، وفي حديث ابن عباس: «فإن طعنت في الحدر، لم يروجه، وإن لم تطعن في الحدر، زوّجها»، وفي حديث عمر: «يقول: يا بنية! إن فلاناً خطبك، فإن كرهته، فقول: لا، فإنه لا يستحي أحد أن يقول: لا، وإن أحببت، فإن سكوتك إقرار»، (ثم ذهب)؛ أي: النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى من خطبها (فأنكح)، أي: زوجه بها، فهذا الحديث صريح في أنه ليس للولي أن يزوح ما بلغ من بنة إلا بعد إذنها ولو كان أباً لها، ولو زوّجها بغير أمرها وكرهت، فالتكاح باطل؛ لما أخرجه البخاري^(٢) عن حنساء بنت خدام الأنصارية «أن أباهاً روجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأتت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فردّ نكاحها»، ولما أخرجه أبو داود^(٣) عن ابن عباس: «أن جارية نكراً أتت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت أن أباهاً روجها وهي كارهة، فخيرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»، ولما أخرجه السنائي^(٤) عن عائشة رضي الله عنها: «أن فتاة دخلت عليها فقالت: إن أبي روجني من ابن أخيه؛ ليرفع بي حسيته، وأنا كارهة، فقالت: اجلسي حتى يأتي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فجاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأجبرته، فأرسل إلى أبيها، فدعاه فجعل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله! قد أجرت ما صنع أبي، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء»، وهي الباب أم سلمة عند الطبراني بإسناد رجاله رجال الصحيح.

(١) «صحيح البخاري» (٦٩٤٥).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٠٩٦).

(٣) «سنن السنائي» (٣٢٦٩) وفيه: «أن أعلم، النساء من الأمر شيء؟»

٢٦٧ - الحديث التاسع: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «زَوَّجَتْ يَتِيمَةً كَانَتْ عِنْدَهَا فَجَهَّزَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ».

٢٦٨ - الحديث العاشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله

قال الحافظ^(١): واحتلوا فيما إذا وقع العقد بغير رضاها وهي ثيب، فقالت الحنفية: إن أجازته جاز، وعن المالكية: إن إجازته عن قرب حاز وإلا فلا، وردّه الباقر مطلقاً، فافهم

* (الحديث التاسع: أبو حنيفة رحمته الله عن محمد بن المثنى، عن جابر بن عبد الله رحمته الله)، لم أجد هذا الحديث فيما لدي من الكتب، (أن عائشة رضي الله عنها) روح رسول الله ﷺ (زوّجت يتيمة)؛ أي. صغيرة؛ فإنها لو كانت بالغة رآل عنها اسم اليتيم، (كانت هندها)؛ أي بعدما تولت تربيتها، وترويعها لليتيمة إنما هو بأمر النبي ﷺ لها في ذلك، فهي وكيله على هذا الحال، وإلا فلا ولاية للنساء في الترويع ولو كانت أماً.

(فجهّزها رسول الله ﷺ من عنده)؛ أي أعطها ما تتحمل به عند زوجها، وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز لعير الأب من الأولياء إنكاح الصغيرة والصغير.

* (الحديث العاشر: أبو حنيفة رحمته الله)، وتابعه حسين بن محمد عند مسلم^(٢).

(١) فتح الباري، (٩/ ١٩٤).

(٢) صحيح مسلم، (١٤١٩).

عَنْ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ».....

(عن شيبان بن عبد الرحمن، عن يحيى بن أبي كثير، عن المهاجر بن عكرمة)، وقد تابعه عند مسلم^(١) وغيره أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، (عن أبي هريرة رضي الله عنه)، وفي الباب عن ابن عباس عند مسلم^(٢)، ومالك في «الموطأ»^(٣)، وعائشة عند الشيبان^(٤)، (قال: قال رسول الله ﷺ: لا تنكح) - على بناء المفعول - أي: لا يزوح الولي ولو أبا (البكر)؛ أي: الناح؛ إذ لو كانت صغيرة فيزوجها أبوها اتفاقاً؛ لأنه لا معنى لاستئذان من لا يدري بالإذن، وهو يستوي سكوتها وسخطها، قال المهلب: أجمعوا على أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا توطأ مثلاً، إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شُرمة منعه فيمن لا توطأ، وحكى ابن حزم عن ابن شُرمة مطلقاً أن الأب لا يزوح ابنته الصغيرة حتى تبلغ وتأذن، وزعم أن تزويج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عائشة هي بت ست سين كان من خصائصه.

(حتى تستأمر) - على بناء المفعول - أي: حتى يأخذ الولي منها الأمر الصريح في الإذن بالتزويج بمن خطبها، وأصل الاستئمار طلب الأمر، والمعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها، فليس لأحد إجبار عليها، وبهذا قال الأوزاعي

(١) «صحيح مسلم» (١٤١٩)، و«سنن أبي داود» (٢٠٩٤)، و«سنن الترمذي» (١١٠٧)،

و«سنن السائي» (٣٢٦٥)، و«سنن ابن ماجه» (١٨٧١)

(٢) «صحيح مسلم» (١٤٢١)

(٣) «موطأ مالك» (١٩١٤).

(٤) «صحيح البخاري» (٥١٣٧)، و«صحيح مسلم» (١٤٢٠).

والثوري والحنفية وأبو ثور، فلو عقد عليها بغير استئذان، لم يصح، وخالف الحديث آخرون فقالوا يزوحها الأب ولو كانت بالعة بغير استئذان، وهو قول ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: إنما المراد من البكر في حديث الباب اليتيمة التي لا أب لها، وذلك لما أخرجه أبو داود والترمذي والسنائي وابن حبان في «صحيحه»^(١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «اليتيمة تستأمر هي نفسها» الحديث، وحسنه الترمذي، وقال الحاكم. إنه صحيح على شرط مسلم، وحديث أبي موسى المرفوع: «تستأمر اليتيمة هي نفسها» شاهد له، وقد أخرجه ابن حبان في «صحيحه»^(٢)، قالوا فيحمل البكر المطلق على اليتيمة المقيدة

وأجاب الشافعي بأن المؤامرة قد تكون لاستطاعة النفس، ويؤيده ما أخرجه أبو داود^(٣) من حديث ابن عمر مرفوعاً «أمروا النساء في بناتهن»، قال الشافعي: راد ابن عبيدة في حديثه: «وكان ابن عمر والقاسم وسالم يروجون الأكار لا يستأمرن»، ويجاب عما ذكره بأن تقييد الكفر باليتيمة غير سائع؛ وذلك لأن اليتيمة من لا أب لها، وقد وقع عند مسلم^(٤) من حديث ابن عباس: «والبكر يستأمرها أبوها في نفسها»، فنص على ذكر الأب، والزيادة من الثقة مقبولة، وأما كون المؤامرة للاستطاعة لا أنها شرط في صحة العقد، فكلام حال عن التحقيق؛ فإن حديث: «أمروا النساء في بناتهن» لم يصح سده؛ فإن فيه مجهولاً، مع أن

(١) «سنن أبي داود» (٢٠٩٣)، و«سنن الترمذي» (١١٠٩)، و«سنن السنائي» (٣٢٧٠)، و«صحيح ابن حبان» (٤٠٨٦).

(٢) «صحيح ابن حبان» (٤٠٨٥).

(٣) «سنن أبي داود» (٢٠٩٥).

(٤) «صحيح مسلم» (١٤٢٤).

وَرِضَاهَا سُكُوتٌ،

معاوية بن هشام له أوهام، وعلى فرض صحة الحديث فيبين الاستثمارين بون بعيد، وذلك أن استثمار الكبر إنما جاء فيه الهيب عن التزويج أولاً ثم الرخصة بالإذن، فلولا الإذن، لبقى التزويج محرماً، بخلاف استثمار الأمهات؛ فإنه صدر الكلام بالاستثمار، على أن الأصل في الأمر الوحوب، وكان القول بوجوب استثمار الأمهات متجهاً لولا أن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم أخرج النساء عن الولاية في النكاح، وأصرح ما يرد على قولهم بجواز النكاح بغير إذنها ما قدمناه عن أبي داود عن ابن عباس^(١) «أن حاريةً بكراً أتت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة، فحيرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»، وأما تزويج ابن عمر وغيره بغير استثمار، فلعلهم لم ينفهم الحديث.

(ورضاها سكوت)، وفي رواية لمسلم^(٢). «هذلك إذنها إذا هي سكنت»، وهذا إنما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم بعدما قالت عائشة^(٣) «إن الكبر تستأمر، فتستحي فتسكت»، قال ابن المذر: ويستحب إعلام البكر أن سكوتها إذن، لكن لو قالت بعد العقد: إن صمتي إذن، لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور، وأبطله بعض المالكية، وقال ابن شعان مهم: يقال لها ذلك ثلاثاً، إن رضيت فاسكتي، وإن كرهت فانطقي، وقال بعضهم: يطال المقام عندها لثلاثاً فبمسمعها ذلك عن المسارعة، واختلفوا فيما إذا لم تتكلم بل ظهرت منها قرينة السخط أو الرضا بالتبسم مثلاً أو البكاء، فعند المالكية إن نمرت، أو سكنت، أو قامت، أو ظهر منها ما يدل على الكراهة، لم تزوج، وعند الشافعية: لا أثر لنشيء من ذلك في المنع

(١) «سنن أبي داود» (٢٠٩٨)

(٢) «صحيح مسلم» (١٤٢٠)

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٤٦)

وَلَا تَنْكَحُ الثَّيْبُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ.

إلا إذا قارن الكاء صباح أو بحوه، ووافقتهم الحنفية، وفرق بعضهم في الدمع، فإن كان حاراً دل على المص، وإن كان بارداً دل على الرضا، وحصر بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرهما؛ لأنها تستحيي منهما أكثر من غيرهما، والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبكار بالنسبة لجميع الأولياء، وفي الحديث دليل على أن البكر إذا أعلنت بالسمع لم يجز النكاح، وإن أعلنت بالرضا فيجوز بالأولى، وشذَّ بعض أهل الطاهر فقال: لا يجوز وقوفاً عند ظهرك قوله: «ورضاها سكوتها».

(ولا تنكح الثيب): وهي من زالت بكارتها، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، (حتى تستأذن) بالبلاء للمفعول، فإن أدت بصريح القول، روجت ولا يكون سكوتها رصاً، واحتلوا هي الثيب الصغيرة، فقال مالك وأبو حنيفة: يزوجهما أبوها كما يروح البكر، وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد لا يزوجهما إلا برضاها، إلا إذا رالت البكارة بالوطء لا بغيره، والعلة عندهم أن روال البكارة يزِيلُ الحياء الذي في البكر، فلا إجماع عليها للأب ولا لغيره؛ لعموم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «الثيب أحق بنفسها من وليها»

وأجيب بأن علة اكتفاء البكر بالسكوت إنما هو الحياء، وهو باق في الثيب، ولا سلم رواه منها، وأما قوله: «الثيب أحق بنفسها»، فإنما يراد به الثيب البالغ؛ جمعاً بين الأدلة

قال في «البحر»^(١) والمراد بالثيب في قولهم: «ولا تنكح الثيب حتى تستأذن» إنما هي البالغة؛ إذ الصغيرة لا تستأذن ولا يشترط رضاها كما في

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَزَوِّجُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَرِضَاهَا سَكُوتُهَا، وَلَا تُنْكَحُ الثَّيْبُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَإِذَا سَكَتَتْ، فَهُوَ إِذْنُهَا، وَلَا تُنْكَحُ الثَّيْبُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ».

* * *

٢٦٩ - الحديث الحادي عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، . .

«المعراج»، وأورد في «النسب» أيضاً على اشتراط القول: إن الرضا بالقول لا يشترط في حق الثيب أيضاً، بل رضاها يتحقق تارة بالقول؛ كقولها: رصيت، وتارة بالدلالة؛ كطلب مهرها وبفقتها وتمكينها من الوطء، فثبت بهذا أنه لا فرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا، وأن رضاها قد يكون صريحاً، وقد يكون دلالة، غير أن سكوت البكر رضا دلالة لحيائها دون الثيب البالغ؛ فإن حيائها قد قل بالممارسة، فلا يدل على الرضا، انتهى.

(وفي رواية: لا تزوج البكر حتى تستأمر، ورضاها سكوتها، ولا تنكح الثيب حتى تستأذن)، ولا فرق بين هذه الرواية والسابقة إلا ما وقع في هذه من قوله: «لا تزوج» بدل قوله: «لا تنكح».

(وفي رواية: لا تنكح البكر حتى تستأمر، وإذا سكنت)؛ أي: عند غلبة الحياء عليها بالإذن منها في الترويع صريحاً، (فهو إذنها، ولا تنكح الثيب حتى تستأذن)؛ يعني: أن الولي لا يسعي له إحار كل منهما وإنما يتوقف على رضاها، والله أعلم

* (الحديث الحادي عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) بن رُفَيْع، وقد

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ امْرَأَةً تُوْفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ جَاءَ عَمُّ وَلَدِهَا فَخَطَبَهَا، فَأَبَى الْأَبُ أَنْ يُزَوِّجَهَا، [وزوجها من الآخر]، فَأَتَتْ الْمَرْأَةُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَبَعَثَ إِلَى أَبِيهَا فَحَضَرَ، فَقَالَ: مَا تَقُولُ هَذِهِ؟ قَالَ: صَدَقْتُ، وَلَكِنِّي زَوَّجْتُهَا مِمَّنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَزَوَّجَهَا عَمَّ وَلَدِهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ أَسْمَاءَ خَطَبَهَا عَمُّ وَلَدِهَا وَرَجُلٌ آخَرَ إِلَى أَبِيهَا، فَزَوَّجَهَا مِنَ الرَّجُلِ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَكْتَتْ ذَلِكَ إِلَيْهِ «فَنَزَعَهَا مِنَ الرَّجُلِ، وَزَوَّجَ عَمَّ وَلَدِهَا».

مر ذكره في كتاب الإيمان، (عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً؛ أي من الصحابة، (توفي عنها زوجها، ثم جاء عم ولدها)؛ أي: أحو زوجها الذي ولدت منه وتوفي عنه، (فخطبها، فأبى الأب أن يزوجه)؛ أي: من عم ولدها، [(وزوجها من الآخر)]؛ أي: من رجل آخر، (فأتت المرأة النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، فبعث)؛ أي: النبي ﷺ (إلى أبيها، فحضر) في مقامه صلى الله تعالى عليه وسلم ليستمع ما ادعت عليه ابنته، (فقال) ﷺ: (ما تقول هذه؟ قال) أبوها: (صدقت، ولكي زوجتها ممن هو خير منه)؛ أي: من عم ولدها، (ففرق)؛ أي: النبي ﷺ (بينهما وزوجها عم ولدها)؛ أي: الذي خطبها أولاً.

(وفي رواية: عن ابن عباس رضي الله عنه: أَنَّ أَسْمَاءَ)، وهي المعينة في الحديث السابق، ولا أدري من هي؟ (خطبها عم ولدها)، خطبها أيضاً (ورجل آخر إلى أبيها فزوجها) أبوها (من الرجل) الآخر، (فأتت النبي ﷺ، فاستككت) أسماء (ذلك إليه)؛ أي: إلى النبي ﷺ، (فنزعها من الرجل) الذي تزوج بها وفرق بينهما (وزوجها عم ولدها)؛ أي: رخص لها أن تتزوج به إن شاءت، . . .

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ امْرَأَةً تُوْفِي عَنْهَا زَوْجُهَا، فَخَطَبَهَا عَمٌّ وَلَدِيهَا، فَرَزَّجَهَا أَبُوهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: أَرَزَّجْتَهَا بِمَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ؟ قَالَ: زَوَّجْتُهَا بِمَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا، وَزَوَّجَهَا مِنْ عَمٍّ وَلَدٍ لَهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ امْرَأَةً تُوْفِي عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَهَا مِنْهُ وَلَدٌ، فَخَطَبَهَا عَمٌّ وَلَدِيهَا إِلَى أَبِيهَا، فَقَالَتْ: زَوَّجْنِيهِ، فَأَبَى وَزَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ رِضَا مِنْهَا، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ [لَهُ]، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، زَوَّجْتُهَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْ عَمٍّ وَلَدِيهَا، فَفَرَّقَ.....

(وفي رواية: أن امرأة توفي عنها زوجها فخطبها) إلى أبيها (عم ولدها، فزوجها أبوها بغير رضاها من رجل آخر، فأنت النبي ﷺ) تشكو أباها، (فذكرت ذلك له، فدعا النبي ﷺ)؛ أي: أباها، (قال: أزوجتها بغير رضاها)؛ أي: بمن لا تريده، (قال) أبوها: (زوجتها بمن هو خير منه)؛ أي: من الذي جاءت لأجله تشكوني إليك، (ففرق النبي ﷺ بينها وبين زوجها)؛ يعني ولم يلتفت إلى كلام والدها، (وزوجها)؛ أي: أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أباها أن يزوجه (من عم ولد لها، وفي رواية. أن امرأة توفي عنها زوجها ولها منه)؛ أي: من زوجها الذي توفي عنها (ولد، فخطبها عم ولدها إلى أبيها)؛ أي: بعد انقضاء عدتها، (فقالت) المرأة لأبيها بعد أن ذكر لها أن عم ولدها يخطبها (زوجتيه)؛ لأنه أشق على ابن أخيه من الرجل الأجنبي، (فأبى) أبوها من أن يزوجه به، (وزوجها من غيره بغير رضا منها، فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فسأله) أي: فسأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أباها (عن ذلك، فقال: نعم، زوجتها من هو خير من عم ولدها، ففرق)؛

بَيْنَهُمَا، وَزَوَّجَهَا مِنْ عَمِّ وَلَدِهَا.

٢٧٠ - الحديث الثاني عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رحمته الله، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم،
 أي: النبي صلى الله عليه وسلم (بينهما، وزوّجها من عم ولدها) حيث كان كل منهما راعياً في الآخر.

وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز للآب فضلاً عن سائر الأولياء تزويج ابنته ممن لا تريده، وإن فعل ذلك، فرق الحاكم بينهما، فافهم.

* (الحديث الثاني عشر: أبو حنيفة رحمته الله عن عطية العوفي)، وتأنعه سليمان ابن يسار عند ابن ماجه^(١)، وأب طريق عطية، فإنما أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٢)، (عن أبي سعيد الخدري رحمته الله)، وقد شاركه في رواية هذا الحديث، (عن النبي صلى الله عليه وسلم) جابر كما سيأتي، وأبو هريرة عند الشيخين وأصحاب السنن ومالك في «الموطأ»^(٣)، وابن عباس عند أبي داود والترمذي^(٤)، وأبو موسى عند ابن ماجه^(٥)، وفي إسناده جبارة ابن المغلس، وهو ضعيف، وعلي بن أبي طالب رحمته الله

(١) «سنن ابن ماجه» (١٩٣٠).

(٢) «المعجم الأوسط» (٤٤٩٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٥١١٠)، و«صحيح مسلم» (١٤٠٨)، و«سنن أبي داود» (٢٠٦٥)، و«سنن الترمذي» (١١٢٦)، و«سنن النسائي» (٣٢٩٠)، و«سنن ابن ماجه» (١٩٢٩)، و«الموطأ» (٥٢٥).

(٤) «سنن أبي داود» (٢٠٦٧)، و«سنن الترمذي» (١١٢٥).

(٥) «سنن ابن ماجه» (١٩٣١).

قَالَ: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا».

عند أحمد وأبي يعلى^(١)، وفي إسناده ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح، وعبدالله بن عمرو عند أحمد^(٢) بسند جيد، وعبدالله بن مسعود عند البرار^(٣) بسند منقطع، وابن عمر بن الخطاب عند البزار والطبراني^(٤) بسند جيد، وسُمرة عند البزار^(٥) بسند جيد، وعطاء بن أسيد عند الطبراني^(٦) سند فيه موسى ابن عبيدة الريدي، وهو ضعيف، وأبو الدرداء عنده^(٧) بسند فيه راويان لم يسميا، وذكر الحافظ ابن حجر^(٨): أن أبا أمية، وأنس بن مالك، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص، ورينب امرأة عبدالله بن مسعود من جملة من روى هذا الحديث، قال: وأحاديثهم عند ابن أبي شيبة في «مصنفه»، فجملته من روى هذا الحديث سبعة عشر نفساً من الصحابة.

(قال: لا تزوج المرأة على عمتها وخالتها)، ومعناه ما جاء في لفظ حديث أبي هريرة عند الشحيحين^(٩): «لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة خالتها».

(١) «مسند أحمد» (١/ ٧٧)، و«مسند أبي يعلى» (٣٦٠).

(٢) «مسند أحمد» (٢/ ١٨٩).

(٣) «كشف الأستار» (٢/ ١٦٥، رقم: ١٤٣٥).

(٤) «كشف الأستار» (٢/ ١٦٥، رقم: ١٤٣٦)، و«المعجم الأوسط» (٩٨٢).

(٥) «كشف الأستار» (٢/ ١٦٥، رقم: ١٤٣٧).

(٦) «المعجم الكبير» (١٧/ ١٦٢، رقم: ٤٢٦).

(٧) انظر «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٤).

(٨) انظر. «فتح الباري» (٩/ ١٦١).

(٩) «صحيح البخاري» (٥١٠٩)، و«صحيح مسلم» (١٤٠٨).

٢٧١ - الحديث الثالث عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله

قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من بقي من المفتين، لا خلاف بينهم في ذلك، وقال الترمذي بعد تخريجه. العمل على هذا عند عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافاً أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها، قال ابن المنذر. لست أعلم في ذلك اختلافاً اليوم، وإنما قال بالجوار فرقة من الخوارج، وإذا ثبت الحكم بالسنة واتفق أهل العلم على القول به، لم يصره خلاف من خالفه، وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حرم والقرطبي والووي، لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي - بفتح الموحدة وتشديد الفوقية - وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة، واستثنى الووي طائفة من الخوارج والشيعة، واستثنى القرطبي الخوارج، ولفظه أجاز الخوارج الجمع بين الأختين، وبين المرأة وعمتها أو خالتها، ولا يمتد بخلافهم؛ لأنهم مرقوا من الدين، انتهى.

وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الأختين غلط بين كما قاله الحافظ ابن حجر، وإن عمدتهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها الشئ، وإنما يردون الأحاديث لاعتقادهم عدم الثقة بنقلتها وتحريم الجمع بين الأختين ببص القرآن، ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء، ولم يعين المخالف

قال النووي احتج الجمهور بهذه الأحاديث وحصوا بها عموم القرآن في قوله تعالى ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ تَأْوِيلَهُ دَلِيلُكُمْ﴾ [النساء ٢٤]، وقد ذهب الجمهور إلى جواز تخصيص القرآن بخبر الآحاد، وادعى صاحب الهداية من الحنفية بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بمثلها، فافهم.

* (الحديث الثالث عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله)، وتابعه عاصم عبد البخاري

عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا تُنْكَحُ الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى، [وَلَا الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى]».



والسنائي^(١)، وأبو الزبير عند الأخير فقط، (عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة)، ورواية الشعبي عن أبي هريرة إنما أوردها البخاري تعليقا، قال وقال داود وابن عون. عن الشعبي عن أبي هريرة، قال الحافظ ابن حجر^(٢). أما رواية داود - وهو ابن أبي هند - فوصلها أبو داود والترمذي والدارمي^(٣) من طريقه، قال: ثنا عامر - هو الشعبي - نا أبو هريرة، الحديث، وأما رواية ابن عون، فوصلها السنائي^(٤) من طريق خالد بن الحارث، (قالا: قال رسول الله ﷺ: لا تنكح) رفع الحاء على أنه حبر، والنهي إذا ورد بصيغة الخبر كان أبلغ ما يكون في المنع، (المرأة على عمتها، ولا) تنكح المرأة (على خالتها)، وراد ابن حبان^(٥) من حديث ابن عباس المرفوع: «قال إنكِّنْ إذا فعلتَ ذلك، قطعَتَّ أرحامكِنَّ»، وهي العلة بعينها في النهي الوارد، بقوله: (ولا تنكح الكبرى)، وهي مثل العمة والحالة (على الصغرى)، وهي بنت أخيها أو بنت أختها، (ولا) تنكح (الصغرى على الكبرى) وفي «فوائد أبي محمد بن أبي شريح» عن ابن عون، عن الشعبي، عن أبي هريرة

(١) «صحيح البخاري» (٥١٠٨)، و«سنن السنائي» (٣٢٩٧).

(٢) «فتح الباري» (١٦٠ / ٩).

(٣) «سنن أبي داود» (٢٠٦٥)، و«سنن الترمذي» (١١٢٦)، و«سنن الدارمي» (٢١٧٨).

(٤) «سنن السنائي الكبرى» (٥٤٣١).

(٥) «صحيح ابن حبان» (٤١١٦).

٢٧٢ - الحديث الرابع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رحمته الله: «أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله وسلامه عليه نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ».

بلفظ «نهى أن تنكح المرأة على أمة أخيها أو أمة أختها»، وعبد أبي داود^(١) من حديث ابن عباس: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كره أن يجمع بين العمة والحالة، وبين العمتين والخالتين»، وتفسيره بأن يتزوج كل من الرجلين أم الآخر، فيولد لكل منهما بنت، فتكون كل من السنتين عمة الآخر، أو يتزوج كل من الرجلين بنت الآخر فيولد لهما بنتان، فكل من السنتين خالة للأخرى، فيمتنع الجمع بينهما، وأما الجمع بين روجة رجل وبنته ولم تكن الزوجة خالة للنت، فهو حائر، وقد جمع عبدالله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي، أخرج به البخاري معلقاً^(٢).

• (الحديث الرابع عشر: أبو حنيفة رحمته الله عن الزهري، عن أنس: أن النبي صلوات الله وسلامه عليه نهى عن المتعة)، وهي عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للوليد وتربيته، بل إلى مدة معينة ينهي العقد بانتهائها، أو غير معينة، بمعنى بقاء العقد ما دام معها إلى أن يصرف عنها، ولا يشترط فيها الشهود، وهذا كما قاله السدي فيما أخرجه ابن جرير عنه في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] الآية، قال. هذه المتعة كان الرجل ينكح المرأة بشرط إلى أجل مسمى، فإذا انقضت المدة، فليس له عليها سبيل، وهي منه بريئة، وعليه أن يستري ما في رحمها، وليس بينهما ميراث، ليس يرث واحد منهما صاحبه

(١) سنن أبي داود (٢٠٦٧)

(٢) صحيح البخاري (٥١٠٥)

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: «كانت متعة النساء هي أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة ليس معه من يصلح له صبيته ولا يحفظ متاعه، فيتروح المرأة إلى قدر ما يرى أنه يفرغ من حاجته، تنظر له متاعه وتصلح له صبيته»، الحديث^(١).

وأخرج الشيخان عن ابن مسعود^(٢) قال: «كنا نعزو مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وليس معنا نساء، فقلنا ألا نختصي، فهنا عن ذلك ورخص لنا أن نتزوج المرأة بالثوب إلى أجل، ثم قرأ عبدالله ﴿يَأْتِيهَا الْبُيُوتُ آمِنًا وَلَا تُخْزَمُونَ طَيِّبَتِ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾» [المائدة ٨٧].

وأخرج مسلم عن سيرة الجهنبي^(٣) قال: «أدب لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عام فتح مكة في متعة النساء، فخرجت أنا ورجل من قومي ولي عليه فصل في الجمال، وهو قريب من الدمامة، مع كل واحد مسابرة، وبُردي حلق، وأما بُرد ابن عُمَيٍّ بُردٌ جديدٌ غصٌّ، حتى إذا كنا بأسفل مكة أو بأعلاها، فتلقتنا فتاة مثل البكرة المعلقة، فقلنا لها هل لك أن يستمتع منك أحدنا؟ قالت: وما تبدلان؟ فنشر كل واحد بُرده، فجعلت تنظر إلى الرجلين ويراها صاحبي ينظر إلى عظميها، وقال: إن بُرد هذا حلقٌ وبُردي جديدٌ غصٌّ، فتقول. برد هذا لا بأس به ثلاث مرار أو مرتين، ثم استمتعُ منها فلم أخرج حتى حرّمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم».

(١) تفسير ابن أبي حاتم (النساء: ٢٤)

(٢) صحيح البخاري (٤٦١٥)، وصحيح مسلم (١٤٠٤).

(٣) صحيح مسلم (١٤٠٦)

وأخرج البخاري عن ابن جمرة^(١) قال: «سمعت ابن عباس يسأل عن المتعة، فرخص فيها، فقال له مولى له: إنما كان ذلك في النساء قلة والحال شديد، فقال ابن عباس: نعم».

وأخرج ابن جرير في «تهذيبه» وابن المسدر والطبراني والبيهقي من طريق سعيد بن جبير^(٢) قال: «قلت لابن عباس: ماذا صنعت؟ ذهبت الركاب بفتياك وقالت فيها الشعراء، قال: وما قالوا؟ قلت: قالوا:

أقول للشيخ لما طدل مجلسه يا صاح هل لك هي فتيا ابن عباس
هل لك هي رخصة الأطراف آنسة يكون مثواك حتى مصدر الناس
فقال: إن الله وإنا إليه راجعون، لا والله ما بهذا أفتيت، ولا هذا أردت، ولا أحللتها إلا للمضطر، وفي لفظ: «ولا أحللت منها إلا ما أحل الله من الميتة والدم ولحم الخنزير».

وأخرج الطبراني والبيهقي عن ابن عباس^(٣) في حديثه قال: «فحرمت المتعة، وتصديقها من القرآن ﴿لَا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، وما سوى هذا الفرح فهو حرام».

وحاصل ما ذكرنا: أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر. وأخرج البيهقي من حديث أبي در^(٤) بإسناد حسن: «إنما كانت المتعة لحربا

(١) «صحيح البخاري» (٥١١٦).

(٢) «المعجم الكبير» (١٠٦٠١)، و«السنن الكبرى» (١٤٥٥٠).

(٣) «السنن الكبرى» (١٤٥٥٢)، و«المعجم الكبير» (١٠٧٨٢).

(٤) «السنن الكبرى» (١٤٥٦١).

وحرفاً، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه شاع القول بإباحتها كما ذكر له ابن جبير وأخرج النحاس عن علي رضي الله عنه أنه قال لاس عباس إنك رجل تائه، إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بهي عن المتعة، لكن لما بلغه الهي ما وسعه إلا الرجوع إلى الحق، وتأويل ما كان يقوله من الإباحة إنها للمضطر، وذكر أن السامع لها قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ الآية كما قدمنا.

وأخرج أبو داود في «ناسخه» وابن المنذر والنحاس من طريق عطاء عن ابن عباس في قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] الآية قال: سخطها رضي الله عنه التي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لم يذنبن رضي الله عنه [الطلاق: ١]، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَالَّذِي يَتَسَوَّى مِنَ الْمَحْضِيِّ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْسِنَتْ فَمِذَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]، فهذا ابن عباس قد صح عنه تحريمه للمتعة، ومن نقل تحريمها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابن عمر وسيرة الجهنني كما سيأتي، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه عند الشيعين^(١)، وابن مسعود رضي الله عنه عند الإسماعيلي؛ فإنه أخرج حديثه الذي ذكرناه من قوله «ورخص لنا أن نتروح المرأة بالثوب إلى أجل وقرأ الآية»، ثم ذكر أنه وقع في رواية أبي معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد: «ففعلنا ثم ترك ذلك»، قال: وفي رواية لابن عيينة عن إسماعيل رضي الله عنه «ثم جاء تحريمها بعد»، وفي رواية معمر عن إسماعيل: «ثم نسخ»

وأخرج عبد الرزاق وابن المنذر والبيهقي عن ابن مسعود^(٢) قال: «المتعة منسوخة، سحها الطلاق والصدقة والعدة والميراث»، وسلعة بن الأكوع عند

(١) «صحيح البخاري» (٥١١٥)، و«صحيح مسلم» (١٤٠٧).

(٢) «السنن الكبرى» (١٤٥٦٤)، و«مصنف عبد الرزاق» (١٤٠٤٤).

الشيخين^(١)، وأبو هريرة عند أبي يعلى^(٢) بإسناد فيه مؤمل بن إسماعيل، وثقه ابن معين وابن حبان، وضعفه البخاري وغيره، وبقيّة رجاله رجال الصحيح، وجابر بن عبدالله^(٣) عند الطبراني في «الأوسط» بسند فيه صدقة بن عبدالله، وثقه أبو حاتم وغيره، وضعفه جماعة، وبقيّة رجاله رجال الصحيح، وذكر في حديثه «إنما سميت ثنية الوداع لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حرّم المتعة عندها، فودعنا النساء عند ذلك»، وثعلبة بن الحكم^(٤) عنده أيضاً بسند جيد غير شريك، وهو ثقة، والحارث بن عزية^(٥) عنده سند فيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، وهو ضعيف، وسهل بن سعد^(٦) عنده بسند فيه يحيى بن عثمان بن صالح وابن لهيعة، ولكل واحد منهما حديث حسن، وكعب بن مالك^(٧) عنده أيضاً بسند فيه يحيى بن أبي أنيسة، وهو متروك، وأبو ذر^(٨) عند البيهقي وعمر^(٩) عنده أيضاً، قال ابن حزم: وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الصحابة أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وجابر بن عبدالله، وابن مسعود، وابن عباس، ومعاوية بن أبي

(١) «صحيح البخاري» (٥١١٧)، و«صحيح مسلم» (١٤٠٥).

(٢) «مسند أبي يعلى» (٦٦٢٥).

(٣) «المعجم الأوسط» (٩٣٨).

(٤) «المعجم الأوسط» (٨٦٠٠).

(٥) «المعجم الكبير» (٣٣٩١).

(٦) «المعجم الكبير» (٥٦٩٥).

(٧) «المعجم الكبير» (٦٨ / ١٩)، رقم (١٣٠).

(٨) «السنن الكبرى» (١٤٥٦١).

(٩) «السنن الكبرى» (١٤٥٥٥).

٢٧٣ - الحديث الخامس عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنِ الْمُتَعَةِ».

سفيان، وعمر بن حريث، وأبو سعيد الحدرى، وسلمة ومعد اثنا أمية بن حلف، ومن التابعين طاوس، وعطاء، وسعيد بن جبير، وسائر فقهاء مكة، قال: واختلف فيها عن علي وعمر وابن عباس وابن الزبير، انتهى باختصار.

وكلامه خال عن التحقيق جداً؛ فإننا قدمنا حديث جابر وابن مسعود وابن عباس في تحريمها، ولم ينقل عن أبي سعيد إلا مجرد الإخبار كما أخرج عبد الرزاق عنه، قال: «لقد كان أحدنا يستمتع بملء القدح سويقاً»

قال الحافظ^(١) وهذا مع كونه ضعيفاً للجهل بأحد رواه ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ومن التناقض في كلامه أنه حزم على ابن عباس أولاً أنه ثبت على تحليلها، ثم قال أخيراً إنه احتلف فيه عليه، وأما ابن الزبير، فقصة إنكاره على ابن عباس وتبكيته له حيث لم يبلغه النهي الصريح فيها مشهورة، أخرجها مسلم وغيره، والله أعلم.

• (الحديث الخامس عشر: أبو حنيفة رحمه الله عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن المتعة)، حديث ابن عمر أخرج ابن حريز بهذا اللفظ، وأخرج الطبراني في «الأوسط»^(٢) بسند رجاله رجال الصحيح، حلا المعافى بن سليمان، وهو ثقة، عن سالم بن عبد الله قال «أتى عبد الله بن عمر فقيل له: إن ابن عباس يأمر بكاح المتعة، فقال ابن عمر سبحان الله ما أظن ابن عباس

(١) «فتح الباري» (٩/ ١٧٤).

(٢) «المعجم الأوسط» (٩٢٩٥).

يفعل هذا، قالوا. بلى إنه يأمر به، قال. وهل كان ابن عباس إلا علامةً صغيراً إذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم قال ابن عمر: نهانا عنها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وما كنا مسافحين».

وأخرج من طريق آخر عن ابن عمر^(١): «أنه سئل عن المتعة فقال: حرام، فقيل: إن ابن عباس لا يرى بها بأساً، فقال: والله لقد علم ابن عباس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنها يوم خير وما كنا مسافحين»، وفي إسناده منصور بن دينار وهو ضعيف.

وأخرج أبو عوانة^(٢) وصححه من طريق سالم: «أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة، فقال: حرام، فقال: إن فلاناً يقول فيها، فقال: والله لقد علم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرّمها يوم خير وما كنا مسافحين».

قال الحافظ ابن حجر^(٣): وقد اختلف السلف في نكاح المتعة، قال ابن المنذر جاء عن الأوائل الرخصة فيها، ولا أعلم اليوم أحداً يجيرها إلا بعض الرافضة، ولا معنى لقول يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، وقال عياض ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الرافضة، وأما ابن عباس، فروي عنه أنه أباحها، وروي عنه أنه رجع عن ذلك، قال ابن بطال: روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة، وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة، وإجارة المتعة عنه أصح، وهو مذهب الشيعة، وأخرج مسلم من

(١) «المعجم الكبير» (١٣١٤٥)

(٢) «مستخرج أبي عوانة» (٣٣٢٠)

(٣) «فتح الباري» (١٧٣ / ٩)

طريق عطاء عن جابر^(١). «استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر».

فإن قلت هذا مشكل بما ثبت من تحريمه يوم خيبر أو الفتح أو حجة الوداع؟

قلت قول جابر: «فعلنا» لا يقتضي تعميم جميع الصحابة، بل يصدق على فعل نفسه وحده، أو فعله وفعل آخر معه لا فعل جميع الصحابة؛ فإن أكثر الصحابة قد صرح بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حرّمها، ولعل جابراً لم يتذكر النهي إلا عند نهى عمر عنها، وإلا فجابر من جملة من روى في تحريمها، وحديثه حسن يحتج به، وعلى هذا يمشي قوله في الرواية الأخرى: «حتى نهى عنها عمر» في شأن عمرو بن حُرَيْث، وقصة عمرو بن حُرَيْث أخرجها عبد الرزاق في «مصنفه» عن جابر^(٢)، قال: «قدم عمرو بن حُرَيْث الكوفي فاستمتع بمولاة، فأتى بها عمر حبلى، فسأله فاعترف، قال: فذلك حين نهى عنها عمر»، وعمر رضي الله عنه لم ينه عنها اجتهداً، وإنما نهى عنها مستنداً إلى نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرج ابن ماجه^(٣) عن ابن عمر قال: «لما وُلِّي عمر، خطب فقال: إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرّمها».

وأخرج ابن المنذر والبيهقي عن ابن عمر^(٤) قال: «صعد عمر المنبر فحمد الله

(١) صحيح مسلم (١٤٠٥).

(٢) مصنف عبد الرزاق (١٤٠٢٩).

(٣) سنن ابن ماجه (١٩٦٣).

(٤) السنن الكبرى (١٤٥٥٥).

تعالى وأثنى عليه، ثم قال: ما بال رجال يكحون هذه المتعة؟ فقد نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

وفي حديث أبي هريرة عن ابن حبان^(١): «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث»، وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي^(٢)، وأجمعوا على أنه متى وقعت المتعة الآن أنطلت، سواء كان قبل الدخول أو بعده، إلا قول زفر؛ فإنه جعلها كالشروط الفاسدة، ويردّه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم^(٣): «فمن كان عده مبهن شيء، فليحل سبيلها».

وقال الخطابي: تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم هي الرجوع في المختلعات إلى علي وآل بيته، فقد صح عن علي: «أنها سبخت»، ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد: «أنه سئل عن المتعة فقال: هي الزنا بعينه».

قال الخطابي: ويحكى عن ابن جريج جوازها، انتهى.

وقد نقل أبو عوانة في «صحيحه» عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى في البصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثاً
وقال ابن دقيق العيد: وما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت

(١) «صحيح ابن حبان» (٤١٤٩)

(٢) «السنن الكبرى» (١٤٥٦٢).

(٣) انظر «صحيح مسلم» (١٤٠٦)

٢٧٤ - الحديث السادس عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ».

٢٧٥ - الحديث السابع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ سُرَاتٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «عَامَ الْفَتْحِ».

قال عياض: وأجمعوا على أن شرط البطلان في المؤقت التصريح بالشرط، فلو نوى عند العقد أن يفارقها بعد مدة، صح نكاحه إلا الأوزاعي، واختلفوا هل يُخَدُّ نكاح المتعة أو يعرَّر على قولين، والله أعلم.

• (الحديث السادس عشر: أبو حنيفة رحمته الله عن محارب، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء)، احتزر به عن التمتع بإحرام العمرة في أشهر الحج؛ فإن ذلك لم يه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم، بل أمر به في حجة الوداع، وقد مر البحث في ذلك في كتاب الحج مستوفى، وقد شاع أن عمر وعثمان رضي الله عنهما نهيا عن التمتع، وقد أنكر عليهما كثير من الصحابة كما أسلفنا القول في ذلك مفصلاً، فإن شئت فارجع إليه.

• (الحديث السابع عشر: أبو حنيفة رحمته الله عن الزهري، عن رجل من آل سرات) لا أدري من هو، ولعله من الصحابة، فلا تصره الجهالة؛ فإن الصحابة كلهم عدول، وإن كان من التابعين، هي الإساد علتان، الجهالة، وهي صارة فيمن دون الصحابة، والإرسال، ولكن حيث وجدت للحديث شواهد متعددة فلا يضر شيء من ذلك.

(أن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة، وفي رواية: عام الفتح)،

٢٧٦ - الحديث الثامن عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ»،

وقد مصت قصة فتح مكة في آخر كتاب الحج مفصلاً.

* (الحديث الثامن عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن أبي هريرة المدني، ذكره ابن أبي حاتم فقال: روى عن شريحيل بن سعد، وروى عنه محمد ابن أبان الجعفي، وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات، فقال: روى عن الربيع بن سبرة ومروان بن معاوية، وقد أطل الحافظ ابن حجر الكلام في «تعجيل المتعة في روائد رجال الأربعة» في هذه الترجمة، (عن أبيه)، ولم أجد لوالده ترجمة فيما لدي من كتب الرجال، وإنما تابعه الليث، وعُمارة بن غزيرة، وعبد العزيز ابن عمر، وعبد الملك بن الربيع بن سبرة، وأخوه عبد العزيز بن مسرة، والرهري، وعمر بن عبد العزيز، كلهم عند مسلم^(١)، (عن ربيع بن سبرة الجهني)، وهو تابعي من أهل المدينة، يروي (عن أبيه) سبرة - بفتح السين المهملة وسكون الموحدة - ابن معد بن عوسجة بن حرملة بن سبرة الجهني، أبو ثرية - بفتح المثناة وكسر الراء وتشديد التحتانية -، وقيل: مصعراً، صحابي نزل المدينة وأقام بذي المروة، وشهد الخندق وما بعدها، ومات في خلافة معاوية، وكان رسول علي لما وُلِّي الخلافة بالمدينة إلى معاوية يطلب منه بيعة أهل الشام.

(قال: نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم فتح مكة)، أي: بعدما أذن لهم بها عند دخولهم في مكة، وذلك لقوله عند مسلم: «أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عام الفتح حين دخلنا مكة، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها» وفي

وَفِي رِوَايَةٍ: «نَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ عَامَ الْحَجِّ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ الْفَتْحِ».



رواية. «غرونا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فتح مكة، قال فأقمنا خمسم عشرة ليلة، ثلاثين بين ليلة ويوم، فأذن لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في متعة النساء»، ثم ذكر قصته التي أسلفناها في الحديث الرابع عشر، ثم قال: «لم أخرج منها حتى حرّمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال: يا أيها الناس! إني كنت قد أدت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله تعالى قد حرّم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء، فليخل سبيلها، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا».

(وفي رواية: نهى عن المتعة عام الحج)؛ أي: عام حجة الوداع، وقد أخرج أبو داود عن الزهري^(١) قال: «كنا عند عمر بن عبد العزيز، فتذاكرنا متعة النساء، فقال له رجل يقال له: الربيع بن سبرة: أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع».

(وفي رواية: نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم الفتح)، وهذا موافق للرواية الأولى من حديث سبرة، وقد اختلفت الأحاديث في وقت تحريم المتعة، فحديث ابن عمر المتقدم والآتي يدل على أن ذلك إنما كان يوم حبيب، وسيأتي إن شاء الله تعالى ما جاء في ذلك من أقوال العلماء في الحديث الآتي، وحديث سبرة يدل على أن ذلك كان في حجة الوداع بحسب الرواية الثانية، وهذا هو اختلاف على الربيع بن سبرة

(١) «سنن أبي داود» (٢٠٧٢).

قال الحافظ: والرواية عنده بأنها في الفتح أصح وأشهر، وإن كان حفظ، فليس في سياق أبي داود إلا مجرد النهي، ولعله صلى الله تعالى عليه وسلم أعاد النهي في الحج ليسمعه من لم يسمعه قبل ذلك؛ فإنه صلى الله تعالى عليه وسلم حج في شهر كثير، وإنما قد بهذا لما ثبت من حديث سرة عند مسلم، وبما قدمناه أن الله تعالى قد حرّم ذلك إلى يوم القيامة، فهذا إنما كان يوم الفتح، وهو يقتضي أن لا تسخ حرمته بعد الفتح، ولأن الصحابة حجوا فيها بنسائهم بعد أن وسع عليهم، فلم تكن هناك شدة ولا طول عزيمة، وإلا فمخرج حديث سيرة إما هو من طريق ابنه الربيع، وقد اختلف عليه في تعيينها، والحديث واحد والقصة واحدة، فتعين الترجيح، والطريق التي أخرجها مسلم مصرحة بأنها في زمن الفتح، فتعين المصير إليها، والله أعلم^(١).

وأما ما أخرجه الطبراني عن محمد بن الحنفية قال «تكلم علي وابن عباس في متعة النساء، فقال علي: إنك امرؤ تائه، إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن متعة النساء في حجة الوداع»، وإن كان رجاله رجال الصحيح لكن لا يصلح لمعارضة ما ثبت عن علي عند الشيخين: «أنه نهى عنها يوم خيبر»، وكون الحديث رجاله رجال الصحيح لا يقتضي صحة الحديث من كل وجه؛ فإن الصحة متوقعة على نهي الشذوذ والعلّة، والشذوذ موجود في حديث الطبراني كما لا يخفى، فتعين القول بصحة ما أخرجه الشيخان وعدم الالتفات إلى ما أخرجه الطبراني، ثم كون المنع عنها في خيبر سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

قال ابن القيم. والصحيح أن المتعة إنما حرمت عام الفتح؛ لأنه قد ثبت في

«صحيح مسلم». «أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بإذنه»، قلت وثبت فيه أيضاً: «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يومئذ: إن الله تعالى قد حرم ذلك إلى يوم القيامة»، هذه ثلاثة أقاويل هي وقت منعها، أحدها: يوم حير، وثانيها: حجة الوداع، وثالثها: يوم الفتح، والأخير هو الصحيح.

وها هنا أربعة أقاويل غير ما ذكرت:

أحدها أنها كانت في عزوة تبوك، وذلك لما أخرجه إسحاق بن راهويه وابن حبان من حديث أبي هريرة. «إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما برل ثنية الوداع، رأى مصابيح وسمع ساء يكيين، فقال: ما هذا؟ فقالوا: يا رسول الله! نساء كانوا تمتعوا مهن، فقال: هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث»

وأخرج الحارمي من حديث جابر قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى غزوة تبوك، حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام، جاءت نسوة قد كنا تمتعنا بهن يظمن برحالنا، فجاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرنا ذلك له، قال: فغضب وقام خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه وبهى عن المتعة، فتوادعنا يومئذ، وذكر سبب تسمية ثنية الوداع كما قدمناه في الحديث الرابع عشر.

قال الحافظ: وليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا مهن في تلك الحالة، فيحتمل أن يكون ذلك وقع قديماً ثم وقع التوديع مهن حينئذ، والنهي كذلك تأكيداً لا تأسيساً؛ لأن النهي قديماً وقع، فلم يبلغ بعضهم ما استمر على الرحصة، فلذلك قرن النهي بالعصب؛ لتقدم الهي في ذلك، على أن هي حديث أبي هريرة مقالاً؛ فإنه من رواية مؤثر بن إسماعيل عن عكرمة بن عمار، وفي كل منهما مقال، وأما حديث جابر، فلا يصح؛ فإنه من طريق عبادة بن كثير، وهو متروك، وقد تقدم لنا الكلام على كل من الحديثين في الحديث الرابع عشر.

وثانيها . أنها كانت هي عزوة أوطاس ، وذلك لما أخرجه مسلم من حديث سلمة بن الأكوع قال . «رخص لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عام أوطاس هي المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها» ، وظاهر هذا الحديث يبين ما قدمناه من أن ذلك إنما كان يوم الفتح على أصح الأقاويل ، ويمكن أن يقال بأن الفتح كان في رمضان وغزوة أوطاس كانت في شوال ، والعام واحد ، فصح أن يقال : حرمت المتعة عام الفتح وحرمت عام أوطاس ، فلا تعارض ، والله أعلم .

نعم لو وقع في سياق حديث سلمة أنهم تمتعوا مع النساء في عزوة أوطاس ، لما كان القول بهذا الجمع حساً ، ويعد أن يقع الإدن في عزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قلها في عزوة الفتح بأنها حرمت إلى يوم القيامة ، وإذا تقرر ذلك ، فلا يصح إلا القول بمنعها يوم الفتح .

وثالثها : أن ذلك إنما كان في عمرة القصاء كما روي ذلك عن الحسن مرسلاً ، ومراسيله ضعيفة ؛ لأنه كان يأخذ عن كل واحد ، وعلى تقدير ثبوته فلم يله أراد يوم حير ، لأنهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء

ورابعها : إنما منع يوم حنين على ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد ، عن مالك في حديث مراجعة علي لابن عباس ؛ فإنه قال «إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن حنين» ، وقد أخرجه السنائي والدارقطني ، وثقه على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب أنه يوم حنين - بالمهملة وبوين بينهما تحية - فيكون شاذاً ، فلا يصح ، فيرجع إلى القول بأن ذلك إنما كان يوم حير ، مع أن فيه كلاماً سيأتي إن شاء الله تعالى ، فلا يصح إلا القول بمنعها يوم الفتح ، والله أعلم .

٢٧٧ - الحديث التاسع عشر: أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ غَزْوَةِ خَيْبَرَ.....

* (الحديث التاسع عشر: أبو حنيفة رحمه الله عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ عام غزوة خيبر)، وكانت في السنة السابعة عند الجمهور، وقال مالك إنها كانت في السادسة، وبه جزم ابن حرم، وقال ابن إسحاق إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سار إليها في محرم سنة سبع.

وهي مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على ثمانية بُرد من المدينة إلى جهة الشام، وذكر أبو عبيد البكري أنها سميت باسم رجل من العمالقة نزلها، فنزل صلى الله تعالى عليه وسلم بالرجيع - واد بين خيبر وعظمان - فتخوف أن تمدهم عظماء، فبات به حتى أصبح، فغدا إليهم، واستخلف على المدينة سباع بن أبي عرقطة، ولما قدم خيبر، صلى بها الصبح، ولم يسمع بها أذاناً، فركب المسلمون، فخرج أهل خيبر بمساحيهم ومكاتلهم ولا يشعرون، فلما رأوا الجيش قالوا: محمد والله، محمد والحميس، ثم رجعوا هاربين إلى مدينتهم، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «الله أكبر خربت خيبر، إنا إذا نزلنا ساحة قوم قساء صائح المذيرين، وأعطى الراية علياً رضي الله عنه وقال له: انقد على رسلك حتى تنزل ساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه، فوالله؛ لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم»، ولما دنا علي رضي الله عنه من حصنهم اطلع يهودي من رأس الحصن فقال: من أنت؟ قال: أنا علي بن أبي طالب، فقال اليهودي: علوتم وما أنزل على موسى؟ يعني: أنه حلف بالثوراة، فخرج مرحب اليهودي من حصن خيبر قد جمع سلاحه وهو يرتجر، فقام إليه محمد بن مسلمة فقتله كما قاله سلمة بن سلامة ومجمّع بن حارثة، وقال الواقدي: إن محمد بن مسلمة صرب ساقبي مرحب فقطعهما، فقال مرحب: أحجز عليّ

يا محمد، فقال محمد: ذق الموت كما ذاقه أخي محمود، وكان قتل بحير، فمر به علي عليه السلام، فضرب عنقه وأخذ سلبه، فاحتصموا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سلبه، فقال محمد: يا رسول الله! ما قطعت رجليه ثم تركته إلا ليدوق الموت، وكنت قادراً على أن أجهر عليه، فقال علي عليه السلام: صدق، ضربت عنقه بعد أن قطعت رجليه، فأعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محمد بن مسلمة سيفه ورمحه ومغفره وبيضته، ثم خرج يأسر فقتله الربير، ثم دخل اليهود حصاً لهم متبعاً يقال له القموص، فحاصروهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قريباً من عشرين ليلة، وكانت أرضاً وخمة شديدة الحر، فجهد المسلمون جهداً شديداً، وأسلم هناك عبد حبشي أسود من أهل خيبر كان في عنقه لسيدته، فقام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الناس فوعظهم وحضهم على الجهاد، فالتقى المسلمون واليهود، فقتل ذلك العبد فيموت قتل، ولم يصل لله سجدة قط، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «لقد رأيت زوجيته من الحور العين تتارعانه حُبَّته عه تدحلان فيما بين حبلده وحُبَّته»، قال الواقدي: وتحولت اليهود إلى قلعة الزبير حصن منيع في رأس قلة، فأقام عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة أيام، ثم سار إلى مائهم فقطعه عليهم، فخرجوا وقاتلوا أشد القتال، وقتل نفر من المسلمين، وأصيب من اليهود نحو العشرة، وافتتحه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم تحول إلى أهل الكتيبة والوطيح والسلام حصن ابن أبي الحقيق، فتحصن أهله أشد التحصن، وجاءهم كل فل كان انهزم من النطة والشق، فإن حير كانت حانين: الجانب الأول: الشق والنطة، وهو الذي افتتحه أولاً، والجانب الثاني: الكتيبة والوطيح والسلام، فجعلوا لا يخرجون من حصونهم حتى هم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن ينصب عليهم المنجنيق، فلما

عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ.

* * *

أيقنوا بالهلكة وحصرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أربعة عشر يوماً، سألوا الصلح، فزل ابن أبي الحقيق فصالح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على حقس دماء من في حصوبهم من المقاتلة وترك الذرية لهم، ويخرجون من حير، ويخلون للمسلمين ما كان لهم من مال وأرض وصفراء وبيضاء إلا ثوباً على ظهر إنسان، وعن ابن عمر. فصالحوه على أن يجلوا منها ولهم ما حملت ركابهم، ولرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الصفراء والبيضاء، واشتراط عليهم أن لا يكتموا ولا يغيثوا شيئاً، فإن فعلوا، فلا دمة لهم ولا عهد، فعيثوا في حربة مسكا فيه مال وحلي لحبي بن أخطب، فقتل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبي حقيق، وأحدهما روح صبية بنت حبي بن أخطب، وسبى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ساءهم ودراريهم، وقسم أموالهم بالنكت الذي نكثوا، وأراد أن يجلبهم منها، ثم تركهم بها يقومون عليها ولهم شطر ما يخرج منها، هذا خلاصة ما ذكره أهل السير، وتركت التطويل خشية الملالة.

(عن لحوم الحمر الأهلية)، وكانت مساحة قبل ذلك

وأخرج السائي عن أبي ثعلبة^(١). «غروا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حير والناس جياع، فوجدوا حمراً إنسية، فدبحوا منها، فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف هادي ألا إن لحوم الحمر الإنسية لا تحل»، وسيأتي إن شاء الله تعالى مرید تحقيق في كتاب الأطعمة.

(وعن متعة النساء)، وقد أخرج البخاري وغيره من حديث علي^(٢) رضي الله عنه

(١) «سنن السائي» (٤٣٤١)

(٢) «صحيح البخاري» (٤٢١٦)، و«صحيح مسلم» (١٤٠٧).

كذلك، وظاهره يفهم أن النهي عنها كان يوم خيبر أيضاً، وحكى البيهقي عن الحميدي أن سفيان بن عُيينة كان يقول يوم خيبر يتعلق بالحرمة الأهلية لا بالمتعة، قال البيهقي. وما قاله محتمل، والظاهر أنه ظرف للأمرين، وأما غيره فصريح أن الظرف يتعلق بالمتعة، وقد أخرج البخاري من طريق مالك وابن عيينة^(١) في حديث علي عليه السلام بلفظ «نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية»، وهكذا أخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن عُيينة^(٢)، وأخرج البخاري من طريق عبيد الله بن عمر عن الزهري^(٣): «أن رسول الله نهى عنها يوم خيبر»، وذكر الشَّهيلي أن ابن عيينة رواه عن الزهري بلفظ «نهى عن أكل الحمر الأهلية عام خيبر وعن المتعة بعد ذلك، أو في غير ذلك اليوم»، انتهى

قال الحافظ^(٤): «هذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عُيينة، وقد أخرجه أحمد والحميدي وغيرهما باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه، وكذا أخرجه الإسماعيلي ومسلم وسعيد بن منصور عن ابن عيينة بمثل لفظ مالك، وذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهي رمن خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأما المتعة فكان في يوم غير خيبر

قال الحافظ ثم راجعت «مسند الحميدي» من طريق قاسم بن أصبغ عن أبي إسماعيل السلمي عنه فقال بعد سياق الحديث. قال ابن عيينة. يعني أنه نهى عن لحوم الحمر الأهلية رمن خيبر ولا يعني نكاح المتعة، قال ابن عبد البر. وعلى هذا

(١) «صحيح البخاري» (٤٢١٦، ٥١١٥)

(٢) «صحيح مسلم» (١٤٠٧)

(٣) «صحيح البخاري» (٦٩٦١).

(٤) «فتح الباري» (١٦٨/٩)

أكثر الناس، قال البيهقي: تشبه أن يكون كذلك، لصحة الحديث في أنه صلى الله تعالى عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى عنها، فلا يتم الاحتجاج من علي بن عباس عليه السلام إلا إذا وقع النهي أخيراً؛ لتقوم به الحجة على ابن عباس، وقال أبو عوانة في «صحيحه» سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي عليه السلام أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأما المتعة فسكت عنها، وإنما نهى عنها يوم الفتح، انتهى.

والحاصل أن روايات حديث علي عليه السلام كلها متفقة على أن النهي عن المتعة إنما كان يوم خيبر، وحديث ابن عمر يؤيده، وقد مضت له طرق متعددة في شرح الحديث الخامس عشر، ولم نجد من المتقدمين إلا ابن عيسى نحا إلى أنها لم تمنع يوم خيبر، وتبعه ابن عبد البر، وأيده البيهقي وابن القيم في «الهدى النبوي».

والحاصل لهؤلاء على ما ذكروا هو ما ثبت من استمتاع الصحابة يوم الفتح، بمعنى أنها لو حرمت يوم خيبر ما ساع لهم أن يأتوا بمحرم يوم الفتح، ولا يمكن أن يقال: إن الصحابة لم تعلم بالمنع يوم خيبر؛ فإنه قد ورد من حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم قال: «رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها»، وقالوا: وإنما جمع علي بن أبي طالب بين الأخبار بتحريمها وتحريم الحمر الأهلية؛ لأن ابن عباس كان يبيحهما، فروى له علي عليه السلام تحريمها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وكان تحريم الحمر يوم خيبر بلا شك، فذكر يوم خيبر ظرفاً لتحريم الحمر وأطلق تحريم المتعة.

وقال ابن القيم: وقصة خيبر لم تكن النساء فيها مسلمات، وإنما هن يهوديات، وإباحة نساء أهل الكتاب لم تكن تثبت بعد، وإنما أبحن بعد ذلك في (سورة المائدة) بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وهذا

متصل بقوله ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ما كان هذا إلا في حجة الوداع، فلم تكن إباحة الكتابيات يوم خيبر، ولا للصحابة رغبة إليهن، ولا نقله أحد قط في هذه العزوة، ولا كان فيها للمتعة ذكر البتة، لا فعلاً ولا تحريماً، بخلاف عزة الفتح، فإن قصة المتعة فيها فعلاً وتحريماً مشهورة، ومن لم يتحقق ما ذكرناه لزمه أن يقول: المتعة حُرمت؛ يعني: يوم خيبر، ثم أبيحت، ثم حُرمت، ولذلك قال الماوردي في «الحاوي»: «إنها أبيحت مراراً، ولهذا قال في المرة الأخيرة»: «إلى يوم القيامة»، إشارة إلى أن التحريم الماضي كان مشعراً بأن الإباحة تعقبه، بخلاف هذا؛ فإنه تحريم مؤبد لا تعقبه إباحة أصلاً.

وقال النووي: والصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين، فكانت مباحة قل خيبر ثم حُرمت فيها، ثم أبيحت عام الفتح، وهو عام أوطاس، ثم حُرمت تحريماً مؤبداً، قال: ولا مانع من تكرير الإباحة، ونقل غيره عن الشافعي أن المتعة نسخت مرتين، وقال: لا أعلم شيئاً حرم ثم أبيع ثم حرم ثم أبيع إلا المتعة.

قال ابن القيم: ولزوم النسخ مرتين لا عهد بمثله في الشريعة النسخة، ولا يقع مثله فيها، وهذا خلاصة ما عارضوا به في النهي عن المتعة يوم خيبر.

وقول - وبالله التوفيق -: إن الحق ما ذهب إليه الشافعي، وتأويل الأحاديث الصحيحة الصريحة بمجرد أدنى إشكال مما لا يليق بمحول العلماء، وأما قولهم: إن يوم خيبر إنما كان ظرفاً للحوم الحمر الأهلية دون المتعة، فكلام خال عن الإمعان؛ فإن أكثر روايات حديث علي عليه السلام مطلقاً، سواء كانت من رواية مالك أو من رواية ابن عبيدة، إنما هي بلفظ: «نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية»، بل في رواية للبخاري في المعاري: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل

لحوم الحمر الإنسية، ومثل هذا لا يتمشى فيه شيء من تأويلاتهم، وأما كون نساء أهل الكتاب لم تحل يوم خيبر بدلالة آية المائدة، وهي إنما نزلت في حجة الوداع = وإنما يتوجه ذلك إذا كان في الحديث ما يصرح بأنهم تمتعوا بساء اليهود، ويمكن أن تكون مع الصحابة ساء يستمتعون بها في الأسفار، على أن في الآية ما يقتضي أن حل الكتائيات وأشياء أخر قد حصل ذلك اليوم، وذلك لا يقتضي أن تكون تلك الأشياء كلها أو بعضها محرماً قبل ذلك اليوم، بل إنما هو من باب الامتنان والتهنئة بتحليلها، والله أعلم، وإلا فيقال: إن في جملة الآية ﴿أَلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْفَحْشَاءُ﴾ [المائدة ٥] الآية، فهذا يشعر بحليتها في ذلك اليوم، وهي لم تكن محرمة قبل ذلك، وقد أخرج عبد الرزاق وابن المنذر عن جابر بن عبد الله «أنه سئل عن نكاح المسلم اليهودية والصراية، فقال: تزوجها من زمن الفتح ونحن لا نكاد نجد المسلمات كثيراً، فلما رجعت، طلقناهن، قال: ونساؤهم لنا حلال ونساؤن عليهم حرام»، وهذا صريح بأن المسلمين كانوا يتزوجون الكتائيات في زمن الفتح، ولا شك أن ذلك كان قبل حجة الوداع، فطل قولهم: «ولا للصحابة رغبة إلى الكتائيات»، وأما قولهم: «لم يكن للمتعة يوم خيبر ذكر فعلاً ولا تحريماً»، فمردود بما ثبت عن علي وعبد الله بن عمر «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حرّمها يوم خيبر»، ولا يكون التحريم إلا بعد الإباحة والفعل، فتأمل.

وأما قولهم «لم يعمد حصول النسخ في الشريعة مرتين»، فكلام خال عن الفائدة؛ لأن هذا الأمر قد ثبت صريحاً كما ذكره الإمام الشافعي من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر، ثم رخص بها يوم الفتح، ثم حرّمها تحريماً مؤبداً، وهذه شريعة مصطفوية كمت للمؤمنين الموقنين، وما كل شريعة لها نظائر متعددة، وقد قيل: إن القبلية سحخت مرتين، كان صلى الله تعالى عليه وسلم بمكة

٢٧٨ - الحديث العشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،
عَنْ عَلْقَمَةَ [وَالْأَسْوَدِ]: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ سُئِلَ عَنِ الْعَزْلِ،
فَقَالَ:

يصلي إلى الكعبة، ثم أمر بيت المقدس، ثم صرف عنه إلى الكعبة.
فإن قلت. لو كان تحريمها يوم الفتح، لما ساع لعلي رحمته الله أن يذكر تحريمها
يوم خيبر، ولا تقوم له حجة على عبدالله بن عباس؛ فإنه ربما يعارصه برخصة يوم
الفتح، ولو ذكر علي رحمته الله ابتداء يوم الفتح، لكان متجهاً؟
قلنا: لما كانت رخصة الفتح محصورة في ثلاثة أيام، لم يطلع علي رحمته الله
عليها، وبقي في ذهنه المنع الأصلي، فافهم.
وأما عبدالله بن عباس، فكان يقول: إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
لم يحرمها تحريماً عاماً التة، بل حرمها عند الاستغناء عنها، وأباحها عند الحاجة
إليها.

قال ابن القيم هذه كانت طريقة ابن عباس حتى، كان يفتي بها ويقول
هي كالهيئة ولحم الحزير، يباح عند الضرورة وحشية العت. فلم يفهم عنه أكثر
الناس ذلك، وظنوا أنه أباحها إباحة مطلقة، وتغنوا في ذلك بالأشعار، فلما رأى
ابن عباس ذلك وبلغته الأحاديث الصحيحة الصريحة في المنع المؤبد المشدد،
رجع إلى القول بالتحريم، وهو عين الصواب، والله أعلم.

• (الحديث العشرون: أبو حنيفة عن حماد) بن أبي سليمان، (عن إبراهيم)
ابن يزيد النخعي، (عن علقمة) بن قيس بن عبدالله السعفي الكوفي، (والأسود) بن
يزيد النخعي (أن عبدالله بن مسعود سئل عن العزل)؛ أي: نزع الذكر بعد الإيلاج
لينزل خارج الفرج، والمراد بيان حكمه أنه هل يجوز ذلك أم لا؟ (فقال)؛ أي:

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ شَيْئًا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَهُ.....

اس مسعود في الجواب: (إن رسول الله ﷺ قال: لو أن شيئاً أخذ الله ميثاقه)، أي: العهد منه بإقراره بالربوبية له تعالى وتقدس، وهذا إما هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۖ﴾ [الأعراف ١٧٢] الآية، وأخرج أحمد^(١) عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنعمان؛ يعني عرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذراها، فنشرهم بين يديه كالدر، ثم كلمهم قبلاً قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۖ شَهِدْنَا﴾ أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف ١٧٢-١٧٣]

وأخرج أيضاً عن أبي بن كعب^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾ الآية، قال: جمعهم فجعلهم أرواجاً، ثم صورهم فاستنطقهم فتكلموا، ثم أخذ عليهم العهد والميثاق، وأشهدهم على أنفسهم ألسنت ربكم؟ قالوا بلى، قال فإني أشهد عليكم السماوات السبع والأرضين السبع، وأشهد عليكم أباكم آدم أن تقولوا يوم القيامة لم نعلم بهذا، اعلموا أنه لا إله عيري ولا رب عيري، ولا تشركوا بي شيئاً، إني سأرسل إليكم رسلي يذكر بكم عهدي وميثاقي، وأنزل عليكم كتبي، قالوا: شهدنا أنك ربنا وإلهنا لا رب عيرك ولا إله لنا عيرك، فأقرأوا بذلك، فرفع إليهم آدم [بصره] فرأى العني والفقير، وحسن الصورة ودون ذلك، فقال رب لولا سويت بين عبادك؟ قال إني أحببت أن أشكر، ورأى الأسياء فيهم مثل السرح عليهم النور، حصوا بميثاق آخر في النبوة والرسالة، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ

(١) مسند أحمد (١/ ٢٧٢)

(٢) مسند أحمد (٥/ ١٣٥)

استودع صخرة لخرج.



أَحَدَنَا مِنَ الَّذِينَ يَشْفَعُ لَهُمْ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ . ﴿وَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [الأحراب ٧]، كان في تلك الأرواح، فأرسله إلى مريم عليها السلام، فحدثت عن أبي أن دخل من فيها.

(استودع صخرة)، وعند الطبراني^(١) بإسناد رجاله رجال الصحيح غير رجل واحد ذكر الهيثمي أنه ضعيف من حديث ابن مسعود موقوفاً «لو أخذ الله الميثاق على نسمة في صلب رجل ثم أفرغه على صفا، لأخرجه من ذلك الصفا، فإن شئت فأنتم وإن شئت فلا».

وأخرج أحمد والزار بإسناد حسن عن أس بن مالك^(٢) قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسأل عن العزل، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة، لأخرج الله تعالى منها ولداً أو ليخرج منها، وليحلق الله تعالى نفساً هو حالقها»، وفي معنى هذا حديث ابن عباس عند الطبراني في «الأوسط»^(٣) وفي إسناده من لا يعرف

(لخرج)؛ أي من تلك الصخرة، فما من نفس كائنة هي علم الله تعالى إلا وهي كائنة، ولا ينم عن قدر

وقد أخرج البخاري عن أبي سعيد^(٤) قال: «يا رسول الله! إنا نصيب سياً فنحب الأثمان، فكيف ترى في العزل؟ فقال: أو أنكم.....»

(١) «المعجم الكبير» (٩٦٦٤).

(٢) «مسند أحمد» (١٤٠ / ٣).

(٣) «المعجم الأوسط» (٦٨٨٤).

(٤) «صحيح البخاري» (٢٢٢٩).

تفعلون ذلك؟ لا عليكم أن لا تفعلوا ذلكم؛ فإنها ليست نسمة كتب الله تعالى أن تخرج إلا هي خارجة»، وهي رواية «فإن الله تعالى قد كتب من هو خالق إلى يوم القيامة»^(١)، وهي رواية. «م من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة»^(٢).

وأخرج مسلم عن جابر^(٣): «أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: إن لي جارية، وهي حادمتنا وسانيتنا في البخل، وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل، فقال: اعزل عنها إن شئت؛ فإنه سيأتيها ما قدر لها»، وفي الباب عبادة بن الصامت^(٤) عبد الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، وهي إسنادة عيسى بن سنان الحنفي، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه آخرون.

وحذيفة بن اليمان^(٥) عنده، وفي إسنادة المثنى بن الصباح، وهو متروك عند الجمهور، وقد وثقه ابن معين، وبقيّة رجاله ثقات.

وصرمة العدري^(٦) عنده أيضاً، وفي إسنادة عبد الحميد بن سليمان، وهو ضعيف.

ووائلة بن الأسقع^(٧) عنده أيضاً بإسناد جيد

(١) «صحيح البخاري» (٧٤٠٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٥٤٢).

(٣) «صحيح مسلم» (١٤٣٩).

(٤) «المعجم الأوسط» (٨١٨٩).

(٥) «المعجم الكبير» (٣٠٢٧).

(٦) «المعجم الكبير» (٧٤٠٨).

(٧) «المعجم الكبير» (٢٢ / ٩٣، الرقم ٢٢٣).

وأبو هريرة^(١) عند البراء بإسناد جيد خلا إسماعيل بن مسعود، وهو ثقة وجرير^(٢) عند الطبراني بإسناد فيه مدلل بن علي، وهو ضعيف، وقد وثق وهذه الأحاديث كلها في مطلق العزل خشية من علق المرأة، وها أحاديث أخر اشتملت على حكم عزل الرجل خشية على ولده الرضيع أن لا يتغير لبن أمه عليه، فيكون سباً لمرضه أو هلاكه، ومن ذلك ما أخرجه النسائي عن أبي سعيد الزُّرقي^(٣) «أن رجلاً سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن العزل فقال: إن امرأتى ترضع وأنا أكره أن تحمل، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: إن ما قد قدر في الرحم سيكون».

وأخرج مسلم من حديث أسامة^(٤) «أن رجلاً سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن العزل، وقال أشفق على ولدها، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: لو كان ذلك صاراً، لضر فارس والروم»، فنبه الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم أن العزل لأي شيء كان لا معنى له؛ فإنه إن كان لثلاً يحصل ولد، فلا فائدة في ذلك؛ فإن المقدر وجوده لا بد من حصوله كيفما كان، وقد يسبق الماء ولا يشعر العازل، فيحصل العلق ويلحقه الولد، ولا راداً لما قضى الله تعالى، والقرار من حصول الولد يكون لأسباب منها: خشية علق الزوجة والأمة؛ لثلاً يصير الولد رقيقاً، أو خشية دحول الضرر على الولد المرضع إذا كانت المرضعة هي الموطوعة، أو فرار من كثرة العيال إذا كان الرجل مقلماً، فيرغب في قلة الأولاد؛

(١) «كشف الأستار» (٢/ ١٦٩، ١٤٤٨)

(٢) «المعجم الكبير» (٢٣٧٠)

(٣) «سنن النسائي» (٣٣٢٨).

(٤) «صحيح مسلم» (١٤٤٣).

لئلا يتضرر بتحصيل الكسب، أو كراهة مجيء الولد من الأمة، إما أنفة منه أو لأجل أن يتعذر بيعها، وكل ذلك لا يغني شيئاً كما أفادته الأحاديث السابقة، وأما إذا كان عزله لأجل أن لا يتعير لس المرضعة سب وقوع المني في مخرجها، فقد ردّه الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم بأن ذلك لو كان صاراً، نصر فارس والروم؛ فإنهم لا يعزلون في المرضعات، ومع ذلك لا تزال البركة في رجالهم وذراريهم، ولا تزال الصحة في أجسادهم، ومراد الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم قطع أوهامهم الفاسدة، ولم يصرح لهم بالنهي عن العزل، وإنما أشار إلى أن الأولى تركه.

وقد اختلف في حكم العزل، فأباحه جابر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وابن مسعود، ومعه ابن عمر، وقال: «لو علمت أن أحداً من ولدي يعزل لكتلته»، وقال «صرب عمر على العزل بعض بيته»، وعند سعيد بن منصور عن ابن المسيب «إن عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا ينكران العزل»، وقال أبو أمامة «ما كنت أرى مسلماً يفعله»، وعند أبي عوانة: «أن علياً كان يكرهه»، ونقل ابن عبد البر وابن هبيرة الإجماع على أنه لا يعزل عن الروحة الحرة إلا بإذنها؛ لأن الجماع من حقها ولها المطالبة به، وليس الجماع المعروف إلا ما لا ينحقه عزل، وتعقب بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً، والمعمول عليه عند الحنفية أن حقها إنما هو في الوطأة الواحدة بعد العقد، يستقر بها المهر لا غير، واتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا بإذنها، وأن الأمة يعزل عنها بغير إذنها، وعند الشافعية في الحرة خلاف، والمشهور جوار العزل عنها بغير إذنها، قال الغزالي: وهو الصحيح عند المتأخرين، واحتج الجمهور بما أخرجه أحمد وابن ماجة عن ابن عمر رضي الله عنهما «نهى عن العزل عن الحرة إلا

(١) «مسند أحمد» (١/ ٣١)، و«مسند ابن ماجة» (١٩٢٨) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

يأذنها»، وفي إسناده ابن لهيعة، وفيه كلام.

واختلما في الأمة المزوجة، فقال أبو حنيفة وصاحبه: إن الإذن في العزل عنها ليسيدها لا لها كما في «البحر»، وهذا قول المالكية أيضاً، واختلمت الروايات في ذلك عن أحمد، فعنه الممتع مطلقاً والجواز مطلقاً، والإذن منها ومن سيدها، والأصح عند الشافعية الجواز مطلقاً فيها تحراً من إرقاق الولد، وإن كانت سرية، جاز بلا خلاف عندهم إلا في وجه حكاه الروياني في المنع من العزل مطلقاً، وإن كانت السرية مستولدة، فالراجح الجواز فيها مطلقاً، وقال بعض الشافعية لها حكم الأمة المزوجة، ولم أجد من الأحاديث في حكم هذه المسألة إلا ما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»^(١) بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: «تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الأمة»، السرية وإن كانت أمة تحت حر كان عليه أن يستأمرها كما تستأمر الحرة، وقيل إن الإذن منها دون سيدها قول لأبي يوسف ومحمد، قال في «البحر»^(٢). وهو ضعيف، وأما ابن حزم فقال في حق المرأة في الجماع. وفرض على الرجل أن يجامع امرأته التي هي زوجته، وأدنى ذلك مرة في كل طهر إن قدر على ذلك، وإلا فهو عاص لله ﷻ، ولم يأت بدليل يدل على جميع ما ذكره؛ بل ولم يذكر إلا حديث سلمان لأبي الدرداء. «إن لأهلك عليك حقاً»، وهذا إنما يدل على مجرد المجامعة، وأما أن يكون في كل طهر، فالدليل ساكت عنه، وقال في شأن العزل. ولا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة، واستدل بحديث حذامة بنت وهب أخت عكاشة: «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن

(١) «مصنف عبد الرزاق» (١٢٥٦٢).

(٢) «البحر الرائق» (٨ / ٤٥٢).

العزل؟ فقال: ذلك الوأد الخفي»، أخرجه مسلم^(١).

وهذا معارض لحديثين: أحدهما: ما أخرجه النسائي والترمذي^(٢) وصححه من طريق معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر قال: «كانت لنا جوارى وكنا نعزل، فقالت اليهود: إن تلك الموءودة الصخرى، فسئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن ذلك فقال: كدبت اليهود، لو أراد الله خلقه، لم يستطع رذء»، وأخرجه النسائي من طريق هشام وعلي ابن المبارك وغيرهما، عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن، عن أبي مطيع بن رفاع، عن أبي سعيد^(٣) نحوه، ومن طريق أبي عامر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة^(٤) نحوه، ومن طريق سليمان الأحول^(٥)، «أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أبا سلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال: رعم أبو سعيد»، فذكر نحوه، قال: فسألت أبا سلمة أسمعته من أبي سعيد؟ قال: لا، ولكن أحبرني رجل عنه».

وأما الحديث الثاني، فأخرجه النسائي من وجه آخر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة^(٦)، وهذه الطرق يقوى بعضها ببعض، ويجمع بينهما وبين حديث جذامة بحمل حديث جذامة على التثنية، وهذه طريقة البيهقي، ومنهم

(١) «صحيح مسلم» (١٤٤٢).

(٢) «سنن الترمذي» (١١٣٦)، و«سنن النسائي الكبرى» (٩٠٧٨).

(٣) «سنن النسائي الكبرى» (٩٠٧٩، ٩٠٨٠).

(٤) «سنن النسائي الكبرى» (٩٠٨٣).

(٥) «سنن النسائي الكبرى» (٩٠٨٤).

(٦) «سنن النسائي الكبرى» (٩٠٩١).

من ضعف حديث جدامة بأنه يعارض بما هو أكثر طرقاته، وكيف بصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يشبهه، وهذا دفع للأحاديث الصحيحة، ويحتمل أن يكون حديث جدامة على وفق ما كان عليه الأمر أولاً من موافقة أهل الكتاب، وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، ثم أعلمه الله تعالى بالحكم، فكذب أهل الكتاب فيما كانوا يقولونه، وتعقبه ابن رشد وابن العربي بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجوز بشيء تبعاً لليهود، ثم يصرح بتكذيبهم فيه.

ومهم من رجح حديث ابن جدامة؛ ثبوته في الصحيح، وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في إسناده فاضطرب، ورُدُّ بأن الاختلاف إنما يقدح حيث لا يقوى بعض الوجوه، فمتى قوي بعضها عمل به، وهو هنا كذلك، والجمع ممكن، على أن حديث جدامة ليس صريحاً في المنع؛ إذ لا يلزم من تسميته وأداً حقيقياً على طريق التشبيه أن يكون حراماً، وحمل بعضهم حديث جدامة على العزل عن الحامل بمعنى أن فيه تضييعاً للحمل؛ لأنه إنما يتعدى من المنى، وقد يؤدي العزل إلى موته أو إلى ضعفه المفضي إلى موته، فيكون وأداً حقيقياً، وجمع بعضهم بأن كون العزل وأداً حقيقياً ليس له حكم في الظاهر، فلا يثرب عليه حكم أصلاً، وإنما جعله وأداً من جهة اشتراكهما في قطع الولادة، وأما قولهم: كونه موعودة صغرى يقتضي أنه وأد ظاهر، لكنه صغرى بالنسبة إلى دفن المولود بعد وضعه حياً، وكونه ظاهراً خلاف ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم: إنه خفي، فلا تعارض بين الحديثين أصلاً، فتنبه.

وقال بعضهم: الوأد الخفي ورد على طريق التشبيه؛ لأنه قطع طريق الولادة قبل مجيئه، فأشبهه قتل الولد بعد مجيئه.

وقال ابن القيم: الذي كذبت فيه اليهود رعنهم أن العزل لا يتصور معه

.....

الحمل أصلاً، وجعلوه بمنزلة قطع السبل بالوَاد، فأكذبهم وأخبر أنه لا يمسح الحمل إذا شاء الله خلقه، وإذا لم يرد خلقه، لم يكن وأداً حقيقةً، وإنما سماء وأداً خفياً هي حديث جدامة؛ لأن الرجل إما يعزل هرباً من الحمل، فأجرى قصدها لذلك مجرى الوَاد، لكن الفرق بينهما ظاهر، وهو أن الوَاد قد اجتمع فيه القصد والفعل بالمشارة، والعزل يتعلق بالقصد صرفاً، فلذلك وضعه بكوه خفياً، وعند عبد الرزاق عن ابن عباس^(١) «أنه أنكر أن يكون العزل وأداً، وقال: المنى يكون نطفةً، ثم علقه، ثم مضغةً، ثم عظاماً، ثم يكسى لحماً، قال: والعزل قبل ذلك كله»، وأخرج الطحاوي عن علي^{عليه السلام} كذلك في قصة جرت عند عمر، وسنده جيد، وقد جح إلى المص من الشافعية ابن حبان، فقال في «صحيحه»^(٢): ذكر الخبير الدال على أن هذا الفعل مزجور عنه لا يباح استعماله، ثم ساق حديث أبي ذر رفعه: «ضعه في حلالة وجسه حرامه وأقرره، فإن شاء الله أحياه وإن شاء الله أماته»، انتهى

ولا دلالة فيما ساقه على ما ادعاه من التحريم، بل هو أمر إرشاد لما دلت عليه نية الأخبار، والله أعلم^(٣).

فإن قلت: ففي أحاديث العزل ما يقتضي الرحمة، وفيها ما يقضي به إلى الكراهة، فلاي معنى جعل الجواب عنه مبهماً ولم يه عنه نهياً صريحاً؟
قلت: النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينهى عن المباح حذراً أن ينتهي ذلك

(١) «مصنف عبد الرزاق» (١٢٥٥٣)

(٢) «صحيح ابن حبان» (٤١٩٢)

(٣) انظر «فتح الباري» (٣٠٩/٩)

به إلى المحظورات، فيشير إلى الكراهة لمعارض القول؛ كقوله في حديث أبي سعيد: «لا عليكم أن لا تفعلوا»، فيحتمل أن يكون «لا» للنفي عما سألوا عنه، و«عليكم أن لا تفعلوا» كلام مستأنف، ولذلك قال ابن سيرين: إنه أقرب إلى النهي، وقال الحسن: والله؛ لكان هذا زحراً، ويحتمل أن يكون معناه: ليس عليكم صرر أن تفعلوا ذلك، وهكذا قوله. إنه الوأد الخفي، إنما ورد على طريق التشبيه، وليس فيه تصريح بالتحريم كما ادعاه ابن حزم، فتأمل.

واختلفوا في علة النهي عن العزل فقبل: لتقويت حق المرأة، وقيل لمعاندة القدر، وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الأخبار التي سردناها، والأول مبني على صحة الخمر الممروق بين الحرة والأمة، وقال إمام الحرمين: إنما يمنع إذا قصد بالإنزال خارج الفرج حشية الملوقة، ومتى قُدد ذلك لم يمنع، ثم إذا عزل بإذن أو بعير إذن ثم ظهر بها حبل هل يحل بفيه؟ قالوا: إن لم يعد إليها أو عاد إليها بعدما نال حل بفيه، وإن لم يبل لا يحل، كذا روي عن علي عليه السلام؛ لأن نقيبة المني في ذكره يسقط فيها، هكذا في «معراج الدراية»، وفي «فتاوى قاضي خان» رجل له جارية غير محصنة تخرج وتدخل ويعزل عنها المولى، فجاءت بولد، وأكبر ظنه أنه ليس منه، كان في سعة من بنيه، وإن كانت محصنة، لا يسعه بنيه؛ لأنه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل، فلا يعتمد على العزل، انتهى.

فما في «المعراج» إنما هو بيان لمحل علة الظن بأنه ليس منه، وذلك إذا عزل ثم بال ثم عاد أو لم يعد غلب على الظن أنه ليس منه بشرط أن لا تكون محصنة، وبه يحصل التوفيق بين الروايات الفقهية، وقد ثبت أن صحابياً كان يعزل عن زوجته ثم لم يشعر حتى حملت، فأقره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

قال الحافظ^(١): ويتنزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط النطفة قبل نفخ الروح فيها، فمن قال بالمنع هناك فهي هذه أولى، ومن قال بالجواز يمكنه أن يقول في هذه أيضاً، ويمكن أن يفرق بأنه أشد؛ لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب، ومعالجة السقط يقع بعد تعاطي السبب، انتهى.

وفي «فتح القدير»^(٢) وهل يباح الإسقاط؟ يباح ما لم يتحلق، وفي «الخابية»^(٣) لا أقول بأنه يباح الإسقاط مطلقاً، وإن المحرم إذا كسر بيض الصيد يكون صامناً؛ لأنه أصل الصيد، وإذا كان هناك مع الجراء إثم، فلا أقل أن يلحقها إثم هنا إذا سقطت بغير عذر، انتهى.

قال في «البحر»^(٤)، ويبغى الاعتماد عليه؛ لأن له أصلاً صحيحاً يقاس عليه، والظاهر أن هذه المسألة لم تنقل عن أبي حنيفة صريحاً، ولذا يعبرون بقالوا، انتهى.

وفي «حواهر الأحلاطي»^(٥) العلاج لإسقاط الولد إذا استبان بعض خلقه كالشعر والظفر وبحوها لا يجوز، وإن كان غير مستبين الخلق يجوز، وأما في زماننا، فيجوز على كل حال، وعليه الفتوى، انتهى.

قال الحافظ^(٦) ويلتحق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من أصل، وقد أفتى بعض متأخري الشافعية بالمنع، وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً، والله أعلم، انتهى.

(١) «فتح الباري» (٩/ ٣١٠).

(٢) «فتح القدير» (٧/ ٢٩٦).

(٣) «البحر الرائق» (٨/ ٤٥٣).

(٤) «فتح الباري» (٩/ ٣١٠).

٢٧٩ - الحديث الحادي والعشرون: حماد، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه،
عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهِكَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ
امْرَأَةً أَتَتْهَا فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي يَأْتِينِي مُجَنَّبَةً.....

* (الحديث الحادي والعشرون: حماد) بن الإمام أبي حنيفة، (عن أبيه
(أبي حنيفة رضي الله عنه، عن أبي الهيثم، عن يوسف بن ماهك) بن بهزاد - بصم الموحدة
وسكون الهاء بعدها راء - الفارسي المكي، ثقة، مات سنة ست ومئة، وقيل: قبل
ذلك: (عن حفصة زوج النبي ﷺ: أن امرأة) لعلها من الأنصار، وذلك لما أخرجه
أبو داود^(١) عن ابن عباس: «إنما كان هذا الحي [من] الأنصار وهم أهل وثن مع هذا
الحي من يهود، وهم أهل كتاب، وكانوا يرون لهم فضلاً عليهم في العلم، فكانوا
يقتدون بكثير من فعلهم، وكان من أمر أهل الكتاب أن لا يأتوا النساء إلا على
حرف، وذلك أستر ما تكون المرأة، فكان هذا الحي من الأنصار قد أحلوا بذلك
من فعلهم، وكان هذا الحي من قريش يشرحون النساء شرحاً مكراً، ويتلدزون
منهن مقبلات ومديرات ومستلقيات، فلما قدم المهاجرون المدينة، تزوج رجل
منهم امرأة من الأنصار، فذهب يصنع بها ذلك، فأكرته عليه وقالت: إما كما
تؤتى على حرف، فاصع ذلك وإلا فاحتسني، حتى شري أمرهما، فبلغ ذلك النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم، فأنزل الله ﷻ: ﴿يَسْأَلُكُمْ خَيْرُكُمْ لَكُمْ فَاَتَوْكُمْ عَنْكُمْ أَنَّ شَيْئاً﴾
[البقرة ٢٢٣]؛ أي: مقبلات ومديرات ومستلقيات؛ يعني: بذلك موضع الولد،
(أنتها) تشكو إليها أمر زوجها، (فقالت: إن زوجي يأتيني) كناية عن الجماع
(مجنبة) - بضم الميم وفتح الجيم وتشديد النون وكسره - أي: يجامعي على حب،
وذلك بأن يكون كل منهما مضطجعا، أو تكون المرأة على جنب ويجامعها في

(١) «سنن أبي داود» (٢١٦٤)

[وَمُسْتَقْبِلَةً]، فَكَرِهَتْهُ،

مخرجها من قبل طهرها، فيكون وجهه إلى طهرها بخلاف الأول؛ فإن وجه كل منهما إلى وجه الآخر، والثاني هو الأظهر، وقد ذكر في «رجوع الشيخ إلى صباه» في جماع الجنب عشر صور تركناها خشية الإطالة.

[وَمُسْتَقْبِلَةً] (١)؛ أي: يجامعها أحياناً وهي مستقبلة له؛ بأن تكون مستقبلة على قاعها يجامعها كذلك، وقد ذكر لجماع المستقبلة أيضاً عشر صور، ووجدت في شرح الشيخ علي الفاري على «المسند»: «أن زوجي يأتي مجنبة ببلعته»، قال الملا علي: بتشديد اللام، ولعله يراه من التبليغ، ورأيت في حاطري أنها لفظة تصحفت في المتن من الناسخ فشرحها الشيخ كما وجدها، وإلا فالأصل يأتي مجنبة ومستقبلة، والله أعلم.

(فكرهته) هذه مقولة حفصة، ومعناها أنها كرهت ما وصفته المرأة من فعل زوجها بها، وكأنها رضي الله عنها لم تكن عالمة بحقيقة المسألة في تلك الحالة، والله أعلم، أو كرهت ما وصفته بناء على أنها بشرت سر زوجها، وقد ورد في ذلك تهديد عظيم فيما أخرجه مسلم عن أبي سعيد (٢) مرفوعاً «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفصي إليه ثم يشر سرهما»، والأول أقرب إلى موافقة السياق، وإنما كرهته لما كانت اليهود تقول «إذا جامعها من ورائها، جاء الولد أحول»، فنزلت: ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّ لَكُمْ﴾ الآية، كما أخرجه البخاري عن حابر (٣)، ويحتمل أن يكون قوله «فكرهته» مقولة المرأة الآتية إلى

(١) كذا في الأصل، ولم نجده في «مسند الإمام»، فلعل الشيخ السدي كانت عنده نسخة أخرى، فتدبر.

(٢) «صحيح مسلم» (١٤٣٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٥٢٨).

فَبَلَغَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ».

* * *

حفصة، ومعناه أن المرأة قد كرهت زوجها على سوء صنيعه بها، (فبلغ ذلك)؛ أي: ما يفعله الرجال بنسائهم (إلى النبي ﷺ، فقال) صلى الله تعالى عليه وسلم. (لا بأس إذا كان في صمام واحد)؛ أي إذا كان إدخال الذكر في صمام واحد ولو كان الجماع بأي وجه كان، والصمام - بكسر الصاد المهملة وميمين بينهما ألف - هو الثقب كما قاله النووي، فتبين من هذا أنه يحوز للرجل أن يجامع زوجته في فرجها كيف شاء، ولا يتعرض لدرها أصلاً؛ لما سيأتي من الأحاديث في ذلك

وأخرج ابن جرير^(١) من طريق سعيد بن هلال: «أن عدالله بن علي حدثه أنه بلغه أن ناساً من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جلسوا يوماً ورجل من اليهود قريب منهم، فجعل بعضهم يقول: إني لآتي امرأتي وهي مضطجعة، ويقول الآخر: إني لآتيها وهي قائمة، ويقول الآخر: إني لآتيها وهي باركة، فقال اليهودي: ما أنتم إلا أمثال الهائم، ولكم إنا بآتيها على هيئة واحدة، فأمر الله تعالى ﴿وَنَسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْقَكُمْ أَلَّا شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] قاعداً وقائماً ومضطجعةً بعد أن يكون في صمام واحد، وفي الباب مَرَّةُ الهمداني عند ابن أبي شيبة^(٢)، وأم سلمة عند عبد بن حميد والترمذي^(٣)، وابن عباس عند النسائي والترمذي^(٤) وحسنه، وابن مسعود عند الدارمي، والله أعلم.

(١) «تفسير الطبري» (القرة: ٢٢٣)

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٦٦٧٠)

(٣) «سنن الترمذي» (٢٩٧٩)

(٤) «سنن الترمذي» (٢٩٨٠)، و«سنن النسائي الكبرى» (٨٩٧٧)

٢٨٠ - الحديث الثاني والعشرون: حمّاد، عن أبيه عليه السلام، عن حميد الأعرج، عن أبي ذر رضي الله عنه،
 * (الحديث الثاني والعشرون. حماد، عن أبيه عليه السلام) الإمام أبي حنيفة،

(عن حميد الأعرج، عن أبي ذر رضي الله عنه)، هكذا وجدته في النسخة التي نقلت منها، وذكر في «جامع المسابيد»: أبو حنيفة، عن حميد الطويل، عن قيس الأعرج أبي عبد الملك المكي، عن أبي ذر، ووجدت فيه أيضاً. أبو حنيفة، عن حميد بن قيس الأعرج المكي، عن رجل يقال له: عباد بن عبد الحميد، عن أبي ذر، وقد راجعت كتب الرجال فوجدت حميد الأعرج بفرين:

أحدهما: حميد الأعرج الكوفي القاص الملائقي، يقال: هو ابن عطاء أو ابن علي، أو غير ذلك، وهو معاصر للإمام، وذكر الحافظ في «التقريب»^(١) أنه ضعيف، وأنه من الذين لم يصح لهم سماع عن أحد من الصحابة، وقال الذهبي: ولا أعلم له شيخاً سوى عبدالله بن الحارث المؤدب، روى عنه عبيدالله بن موسى وحده، وموته قريب من موت الأعمش، وضعفه أحمد، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي في موضع: ليس بثقة، وقال في موضع: ليس بالقوي.

والآخر: حميد بن قيس المكي المقرئ الأعرج أبو صفوان، مولى بني أسد ابن عبد العري، وقيل: مولى بني فزارة، يروي عن مجاهد ومحمد بن إبراهيم التيمي وجماعة، وعنه مالك والسميعان، قال الذهبي: وثقة أحمد وغيره، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، وقال ابن عدي: لا بأس بحديثه، وإنما يقع الإنكار في الحديث من قبل من يروي عنه، وقال أحمد مرة: ليس بقوي في الحديث، وقال ابن عسيرة: ما كان بمكة أقرأ منه ومن ابن كثير، قيل: مات سنة ثلاثين ومئة.

(١) «تقريب التهذيب» (رقم ١٥٧٥)

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِثْنَانُ النِّسَاءِ نَحْوُ الْمَحَايِشِ حَرَامٌ».

وأما حميد الطويل، فهو حميد بن أبي حميد الطويل، يكنى بأبي عبدة البصري، واختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، قال الذهبي: ثقة، جليل، يدلّس، سمع أنساً، وسمع عنه مالك وشعبة وحلق كثير، قال حماد بن سلمة: لم يدع حميد ثلثت علماً إلا وعاه، وقيل: إن حميداً أخذ كتب الحسن فسحها، وقال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي من ثابت، وطرح رائدة حديث حميد لدخوله في شيء من أمر الأمراء، وأجمعوا على الاحتجاج بحديثه، ومات سنة اثنين وأربعين ومئة.

وأما قيس الأعرج، فلم أجده، ولعله غلط في نسخة «جامع المسانيد»، وأما عباد بن عبد المجيد، فلم يذكره الحافظ في «التقريب» ولا في «تعجيل المنفعة»، وما أدري من أخرج حديث أبي زر غير الإمام رحمه الله.

(عن النبي ﷺ قال: «إِثْنَانُ النِّسَاءِ»؛ أي: مجامعتهم (نحو المحاش)، أي: من جهة الدبر (حرام)، والمحاش جمع مُحَشَّة، وهو الدبر، وقيل بالسین المهملة أيضاً، كى بالمحاش عن الإديار كما كنى بالحشوش في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إِنَّ هَذِهِ الْحَشُوشَ مُحْتَضَرَةٌ»^(١)؛ يعنى: الكنف ومواضع قضاء الحاجة

وهي حديث جابر عند ابن عدي والدارقطني^(٢) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: اسْتَحْيُوا، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا يَحِلُّ مَا تَنِي النِّسَاءُ فِي حَشُوشِهِنَّ»، وفي رواية لابن عدي^(٣) «اتَّقُوا مُحَاشِ النِّسَاءِ»، وفي حديث عقبه

(١) انظر: «سأبي داود» (٦)

(٢) «سأبي الدارقطني» (١٦٠)

(٣) «الكامل» (٥ / ١٨٥).

٢٨١ - الحديث الثالث والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله عَنْ مَعْنٍ، قَالَ: وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «نُهِينَا أَنْ نَأْتِيَ النِّسَاءَ فِي مَحَاشِينٍ».

٢٨٢ - الحديث الرابع والعشرون: حَمَّادٌ، عَنْ أَبِيهِ رحمته الله، عَنْ... .

ابن عامر عبد ابن عدي^(١) مرفوعاً: «ملعون من أتى النساء محاشين»

* (الحديث الثالث والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ مَعْنٍ قَالَ: وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي عَوْفٍ)، هكذا وجدته في السحرة التي نقلته منها، ولم أجد في «التقريب» ولا في «تعجيل المنفعة» مع بن عوف أصلاً، وراجعت في «جامع المسديد» فإذا فيه «وجدت بخط أبي أعره»، وأرى هذا هو الصواب، ويكون المراد من معن إنما هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي، وكان قاضياً ثقةً، فلعله وجد هذا الحديث بخط أبيه عبد الرحمن يرويه (عن عبد الله بن مسعود)، والوحادة قد اختلفوا في الاحتجاج بها، فقاتل بالجوار مطلقاً، سواء كانت مقرونة بالإجارة أم لا، وقاتل بالمنع مطلقاً، والصحيح الاحتجاج بها إذا اقترنت بالإجارة، وإلا فلا، (قال) اس مسعود، فهذا الحديث موقوف، (نهيها)؛ أي: معشر الصحابة، وقد قال الجمهور إن الصحابي إذا قال أمرنا أو نهينا، فله حكم الرفع؛ لأنه ليس له أمر ولا ناه غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي المسألة خلاف عند أهل الحديث، والمرجع ما ذكرناه، (أن تأتي)؛ أي: نجامع (النساء في محاشين)؛ أي: أدبارهن.

* (الحديث الرابع والعشرون: حماد، عن أبيه) أبي حنيفة الإمام، (عن

أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنِ الْقَعْقَاعِ الْخُسْنِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «حَرَامٌ أَنْ تُؤْتَى النِّسَاءُ فِي الْمَحَايِشِ».



أبي المنهال)، هو سيار بن سلامة الرياحي بالتحثانية، البصري، ثقة من التابعين، (عن القعقاع الخسني)، هكذا وجدته في النسخة، وراجعت «مسند الدارمي» فوجدته قال: أخبرنا أبو نعيم، أنا أبو هلال، عن أبي عبدالله الشقري، عن أبي القعقاع الحرمي قال: جاء رجل إلى عبدالله بن مسعود فقال: يا أبا عبد الرحمن! إنني آتي امرأتي حيث شئت؟ قال: نعم، قال: ومن أين شئت؟ قال: نعم، قال: وكيف شئت؟ قال: نعم، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن! إن هذا يريد سوء، قال: لا، محاش النساء عليكم حرام، سئل عبدالله تقول به؟ قال: نعم، قال: وهكذا اتفق للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه سأل إنسان عن ذلك فلم يفهم صلى الله تعالى عليه وسلم مراده، ثم استدعاه وأخبره، وذلك فيما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه^(١) عن حريمة بن ثابت «أن سائلاً سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن إتيان النساء في أديارهن، فقال: حلال، أو قال: لا بأس، فلما ولى دعاه فقال: كيف قلت؟ أمّا من درها في قلبها فتعم، وأمّا من درها في درها فلا، إن الله لا يستحيي من الحق، لا تأتوا النساء في أديارهن».

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: حرام) مرفوع على الاستدعاء، (أن تؤتى النساء) أي: تجامع (في المحايش) أي: في أديارهن، وهذا الحديث وإن كان موقوفاً على ابن مسعود لكنه قد تقدم عنه في الحديث السابق ما يفيد الرفع حكماً،

(١) «مسند أحمد» (٥/٢١٣)، و«سنن النسائي الكبرى» (٨٩٨٢)، و«سنن ابن ماجه»

قال ابن كثير: هذا الموقوف أصح.

قال الحافظ: جميع الأحاديث المرفوعة في لفظ المحاش ضعيفة، وهي نحو عشرين حديثاً لا يصح منها شيء، والموقوف منها هو الصحيح، وله شواهد مرفوعة:

منها: ما أخرجه ابن عدي والدارقطني عن جابر مرفوعاً^(١): «استحيوا، إن الله لا يستحي من الحق، لا يحل مأتي النساء في حشوشهن»، ولابن عدي عن جابر مرفوعاً^(٢): «اتقوا محاش النساء».

ومنها: ما أخرجه النسائي والترمذي وحسنه عن ابن عباس^(٣) مرفوعاً: «لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في الدنر»

ومنها: ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة^(٤) مرفوعاً: «ملعون من أتى امرأة في دبرها»، ولابن عدي عنه^(٥) مرفوعاً: «من أتى شياً من الرجال والنساء في الأدبار فقد كفر»، وعند البيهقي وابن أبي شيبة عنه^(٦) موقوفاً: «إتيان الرجال والنساء في أدبارهن كفر»، قال الحافظ ابن كثير: هذا الموقوف أصح، ولابن أبي شيبة وعند الرقاق عنه مرفوعاً^(٧): «إن الذي يأتي امرأته في دبرها لا ينظر الله إليه يوم

(١) «الكامل» (٥ / ١٨٥)، و«سنن الدارقطني» (١٦٠).

(٢) «الكامل» (٥ / ١٨٥).

(٣) «سنن النسائي الكبرى» (٩٠٠١)، و«سنن الترمذي» (١١٦٥).

(٤) «سنن النسائي الكبرى» (٩٠١٥).

(٥) «الكامل» (٦ / ٤٤٢).

(٦) «معركة السن والآثار» للبيهقي (٤٤٥٥)، و«مصف ابن أبي شيبة» (١٦٨٠٨).

(٧) «مصف ابن أبي شيبة» (١٦٨١١)، و«مصف عبد الرقاق» (٢٠٩٥٢).

القيامة»، وعند عبد بن حميد والبيهقي في «الشعب»^(١) عن طاوس قال: مثل ابن عباس عن النبي يأتي امرأته في دبرها، فقال: هذا يسألني عن الكفر، وقال أبو الدرداء^(٢): «هل يفعل ذلك إلا كافر».

ومنها: ما أخرجه ابن وهب وابن عدي عن عقبة بن عامر^(٣): أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «ملعون من أتى النساء في محاشهن».

ومنها: ما أخرجه أحمد^(٤) عن طلق بن يزيد - أو يزيد بن طلق - عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أسناهن».

ومنها: ما أخرجه ابن أبي شيبة مرسلاً عن عطاء^(٥) قال: «نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تؤتى النساء في أعجارهن، وقال: إن الله لا يستحي من الحق»، وعند عبد الرزاق^(٦): «أن عمر بن الخطاب ؓ صرب رجلاً في مثل ذلك».

وأخرج النسائي والطبراني عن أبي النضر أنه قال لثافع مولى ابن عمر: إنه قد أكثر عليك القول بأنك تقول عن ابن عمر أنه أفتى أن تؤتى النساء في أدبارهن؟

(١) «شعب الإيمان» (٥٣٧٨).

(٢) «شعب الإيمان» (٥٣٧٩).

(٣) «الكامل» (١٤٨ / ٤).

(٤) أخرجه أحمد (٨٦ / ١) عن علي ؓ، وانبصواب علي بن طلق، انظر تعليق شعيب الأريؤوط.

(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٦٨٠٤).

(٦) «مصنف عبد الرزاق» (٢٠٩٥٤).

قال: كذبوا علي، ولكن سأحدثكم كيف كان الأمر، إن ابن عمر.

عرض المصحف يوماً وأنا عنده حتى بلغ ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَانُ لَكُمْ فَأْتُوا بِحُكْمٍ أَمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، فقال: يا بايع! هل تعلم من أمر هذه الأمة؟ قلت: لا، قال إنا كنا معشر قريش نجبيء النساء [من أدبارهن]، فلما دخل المدينة وبكنا ساء الأنصار أردنا مسهن ما كنا نريد، فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمته، وكانت ساء الأنصار قد أخذت بحال اليهود؛ إنما يؤتين على وجوههن، فأنزل الله: ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَانُ لَكُمْ﴾ الآية.

وأخرج الدارمي عن سعيد بن يسار أبي الحباب^(١) قال: قلت لابن عمر: ما تقول في الحواري يحمض لهن؟ قال: وما التحميض؟ فذكر الدبر، فقال: «وهل يعمل ذلك أحد من المسلمين»، والمشهور عن ابن عمر ؓ جواز ذلك، فقد أخرج السائي من طريق يزيد بن رومان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر^(٢) «أن عبد الله ابن عمر كان لا يرى بأساً أن يأتي الرجل المرأة في دبرها»

وأخرج البخاري^(٣) عن بايع قال: كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه، فأحدث عليه يوماً فقرأ (سورة البقرة) حتى انتهى إلى مكان قال: أتدري فيما أنزلت؟ قلت: لا، قال: نزلت في كذا وكذا ثم مضى، وعند إسحاق بن راهويه: «حتى انتهى إلى قوله: ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَانُ لَكُمْ فَأْتُوا بِحُكْمٍ أَمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة ٢٢٣]، فقال: أتدرون فيم نزلت هذه الآية؟ قلت: لا، قال: نزلت في إتيان النساء في أدبارهن».

(١) «سنن الدارمي» (١١٤٣)

(٢) «سنن السائي الكبير» (٨٩٨٠).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٥٢٦)

وقد روى هذا عن نافع جماعة، منهم: ابن عوف وأيوب وعبيد الله وغيرهم، ورواياتهم بذلك ثالثة عند ابن مردويه في «تفسيره» وفي «فوائد الأصبهاني» لأبي الشيخ، و«تاريخ نيسابور» للحاكم، و«عرائب مالك» للدارقطني، وأخرج في «الغرائب» من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر وابن أبي دثب ومالك، كلهم عن نافع، عن ابن عمر قال: «نزلت في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دبرها، فأعظم الناس ذلك، فنزلت، قال: فقلت له: من دبرها في قلبها؟ قال: لا، إلا في دبرها»، وتابع نافعاً على ذلك ريد بن أسلم عن ابن عمر، وروايته عند النسائي بإسناد صحيح، وتكلم الأزدي في بعض روايته، ورد عليه ابن عبد البر فأصاب، وقد تقدمت رواية عبيد الله بن عمر عن أبيه، وتابعه سالم وسعيد ابن يسار، وروايتهما عند السائي وابن جرير، ولم يظهروا عن عبد الرحمن بن القاسم: «قلت لمالك: إن باسأ يروون عن سالم قال كذب المد أو العلق على أبي، فقال مالك: أشهد على يزيد بن رومان أنه أخبرني عن سالم عن أبيه مثل ما قال نافع، فقلت له: إن الحارث بن يعقوب يروي عن سعيد بن يسار عن ابن عمر أنه قال: أف، أو يفعل ذلك مسلم، فقال مالك: أشهد على ربيعة لأخبرني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر مثل ما قال نافع»، قال الدارقطني: «هذا محفوظ عن مالك صحيح، وقد وافق ابن عمر أبو سعيد الحذري في سبب نزول الآية، كما أخرجه أبو يعلى وابن مردويه وابن جرير والطحاوي^(١) من طريق ريد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عنه: «أن رجلاً أصاب امرأته في دبرها، فأنكر الناس ذلك عليه وقالوا: ثمرها^(٢)»، فأنزل الله ﷻ هذه الآية، فالحاصل أن ابن عمر وأنا سعيد ذكرنا في نزول

(١) انظر: «التلخيص الحبير» (٣/ ١٨٥).

(٢) كذا في الأصل و«التلخيص»، وفي «شرح معاني الآثار» (٣/ ٤٠): «أعبرها»، وفي =

الآية ما أهد الجوار، وبه قال مالك، فقد أخرج الخطيب في رواية مالك بن سليمان الجورجاني قال: «سألت مالك بن أس عن وطء الحلائل في الدبر؟ فقال لي: الساعة غسلت رأسي منه»، وأما ما رواه أيضاً في الرواة عن مالك من طريق إسرائيل بن رُوح قال: سألت مالكا عن ذلك فقال: ما أنتم قوم عرب، هل يكون الحرث إلا في موضع الزرع، فيحتمل أنه رجع عن ذلك، ولذلك اعتمد المتأخرون من المالكية على هذه القصة، وقد سئل ابن أبي مليكة عن إتيان المرأة في الدبر، فقال: قد أردته من حارية لي البارحة فاعتصمت عليّ، فاستعنت بدهن، وسئل عبدالله بن علي بن السائب فقال: قلدر ولو كان حلالاً، أخرج به البيهقي^(١)، وروى الحاكم في مآقب الشافعي من طريق ابن عبد الحكم أنه حكى عن الشافعي أنه قال ليس فيه شيء يصح، والقياس أنه حلال، ومن طريق ابن عبد الحكم أيضاً أنه حرث مناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن الشيباني في ذلك، وأن الإمام محمد احتج عليه بأن الحرث إنما يكون في موضع المرح، فقال له: فيكون ما سوى المرح محرماً فالتزمه، فقال: أرأيت لو وطئها بين ساقها أو في أعكائها أي ذلك حرث؟ قال لا، قال أفيحرم؟ قال لا، قال: فكيف تحنّج بما لم تقل به، قال ابن عبد الحكم لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم، وأما في الجديد فصرح بالتحريم، انتهى^(٢).

قال في «الأم»^(٣): «احتملت الآية معنيين:

— حاشيته وفي نسخة: «أفهرما»، و«أتمزبها»: أي: أتجعلها لا زوج لها.

(١) «السنن الكبرى» (١٤٤٩٤)

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩/ ١٩٠، ١٩١)

(٣) «كتاب الأم» للشافعي (١٨٦/٥)

٢٨٣ - الحديث الخامس والعشرون: أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رحمته الله : . . .

أحدهما أن تؤتى المرأة حيث شاء زوجها، فيكون «أنتى شتتم» بمعنى أبى شتتم؛ كقوله تعالى: ﴿أَنْتَ لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]؛ أي: من أين لك هذا.

وثانيهما: أن لا تؤتى إلا من حيث الزرع، وهو موضع الولد، قال: واختلف أصحابنا في ذلك، فطلعت الدلالة فوجدنا حديثين، أحدهما ثابت، وهو حديث حريمة بن ثابت في التحريم، فقوي عندهما التحريم، وحديث حزيمة أخرج أحمد والسنائي وابن ماجه وصححه ابن حبان، وقد مر غيره من الأحاديث في ذلك، ومما يؤيد التحريم أن لو قدما أحاديث الإباحة؛ للزم أنه أبيع بعد أن حُرِّمَ، والأصل عدمه، وإذا كان ذلك صلح أن يخصص عموم الآية، ويحمل على الإتيان في غير هذا المحل، أو يقال: إن لفظة «أنتى» إما هي هاهنا بمعنى: كيف، كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ يُعْنِي هَٰذَا اللَّهُ بِعَدَمِ مَوْتِهَا﴾ [الفرق: ٢٥٩] أي: كيف يحيي، والله أعلم، فتكون الآية محمولة على جوار إتيان الرجل زوجته في أي حالة شاء، منها إذا كان المأثي واحداً، والله أعلم.

• (الحديث الخامس والعشرون: أبو حنيفة رحمته الله، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عمر بن الخطاب رحمته الله)، وقد روى ابن عيينة، عن عبد الله بن أبي يربد، عن أبيه، عن عمر عبد ابن ماجه^(١) بلفظ «أن رسول الله ﷺ قضى بالولد للفراش»، ولم يزد على ذلك، وقد روى حديث «الولد للفراش» غير عمر من الصحابة عائشة رضي الله عنها عبد الشيعين^(٢)، وفي حديثها

(١) «سنن ابن ماجه» (٢٠٠٥).

(٢) «صحيح البخاري» (٧١٨٢)، و«صحيح مسلم» (١٤٥٧).

قصة، وابن الزبير عند السائي^(١)، وعثمان بن عفان عند أبي داود^(٢)، وعلي بن أبي طالب عند أحمد^(٣) بإسناد فيه الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات، وسودة عند أحمد بإسناد [فيه] تابعة لم تسم، وبقية رجاله ثقات، ومعاوية عند أبي يعلى^(٤) بإسناد منقطع، ورجالهم ثقات، وأبو وائل عند الطبراني^(٥)، وحديثه مرسل ورجالهم ثقات، وعند كافة هؤلاء في حديثهم قصة، وأبو هريرة عند الشيخين^(٦)، وعبد الله بن مسعود عند النسائي^(٧)، وأبو أمامة الباهلي عند ابن ماجه^(٨)، وابن عمر عند الزار^(٩) بإسناد فيه ستان بن الحارث، ولم يعرفه الهيثمي، وبقية رجاله ثقات، وابن عباس عند الطبراني^(١٠) بإسناد فيه يحيى بن عبد السعدي، وهو ضعيف، والبراء وريد بن أرقم^(١١) عنده أيضاً بإسناد فيه موسى بن عثمان الخضرمي، وهو ضعيف، والحسين بن علي عنده في «الأوسط»^(١٢) بإسناد فيه صرار

(١) «سنن السائي» (٣٤٨٥).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٢٧٥).

(٣) «مسند أحمد» (١/ ١٠٤).

(٤) «مسند أبي يعلى» (٧٣٩٠).

(٥) «مجمع الروائد» (٥/ ١٥).

(٦) «صحيح البخاري» (٦٨١٨)، و«صحيح مسلم» (١٤٥٨).

(٧) «سنن السائي» (٣٤٨٦).

(٨) «سنن ابن ماجه» (٢٠٠٧).

(٩) «كشف الأستار» (١/ ١٩٨، رقم ١٥١٢).

(١٠) «المعجم الكبير» (١١٤٣٤).

(١١) «المعجم الكبير» (٥٠٥٧).

(١٢) «المعجم الأوسط» (٥٦١٧).

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ،»

ابن صُرَد، وهو ضعيف، ووائله بن الأسقع^(١) عنده بإسناد فيه جراح مولى الوليد، وهو ضعيف، وعُبادة بن الصامت عنده^(٢) بإسناد منقطع، وعبدالله بن عمرو عن أبي داود^(٣)، وقد أشار الترمذي^(٤) إلى أنه روى هذا الحديث عمرو بن خارجة أيضاً، وذكر أبو القاسم بن منه في «تذكرته» أنه رواه معاذ بن جبل أيضاً، وكذلك أس بن مالك وعبدالله بن خُداقة وسعد بن أبي وقاص، وذكر الحافظ أنه وقع له من حديث أبي مسعود البصري ورينب بنت جحش، وجميع هؤلاء وقع عندهم. «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، ومنهم من اقتصر على الجملة الأولى

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْوَلَدُ)، يطلق على الذكر والأنثى، (للفراش)؛ أي.

تابع للفراش، أو محكوم به للفراش؛ أي: لصاحبه.

قال القرطبي: الفراش هنا كناية عن الموطوءة؛ لأن الواطئ يستمرشها؛ أي. يصيرها كالفراش، فيعني به: أن الولد لاحق بالواطئ؛ يعني: فلا بد من اعتبار الوطء حتى يسمى فراشاً، ومن هنا قالت الشافعية والمالكية وسائر الفقهاء غير الحنفية بصحة إطلاق الفراش على الروجة إذا كان ممكناً وطؤها، ولو نكح مشرقياً مغربية ولم يفارق واحد منهما وطئه ثم أتت بولد لسته أشهر أو أكثر، لم يلحقه؛ لعدم إمكان كونه منه، وكذا لو اجتمعا وأتت بولدٍ لأقل من ستة أشهر من حين اجتماعهما، لم يلحقه أيضاً، وأما الحنفية فلم يشترطوا الإمكان، بل اكتفوا بمجرد العقد، حتى لو طلق عقيب العقد من غير إمكان الوطء ثم أتت بولد لسته أشهر من

(١) «المعجم الكبير» (٢٢ / ٨٣، ٢٠١).

(٢) «معجم الروايات» (٥ / ١٥).

(٣) «سنن أبي داود» (٢٢٧٤).

(٤) «سنن الترمذي» (١١٥٧).

العقد، لحقه الولد، هكذا أشار إليه النووي.

قال الشيخ علي القاري^(١) وأبو حنيفة رحمه الله يشترط الإمكان، لكنه لم يقتصر على الإمكان العادي، وجوز اجتماع المشرقي بالمعربية على طريق خرق العادة، حملاً للمؤمن بحسب الإمكان على الصلاح والإحسان، انتهى

ثم اتفق الفقهاء بصحة إطلاق الفرائض على الزوجة ولو كانت أمة الغير، فإن ولدت امرأة لها روح لسته أشهر أو أكثر من العقد بها، لحق الولد من روحها من غير دعوة منه ولو أتت به من الرن؛ فإنه لا أثر للراني في ثبوت النسب من روحها ما لم يسه، وأما إذا كانت أمة مملوكة وسيدها يطأها فأتت بولد لسته أشهر أو أكثر من حين ملكه لها، فعند الشافعية والمالكية^(٢) تصير الأمة فراشاً بالوطء إذا اعترف سيدها بوطنها، أو ثبت ذلك بأي طريق كان، فيلحق ما ولدت بسيدها من غير دعوة، وعند الحنابلة^(٣) لا بد من اعتراف السيد بوطنها في كل ولد تأني به، ولم تعتبر ذلك المالكية والشافعية، واستدلوا في كون الأمة تصير فراشاً بما أخرجه الشيخان^(٤) عن عائشة قالت: «اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن رَمْعَة في غلام، فقال سعد بن أبي وقاص: هذا يا رسول الله! ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إليّ أنه ابنه، انظر إلى شبهه، وقال ابن رمعة: هذا أخي يا رسول الله! ولد على فراش أبي من وليدته، فنظر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبهاً بيئاً بعتبة، فقال: هو لك يا عبد! الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة بنت رَمْعَة»، وهذا لفظ البخاري، ووقع في رواية معمر^(٥). «فجاء عبد بن رمعة فقال:

(١) «مرقاة المفاتيح» (٢٨٣/١٠)

(٢) «صحيح البخاري» (٢٢١٨)، و«صحيح مسلم» (١٤٥٧).

(٣) انظر «مسند أحمد» (٢٢٦/٦)

بل أخى ولد على فراش أبي من جاريته، فأقره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على مقالته، وجعل أمة أبيه فراشاً لأبيه في قوله. «الولد للفراش»، وقال أبو حنيفة. لا تصير الأمة فراشاً بالوطء إلا إذا ولدت من السيد ولداً وأقر به، فمهما ولدت بعده من ولد لحقه بلا دعوة، فالدعوة هي الولد الأول لا بد منها عنده، واعتذرت الحنفية عن الحديث المذكور بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحكم فيه شيء سوى اليد التي جعله بها لعبد بن زمعة ولسائر ورثته دون سعد، ولعل ذلك بحق الولاية، ولم يكن ذلك من الحكم بالنسب في شيء؛ لأنه أمر سودة بالاحتجاب منه، ولو كان المراد منه إثبات النسب لم يأمرها بالاحتجاب؛ لأنه خلاف ما شرعه صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد وقع عند السائي^(١) من حديث عبدالله بن الزبير: «كانت لزمنة جارية يطؤها، وكان يظن بأحر أنه يقع عليها، فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن به، فمات زمعة، فذكرت ذلك لسودة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال: الولد للفراش، واحتجني منه يا سودة، فليس لك بأح»

قال الحافظ^(٢): ورجال إسناده رجال الصحيح

قلت: فلا التفات لما قاله النووي من أن هذه الريادة باطلة مردودة، وكذلك ما طعن به السيوطي في سنده فقال: فيه حرير، وقد سب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، وفيه أيضاً يوسف وهو غير معروف، فلا يعارض حديث عائشة المتفق على صحته.

قال الحافظ: وتعقب بأن جريراً هذا لم يسب إلى سوء حفظ، وكأنه اشتبه

(١) سنن السائي (٣٤٨٥).

(٢) فتح الباري (٣٧ / ١٢).

عليه بجرير بن حارم، وبأن يوسف معروف في موالى آل الزبير .
قلت: وليس في حديث عائشة رضي الله عنها ما يدل على أخوة سودة حتى
يكون معارضاً

قال الحافظ وإذا ثبتت هذه الزيادة، تعين نفي الأخوة عن سودة على نحو
ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه، ونقل ابن العربي عن الشافعي نحو ما تقدم،
وراد لو كان أحاطا بسبب محقق لما معها، كما أمر عائشة أن لا تحتجب عن
عمها من الرضاعة، وأما ما قاله القرطبي بأنها إنما أُمِرت بالاحتجاب للاحتياط
وتوقي الشبهات ولتغليظ أمر الاحتجاب في حق أمهات المؤمنين كما قال:
«أفعمياوان أنتما؟»^(١)، فهما من رؤية الأعمى مع قوله لقاطمة بنت قيس^(٢)
«اعتدي عند ابن أم مكتوم؛ فإنه أعمى» فعلط الحجاب في حقهن دون غيرهن =
فكلام شديد لو لم يصح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «فليس لك بأح»، وأما
عند صحته، فالرجوع إلى نص الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم أولى، وترك
التأويلات أحلى.

وأما ما وقع عند أبي داود من حديث مسدد عن ابن عيينة^(٣): «هو أخوك
يا عبد»، فهي مع معارضتها للرواية المشهورة «هو لك يا عبد» يتوحد القول
بشذوذها، ويحتمل أن يقال: إن الوجه أنه أخوك بإقرارك، فيشاركك في حصتك
من الميراث، فإقرار الوارث في مثل هذه القضية يعتبر به في الميراث ولا عبرة به
في إثبات النسب.

(١) انظر «صحيح مسلم» (١٤٨٠).

(٢) المصبر السابق.

(٣) «سنن أبي داود» (٢٢٧٣).

قال الحافظ: ورمعة مات كافراً، وخلف عبد بن زمعة، والولد المذكور شاركه في الإرث؛ لكونهما على دينه، فلهذا قال لعبد. «هو أحوك»، وأما سودة فلم ترث من أبيها؛ لاختلاف الدين، فقال لها: «ليس لك بأخ»

قلت: ويؤيد هذا ما وقع عند أحمد^(١): «أما الميراث فله، وأما أست فاحتجبي به؛ فإنه ليس لك بأخ»، فالأخوة المشتة لعدم إنما هي لإقراره بها، ولذلك شاركه في الميراث، وأما سودة رضي الله عنها فلم تشارك أباها عبداً في الدعوى، وغاية ما يفهم مما قدمه من حديث عبدالله بن الزبير عند النسائي أنها ذكرت صفة الواقعة مما كان يظن بالوليدة أنه كان يقع عليها رجل غير سيدها وأنت بولد تشبهه، ومجرد الذكر لا يكون دعوى، بل في كلامها إشارة

إلى التباعد عن إلحاقه بأبيها، فلدلك قال لها صلى الله تعالى عليه وسلم. «الولد للفراش، واحتجبي منه يا سودة؛ فليس لك بأخ».

وأما ما نقل عن عمر بن الخطاب أنه قال: «ما بال رجال يطؤون ولائهم ثم يعتزلون، لا تأتي وليدة يعترف سيدها أنه قد ألم بها إلا ألحقت به ولدها، فاعزلوا بعد ذلك أو اتركوا»، رواه الشافعي^(٢)، وعبد الرزاق^(٣) «فإن ولدها له، أحصنها أو لم يحصنها».

وأخرج ابن أبي شيبة^(٤) عن عبدالله بن عبيد بن عمير قال: «باع عبد الرحمن

(١) «مسند أحمد» (٥ / ٤).

(٢) «مسند الشافعي» (١١١٠).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (١٢٥٢٦).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٦٦٥٧).

وَلِلْمَاهِرِ الْحَجَرُ.



ابن عوف جارية كان يقع عليها قبل أن يستبرئها، فظهر بها حمل عند المشتري، فخاصمه إلى عمر، فقال له عمر: أكت تقع عليها؟ قال: نعم، قال: فبعها قبل أن تستبرئها؟ قال: نعم، ما كنت لذلك خليفاً، فدعا عمر عليه القافة، فنظروا إليه فألحقوه به، فهذا كله معارض بما روي عن عمر رضي الله عنه: «أنه كان يعزل عن جاريته، فجاءت بولد أسود، فشق عليه، فقال: ممن هو؟ فقالت: من راعي الإبل، فحمد الله تعالى وأثنى عليه ولم يلتزمه»، وأسد الطحاوي عن عكرمة، عن ابن عباس: «أنه كان يأتي جارية فحملت، فقال: ليس مني، إني أتيتها إتياناً لا أريد به الولد»، وعن زيد بن ثابت: «أنه كان يطأ جارية فارسية ويعزل عنها، فجاءت بولد، فأعتق الولد وجلدوها» وعنه: «أنه قال لها: ممن حملت؟ فقالت: منك، فقال: كدست، ما وصل إليك مما يكون منه الحمل» ولم يلتزمه مع اعترافه بوطئها، ويمكن أن يقال: إن إلحاق عمر الولد بالسيد الواطئ إنما كان لما علم من بعضهم إنكار من يجب عليه استلحاقه كما هي قصة عبد الرحمن بن عوف، فالواطئ إذا لم يعزل عنها وحصنها، وجب عليه الاعتراف به، وقد كان علم من الناس إنكار أولاد الإمام مطلقاً، فألحقهم بهم مطلقاً، وأما من علم منه الاعتدال في الأمر: بأن يعترف بمن يجب عليه الاعتراف به ويبقى من يجب عليه بفيه، فلا يتعرض له، ويدل على ذلك استدعاء القافة في قصة عبد الرحمن بن عوف، والله أعلم.

(وللماهر) أي: للزاني، والعهر - متحتين - الزنا، وقيل: يحتص بالليل، (الحجر) أي: الخيبة والحرمات من الولد الذي يدعيه، وجرت عادة العرب أن تقول لمن خاب له الحجر، ولقيه الحجر والتراب، وبحو ذلك، وقيل: المراد بالحجر ما أن يرجم، قال النووي: وهو ضعيف؛ لأن الرجم إنما يختص

.....

بالمحصن؛ ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد، والخير إنما سبق لنفي الولد، قال السبكي: والأول أشبه بسياق الحديث؛ لتعم الخيبة كل زان، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل.

قال الحافظ^(١): ويؤيد الأول ما أخرجه أبو أحمد الحاكم^(٢) من حديث زيد ابن أرقم رفعه: «الولد للفراش ولقي العاهر الأثلب» وهو بمثلثة وموحدة بينهما لام، ويفتح أوله وثالثه ويكسران، قيل: هو الحجر، وقيل: دقاقه، وقيل: التراب، والله أعلم بالصواب.



(١) انظر: «فتح الباري» (١٢/ ٣٧).

(٢) في الأصل: «أحمد والحاكم»، والصواب: «أبو أحمد الحاكم». «فتح الباري» (١٢/ ٣٧).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* تابع كتاب الصوم	٥
* كتاب الحج	٦٣
* كتاب النكاح	٣٩٥
* فهرس الموضوعات	٥٠٥



